

سُبُلُ السَّلَامِ

الموصلة إلى

بلوغ الميراث

تأليف

محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

حققة وخرع أمهاتيه وعبط نصه

محمد صبيح حسن حلاق

طبعة جديدة مصححة ونقحة

الجزء الخامس

كتاب البيوع والمعاملة

الطبعة الأولى سنة (١٩١١ - ١٣٣١ هـ)

دار ابن الجوزي

حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الأولى - مُحَرَّم ١٤١٨ هـ

الطبعة الثانية - مُحَرَّم ١٤٣١ هـ

طبعة محدَّدة ومُصمَّمة ومُستعَمَّة

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢١ هـ لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر



دار ابن الجوزي

للمنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية

الدمام - شارع ابن خلدون، ت: ٨٤٦٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣

صريف: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤١١ - فاكس: ٨٤٦٢١٠٠

الإحصاء - الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٨٣١٢٣

جدة: ت: ٦٥١٦٥٤٩

الرياض: ت: ٤٢٦٢٣٣٩

سُبْحَانَكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

الموصلة إلى

يَا مَعْشَرَ الْمَلَائِكَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أحلَّ لعباده البيعَ والشَّراءَ، وحَرَّمَ عليهم المكاسبَ الخبيثةَ والرِّبَا. والصلاة والسلام على مَنْ عَرَفَتِ الأُمَّةُ الأحكامَ، وأَبَانَ لَهُمْ مناهِجَ الحلالِ والحرامِ، وعلى آله الذين شَرُّوا عُرْفَ دارِ السلامِ بطاعةِ مولاَهُمْ في كُلِّ مَرامٍ. (وبعدُ)، فقد أَعَانَ اللَّهُ وَلَهُ الحَمدُ بتمامِ الجزءِ الأولِ مِنْ شرحِ بلوغِ المَرامِ، وَها نَحْنُ آخِذُونَ في شرحِ الجزءِ الثاني ونَسأَلُ مِنَ اللَّهِ الإعانةَ والتَّمامَ^(١)، قَالَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[الكتاب السابع]

كتاب البيوع

اعْلَمْ أَنَّ الحِكمةَ في شِرعِيَةِ البيعِ كما قالَهُ المصنِّفُ في فَتحِ الباري^(٢) إِنَّ حَاجةَ الإنسانِ تَتعلَّقُ بما في يَدِ صاحِبِهِ غالِباً، وصاحِبُهُ قَدْ لا يَبْذُلُهُ، ففِي شِرعِيَةِ البيعِ وَسيلَةٌ إلى بُلُوغِ الغُرضِ مِنْ غَيرِ حَرَجٍ، انْتَهَى. وَأَمَّا جَمْعُهُ دَلالةً على اخْتِلافِ أنواعِهِ، وَهي ثَمانيَّة^(٣)، [ولَفظةً]^(٤) البيعِ والشَّراءِ يَطْلُقُ كُلُّ مَنهُما على ما يُطْلَقُ عَلَيْهِ الآخرُ، فَهُمَا مِنَ الألفاظِ المُشترَكَةِ بَينَ المعانيِ المُتضادَةِ. وَحَقِيقَةُ البيعِ لُغَةً تَمْلِيكُ مالٍ بِمالٍ، وَزادَ فِيهِ الشَّرْهُ قِيْدُ التَّراضِي. وَقِيلَ: هُوَ إِيْجابٌ وَقَبُولٌ في مالَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا مَعْنَى التَّبَرُّعِ، فَتَخْرُجُ المَعْطَاةُ. وَقِيلَ: مُبادَلَةُ مالٍ بِمالٍ [لا]^(٥)

(١) كما في المخطوط (ج).

(٢) [٢٨٧/٤].

(٣) بيع العين بالنقد كالثوب بالدرهم، وبيع المقايضة وهو بيع العين بالعين كالثوب بالعبد، وبيع النقد بالنقد وهو الصرف، وبيع الدين بالدين وهو السلم، وبيع المساومة وهو الذي لا يلتفت فيه إلى الثمن السابق، وبيع المراجعة، وبيع التولية، وبيع المواضعة وهو ضد المراجعة حيث يضع من رأس المال شيئاً. اه بدر التمام ملخصاً. [من حاشية المطبوع].

(٥) زيادة من (ب).

(٤) في (أ): «ولفظ».

على وجه التبرع، فتدخل فيه المعاطاء.

والدليل على اشتراط الإيجاب والقبول أنه تعالى قال: ﴿يَحْكُمُ عَنْ تَرَاثُي﴾^(١). وأخرج ابن حبان^(٢)، وابن ماجه^(٣) عنه ﷺ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ». ولما كَانَ الرُّضَا أَمْرًا خَفِيًّا لَا يُظَلُّعُ عَلَيْهِ وَجِبَ تَعَلُّقُ الْحُكْمِ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّيْغَةُ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صَيْغَةِ الْجَزْمِ [لَفْظُهَا]^(٤) لَتَتَمَّ مَعْرِفَةُ الرُّضَا.

[وقد استثنى المحقق من ذلك لجري عادة المسلمين بالدخول فيه من غير لفظ، وهذا عند الجماهير من علماء الأمة]، وذهب الشافعية إلى أنه لا بد من اللفظين كغيره، وقد اختار النووي^(٥) وأكثر المتأخرين من الشافعية عدم اشتراط العقد في المحقق. والمحقق ما دون رُبِعِ الْمُثْقَالِ، وقيل: التافه من البقول والزَّطْبِ والخَبِزِ، وقيل: ما دون نصابِ السرقة. والأشبه اتباع العرف.

ثم الحق أنه لم [يتم]^(٦) دليل على اشتراط الإيجاب والقبول، بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراضٍ كما أفادت الآية والحديث. نعم الرُّضَا أمرٌ خفيٌّ يناطُ بقرائن، منها: الإيجاب والقبول، ولا ينحصر فيهما بل متى انسلخت النفس عن المبيع والتمن بأي لفظ كان. وعلى هذا معاملة الناس قديماً وحديثاً إلا من عرف المذاهب وخاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول.



- (١) سورة النساء: الآية ٢٩.
- (٢) في الإحسان (١١/ ٣٤٠) رقم (٤٩٦٧).
- (٣) ابن ماجه (٢١٨٥)، وقال البوصيري (١٦٨/٢) رقم (٢١٨٥/٧٦٨): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات... اهـ».
- (٤) وصححه المحدث الألباني في «الإرواء» (٥/ ١٢٥) رقم (١٢٨٣).
- (٥) في (أ): «لفظاً».
- (٦) في (أ): «المجموع» (٩/ ١٦٤).
- (٧) في (أ): «يقم».

[الباب الأول]

باب شروطه وما نهى عنه

[يعني بالشروط^(١)] شروط البيع. والشرط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب، سواء عُلّقَ بكلمة شرط أو لا، ولهُ في عرف النحاة معنى آخر. وقد جعلوا شروط البيع أنواعاً منها في العاقد، وهو أن يكون عاقلاً مميزاً، ومنها [أن يكون]^(٢) في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي، ومنها المحل، وهو أن يكون مالاً متقوماً وأن يكون مقدور التسليم، ومنها التراضي، ومنها شرط النفاذ وهو الملك أو الولاية. وقوله: «وما نهى عنه»، أي: من البيوع. وستأتي الأحاديث في الذي نُهي عن بيعه^(٣).

أفضل الكسب

٧٣٦/١ - عَنْ رَفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ»، رَوَاهُ الْبُزَارِيُّ^(٤)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٥). [صحيح بشواهده]

(١) في (ب): «أي». (٢) زيادة من (أ).

(٣) رقم (٧٣٩/٤) و(٧٤٤/٩) و(٧٤٦/١١) و(٧٤٨/١٣)، و(٧٤٩/١٤) و(٧٥٠/١٥) و(٧٥١/١٦) و(٧٥٢/١٧) و(٧٥٤/١٩) و(٧٥٥/٢٠) و(٧٥٦/٢١) و(٧٥٧/٢٢) و(٧٥٩/٢٤) و(٧٦٠/٢٥) و(٧٦١/٢٦) و(٧٦٤/٢٩)، و(٧٧٥/٤٠) و(٧٧٧/٤١) و(٧٧٨/٤٣) كما في كتابنا هذا.

(٤) في «كشف الأستار» (٨٣/٢) رقم (١٢٥٧).

(٥) هذا سبق نظر من الحافظ رحمه الله تعالى، وإلا فالحاكم إنما صحّح حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، انظر: «المستدرک» (١٠/٢).

(عن رفاعَةَ بْنِ رَافِعٍ^(١)) رضي الله عنه هُوَ زُرْقِيُّ أَنْصَارِيٍّ شَهِدَ بَدْرًا، وَأَبُوهُ رَافِعٌ أَحَدُ النُّقَبَاءِ الْإِسْنِيِّ عَشْرًا، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ قَدَّمَ الْمَدِينَةَ بِسُورَةِ يَوْسُفَ، وَشَهِدَ رِفَاعَةَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه الْجَمَلَ وَصَفَيْنَ، تَوَفَّى أَوَّلَ زَمَنِ مَعَاوِيَةَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ)، وَمِثْلُهُ الْمَرْأَةُ: (وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ)، وَهُوَ مَا خَلَصَ عَنِ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ [لِتَنْفِقَ]^(٢) السَّلْعَةَ، وَعَنِ الْغَشِّ فِي الْمَعَامَلَةِ، (رَوَاهُ الْبُزْأَنُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ)، وَرَوَاهُ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ^(٣)، وَمِثْلُهُ فِي الْمَشْكَائِ^(٤)، وَعِزَّاهُ لِأَحْمَدَ، وَأَخْرَجَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ^(٥) عَنْ رَافِعٍ أَيْضًا، ذَكَرَهُ فِي مَسْنَدِهِ. قِيلَ: وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِرِفَاعَةَ رِفَاعَةُ بَنِي رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَقَدْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٦) عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَعَبَّادَةُ هُوَ ابْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فَيَكُونُ سَقَطَ عَلَى

= والحديث رواه رافع بن خديج، وابن عمر، والبراء، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه:

• أما حديث رافع:

فقد رواه أحمد (١٤١/٤)، والطبراني (٢٧٦/٤) رقم (٤٤١١) وقال محققه: صحيح لشواهد. اهـ. والحاكم (١٠/٢) وقال: «عن عبادة بن رافع بن خديج عن أبيه» وصوب الحافظ في «التلخيص» (٣/٣) كونه عن جده، وقال: «قول الحاكم عن أبيه فيه تجوز» اهـ.

• أما حديث ابن عمر:

فقد رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢/٣)، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٩١/١) عن أبيه: هذا حديث باطل. اهـ وقال الحافظ في «التلخيص» (٣/٣): «ورجاله لا بأس بهم». اهـ.

• وأما حديث علي بن أبي طالب:

فقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٩٠/١) ثم قال عن أبيه: «هذا الحديث بهذا الإسناد باطل» اهـ.

• وأما حديث البراء:

فقد رواه ابن أبي شيبة (٢٦٩/٧)، والحاكم (١٠/٢) وصحح إسناده، والبيهقي (٥/٢٦٣) ورجح أبو حاتم كما ذكر ابنه في «العلل» (٤٤٣/٢)، والبيهقي (٥/٢٦٣) والبخاري كما نقل عنه البيهقي (٢٦٤/٥) إرساله.

(١) انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٢/٢٢٥).

(٢) في (أ): «لنق».

(٣) انظر: «التلخيص» (٣/٣) كما تقدم. (٤) انظر: «المشكاة» (٢/٨٤٧ رقم ٢٧٨٣).

(٥) انظر: «الجامع» (١/٧٣ رقم ١١٢٢).

(٦) في «المعجم الكبير» (٤/٢٧٦).

عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَعَلَهَا جَمْلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [صحيح]

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح)، كَانَ الْفَتْحُ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، (وَهُوَ بِمَكَّةَ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَا)، وَقَعَ فِي رَوَايَةِ الصَّحِيحِينَ هَكَذَا بِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ، وَفِي بَعْضِ الطَّرِيقِ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ، وَفِي رَوَايَةٍ فِي غَيْرِهِمَا: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَا. وَتَقَدَّمَ وَجْهُ الْكَلَامِ عَلَى جَمْعِ الضَّمِيرَيْنِ فِي بَابِ الْآيَةِ^(٢)، (بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ مَا زَالَتْ عَنْهُ الْحَيَاةُ لَا بِذِكَاةٍ شَرْعِيَّةٍ، (وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣): هُوَ الْوَتُونُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْوَتُونُ مَا لُهُ جِثَّةٌ، وَالصَّنَمُ مَا كَانَ مَصُورًا (فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؛ فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السَّفَنُ، وَتُدْفَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ، [فَقَالَ]^(٤): لَا، هُوَ حَرَامٌ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَعَلَهَا جَمْلُوهُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمِيمِ، أَيْ: [أَذَابُوهَا]، (ثُمَّ بَاعُوهُ [فَأَكَلُوا]^(٥) ثَمَنَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ [بَيْعِ]^(٦) مَا ذَكَرَ قَبْلُ. وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ [هِيَ النِّجَاسَةُ] وَلَكِنَّ الْأَدْلَةَ عَلَى نَجَاسَةِ الْخَمْرِ غَيْرُ نَاهِيَّةٍ، وَكَذَا نَجَاسَةُ الْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ، فَمَنْ جَعَلَ الْعَلَّةَ النِّجَاسَةَ عَدَى الْحَكَمِ [إِلَى]^(٧) تَحْرِيمِ بَيْعِ كُلِّ نَجَسٍ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يَجُوزُ بَيْعُ الْأَزْيَالِ النَّجَسَةِ، وَقِيلَ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْمَشْتَرِي دُونَ الْبَائِعِ، لِاحْتِيَاجِ الْمَشْتَرِي دُونَهُ، وَهِيَ عِلَّةٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْعِلَّةَ النِّجَاسَةَ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ دَلِيلٌ عَلَى التَّعْلِيلِ بِذَلِكَ [بَلِ الْعِلَّةُ التَّحْرِيمُ] وَلِذَا قَالَ ﷺ: لَمَّا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ الشُّحُومُ فَجَعَلَ الْعِلَّةَ نَفْسَ التَّحْرِيمِ وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَّةً. إِهَذَا وَلَا يَدْخُلُ فِي الْمَيْتَةِ شَعْرُهَا وَصُوفُهَا وَوَبَرُّهَا، لِأَنَّهَا لَا تَحِلُّهَا الْحَيَاةُ،

(١) البخاري (٢٢٣٦) وطرفاه: (رقم ٤٢٩٦ ورقم ٤٦٣٢)، ومسلم (١٥٨١) قلت: وأخرجه أحمد (٣/٣٢٤، ٣٢٦)، وأبو داود (٣٤٨٦)، والترمذي (١٢٩٧) وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي (٣٠٩/٧، ٣١٠)، وابن ماجه (٢١٦٧)، والبيهقي (١٢/٦)، وابن الجارود في المستقى رقم (٥٧٨).

(٢) في الجزء الأول باب الطهارة. (٣) في الصحاح (١٩٦٩/٥).

(٤) في (ب): «قال». (٥) في (أ): «وأكلوا».

(٦) زيادة من (أ). (٧) في (ب): «أعلى».

[ولا] ^(١) يصدق [عليها] ^(٢) اسم الميتة. وقيل: إنَّ الشعورَ متنجسةٌ وتطهرُ بالغسل، وجوازُ بيعها مذهبُ الجمهور، وقيل إلا [من] ^(٣) الثلاثة ^(٤) التي هي نجسةٌ الذات ^(٥) بكنيتها ^(٦) وأما علّةُ تحريم ^(٧) بيع الأصنامِ فقيل: [لأنها لا منفعة] ^(٨) فيها مباحةٌ، وقيل إنَّ كانتَ بحيثُ إذا كُسِرَتْ انتَفَعَ بأكسارِها جازَ بيعُها، والأوّلَى أن يُقالَ لا يجوزُ بيعُها وهي أصنامٌ للنبي، ويجوزُ بيعُ كُسَرِها إذ [هي] ^(٩) ليست بأصنام، ولا وَجْهٌ لمنع بيع [الأكسارِ] ^(١٠) أصلاً. ولما أطلقَ ﷺ تحريمَ بيع الميتةِ جَوَزَ السامِعُ أَنَّهُ قَدْ يَخْصُصُ مِنَ الْعَامِ بَعْضُ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ فَقَالَ السَّائِلُ: أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ [بأنه] ^(١١) ذَكَرَ لَهَا ثَلَاثَ مَنَافِعَ أَي: أَخْبَرَنِي عَنِ الشَّحُومِ هَلْ تُخْصَصُ مِنَ التَّحْرِيمِ لِنَفْعِهَا أَمْ لَا؟ فَاجَابَ ﷺ أَنَّهُ حَرَامٌ، فَأَبَانَ لَهُ أَنَّهَا غَيْرُ خَارِجَةٍ عَنِ الْحُكْمِ، وَالضَّمِيرُ (فِي) قَوْلِهِ هُوَ حَرَامٌ ^(١٢) يَحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْبَيْعِ أَي بَيْعِ الشَّحُومِ حَرَامٌ، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ مَسْووقٌ لَهُ، وَلأنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثُ أَحْمَدُ ^(١٣) وَفِيهِ: فَمَا تَرَى فِي بَيْعِ شَحُومِ الْمَيْتَةِ - الْحَدِيثِ. وَتُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلانْتِفَاعِ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: فَإِنَّهَا تُظَلَّى بِهَا السَّفَنُ إِلَى آخِرِهِ، وَحَمَلَهُ الْأَكْثَرُ عَلَيْهِ فَقَالُوا: لَا يَنْتَفَعُ مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ إِلَّا بِجَلْدِهَا إِذَا دُبِعَ لِدَلِيلِهِ الَّذِي مَضَى فِي أَوَّلِ ^(١٤) الْكِتَابِ؛ فَهُوَ يَخْصُصُ هَذَا الْعُمُومَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْانْتِفَاعِ، وَمَنْ قَالَ: الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْبَيْعِ اسْتَدَلَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ إِطْعَامِ الْمَيْتَةِ الْكَلَابَ وَلَوْ كَانَتْ كَلَابُ الصَّيْدِ لَمَنْ يَنْتَفَعُ بِهَا، وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْأَقْرَبَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْبَيْعِ، فَيَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِالنَّجَسِ مُطْلَقاً [وتحريم] ^(١٥) بيعه لما عرفت، ويزيده قوةً قوله في ذِمِّ الْيَهُودِ: إِنَّهُمْ جَمَلُوا الشَّحْمَ

(١) في (أ): «فلا».

(٢) في (أ): «فلا».

(٣) زيادة من (أ).

(٤) يعني بالثلاثة: الكلب، والخنزير، والكافر [من حاشية المطبوع].

(٥) انظر: فتح الباري (٤/٤٢٦).

(٦) في (أ): «إنه لا نفع».

(٧) زيادة من (ب).

(٨) في (أ): «كسر الأصنام».

(٩) في (ب): «أنه».

(١٠) زيادة من (ب).

(١١) في «المسنَد» (٣/٣٢٦)، وقد تقدم تخريجه رقم (٧٣٧/٢) من كتابنا هذا.

(١٢) انظر: الأحاديث من (١٦/٣) إلى (١٨/٥) من كتابنا هذا.

(١٣) في (ب): «ويحرم».

ثم باعوه وأكلوا ثمنه، فإنه ظاهر في توجُّه النهي إلى البيع الذي ترتَّب عليه أكل الثمن، وإذا كان التحريم للبيع جازَّ الانتفاع بشحوم الميتة، والأدهان المتنجسة في كلِّ شيء غير أكل الآدمي، ودهن بدنه، فيحرمان كحرمة أكل الميتة، والترطب بالنجاسة، وجازَّ إطعام شحوم الميتة الكلاب، وإطعام العسل المتنجس النحل، [وإطعامه^(١)] الدواب، وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي^(٢)، ونقله القاضي عياض عن مالك وأكثر أصحابه، وأبي حنيفة وأصحابه، والليث.

ويؤيد جواز الانتفاع ما رواه الطحاوي^(٣) أنه ﷺ سُئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: إِنْ كَانَ جَامِداً فَالْقُوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَاسْتَصْبَحُوا بِهِ وَانْتَفِعُوا بِهِ. قَالَ الطحاوي: إِنْ رَجَّاهُ ثَقَاتٌ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيٌّ^(٤) ﷺ، وَابْنُ عَمْرٍو^(٥)، وَأَبُو مُوسَى^(٦)، وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَهَذَا هُوَ الْوَاضِحُ دَلِيلًا. وَأَمَّا التَّفَرُّقُ بَيْنَ الِاسْتِهْلَاكَاتِ وَغَيْرِهَا فَلَا دَلِيلَ لَهَا بِهَذَا رَأْيٍ مُحَضٍّ، وَأَمَّا الْمَتَنَجِّسُ فَإِنْ كَانَ يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ فَلَا كَلَامَ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ، وَإِنْ [كَانَ لَا يُمْكِنُ]^(٧) فَيَحْرُمُ بَيْعُهُ. [قَالَتْهُ^(٨)] الْهَادِيَةُ وَابْنُ حَنْبَلٍ^(٩). وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَرَّمَ بَيْعَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمَنَهُ، وَأَنَّ كُلَّ حِيلَةٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى تَحْلِيلِ مُحَرَّمٍ فَهِيَ بَاطِلَةٌ.

اختلاف المتبايعين

٣/ ٧٣٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ

- (١) في (أ): «إطعام».
- (٢) انظر: المجموع (٢٩/٩).
- (٣) انظر: الأحاديث من (٧/٧٤٢)، (٨/٧٤٣) من كتابنا هذا.
- (٤) فلي نظر من أخرجه.
- (٥) انظر: مصنف عبد الرزاق (١/٨٦ رقم ٢٨٦)، وابن أبي شيبة (٨/٩٣ رقم ٤٤٤٨ و٤٤٤٩).
- (٦) فلي نظر من أخرجه.
- (٧) في (أ): «لم يكن».
- (٨) في (أ): «قاله».
- (٩) انظر: «المغني مع الشرح الكبير» (١١/٨٧ - ٨٨).

رَبِّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَانِ». رَوَاهُ الْخُمَسَةُ^(١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٢). [صحيح]

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ، وَفِي رَايَةٍ: الْبَيْعَانِ، (وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ، [أَوْ] يَتَّارَكَانِ)، وَفِي رَايَةٍ: يَتَرَادَّانِ، زَادَ ابْنُ مَاجَةَ^(٣) فِي رَايَتِهِ: وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بَعِيْنُهُ. وَلِأَحْمَدَ^(٤): وَالسَّلْعَةُ كَمَا هِيَ. وَأَمَّا رَايَةُ^(٥): وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلَكٌ فَهِيَ مُضَعَّفَةٌ (رَوَاهُ الْخُمَسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ). وَلِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ كَثِيرٌ عَلَى^(٦) صَحَّةِ الْحَدِيثِ.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: إِنَّهُ حَدِيثٌ مَنْقُطٌ لَا يَكَادُ يَتَصَلُّ، وَإِنْ كَانَ الْفُقَهَاءُ قَدْ عَمِلُوا بِهِ، كُلٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي تَأَوَّلَهُ فِيهِ، ثُمَّ ذَكَرَ طَرِيقَهُ، وَأَبَانَ مَا فِيهَا مِنَ الْانْقِطَاعِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ [اخْتِلَافٌ]^(٨) بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي فِي الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِمَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ لَمَّا عُرِفَ مِنَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَلِعَلِّهِ الْيَمِينُ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْحَكْمِ الَّذِي أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الأول للهادي: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ الْبَابِ.

الثاني للفقهاء: أَنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ وَيَتَرَادَّدَانِ الْمَبِيعَ.

والثالث: فِيهِ تَفْصِيلٌ وَفُرْقٌ بَيْنَ الْاخْتِلَافِ فِي النُّوعِ، أَوْ الْجِنْسِ، أَوْ الصِّفَةِ، وَبَيْنَ غَيْرِهَا، وَهُوَ تَفْصِيلٌ بَلَا دَلِيلٍ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ، وَتَقَلُّدٌ فِي الشَّرْحِ، وَيَعْنِي بِالْتَحَالِفِ [أَنَّ]^(٩) يَحْلِفُ الْبَائِعُ مَا بَعَثَ مِنْكَ كَذَا، وَيَحْلِفُ الْمَشْتَرِي مَا

(١) فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٥١١)، وَالتِّرْمِذِي (١٢٧٠)، وَالنَّسَائِي (٤٦٤٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٨٦)، وَأَحْمَدُ (٤٦٦/١).

(٢) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٥/٢). قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِي فِي «السَّنَنِ» (٢٠/٣) رَقْمَ ٦٣: (٧٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣٣٢/٥، ٣٣٣) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِّحِ أَبِي دَاوُدَ» (٦٧١/٢)، وَفِي «الْإِرْوَاءِ» (١٣٢٢/٥).

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ب)، (ج). (٤) فِي «سَنَتِهِ» (٢١٨٦).

(٥) فِي «سَنَتِهِ» (٤٦٦/١).

(٦) فِي «سَنَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ» (٢٠/٢) رَقْمَ ٧٠، (٧١).

(٧) وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ السَّكَنِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٣١/٣).

(٨) فِي (أ): «خِلَافَ». (٩) فِي (أ): «أَنَّهُ».

اشتريتُ منك كَلًا. وقيلَ غيرُ ذلك. والوجهُ في التحالفِ أنَّ كلَّ واحدٍ مدَّعى عليه [فتجبُ] ^(١) على كلِّ واحدٍ منهما اليمينُ لنفي ما ادَّعى عليه، وهذا مفهومٌ من قوله ﷺ: «البينةُ على المدَّعي واليمينُ على المُنكر» ^(٢). والحاصلُ أنَّ هذا حديثٌ مطلقٌ مقيدٌ بأدلةِ بابِ الدعاوى، وسيأتي ^(٣).

النهى عن ثمن الكلبِ ومهر البغي وحلوان الكاهن

٧٣٩/٤ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى:
عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤). [صحيح]

(وعن أبي مسعود الأنصاري ﷺ أنَّ النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلبِ، [ومهر البغي] ^(٥)) بفتح الموحدة، وكسر الغين المعجمة، وتشديد المثناة التحتية أزيد بها الزانية، (وحلوان) بضمّ الحاء المهملة (الكاهن. متفقٌ عليه). والأصلُ في النهي التحريم، والصحابيُّ قد أخبر أنه ﷺ نهى أي أتى بعبارةِ تنفيذِ النهي وإن لم يذكرها، وهو دالٌّ على تحريم ثلاثة أشياء. الأول: تحريمُ ثمنِ الكلبِ بالنص، ويدلُّ على تحريمِ بيعه باللزوم، وهو عامٌّ لكلِّ كلبٍ من معلّم وغيره، وما يجوز اقتناؤه، وما لا يجوز. وعن عطاءٍ والنخعي: يجوزُ بيعُ كلبِ الصيدِ لحديثِ جابر: نهى رسولُ الله ﷺ عن ثمنِ الكلبِ إلَّا كلبُ [الصيد] ^(٦). أخرجه النسائي ^(٧) برجالٍ ثقات، إلَّا أنه طعنَ في صحته، فإن صحَّ [خصص] ^(٨) عمومَ

(١) في (ب): «فجب».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي (٢٥٢/١٠)، وأصله في البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١/

١٧١١)، وأبو داود (٣٦١٩)، والترمذي (١٣٤٢)، والنسائي (٥٤٢٥).

(٣) باب الدعاوى يأتي في كتاب الجنائيات من كتابنا هذا.

(٤) في البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧/٣٩).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٨١)، والترمذي (١٢٧٦) وقال: حسن صحيح، والنسائي

(٣٠٩/٧)، وابن ماجه (٢١٥٩)، وأحمد (١١٨/٤، ١١٩، ١٢٠).

(٥) زيادة من (أ). (٦) في (ب): «صيد».

(٧) في «سننه» (٤٦٦٨) وقال: هذا منكر اه. وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي»

(٨٩٩/٣).

(٨) في (أ): «خصص».

النهي. والثاني: تحريم مهر البغي، وهو ما تأخذه الزانية في [مقابل] ^(١) الزنى سماً مهراً مجازاً فهذا مالٌ حرامٌ. وللفقهاء تفاصيل في حكمه تعود إلى كيفية أخذه، والذي اختاره ابن القيم ^(٢) أنه في جميع كفياته يجب التصديق به ولا يرد إلى الدافع، لأنه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه، فهو كسبٌ خبيثٌ يجب التصديق به، ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله. والثالث: حلوان الكاهن وهو مصدرٌ حلّوته حلواناً إذا أعطيه، وأصله من الحلاوة شبه بالشيء الحلوى من حيث إنه يؤخذ سهلاً بلا كلفة. وأجمع العلماء على تحريم حلوان الكاهن. والكاهن الذي يدعي علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، وهو شاملٌ لكل من يدعي ذلك من منجم وضراب [بالحصاء] ^(٣)، ونحو ذلك، فكل هؤلاء داخل تحت حكم الحديث، ولا يحلُّ له ما يعطاه، ولا يحلُّ لأحد تصديقه فيما [يتعاطاه] ^(٤).

بيع الحيوان واستثناء ركوبه

٥/ ٧٤٠ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْمَى، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَ، قَالَ: فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ. فَسَارَ سِيراً لَمْ يَبْرُ مِنْهُ، فَقَالَ: «بَغْيِيهِ بِأَوْقِيَةٍ»، فُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بَغْيِيهِ» فَبَغْتُهُ بِأَوْقِيَةٍ، وَاشْتَرَطْتُ حُمَلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَفَقَدَنِي نَمْتُهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلْتُ فِي أَتْرَی فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كُنْتُكَ لَأَخُذَ جَمَلِكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥)، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ. [صحيح].

(وعن جابر بن عبد الله ﷺ أنه كان على جمل له [قد] ^(٦) أغمى) أي كلَّ عن السير (قارئة أن يُسَيِّهَ، قال: فلحقني رسول الله ﷺ فدعا لي، فضربه فسار سيراً لم

(١) في (ب): «مقابلة». (٢) في «زاد المعاد» (٧٧٩/٥).

(٣) في (أ): «بالحصاء». (٤) في (أ): «تعاطاه».

(٥) أخرجه البخاري في عدة مواضع من «صحيحه» منها (٢٤٠٦) و(٢٧١٨)، ومسلم (٧١٥/١٠٩).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥٠٥)، والنسائي (٤٦٣٧)، وأحمد (٢٩٩/٣).

(٦) زيادة من (ب).

يَزِمُّهُ. قَالَ: يَغْنِيهِ بَاقِيَةٌ، قُلْتُ: لَا، قَالَ: يَغْنِيهِ، فَبَعَثَهُ بِبَاقِيَةٍ وَاسْتَرْطَتْ خِمْلَانَهُ (بِضْمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، أَيْ الْحَمَلَ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغَتْ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ فَتَقَنَّنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ رَجَعْتُ فَارْسَلُ فِي الثَّرِي فَقَالَ: ثَلَاثِي) بِضْمٍ [الثَّاءُ الْفَوْقَانِيَّةُ] ^(١) أَيْ تَظَنَّنِي (مَآكِسُكَ) الْمَمَاسَكَةُ [فِي الْمَكَالْمَةِ] ^(٢) فِي النَقْصِ [مَنْ] ^(٣) الثَّمَنِ (لَاخَذَ جَمْلَكَ، خَذَ جَمْلَكَ وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ).

فيه [دليلٌ على] ^(٤) أَنَّهُ لَا بَاسَ بِطَلْبِ الْبَيْعِ مِنَ الرَّجُلِ لِسَلْعَتِهِ، وَلَا [فِي الْمَمَاسِكَةِ] ^(٥)، وَأَنَّهُ يَصْحُ الْبَيْعُ لِلدَّابَّةِ وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا، [وَلَكِنْ] ^(٦) عَارَضَهُ [حَدِيثُ] ^(٧) النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ ^(٨) الثُّنْيَا وَسَيَّاتِي، وَعَنْ بَيْعِ وَشُرْطٍ ^(٩)، وَلَمَّا تَعَارَضَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ [فِي ذَلِكَ] ^(١٠) عَلَى أَقْوَالٍ:

الأول: لِأَحْمَدَ [عَلَى] ^(١١) أَنَّهُ يَصْحُ ذَلِكَ، وَحَدِيثُ بَيْعِ الثُّنْيَا فِيهِ: «إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ ذَلِكَ»، وَهَذَا مِنْهُ فَقَدْ عَلِمَتِ الثُّنْيَا، فَصَحَّ الْبَيْعُ، وَحَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ وَشُرْطٍ فِيهِ مَقَالٌ مَعَ احْتِمَالٍ أَنَّهُ أَرَادَ الشَّرْطَ الْمَجْهُولَ.

والثاني: [لِلْمَالِكِ] ^(١٢) أَنَّهُ يَصْحُ إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ قَرِيبَةً وَحُدَّهُ [ثَلَاثَةً] ^(١٣) أَيَّامًا، وَحُمِلَ حَدِيثُ جَابِرٍ عَلَى هَذَا.

الثالث: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَحَدِيثُ جَابِرٍ مُؤَوَّلٌ بِأَنَّهُ قَصَّةٌ عَيْنٍ مَوْقُوفَةٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالَاتُ. قَالُوا: وَلَأنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنَ وَلَمْ يُرِدْ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ، [قَالُوا] ^(١٤): وَيَحْتَمَلُ أَنَّ الشَّرْطَ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ فَلَعَلَّهُ كَانَ سَابِقًا فَلَمْ

(١) فِي (ب): «الْمَثَاءُ الْفَوْقِيَّةُ». (٢) فِي (أ): «فِي الْمَمَالِكَةِ».

(٣) فِي (ب): «عَنْ». (٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٥) فِي (ب): «بِالْمَمَاسِكَةِ». (٦) فِي (أ): «وَلَكِنَّهُ».

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٨) انْظُرْ: تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ رَقْم (٧٦٠ / ٢٥) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا، وَالثُّنْيَا هِيَ أَنْ يَسْتَنِي فِي عَقْدِ الْبَيْعِ شَيْءٌ مَجْهُولٌ.

(٩) انْظُرْ تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ رَقْم (٧٥٥ / ٢٠) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(١٠) زِيَادَةٌ مِنْ (ب). (١١) زِيَادَةٌ مِنْ (أ).

(١٢) فِي (أ): «عَنْ مَالِكٍ». (١٣) فِي (ب): «بِثَلَاثَةِ».

(١٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

يؤْتَرُ ثُمَّ تَبَرَّعَ ﷺ بآركابه. وأظهر الأقوال الأول وهو صحة مثل هذا الشرط، وكل شرط يصح إفراده بالعقد كإيصالي المبيع إلى المنزل، وخطابة الثوب، وسكنى الدار. وقد روي عن عثمان أنه باع داراً واستثنى سكنها شهراً. ذكره في الشفا^(١).

بيع مال المفلس

٧٤١/٦ - وَعَنْهُ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَن دُبُرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَبَاعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). [صحيح]

(وعنه) أي عن جابر بن عبد الله ﷺ (قال: اعتق رجلٌ منا) أي من الأنصار (عبدًا له عن دُبُرٍ)^(٣)، بضم الدال المهملة، وضم الباء^(٤) [أيضاً]^(٥)، (لم يكن له مالٌ غيره، فدعا به النبي ﷺ فباعه. متفق عليه). وأخرجه أبو داود، والنسائي أيضاً عن جابر، وسميًا فيه العبد والرجل، ولفظه^(٦): «عن جابر أن رجلاً من الأنصار يُقال له أبو مذکور أعْتَقَ غلاماً [له]^(٧) يقال له أبو يعقوب عن دُبُرٍ، لم يكن له مالٌ غيره، فدعا به النبي ﷺ فقال: من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله بن النحام بثمان مائة درهم، فدفعها إليه»، زاد الإسماعيلي^(٨): «وعليه دين». وقد ترجم له البخاري في باب الاستقراض^(٩) فقال: من باع مال المفلس وقسمه بين الغرماء، أو أعطاه إياه حتى ينفقه على نفسه، فأشار إلى علة بيعه، وهو الاحتياج إلى ثمنه. واستدل به بعضهم على منع المفلس من التصرف في ماله، وعلى أن للإمام أن يبيع عنه وتأتي بقية [أبحاثه]^(١٠) في باب^(١١) إن شاء الله تعالى.

(١) «شفاء الأوام» (ص ٣٧٥) مخطوطة بحوزتنا والترقيم لنا.

(٢) في البخاري (٢٥٣٤)، ومسلم (٩٩٧).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٩٥٥) و(٣٩٥٧) والنسائي (٢٥٤٦) وابن ماجه (٢٥١٣).

(٣) أي علّق عقه على موته.

(٤) في (ب): «الموحدة». (٥) زيادة من (ب).

(٦) في سنن أبي داود (٣٩٥٧)، ولفظ النسائي (٢٥٤٦) بنحوه.

(٧) زيادة من (ب). (٨) ذكرها الحافظ في «الفتح» (٤/٤٢١).

(٩) في «صحيحه» (٦٥/٥). (١٠) في (ب): «مباحته».

(١١) باب القراض في كتابنا هذا من حديث (٨٥٣/١)، (٨٥٤/٢).

حكم الفارة تقع في السمن

٧/٧٤٢ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ فَارَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: «لَقَّوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَزَادَ أَحْمَدُ^(٢)، وَالنَّسَائِيُّ^(٣): فِي سَمْنٍ جَامِدٍ. [صحيح]

(وعن ميمونة زوج النبي ﷺ، أن فارة وقعت في سمن، فماتت فيه، فسئل النبي ﷺ فقال: لَقَّوْهَا وما حولها وكلوه. رواه البخاري. وزاد أحمد، والنسائي: في سمن جامد). دل أمره ﷺ بإلقاء ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة، لأن المراد بما حولها ما لاقاها. قال المصنف في فتح الباري^(٤): لم يأت في طريق صحبة تحديد ما يُلْقَى، لكن أخرج ابن أبي شيبة^(٥) من مرسل عطاء أن يكون قدر الكف، وسنده جيد لولا إرساله، انتهى.

ودل مفهوم قوله: «جامد»، أنه لو كان مائعاً لَنَجَسَ كُلُّهُ، لَعَدِمَ تَمَيُّزُ مَا لاقاها مِنَّا لَمْ يَلْقَاهَا، ودل أيضاً على أنه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات إلا أنه تقدّم الكلام في ذلك، وأنه يباح الانتفاع به في غير الأكل ودهن آدمي، فيحمل هذا ويأتي من قوله: فلا تقرّبوه على الأكل والدهن للآدمي جمعاً بين مقتضى الأدلة، نعم وأما مباشرة النجاسة فهو وإن كان غير جائز إلا لإزالة عَمَّا وجب أو ندب إزالته عنه فإنه لا خلاف في جوازه، لأنه لدفع مفسدتها، وبقي الكلام في مباشرتها لتسجير الثنور، وإصلاح الأرض بها، فقبل هو طلب مصلحتها، وأنه يقاس جواز مباشرة له على المباشرة لإزالة

(١) في صحيحه (٢٣٥)، وأطرافه (٢٣٦)، ٥٥٣٨، ٥٥٤٩، ٥٥٤٠.

(٢) في «مسنده» (٣٣٠/٦).

(٣) في «سننه» (٤٢٥٩).

قلت: وأخرجه أيضاً أبو داود (٣٨٤١)، والترمذي (١٧٩٨)، وعبد الرزاق في مصنفه

(٨٤/١ رقم ٢٧٩)، وابن أبي شيبة (٩٢/٨ رقم ٤٤٤٤)، وأبو يعلى في مسنده (١٢/

٥٠٦ رقم ٧٠٧٨)، والدارمي (١٨٨/١)، وابن حبان (٢٣٤/٤ رقم ١٣٩٢ - الإحسان

والبيهقي (٣٥٣/٩).

(٤) (٦٧٠/٩).

(٥) كذا في «الفتح»، وهو في «مصنف عبد الرزاق» (٨٥/١ رقم ٢٨٢).

مفسدتيها، والأقرب أنها تدخل إزالة مفسدتيها تحت جلب مصلحتها، فتسجير التثوير بها يدخل فيه الأمران: إزالة مفسدة بقاء عينها، وجلب المصلحة لنفعها في التسجير، وحينئذ فجواز المباشرة للانتفاع لا إشكال فيه.

٧٤٣/٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ، فَإِنْ كَانَ جَائِدًا فَأَلْفَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوهَا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ^(٣)، وَأَبُو حَاتِمٍ^(٤) بِالْوَهْمِ. [ضعيف]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا وقعت الفارة في السم، فإن كان جائداً فالقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوها. رواه أحمد وأبو داود، وقد حكّم عليه البخاري، وأبو حاتم بالوهم). وذلك لأنه قال الترمذي^(٥): سمعت البخاري يقول: هو خطأ والصواب الزهري عن [عبد الله]^(٦)، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة قرأت البخاري أنه ثابت عن ميمونة، فحكم بالوهم على الطريق المروية عن أبي هريرة، وجزم ابن حبان في صحيحه^(٧) بأنه ثابت من الوجهين. واعلم أن هذا الاختلاف إنما هو لتصحيح اللفظ الوارد، وأما الحكم فهو ثابت، وأنّ طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون إلا في الجامد. [وهو]^(٨) ثابت أيضاً في صحيح البخاري^(٩) بلفظ: خذوها وما حولها، وكلوا سمنكم، ويثمنهم منه

(١) في «سننه» (٢٣٣/٢)، ٢٦٥، (٤٩٠).

(٢) في «سننه» (٣٨٤٢).

قلت: وأخرجه عبد الرزاق (٨٤/١) رقم ٢٧٨، وابن أبي شيبة (٩٢/٨) رقم (٤٤٤٥)، وابن حبان (٢٣٧/٤) رقم ١٣٩٣ - الإحسان، والبيهقي (٣٥٣/٩).

(٣) قال الترمذي في سننه (٢٥٧/٤) إنه سمع محمد بن إسماعيل يقول عنه: هذا خطأ أخطأ فيه معمر اهـ.

(٤) في «الملل» (١٢/٢). وقال الألباني في ضعيف أبي داود: «شاذ».

(٥) في «سننه» (٢٥٧/٤).

(٦) كذا في المخطوط، وفي الترمذي: «عبد الله»، وهو الصواب.

(٧) انظر: «الإحسان» (٢٣٧/٤). (٨) في (أ): «ومكنا».

(٩) (٦٦٨/٩) رقم (٥٥٣٨).

أَنَّ الذَّائِبَ يُلْقَى جَمِيعُهُ؛ إِذِ الْعِلَّةُ مَبَاشَرَةُ الْمَيْتَةِ، وَلَا اخْتِصَاصَ فِي الذَّائِبِ بِالْمَبَاشَرَةِ، وَتَمَيَّزَ الْبَعْضُ عَنِ الْبَعْضِ. وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُ السَّمَنَ [الْمَانِعَ] ^(١) وَلَوْ كَانَ فِي غَايَةِ الْكَثْرَةِ. وَتَقَدَّمَ ^(٢) وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الطَّحَاوِيِّ.

فَالْتَمَّةُ: تَمَكُّنُ الْمَكْلُوفِ لَغَيْرِ الْمَكْلُوفِ كَالْكَلْبِ وَالْهَرِّ مِنْ أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا جَانِزٌ، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى. وَقَوَّاهُ الْمَهْدِيُّ وَقَالَ: إِذْ لَمْ يُعْهَدْ عَنِ السَّلَفِ مَنَعُهَا، انْتَهَى.

قُلْتُ: بَلْ وَاجِبٌ إِنْ لَمْ يَطْعَمَهُ غَيْرَهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ ^(٣): إِنَّ أَمْرَاءَ دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهَا لَمْ تُطْعَمْهَا وَلَمْ تَتْرُكْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، وَفِي خَشَاشِ الْأَرْضِ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمَكْلُوفِ وَغَيْرِهِ. [فَأ] ^(٤) لِحَدِيثٍ دَلَّ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ إِطْعَامُهَا أَوْ تَرَكُّهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ وَاجِبٌ، وَبِسَبَبِ تَرْكِهِ عُذِّبَتِ الْمَرْأَةُ، وَخَشَاشُ الْأَرْضِ - بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ الْمَفْتُوحَةُ، فَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ، ثُمَّ أَلْفٌ فَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ - هُوَ هَوَامُّ الْأَرْضِ [وَحَشَرَاتُهَا] ^(٥) كَمَا فِي النِّهَايَةِ ^(٦).

النهى عن ثمن السنور والكلب

٧٤٤/٩ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا رضي الله عنه عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَلْبِ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٧)، وَالتَّسَنُّيُّ ^(٨) وَزَادَ: إِلَّا كَلْبَ صَيِّدٍ. [صحيح]

(١) زيادة من (ب).

(٢) في شرح الحديث رقم (٧٣٧/٢) من كتابنا هذا.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣١٨) وَ(٣٤٨٢) وَ(٢٣٦٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَمُسْلِمٌ (٢٦١٩/١٣٥) وَ(٢٦١٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٤) فِي (أ). وَهِيَ. (٥) زيادة من (ب).

(٦) (٣٣/٢) فِي الْمَخْطُوطِ «وَحَشَرَاتُهَا»، وَالصَّوَابُ مَا أُبْتِنَاهُ مِنَ النِّهَايَةِ.

(٧) فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٦٩).

(٨) فِي «سُنَنِهِ» (٤٦٦٨) وَقَالَ: هَذَا مُنْكَرٌ.

ترجمة أبي الزبير محمد بن مسلم

(وعن أبي الزبير) هو أبو الزبير^(١) محمد بن مسلم المكي تابعي، روى عن جابر بن عبد الله كثيراً (قال: سألت جابراً عن ثمن السنن^(٢) بكسر المهملة، وتشديد النون، هو الهر كما في القاموس^(٣))، (والكلب فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك. رواه مسلم والنسائي، وزاد: إلا كلب صيد). وأخرج مسلم هذا من حديث جابر، ورافع^(٤) بن خديج. وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد، ثم قال: هذا منكر. قال المصنف في التلخيص^(٥): إنه ورد الاستثناء من حديث جابر، ورجاله ثقات، انتهى. ورواية جابر هذه رواها أحمد^(٦)، والنسائي، وفيها استثناء الكلب المعلم، إلا أنه قال المناوي في «شرح الجامع الصغير»^(٧) متعباً لقول المصنف: إن [رجاله]^(٨) ثقات، بأنه قال ابن الجوزي: «فيه الحسين بن أبي حفصة»^(٩). قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وضعفه أحمد. وقال ابن حبان: هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له. نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص من عمل من اقتناه لقوله ﷺ^(١٠): «من اقتنى كلباً إلا كلب صيد نقص من أجره كل يوم قيراطان»، قيل: قيراط من عمل الليل، وقيراط من عمل النهار. وقيل: من

= قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٧٩)، والترمذي (١٢٧٩)، وابن ماجه (٢١٦١)، وأحمد (٣١٧/٣).

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٣٨٠/٥) و«طبقات ابن سعد» (٤٨١/٥) و«طبقات خليفة» (٢٨١) و«التاريخ الكبير» (٢٢١/١) و«تاريخ النسوي» (٢٢/٢) و«الجرح والتعديل» (٧٤/٨) و«ميزان الاعتدال» (٣٧/٤) و«تذكرة الحفاظ» (١٢٦/١) و«المقدّمين» (٣٥٤/٢).

(٢) ص ٥٢٦ وليس فيه بأنه الهر.

(٣) في «صحيحه» (١١٩٩/٣) رقم ١٥٦٨، ومثله يختلف عن متن حديث جابر.

(٤) (٤/٣). (٥) في «المسند» (٣١٧/٣).

(٦) «فيض القدير» (٣٠٩/٦) (٧) في (ب): «رجاله».

(٨) كذا في المخطوط، وفي «فيض القدير»: (الحسين بن أبي جعفر)، وفي «المسند»:

(الحسن بن أبي جعفر) وهو الصواب. انظر: «الكامل» (٧١٧/٢)، و«التاريخ الكبير» (٢٨٨/٢/١)، و«ميزان الاعتدال» (٤٨٢/١)، و«التهذيب» (٢٢٧/٢)، و«التقريب» (١/١٦٤).

(٩) أخرجه البخاري (٥٤٨٠: ٥٤٨٢)، ومسلم (١٥٧٤)، والنسائي (٤٢٨٤)، والترمذي (١٤٨٧)، وأحمد (٨/٢)، ٤٧، ٦٠ من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه.

الفرض والنفل. هذا والتَّهْيُّ عن ثمن الكلبِ متفقٌ عليه من حديث [ابن] (١) مسعود (٢). وانفرد مسلم (٣) برواية التَّهْي عن ثمن السُّنُور، وأصل التَّهْي التحريم. والجمهور على تحريم بيع الكلبِ مطلقاً. واختلَفوا في السُّنُور، وقد ذهب إلى تحريم بيع السُّنُور أبو هريرة، وطاوس، ومجاهد. وذهب الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع، وحملوا التَّهْي على التنزيه، وهو خلاف ظاهر الحديث. والقول بأنه حديث ضعيف، مردود بإخراج مسلم له وغيره، والقول بأنه لم يروه عن الزبير غير حماد بن سلمة مردود أيضاً بأنه أخرجه مسلم عن مقل بن عبد الله عن أبي الزبير؛ فهذاان ثقتانِ رَوَيَا عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً.

شروط الولاء

٧٤٥/١٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى نِسَحِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ، فَأَعِينَنِي. فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْلَمَهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ: فَأَبُوا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتِ»، فَفَعَلْتُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْرَطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَتِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٤)، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ. [صحيح]

(١) في (ل): «أبي».

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧/٣٩)، وأبو داود (٣٤٨١)، والترمذي (١٢٧٦) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٣٠٩/٧)، وابن ماجه (٢١٥٩)، وأحمد (٤/١١٨، ١١٩، ١٢٠).

(٣) انظر تخريج الحديث (٧٤٤/٩) من كتابنا هذا.

(٤) البخاري (٢٧٢٩)، ومسلم (١٥٠٤).

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقَهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

(وعن عائشة رضي الله عنها قَالَتْ: جَاءَتْنِي بِرَبْرَةٍ بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوحَّدَةِ، وَرَاءَ بَيْنَ بَيْنَهُمَا مِثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ، مَوْلَاةٌ لِعَائِشَةَ (فَقَالَتْ: [إِنِّي] ^(١) كَاتِبَتْ) مِنَ الْمَكَاتِبَةِ وَهِيَ الْعَقْدُ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ (أَهْلِي) هُمْ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا هُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، (عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ، فَاعِينِي) بِصِغَةِ الْأَمْرِ لِلْمَوْثِقِ مِنَ الْإِعَانَةِ، (فَقُلْتُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَعْدَمَهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا لِأَوْكِ ^(٢)) لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرَبْرَةٍ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَاتَّبُوا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَاتَّبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ فَاخْبَرْتُ عَائِشَةَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمْ، قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٣) وَالْمِزْنِيُّ: يَعْنِي اشْتَرِطِي عَلَيْهِمْ، فَالْأَمُّ بِمَعْنَى عَلَى، (الْوَلَاءُ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَفَعَلْتُ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهَ وَاتَّقَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ: فَمَا بِالْأَجَلِ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ) أَيِ فِي شَرْعِهِ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَحُكْمُهُ أَعْمُ مِنْ ثَبْرَتِهِ بِالْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ، (فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، قِضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ) بِالْإِتِّبَاعِ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَخَالِفَةِ لِحُكْمِ اللَّهِ، (وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ. وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقَهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ).

الحديث دليل على مشروعية الكتابة، وهي عَقْدٌ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكُتْبِ وَهِيَ الْفَرْضُ وَالْحُكْمُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْأَقِيمَاتُ﴾ ^(٤)، وَهِيَ مُنْدُوبَةٌ. وَقَالَ عَطَاءُ ^(٥) وَدَاوُدُ: وَاجِبَةٌ إِذَا طَلَبَهَا الْعَبْدُ

= قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٩، ٣٩٣٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٤٢)، (٤٦٤٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٢١).

(١) زِيَادَةُ مِنْ (ب).

(٢) الْمُرَادُ بِالْوَلَاءِ هُنَا وِلَاءُ الْعِتَاقَةِ، وَهُوَ مِيرَاثٌ يَسْتَحِقُّهُ الْمَرْءُ بِسَبَبِ عِتْقِ شَخْصٍ فِي مِلْكِهِ.

(٣) انْظُرْ: «السُّنَنُ الْكُبْرَى» (٣٤٠/١٠) وَ«الْمَعْرِقَةُ» (٤٦٢/١٤).

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ١٨٣.

(٥) انْظُرْ: «صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ مَعَ الْفَتْحِ» (١٨٤/٥)، «الْمَحَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ (٢٢٣/٩).

بقدّر قيمته لظاهر الأمر في ﴿فَكَابِتُهُمْ﴾^(١) وهو الأصل في الأمر.
 قلت: إلا أنه تعالى قيّد الوجوب بقوله: ﴿فَكَابِتُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٢).
 نعم بعد علم الخير فيهم تجب الكتابة، وفي تفسير الخير [أربعة]^(٣) أقوال:
 الأول: للسلف، وحديث مرفوع ومرسل عند أبي داود^(٤) أنه قال ﷺ: «إِنْ
 عَلِمْتُمْ فِيهِمْ حُرْفَةً، وَلَا تَرْسَلُوهُمْ كُلًّا عَلَى النَّاسِ».
 الثاني: لابن عباس قال: «خيرًا المأل».
 الثالث: عنه، أمانة ووفاء.

الرابع: عنه، إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ مَكَاتِكَ يَقْضِيكَ. وقولها: في كل عام أوقية، [و]^(٥)
 في تقريره ﷺ لذلك دليل على جواز التنجيم لا على تحريمه وشروطيته كما ذهب إليه
 الشافعي والهادي وغيرهما^(٥). قالوا: التنجيم في الكتابة شرط [فأقلها]^(٦) نجمان،
 واستدلوا بروايات عن السلف لا تنهض دليلاً. وذهب الجمهور، وأحمد، ومالك
 على جواز عقد الكتابة على نجم لقوله: ﴿فَكَابِتُهُمْ﴾^(٧) ولَمْ يَفْصَلْ، وهو ظاهر.
 والقول بأنه قيّد إطلاقها الآثار عنه السلف غير صحيح؛ إذ ليس بإجماع، وتقييد
 الآيات بآراء العلماء باطل. ودلّ قوله ﷺ: «خُذِيهَا»، على جواز بيع المكاتب عند
 تعسر الإيفاء بمال [الكاتبه]^(٨)، وللعلماء في جواز بيع المكاتب ثلاثة أقوال:

الأول: جوازه، وهو مذهب أحمد، ومالك، وحجّتهم قوله ﷺ: «المكاتب
 رِقٌّ ما بقي عليه درهم». أخرجه أبو داود^(٩)، وابن ماجه^(١٠) من حديث عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده.

- (١) سورة النور: الآية ٣٣.
- (٢) في (ب): «ثلاثة» والصواب ما أئتمناه.
- (٣) في «المراسيل» (ص ١٦٩ رقم ١٨٥) من مرسل يحيى بن أبي كثير.
- (٤) قلت: وأخرجه البيهقي من طريقه (٣١٧/١٠)، وأخرجه أيضاً (٣١٨/١٠) موقوفاً على ابن عباس ﷺ.
- (٥) زيادة من (ب).
- (٦) في المخطوط: «و» في هذا الموضع قبل قالوا، ولا محل لها. انظر: «البحر الزخار».
- (٧) في (ب): «أقله».
- (٨) في (ب): «الكتابة».
- (٩) في السنن (٣٩٢٦).
- (١٠) في السنن (٢٥١٩) بلفظ مختلف. وأخرجه أيضاً (٣٩٢٧)، وصحّحه الألباني في «الإرواء» (١١٩/٦) رقم (١٦٧٤).

والثاني: أنه يجوز بيعه برضاه إلى مَنْ يُعْتَقُهُ محتَجِنٌ بظاهر حديث بريرة.
والقول الثالث: أنه لا يجوز بيعه مطلقاً، وهو لأبي حنيفة وجماعة، قالوا:
لأنه [قد] ^(١) خرج عن مُلْكِ السيد، وتَأَوَّلُوا الحديث بأن قالوا: إنَّ بريرة عجزت
نفسها وفسخوها [العقد كما في شرح ^(٢) مسلم عن الحنفية ومن معهم ^(٣)]، والقول
الأول أظهر، لأنَّ التقييد بالواقع في قصة بريرة ليس فيه دليل على أنه شرط،
ورأينا كان الواقع كذلك فَمِنْ أَيْنَ أنه شرط.

وأما القول بأنَّ بيعه يوجب سقوط حقِّ اللِّه فجوابه أنَّ حقَّ اللِّه تعالى ما
[قد] ^(٤) ثبت فإنه لا يثبت إلا بالإيفاء، والفرض أنه عجز المكاتب عنه.

وقوله: «واشترطي لهم الولاء» إن جعلت اللام بمعنى على من باب قوله:
﴿وَلَنْ أَسْأَلَ ظَهْرًا﴾ ^(٥)، «وَيَحْذَرُونَ لِلَّذِينَ» ^(٦) كما قاله الشافعي ^(٧)، فلا إشكال إلا
أنه قد ضُغِتْ ^(٨) بأنه لو كان كذلك لم ينكر عليهم اشتراط الولاء، ويجاب عنه
بأنَّ الذي أنكره اشتراطهم له أول الأمر. وقيل أراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم لأنه
كان ﷺ قد بينَّ لهم حكم الولاء، وأنَّ هذا الشرط لا يحلُّ فلما ظهرت منهم
المخالفة قال لعائشة ذلك. ومعناه لا تبالي لأنَّ اشتراطهم مخالفت للحق، فلا
يكون ذلك للإباحة، بل المقصود الإهانة وعدم المبالاة بالاشتراط، [لأن] ^(٩)
وجوده كعدمه. وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه كيف وقع منه
الاذن ﷺ لعائشة بالشرط لهم، فإنه ظاهر أنه خداعٌ وغررٌ للبائع من حيث إنه
يعتقد عند البيع أنه بقي [له] ^(١٠) بعض المنافع، وانكشف الأمر على خلافه،
ولكن بعد تحقُّق وجوه التأويل يذهب الإشكال.

وفي قوله: «[و] ^(١١) إنيما الولاء لِمَنْ أعتق» دليل على حصر الولاء فيمن
أعتق لا يتعداه إلى غيره.

(٢) للنووي (١٠/١٣٩).

(١) زيادة من (أ).

(٤) زيادة من (أ).

(٣) زيادة من (أ).

(٦) سورة الإسراء: الآية ٦.

(٥) سورة الإسراء: الآية ٦.

(٧) انظر: «السنن الكبرى» (١٠/٣٤٠)، و«المعرفة» (١٤/٤٦٢).

(٨) انظر: «فتح الباري» (٥/١٩١).

(٩) في (ب): «وأنَّ».

(١١) زيادة من (ب).

(١٠) في (أ): «لهم».

حكم بيع أمهات الأولاد وهبتهن

٧٤٦/١١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَقَالَ: لَا تَبَاعُ، وَلَا تُوهَبُ، وَلَا تُورَثُ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ ^(١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٢)، وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ قَوْهَمَ. [موقوف]

(وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: نهى عمر عن بيع أمهات الأولاد، فقال: لا تباع ولا توهب ولا تورث، يستمتع بها ما بدا له، فإذا مات فهي حرة. رواه مالك والبيهقي وقال: رفعة بعض الرواة قوهم). وقال الدارقطني ^(٣): الصحيح وقعه على عمر. وبثله قال عبد الحق: قال صاحب الإمام: المعروف فيه الوقت والذي رفعة ثقة ^(٤). وفي الباب آثار عن الصحابة. وقد أخرج الحاكم ^(٥)، وابن عساكر، وابن المنذر عن بريدة قال: كنت جالساً عند عمر إذ سمع صائحة، قال: يا يرفأ ^(٦) انظر ما هذا الصوت؟ فنظر ثم جاء، فقال: جارية من قريش تباع أمها، فقال عمر: ادع لي المهاجرين والأنصار، فلم يمكث ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فهل كان فيما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم القطيعة؟ قالوا: لا، قال: فإنها قد أصبحت فيكم فاشية، ثم قرأ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ^(٧)، ثم قال: وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم امرئ منكم، وقد أوسع الله لكم؟ قالوا: فاصنع ما بدا لك، فكتب إلى

(١) في «الموطأ» (٧٧٦/٢) رقم ٦.

(٢) في «سننه الكبرى» (٣٤٢/١٠).

قلت: ورواه الدارقطني (١٣٤/٤) رقم ٣٣، (٣٥) موقوفاً على عمر رضي الله عنه، ورواه مرفوعاً (١٣٤/٤) رقم ١٣٥، قال البيهقي: (٣٤٣/١٠) هو وهم لا يحل ذكره، وقال الحافظ في «التلخيص»: (٢١٧/٤) قال الدارقطني: الصحيح وقعه على ابن عمر عن عمر وكذا قال البيهقي وعبد الحق اهـ.

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) انظر: «المستدرک» (٤٥٨/٢) وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

قلت: ومن طريقه أخرجه البيهقي (٣٤٤/١٠).

(٦) اسم مولى عمر اهـ. من الحاشية.

(٧) سورة محمد: الآية ٢٢.

الآفاق: أن لا تباع أم حر فإنها قطيعة [فإنه]^(١) لا يحل. فهذا ونحوه من الآثار.

والحديث دليل على أن الأمة إذا ولدت من سيدها حرم بيعها، سواء كان الولد باقياً أو لا. وإلى هذا ذهب أكثر الأمة وأدعى الإجماع^(٢) على المنع من [بيعهم]^(٣) جماعة من المتأخرين، وأفرد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسألة في جزء مفرد قال: وتلخص لي عن الشافعي فيها [أربعاً]^(٤) أقوال [أولاً]^(٥) في المسألة من حيث هي ثمانية أقوال. وقد ذهب الناصر والإمامية^(٦)، وداود إلى جواز بيعها لما أفاده الحديث الآتي:

٧٤٧/١٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ حَيًّا، لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٧)، وَابْنُ مَاجَهَ^(٨)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ^(١٠). [صحيح]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ حَيًّا، لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالْحَاكِمُ، وَزَادَ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، [وفيه]^(١١): فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ نَهَانًا فَانْتَهَيْنَا، رَوَاهُ الْحَاكِمُ^(١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ،

(١) في (ب): «ولأنه».

(٢) في (ب): «بيعها».

(٣) في (ب): «و».

(٤) في «الكبرى» في العتق - كما في «تحفة الأشراف» (٣٢٣/٢ - ٣٢٤ رقم ٢٨٣٥)، وهو

في «الكبرى» (٣/١٩٩ رقم ٥٠٣٩، ٥٠٤٠).

(٥) في «سننه» (٢٥١٧).

(٦) في «سننه» (١٣٥/٤ رقم ٣٧).

(٧) في «صحيحه» (١٠/١٦٦ رقم ٤٣٢٤)، و«موارد الظمان» (١/٥٢٣ رقم ١٢١٦).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٩٥٤)، وأحمد (٣/٣٢١)، وعبد الرزاق (٧/٢٨٨) رقم

(١٣٢١١)، والحاكم (٢/١٨ - ١٩) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم

يخرجاه وله شاهد صحيح اهـ. ووافقه الذهبي. وقال ابن حزم (٨/٢١٤): وأما حديث

جابر فلا حجة فيه وإن كان غاية في صحة السند لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم

بذلك اهـ. وأخرجه البيهقي (١٠/٣٤٧)، والشافعي (٢/٤٧ رقم ٣٩٥٤) «بدائع المنن».

(١١) زيادة من (ب).

(١٢) في «المستدرک» (٢/١٩) وصححه.

وإسناده ضعيف. قال البيهقي^(١): ليس في شيء من الطرق أنه ﷺ اطلع على ذلك وأقرهم عليه، ويرده رواية النسائي^(٢) التي فيها والنبی ﷺ حي لا يرى بذلك بأساً. واستدل القائلون بجواز بيعها أيضاً بأنه صح عن علي^(٣) [الرجوع]^(٣) عن تحريم بيعها إلى جوازه، فأخرج عبد الرزاق^(٤) عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة السلماني المرادي، قال: سمعت علياً^(٥) يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يُبْعَن، ثم رأيت بعد ذلك أن يُبْعَن، الحديث. وهو معدود في أصح الأسانيد، وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة بأنه يحتمل أن حديث جابر كان في أول الأمر، وأن [ما ذكرنا]^(٦) ناسخ، وأيضاً فإنه راجع إلى التقرير وما ذكر قول، وعند التعارض القول أرجح.

قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب، [لأنه لا]^(٧) نسخ بالاحتمال، فللقائل بجواز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول: يُحْتَمَل - [على فرض أن الحديث مرفوع]^(٨) - أن حديث ابن عمر^(٩) كان [في]^(١٠) أول الأمر ثم نسخ بحديث جابر [وإن كان احتمالاً بعيداً]^(١١)، ثم قوله: إن حديث جابر راجع إلى التقرير، وحديث ابن عمر قول، والقول أرجح عند التعارض، يقال عليه: القول لم يصح رفعه، بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم، وليس في منع بيعها إلا رأي عمر لا غير، ومن شاوره من الصحابة، وليس بإجماع فليس بحجة على أنه لو كان في المسألة نص لما احتاج عمر والصحابة إلى الرأي.

وأما حديث ابن عباس^(١٢) أنها لما ولدت مارية ابنه إبراهيم فقال ﷺ:

- (١) في «السنن الكبرى» (٣٤٨/١٠) يتصرف.
- (٢) في «السنن الكبرى» له (١٩٩/٣) رقم ٥٠٣٩، وفي «الكبرى» للبيهقي (٣٤٨/١٠) أيضاً أنه كان حياً ﷺ.
- (٣) في (ب): «رجع».
- (٤) في «المصنف» (٢٩١/٢) رقم ١٣٢٢٤، قلت: رواه البيهقي في «الكبرى» (٣٤٣/١٠، ٣٤٨).
- (٥) في (ب): «ما ذكر».
- (٦) في (أ): «فإنه».
- (٧) زيادة من (أ).
- (٨) يعني الحديث رقم (٧٤٦/١١) من كتابنا هذا.
- (٩) زيادة من (أ).
- (١٠) زيادة من (ب).
- (١١) أخرجه ابن ماجه (٨٤١/٢) رقم ٢٥١٦، والدارقطني (١٣١/٤) رقم ٢١، (٢٢)، والبيهقي =

اعتقها ولدها، فإنه قال ابن عبد البر في «الاستذكار»^(١): أنه روي من أوجه ليس بالقوي، ولا يشته أهل الحديث. قال: وكذلك حديث ابن عباس^(٢) ﷺ أنه ﷺ قال: «أُمَّا [أمة]^(٣) ولدت من سيدها فهي حرة إذا مات»، لا يصح لأنه انفرد به الحسين بن عبد الله بن عبيد اللّٰه بن عباس، وهو ضعيف^(٤) متروك. انتهى. وأما أبو محمد بن حزم فقد صحّح^(٥) الأول، وتعقب بما بسطناه في حواش ضوء النهار^(٦).

حرمة بيع فضل الماء والملح والكلأ

١٣/٧٤٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٧)، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ^(٨): وَعَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ. [صحیح]

(وعن جابر [بن عبد الله]^(٩) ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل للماء: رواه مسلم، وزاد في رواية: وعن بيع ضراب الجمال)، وأخرجه أصحاب

= (١٠/٣٤٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/٢١٥)، وهو حديث ضعيف ضفّه الألباني في «الإرواء» (٦/١٨٦ رقم ١٧٧٢).

(١) (٢٣/١٥٤ رقم ٣٣٩٠٤، ٣٣٩٠٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢/٨٤١ رقم ٢٥١٥)، وأحمد (١/٣١٧) والدارقطني (٤/١٣١ رقم ٢٠)، والحاكم (١٩/٢) وصحّحه، وقال الذهبي: قلت حسين متروك. اهـ، والبيهقي (١٠/٣٤٦) وقال: حسين بن عبد الله بن عباس الهاشمي ضفّه أكثر أصحاب الحديث. ورواه الدارقطني (٤/١٣١ رقم ١٩)، والبيهقي (١٠/٣٤٦ - ٣٤٧) وقال: وهو ضعيف اهـ بلفظ: «أم الولد حرة وإن كان سقطاً»، قال الحافظ في «التلخيص» (٤/٣١٧): والصحيح أنه من قول ابن عمر. اهـ، وصحّح البيهقي (١٠/٣٤٧) كونه من حديث عمر. وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

(٣) في (ب): «امراة».

(٤) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/٥٣٧)، و«التلخيص» (٢/٢٩٦)، و«التقريب» (١/١٧٦ رقم ٣٦٦).

(٥) في «المحلّى» (٨/٢١٥).

(٦) في «صحيحه» رقم (١٥٦٥).

(٨) في «صحيحه» أيضاً (٣٥/١٥٦٥).

قلت: وأخرجه ابن ماجه (٢٤٧٧)، وأحمد (٣/٣٥٦).

(٩) زيادة من (أ).

السنن^(١) من حديث إياس بن عبد، وصححه الترمذي، وقال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما، والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فُضِّلَ من الماء عن كفاية صاحبه. قال العلماء: وصورة ذلك أن ينبع في أرض صاحبه ماء فيسقي الأعلى، ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع، وكذا إذا اتخذ حفرة في أرض مملوكة يُجمَع فيها الماء، أو حفر بئراً فيسقي منه، ويسقي أرضه فليس له منع ما فُضِّل. وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فُضِّلَ عن كفايته لشرب، أو ظهوي، أو سقي زرع، وسواء كان في أرض مباحة أو مملوكة. وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهدى^(٢)، وقال: إنه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلاء لأن له حقاً في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير، وقال: إنه نص أحمد على جواز الرعي في أرض غير مباحة للراعي، وإلى مثله ذهب المنصور بالله، والإمام يحيى في الحظب والحشيش^(٣). ثم قال: إنه لا فائدة لإذن صاحب الأرض، لأنه ليس له منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه، ويحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الإذن، وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان، [وأما]^(٤) إذا لم يكن فيها سكن فقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ﴾^(٥). ومن احتفر بئراً أو نهرأ فهو أحق بمائه، ولا يمنع الفضلة عن غيره سواء قلنا: إن الماء حق للحافر لا ملك كما هو قول جماعة من العلماء، أو قلنا هو ملك، فإن عليه بذل الفضلة لغيره لما أخرجه أبو داود^(٦): «أنه [قال رجل]: يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحلُّ منعه؟ قال: الماء»^(٧)، قال: يا نبي الله، ما

(١) أبو داود (٣٤٧٨)، والترمذي (١٢٧١) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (٤٦٦٢)، وابن ماجه (٢٤٧٦)، وأحمد (٤١٧/٣)، (١٣٨/٤) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٦٥٥/٢) رقم ٢٩٦٩.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٨٠٤/٥).

(٣) انظر: «البحر الزخار» (٣٢٦/٣). (٤) في (أ): «فأما».

(٥) سورة النور: الآية ٢٩.

(٦) في سننه (٣٤٧٦)، وضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (ص ٣٤٦ رقم ٧٥٢).

(٧) زيادة ليست في (أ) وهي في «السنن» وفي (ب).

الشيء الذي لا يحلُّ منعه؟ قال: المِلْحُ. وأفادَ أنَّ في حكم الماء المِلْحَ، وما [شاكله]^(١)، ومثله الكَلأُ، فمن سبقَ بدوأيُّه إلى أرضٍ مباحةٍ فيها عُشْبٌ فهو أحقُّ برغِيهِ ما دامت فيه دوابُّه، فإذا [خرجت]^(٢) منه فليس له بيعه.

هذا وأما [المحروزم]^(٣) في الأسقية والظروف فهو مُخصَّصٌ من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال ﷺ^(٤): «لأنَّ يأخذَ أحدكم حَبْلًا فيأخذَ حزمةً من حطبٍ فيبيعُ ذلك فيكفَّ بها وجهه خيرٌ له من أن يسألَ الناسَ أعطِي أو مُنع» فيجوزُ بيعه ولا يجبُ بذله إلَّا لمضطرٍّ، وكذلك بيعُ البئر والعين أنفسهما فإنه جائزٌ. فقد قال ﷺ^(٥): «من يشتري بئرَ رومةٍ يُوسِّعُ بها على المسلمين فله الجنة»، فاشترها عثمان والقصةُ معروفةٌ، [و]^(٦) قوله: «وعن ضربٍ الجملي»، أي ونهى عن أجرة ضربٍ الجملي، وقد عبرَ عنه بالعسبِ في الحديث الآتي:

النهى عن عسب الفحل

٧٤٩/١٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٧). [صحيح]

(وعن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ) وهو بفتح العين المهملة، وسكون السين المهملة، فباءٌ موَحَّدةٌ (رواهُ البخاري)، وفيه وفيما قَبْلُهُ دليلٌ على تحريم استتجار الفحل للضرابِ، والأجرة حرامٌ. وذَهَبَ جماعةٌ من السلفِ إلى أنه يجوزُ ذلك إلا أنه يستأجره للضرابِ مدةً معلومةً، أو تكون الضراباتُ معلومةً. قالوا: لأنَّ الحاجة تدعو إليه وهي منفعةٌ مقصودةٌ، وحملوا النَّهْيَ على التنزيه وهو خلافُ أصله.

(١) في (أ): «يشاكله».

(٢) في (ب): «المُحَرَّم».

(٣) أخرجه البخاري (١٤٧١) وأطرافه (٢٠٧٥)، (٢٣٧٣)، وأخرجه ابن ماجه (١٨٣٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٧٠٣) وحسنه، والنسائي (٣٦٠٨)، والبيهقي (١٦٨/٦). وصحَّحه

الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٣/٧٦٦ رقم ٣٣٧٤).

(٥) في (أ): «تأتي».

(٦) في صحيحه (٢٢٨٤).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٢٩)، والترمذي (١٢٧٣)، والنسائي (٤٦٧١).

النهي عن بيع حبل الحبلَة

٧٥٠/١٥ - وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ يَبِيعُ يَتَاغَهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ: كَانَ الرَّجُلُ يَتَاغَى الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ تَنْتَجِ الْيَئِي فِي بَطْنِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ^(٢). [صحيح]

(وعنه) أي ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلَة)، بفتح الحاء المهملة، والباء الموحدة فيهما (وكان يبيعاً يبتاعه أهل الجاهلية) وفسره قوله: (كان الرجل يبتاع الجزور) بفتح الجيم، وضّم الزاي. أي: البعير ذكرًا كان أو أنثى. وهو مؤنث وإن أُظِّلَ على مُذَكَّرٍ، تقول: هذه [جزور]^(٣) (إلى أن تنتج) بضم أوله وفتح ثالثة، [أي تِلِدُ]^(٤) (الناقة)، وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب إلا على بناء للمجهول، (ثم تُنتَجِ التي في بطنها)، وهذا التفسير مدرج في الحديث من كلام نافع. وقيل: من كلام ابن عمر^(٥) (متفق عليه، واللفظ للبخاري)، ووقع في رواية: حَمَلٌ وَلِدَ النَّاقَةِ مِنْ دُونِ اشْتِرَاطِ الْإِنْتِاجِ^(٦)، وفي رواية: «أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ مَا فِي^(٧) بطنها» مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ نَتَاجُهَا قَدْ حَمَلَ وَأَنْتَجَ، والحبل مصدر حَبَلَتْ حَبْلٌ يَسْمَى بِوِ الْمَحْبُولِ، والحبلَة جمعُ حَابِلٍ مِثْلُ ظَلَمَةٍ فِي ظَالِمٍ، وَكَتَبَةٍ فِي كَاتِبٍ، وَيُقَالُ: حَابِلٌ وَحَابِلَةٌ بِالنَّاءِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٨): لَمْ يَرِدِ الْحَبْلُ فِي غَيْرِ الْأَدْمِيَّاتِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَالَ غَيْرُهُ^(٩): بَلْ ثَبَتَ فِي غَيْرِهِ.

(١) البخاري (٢١٤٣) وأطرافه (٢٢٥٦، ٣٨٤٣)، ومسلم (١٥١٤). قلت: وأخرجه الترمذي (١٢٢٩)، وابن ماجه (٢١٩٧)، وأحمد (٥٦/١)، (٥/٢)، (٦٣، ١٠٨)، والحميدي (٣٠٣/٢) رقم ٦٨٩، والبغوي (١٣٦/٨) رقم ٢١٠٧، ومالك (٢/ ٦٥٣ رقم ٦٢).

(٢) رقم (٢١٤٣) كما تقدم. (٣) في (ب): «الجزور».

(٤) زيادة من (ب).

(٥) انظر: تفصيل الحافظ لذلك في «الفتح» (٣٥٧/٤).

(٦) كما في رواية البخاري (٢٢٥٦). (٧) في البخاري (٣٨٤٣).

(٨) مادة حبل في غريب الحديث لأبي عبيد في (٢٠٨/١)، وليس فيه ما ذكره الشارح وأفاده الحافظ في «الفتح» (٣٥٧/٤).

(٩) كصاحب المحكم كما ذكره الحافظ (٣٥٧/٤).

والحديث دليلٌ على تحريم هذا البيع. واختلف العلماء في هذا المنهي عنه لاختلاف الروايات هل [هو] ^(١) من حيث يؤجل بشمن الجزور إلى أن يحصل [النتائج] ^(٢) المذكور، أو إنه يبيع منه النتائج. ذهب ^(٣) إلى الأول مالك والشافعي وجماعة قالوا: وعلّة النهي [هي] ^(٤) جهالة الأجل، وذهب إلى [الثمن] ^(٥) الثاني أحمد وإسحاق وجماعة من أئمة اللغة، وبه جزم الترمذي ^(٦). قالوا: علّة النهي [هو] ^(٧) كونه بيع معدوم، ومجهول، وغير مقدور على تسليمه، وهو داخل في بيع الغرر؛ وقد أشار إلى هذا البخاري ^(٨) حيث صَدَرَ الباب ببيع الغرر، وأشار إلى التفسير الأول ورجّحه أيضاً في باب ^(٩) السلم بكونه موافقاً للحديث، وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني. نعم ويتحصّل من الخلاف أربعة أقوال، لأنه يُقال: هل المراد بالبيع إلى أجل، وبيع الجنين، وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة وليها، وعلى الثاني هل المراد ببيع الجنين الأول أو جنين [الثاني] ^(١٠) فصارت أربعة أقوال.

[هذا] ^(١١) وحكي ^(١٢) عن ابن كيسان، [وعن] ^(١٣) المبرّد أن المراد بالحيلة الكرمه، وأنه نُهي عن بيع ثمر العنب قبل أن يصلح، فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة، لكن الروايات بالتحريك، إلّا أنه قد حُكي في الحيلة بمعنى الكرمه فتحها.

النهي عن بيع الولاء وهبته

٧٥١/١٦ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ

هَبْتِهِ. مَتَّقٍ عَلَيْهِ ^(١٣). [صحيح]

- (١) زيادة على المخطوط.
- (٢) في (أ): «الثمن».
- (٣) انظر: «فتح الباري» (٣٥٨/٤)، وسنن الترمذي (٥٣١/٣).
- (٤) زيادة من (أ).
- (٥) زيادة من (أ).
- (٦) في (ب): «هي».
- (٧) في (٤/٤٣٥) باب (أ).
- (٨) في (ب): «الجنين».
- (٩) زيادة من (ب).
- (١٠) انظر: «فتح الباري» (٣٥٨/٤) وسنن الترمذي (٥٣١/٣).
- (١١) زياد من (أ).
- (١٢) البخاري (٢٥٣٥) وطرفه (٦٧٥٦)، ومسلم (١٥٠٦).
- (١٣) قلت: وأخرجه أبو داود (٢٩١٩)، والنسائي (٤٦٥٨)، وابن ماجه (٢٧٤٧) =

(وعنه) أي ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو، (وعن هبته. متفق عليه). والولاء هو: ولاء العتيق، أي: وهو إذا مات المعتق ورثته معتقه، كانت العرب تهبه وتبيعه فنهى عنه لأن الولاء كالتنسب لا يزول بالإزالة. ذكره في النهاية^(١).

النهى عن بيع الغرر

١٧/ ٧٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢). [صحيح]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ). اشتمل الحديث^(٣) على النهي عن صورتين من صور البيع.

الأولى: بيع الخصاة، واختلّف في تفسير بيع الخصاة، قيل: هو أن يقول أرم بهذا الخصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم، وقيل: هو أن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الخصاة. وقيل: هو أن يقبض على كف من حصا ويقول: لي بعدد ما خرج في القبض من الشيء المبيع، أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصا ويقول: لي بكل حصاة درهم، وقيل: أن يمسك أحدهما حصاة بيده ويقول: أي وقت سقطت الحصاة فقد وجب البيع، وقيل: هو أن يعترض القطيع من الغنم فيأخذ حصاة ويقول: أي شاة أصابها فهي لك بكذا. وكل هذه متضمنة للغرر لما في الثمن^(٤) [١] والمبيع من الجهالة، ولفظ الغرر يشملها، وإنما أفردت لكونها [كانت]^(٥) مما يتاعها الجاهلية فنهى ﷺ عنها، وأضيف البيع إلى الخصاة للملابسة لا اعتبارا لخصاة فيه.

= (٢٧٤٨)، وأحمد (٩/٢، ٧٩، ١٠٧)، والحميدي (٢٨٥/٢) رقم (٦٣٩).

(١) (٢٢٧/٥).

(٢) في «صحيحه» (١٥١٣/٤).

وأخرجه أبو داود (٣٣٧٦)، والترمذي (١٢٣٠)، والنسائي (٤٥١٨)، وابن ماجه (٢١٩٤).

(٣) انظر شرح الحديث في: «شرح النووي» (١٠٦/١٠).

(٤) زيادة من (ب). (٥) زيادة من (ب).

والثانية: يَبُحُّ الْعَرَرُ بفتح الغين المعجمة، والراء المتكررة، وهو بمعنى مغرور [به]^(١) اسمٌ مفعول، وإضافته المصدر إليه من إضافته إلى المفعول، ويحتل غير هذا، ومعناه الخداع الذي هو مَظَنَّةٌ أَنْ لَا رِضًا بِهِ عِنْدَ تَحَقُّقِهِ، فيكون من أكل المال بالباطل، ويتحقق في صور إما بعدم القدرة على تسليمه كبيع العبد الآبق، والفرس النافر، أو بكونه معدوماً أو مجهولاً، أو لا يتم ملك البائع له كالسملك في الماء الكثير، ونحو ذلك من الصور. وقد يحتمل بعض العَرَرِ فيصح معه البيع إذا دعت إليه الحاجة كالجهل بأساس الدار، وبيع الجبة المحشوة، وإن لم ير حشوها؛ فإنَّ ذلك مُجْمَعٌ عليه. وكذا على جواز إجارة الدار والداية شهراً مع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين، وعلى دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وقدر مُكْتَبِهِمْ، وعلى جواز الشرب [من]^(٢) السقاء بالعوض مع الجهالة، وأجمعوا على عدم صحة بيع الأجنة في البطن^(٣)، والطير في الهواء^(٤)، واختلفوا في صور كثيرة اشتملت عليها كتب الفروع.

منع التصرف في المبيع المكيل إلا بعد اكتياله

٧٥٣/١٨ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا

يَبِعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥). [صحيح]

(وعنه) أي أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله. رواه مسلم). وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة^(٦)، وورد في أعم من الطعام حديث حكيم بن حزام عند أحمد^(٧)، قال: قلت يا رسول الله، إني اشتري بئوعاً فما يحل لي

(١) زيادة من (أ). (٢) في (ب): «في».

(٣) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص ١١٤، ١١٥ رقم ٤٧٦، ٤٧٧).

(٤) انظر: «شرح النووي» (١٥٦/١٠). (٥) في «صحيحه»: (١٥٢٨).

(٦) منهم: ١ - ابن عباس رضي الله عنه، رواه البخاري (٢١٣٢)، ومسلم (١٥٢٥).

٢ - جابر بن عبد الله رضي الله عنه، رواه مسلم (١٥٢٩).

٣ - عبد الله بن عمر رضي الله عنه، رواه البخاري (٢١٢٦)، ومسلم (١٥٢٦).

(٧) في «المسند» (٤٠٢/٣).

منها وما يحرم علي؟ قال: «إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه». وأخرج الدارقطني^(١)، وأبو داود^(٢) من حديث زيد بن ثابت: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعَةُ حَيْثُ تُتَبَّاعُ، حَتَّى يَحْوِزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ»، وأخرجه السبعة^(٣) إلا الترمذي^(٤) من حديث ابن عباس أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ، فَلَذَلِكَ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ لَا يَحْوِزُ بَيْعُ أَيِّ سَلْعَةٍ شَرِيتَ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الْبَائِعِ لَهَا وَاسْتِيفَائِهَا.

وذهب^(٥) قومٌ إلى أَنَّهُ يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالطَّعَامِ لَا غَيْرِهِ مِنَ الْمَبِيعَاتِ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْمَنْقُولِ دُونَ غَيْرِهِ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ فِي السَّلْعِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَكَرَ حُكْمَ الْخَاصِّ لَا يَخْصُّ بِهِ الْعَامُّ، وَحَدِيثُ حَكِيمٍ عَامٌّ، فَالْعَمَلُ عَلَيْهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَأَنَّهُ لَا يَحْوِزُ الْبَيْعُ لِلْمَشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ مَظْلَقاً، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ حَكِيمٍ، وَاسْتِنْبَاطُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

فائدة: أخرج الدارقطني^(٦) من حديث جابر: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ، صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمَشْتَرِي؛ وَنَحْوَهُ لِلْبَزَارِ^(٧)

(١) في «سننه» (١٣/٣) رقم ٣٦.

(٢) في «سننه» (٣٤٩٩).

قلت: وأخرجه الحاكم (٤٠/٢) وصححه، وهو حديث حسن لغیره.

(٣) البخاري (٢١٣٢) وطريقه (٢١٣٥)، ومسلم (١٥٢٥)، وأبو داود (٣٤٩٦، ٣٤٩٧)، والترمذي (١٢٩١)، والنسائي (٤٥٩٧: ٤٦٠٠)، وابن ماجه (٢٢٢٧)، وأحمد (٣٦٨/١).

(٤) بل والترمذي كما تقدم في التعليق السابق.

(٥) انظر: «شرح النووي» (١٠/١٦٩، ١٧٠).

(٦) في «سننه» (٨/٣) رقم ٢٤.

قلت: ورواه ابن ماجه (٢٢٢٨)، والبيهقي (٣١٦/٥)، وهو حديث حسن.

(٧) (٨٦/٢) رقم ١٢٦٥ - كشف.

قلت: وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣١٦/٥)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٩٨/٤) وقال: «رواه البزار وفيه مسلم بن أبي مسلم الجرمي ولم أجد من ترجمه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح» اهـ.

قلت: ولقد ترجم لمسلم هذا ابنُ حبان في الثقات (١٥٨/٩) وقال: «سكن بغداد يروي عن يزيد بن هارون ومخلد بن الحسين ثنا عنه الحسن بن سفيان وأبو يعلى ربما أخطأ مات سنة أربعين ومائتين» اهـ. ونقل ابن حجر في «اللسان» (٦/٣٢) رقم ١٢٦ قول ابن =

من حديث أبي هريرة بإسناد حسن، فدلَّ على أنَّه إذا اشترى الشيء مكالبة وقبضه ثمَّ باعه لم يجز تسليمه بالكيل الأول، حتَّى يكيِّله على من اشتراه ثانياً، وبذلك قال الجمهور، وقال عطاء: يجوز بيعه بالكيل الأول، [ولعله^(١)] لم يبلغه الحديث، ولعلَّ علَّة الأمر بالكيل ثانياً لِتَحَقُّقِ ما يجوز من النقص بإعادة الكيل لإذهاب الخداع، وحديث الصاعين دليل على أنه لا يجوز بيع الجزاف إلا أنَّ في حديث ابن عمر أنَّهم كانوا يتاعون الطعام جزافاً، ولفظه: «كُنَّا نشتري الطعام من الركبان جزافاً، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتَّى ننقله»، أخرجه الجماعة^(٢) إلا الترمذی. قال ابن قدامة^(٣): «يجوز بيع الصبرة جزافاً لا نعلم فيه خلافاً. وإذا ثبت جواز بيع الجزاف حُمِلَ حديث الصاعين على أنَّ المراد أنه إذا اشترى الطعام كيلاً وأريد بيعه فلا بدَّ من إعادة كيله للمشتري.

النهى عن بيعتين في بيعة

٧٥٤/١٩ - وَعَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤)، وَالنَّسَائِيُّ^(٥)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٦)، وَابْنُ حِبَّانَ^(٧). [حسن]

- وَلَأَبَى دَاوُدَ^(٨): «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا، أَوْ الرُّنَا». [حسن]
(وعنه) أي أبي هريرة (قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة. رواه

= حبان المتقدم وأضاف قول الأزدي عن مسلم هذا وهو: «حديث بأحاديث لا يتابع عليها...».

(١) في (ب): «وكانه».

(٢) البخاري (٢١٦٦) و (٢١٦٧)، ومسلم (١٥٢٧)، وأبو داود (٣٤٩٨)، والنسائي (٤٦٠٥)؛ (٤٦٠٨)، وابن ماجه (٢٢٢٩).

(٣) في «المغني» (٢٤٥/٤) مسألة رقم ٢٩٦٨.

(٤) في «المسند» (٤٣٢/٢)، ٤٧٥، ٥٠٣.

(٥) في «سننه» (٤٦٣٢).

(٦) في «سننه» (١٢٣١)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٧) في «صحيحه» (٣٤٧/١١) رقم ٤٩٧٣ الإحسان).

(٨) في «سننه» (٣٤٦١).

قلت: وقد حسَّنه الألباني في «الإرواء» (١٤٩/٥)، (١٥٠).

أحمد، والنسائي وصححه الترمذي، وابن جبان. ولأبي داود) من حديث أبي هريرة: (مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرُّبَا). قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): لَهُ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ بِعْتُكَ بِأَلْفَيْنِ نَسِيئَةً، وبِأَلْفٍ تَقْدَأَ، فَأُيْهِمَا شَتَّ أَخَذْتُ بِهِ، وَهَذَا [بِيعٌ]^(٢) فَاسِدٌ لِأَنَّهُ إِيْهَامٌ وَتَعْلِيْقٌ. وَالثَّانِي: أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ عَبْدِي عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي فَرُسَكَ، [انْتَهَى]^(٣). وَعَلَّةُ النَّهْيِ عَلَى الْأَوَّلِ عَدَمُ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ، وَلِزَوْمِ الرُّبَا عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ بَيْعَ الشَّيْءِ بِأَكْثَرِ مِنْ سَعْرِ يَوْمِهِ لِأَجْلِ النَّسَاءِ، وَعَلَى الثَّانِي لِتَعْلِيْقِهِ بِشَرْطِ مُسْتَقْبَلٍ يَجُوزُ وَقَوْعُهُ، وَعَدَمُ وَقَوْعِهِ، فَلَمْ يَسْتَقِرَّ الْمَلِكُ. وَقَوْلُهُ: «فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرُّبَا» يَعْنِي [أَنَّهُ]^(٤) إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ لَا يَخْلُو عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا الْأَوْكُسَ الَّذِي هُوَ أَخْذُ الْأَقْلَ أَوْ الرُّبَا، وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ.

النهي عن سلف وبيع

٧٥٥/٢٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(٥)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ^(٦). [حَسَن]

وَأَخْرَجَهُ فِي غُلُومِ الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ عَمْرِو الْمَذْكُورِ بَلَفَظَ: نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ. وَمِنْ هَذَا التَّوَجُّهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٧) فِي الْأَوْسَطِ. وَهُوَ غَرِيبٌ^(٨).

(١) انظر: «فتح العزيز شرح الوجيز» (١٩٤/٨) بحاشية المجموع).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٥) أبو داود (٣٥٠٤)، والترمذي (١٢٣٤) وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي (٤٦١١)، وابن ماجه (٢١٨٨)، وأحمد (١٧٤/٢)، ١٧٩، ٢٠٥.

(٦) في «المستدرک» (١٧/٢).

قلت: وأخرجه الطيالسي (ص ٢٩٨ رقم ٢٢٥٧)، والدارمي (٢٥٣/٢)، وابن الجارود (ص ٢٣٥ رقم ٦٠١)، والبيهقي (٣٣٩/٥ - ٣٤٠)، وهو حديث حسن. انظر: «الإرواء» (١٤٧/٥) و«الصحيح» للألباني (٢١٢/٣) رقم ١٢١٢.

(٧) (٢/٣٣٣ رقم ١٥٧٧) من رواية ابن جريج عن عمرو.

(٨) قال الحافظ في «التلخيص» (١٢/٣) رقم ١١٥٠: «ورويته في الجزء الثالث من مشيخة =

(وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يُضمَّن، ولا بيع ما ليس عندك. رواه الخمسة، وصحَّحه الترمذی، وابن خزيمة، والحاكم، وخرَّجَه أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذکور بلفظ: نهى عن بيع وشروط. ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (الخروج للطبراني في الأوسط وهو غريب). وقد رواه جماعة واستغربه النووي^(١). والحديث اشتمل على أربع صور نُهي عن البيع على صفتها.

الأولى: سلف وبيع؛ وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء، وعنده أن ذلك لا يجوز، فيحتال بأن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة.

والثانية: شرطان في بيع، اختلف في تفسيرهما، فقيل: هو أن يقول بعث هذا نقداً، وبكذا نسيئة. وقيل: هو أن يشرط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يهبها، وقيل: هو أن يقول: بعثك هذه السلعة بكذا على أن تبيعني السلعة الفلانية بكذا، ذكره في الشرح نقلاً عن الغيث^(٢). وفي النهاية^(٣): «لا يحل سلف وبيع، وهو مثل أن يقول: بعثك هذا العبد بالف على أن تسلفني ألفاً في متاع، أو على أن تقرضني ألفاً، لأنه يقرضه ليحابيه في الثمن، فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطاً ولا يصح» اهـ. وقوله: «ولا شرطان في بيع»، فسره في النهاية^(٤) بأنه: «كقولك بعثك هذا الثوب نقداً بدینار، ونسيئةً بدینارين، وهو كالبيعتين في بيعه» اهـ.

والثالثة: قوله: ولا ربح ما لم يُضمَّن، قيل: معناه ما لم يُملَّك، وذلك هو الغصب، فإنه غير ملك للغاصب، فإذا باعه وبيع في ثمنه لم يحل له الربح.

= بغداد للديماطي ونقل فيه عن ابن أبي الفوارس أنه قال: غريب. اهـ.

(١) انظر: «التلخيص» (١٢/٣) رقم (١١٥٠).

(٢) «الغيث الممدار المفتاح لكماتم الأزهار»، تأليف: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى الحسني (٨٤٠) شرح على كتاب المؤلف: «الأزهار في فقه الأئمة الأطهار» في أربع مجلدات. اهـ من مؤلفاته الزيدية (٢٩٧/٢) رقم (٢٣٣٠).

(٣) (٣٩٠/٢). (٤) (٤٥٩/٢).

وقيلَ معناه ما لم يقبض، لأنَّ السلعةَ قبلَ قبْضِها ليستَ في ضمانِ المشتري، إذا تلفتَ تلفتَ من مالِ البائع.

والرابعة: قوله: «ولا بيع ما ليسَ عندك»؛ قد فسرها حديثُ حكيم بن حزام عند أبي داود^(١)، والنسائي^(٢) أنه قال: قلْتُ يا رسولَ الله، يأتيني الرجلُ فيريدُ مِنِّي [البيع]^(٣) ليسَ عندي، فأبتاعُ له من السوق، قال: «لا تبغ ما ليسَ عندك»؛ فدلَّ على أنه لا يحلُّ بيعُ الشيء قبلَ أن يملك^(٤).

النهي عن العربان

٧٥٦/٢١ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَنْ بَيْعِ الْغُرَبَانِ»،

رواهُ مالِكٌ، قَالَ: بَلَّغَنِي^(٥) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ. [ضعيف]

(وعنه) أي عمرو بن شعيبٍ (قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغربان) بضم العين المهملة، وسكون الراء، وبالباء الموحدة، ويقال: أربان، ويقال: عربون (رواه مالك، قال: بلغني عن عمرو بن شعيبٍ به)، وأخرجه أبو داود، وابن ماجه، وفيه راوٍ لم يُسم، وُسْمِي في رواية^(٦) فإذا هو ضعيف، وله طرقٌ لا تخلو عن

(١) في (سننه) (٣٥٠٣).

(٢) في (سننه) (٤٦١٣).

قلت: وأخرجه الترمذي (١٢٣٢)، وابن ماجه (٢١٨٧)، وأحمد (٤٠١/٣)، (٤٠٣) وهو حديث صحيح، وقد صحَّحه الألباني في «الإرواء» (١٣٢/٥) رقم (١٢٩٢).

(٣) في (أ): «البيع». (٤) في (ب): «يملكه».

(٥) في «الموطأ» رواية يحيى بن يحيى (٦٠٩/٢) رقم (١)، ورواية أبي مصعب الزهري (٢/٣٠٥) رقم (٢٤٧٠) وفي كليهما: «عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب...»، وكذا رواية إسحاق بن عيسى عند أحمد (١٨٣/٢)، والبلاغ إنما هو من رواية عبد الله بن مسلمة أخرجه أبو داود (٧٦٨/٣) رقم (٣٥٠٢)، وهشام بن عمار أخرجه ابن ماجه (٢١٩٢) وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٢١٩٣).

قلت: وهو حديث ضعيف ضَعُفَهُ الألباني في ضعيف ابن ماجه (ص ١٦٨) رقم (٤٧٥).

(٦) قال الحافظ في «التلخيص» (١٧/٣) رقم (١١٧٣): «وسمى في رواية لابن ماجه ضعيفة: عبد الله بن عامر الأسلمي وقيل هو ابن لهيعة وهما ضعيفان». اهـ. وعبد الله بن عامر هذا إنما روى عنه أبو محمد حبيب كاتب مالك بن أنس ولم يرو عنه مالك بن أنس كما هي سائر الروايات، فالله أعلم. انظر سنن ابن ماجه (٢١٩٣).

مقال، [فبيع^(١)] العربانِ فسرهُ مالكٌ قال^(٢): هو أن يشتري الرجلُ العبدَ، أو الأمةَ، أو يكتري، ثم يقول للذي اشترى منه أو اكترى: [أعطيك^(٣)] ديناراً أو درهمًا على أني إن أخذت السلعةَ فهو من ثمنها، وإلا فهو لك. واختلف الفقهاء في جوازِ هذا البيعِ فأبطله مالك^(٤)، والشافعي^(٥) لهذا التَّهي، ولما فيه من الشرطِ الفاسدِ والغررِ، ودخوله في أكلِ المالِ بالباطل. وروى^(٦) عن عمرَ وابنه وأحمدَ جوازَه.

النهي عن بيع المبيع قبل حيازته

٧٥٧/٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: ابْتِيعْتُ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ لِقَيْنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتِيعْتَهُ حَتَّى تَحْوِزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى: «أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاغَ، حَتَّى يَحْوِزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٧)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٨)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ^(٩)، وَالْحَاكِمُ^(١٠). [حسن لغيره]

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: ابْتِيعْتُ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ لِقَيْنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ) يعني يعقد له البيع، (فأخذ رجلٌ من خلفي بذراعي، فالتفت فإذا هو زيد بن ثابت [فقال]^(١١): لا تبعه حيث ابتعته

= وانظر: «المجموع» (٣٣٤/٩) فقد بسط الكلام عليه بسطاً طيباً.

- (١) في (ب): «وبيع».
- (٢) في «الموطأ» رواية يحيى (٦٠٩/٢) رقم (١).
- (٣) في (ب): «أعطيتك».
- (٤) في «الموطأ» رواية يحيى (٦١٠/٢).
- (٥) انظر: «المجموع» (٣٣٥/٩)، و«المعني» (٣١٣/٤).
- (٦) في «المسنَد» (١٩١/٥).
- (٧) في «سننه» (٣٤٩٩).
- (٨) في «صحيحه» (٣٦٠/١١) رقم ٤٩٨٤ - الإحسان.
- (٩) في «المستدرَك» (٤٠/٢).
- قلت: وهو حديث حسن لغيره كما تقدم معنا في أثناء شرح الحديث رقم (٧٥٣/١٨).
- (١٠) في (ب): «قال».

حَتَّى تَحْوِزَهُ إِلَى رَحْلِهِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَبَاغَ السِّلْعُ حَيْثُ تَبْتَاغُ، حَتَّى يَحْوِزَهَا لِتَتَجَارَ إِلَى رِحَالِهِمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ، وَالْحَاكِمُ.

الحديث دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله، والظاهر أن المراد به القبض، لكنه عيّر عنه بما ذكر لما كان [الغالب] قبض المشتري الحيازة إلى المكان الذي [اختص] به، وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به، فعند الجمهور^(٣) أن ذلك قبض. وقصّل الشافعي فقال: إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ كَالدَّرَاهِمِ وَالثَوْبِ فَقَبْضُهُ يُقَالُ، (وما) يُنْقَلُ فِي الْعَادَةِ كَالْأَخْشَابِ، وَالْحَبُوبِ، وَالْحَيَوَانِ، فَقَبْضُهُ بِالنَّقْلِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، وَمَا كَانَ لَا يُنْقَلُ كَالْعَقَارِ وَالشَّعْرِ عَلَى الشَّجَرِ فَقَبْضُهُ بِالتَّخْلِيَةِ.

وقوله: «فلما استوجبت»، في رواية أبي داود^(٤): استوفيته. وظاهر اللفظ أنه قبضه، ولم يكن قد حازه إلى رحله، ويدل له قوله نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم.

٧٥٨/٢٣ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَيْعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ، وَأَخُذُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخُذُ الدَّنَانِيرَ، أَخُذُ هَذَا مِنْ هَذِهِ، وَأُعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِفَرٍ يَوْمَهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(٥)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٦). [ضعيف]

(وعنه) أي ابن عمر قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَيْعِ، فَأَبِيعُ

(١) في (ب): «غالب».

(٢) انظر: «المجموع» (٢٧٠/٩).

(٣) كذا في المخطوط وفي نسخ أبي داود التي بين أيدينا «استوجبت».

(٤) أبو داود (٣٣٥٤)، والترمذي (١٢٤٢)، والنسائي (٤٥٨٢)، وابن ماجه (٢٢٦٢) وأحمد (١٥٤، ١٣٩، ٨٣/٢).

(٦) في «المستدرک» (٤٤/٢) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر»، وأفصح ابن حزم في «المحلى» (٥٠٣/٨ و٥٠٤) عن علة الحديث بقوله: «سماك بن حرب ضعيف يقبل التلقين، شهد عليه بذلك شعبة». وانظر كلام الألباني في «الإرواء» (١٧٣/٥) رقم ١٣٢٦ وقد حكم عليه بالضعف.

بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير؛ [أخذ هذا من هذا وإعطي هذا من هذا]^(١)، فقال رسول الله ﷺ: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء. رواه الخمسة، وصححه الحاكم. هو دليل على أنه يجوز أن يقضى عن الذهب الفضة، وعن الفضة الذهب، لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير فيلزم المشتري له في ذمته دنانير، وهي الثمن، ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس. وبوب له أبو داود^(٢): باب اقتضاء الذهب عن الورق ولفظه: كنت أبيع الإبل بالبيع [أبيع]^(٣) بالدنانير وأخذ الدراهم، [وأبيع]^(٤) بالدراهم وأخذ الدنانير، وأنه سأل رسول الله ﷺ فقال: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء.

وفيه دليل على أن التفتين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدهما فبين ﷺ الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك فحقه أن لا يفترقا إلا وقد قبض ما هو لازم عوض ما في الذمة، فلا يجوز أن يقبض البعض من [الدراهم]^(٥)، ويبقى البعض في ذمة من عليه الدنانير عوضاً عنها ولا العكس، لأن ذلك من باب الصرف، والشرط فيه أن لا يفترقا بينهما شيء، وأما قوله في رواية أبي داود^(٦): بسعر يومها، فالظاهر أنه غير شرط، وإن كان أمراً أغلبياً في الواقع، يدل على ذلك قوله: فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد.

النهى عن التجش في البيع

٧٥٩/٢٤ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّجَشُّ. مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ^(٧). [صحيح]

(وعنه) أي ابن عمر (قال: نهى رسول الله ﷺ عن التجش) بفتح النون، وسكون الجيم، بعدها شين معجمة (متفق عليه). التجش لغة^(٨): تنفير الصيد

(١) كما في المخطوط (أ، ب، ج). (٢) في «سننه» (١٤) وفيه «من» بدلاً من «عن».

(٣) في (أ): «فأبيع». (٤) في (ب): «وأبيع».

(٥) في (ب): «الذهب». (٦) في «سننه» (٣٣٥٤).

(٧) البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦/١٣).

قلت: وأخرجه النسائي (٤٥٠٥)، وابن ماجه (٢١٧٣)، وأحمد (٦٣/٢)، وأبو داود (١٠٨، ١٥٦).

(٨) انظر: «القاموس» (ص ٧٨٣).

واستشارته من مكانه ليصاذا. وفي الشرع: الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا يشتريها بل ليغفر بذلك غيره، وسُمِّيَ الناجش في السلعة ناجشاً لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها. قال ابن بطال^(١): أجمع العلماء على أن الناجش عاصي بفعله، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك، فقال طائفة من أئمة الحديث: البيع فاسد، وبه قال أهل الظاهر^(٢)، وهو المشهور في مذهب الحنابلة^(٣)، ورواية عن مالك، إلا أن الحنابلة يقولون بفساده إن كان مواطاة [من]^(٤) البائع أو منه.

وقالت المالكية: يثبت له الخيار وهو قول الهادي^(٥) قياساً على المصراة، والبيع صحيح عندهم. وعند الحنفية قالوا: لأن التَّهَيُّ عائد إلى أمر مفارق للبيع وهو قُضْدُ الخداع فلم يقتض الفساد، وأما ما نُقِلَ^(٦) عن ابن عبد البر، وابن العربي، وابن حزم أن التحريم إذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل فلو أن رجلاً رأى سلعة فباع بدين قيمتها فزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً بل يُوجَرُ على ذلك بينته، قالوا: لأن ذلك من النصيحة، فهو مردود بأن النصيحة تحصل بغير إيهام أنه يريد الشراء، وأما مع هذا فهو خداع وعَرَزَ. وأخرج البخاري^(٧) من حديث ابن أبي أوفى في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَا الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(٨) إنه قال: أقام رجل سلعته بالله لقد أعطي بها ما لم يعط، فنزلت. قال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن، فجعل ابن أبي أوفى من أخير بأكثر مما اشترى به أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة، وهو لا يريد أن يشتريها في [ضرر]^(٩) الغير، فاشتركا في الحكم لذلك، وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون أكل ربا إذا جعل له البائع جُعْلاً.

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٥٥/٤).

(٢) قال ابن حزم في «المحلى» (٤٤٨/٨) مسألة رقم ١٤٦٦: فلا يجوز أن يفسخ بيع صح بفساد شيء غيره، ولم يأت نهى قط عن البيع الذي ينجش فيه الناجش، بل قال الله تعالى: ﴿وَأَكَلُ اللَّهِ أَكْبَرَ﴾ اهـ. وما ذكره الشارح تابع فيه الحافظ في «الفتح» (٣٥٥/٤).

(٣) انظر: «المغني» (٣٠٠/٤) مسألة ٣٠٩٩.

(٤) زيادة من (أ). انظر: «ضوء النهار» (١٢٢٦/٣).

(٥) نقله الحافظ في «الفتح» (٣٥٦/٤).

(٦) في صحيحه (٢٠٨٨)، وطرفاه (٢٦٧٥)، (٤٥٥١).

(٧) سورة آل عمران: الآية ٧٧. (٨) زيادة من (أ).

النهي عن المحاقلة والمزابنة

٧٦٠/٢٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى: «عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنِ الثَّنْيَا، إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ»، رَوَاهُ الْخُمْسَةُ ^(١) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. [صحيح]

(و) ^(٢) عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ مَفَاعَلَةً بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْقَافِ، (وَالْمُزَابَنَةِ) يَزْنِيهَا بِالزَّيِّ، بَعْدَ الْأَلْفِ مَوْحَدَةً فَنُونَ، (وَالْمُخَابَرَةَ) يَزْنِيهَا بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ [فَالْف] ^(٣)، فَمَوْحَدَةً فَرَاءَ، (وَعَنِ الثَّنْيَا) بِالْمَثْلَةِ مَضْمُومَةً فَنُونَ مَفْتُوحَةً ^(٤) فَمَثْنَاءَ تَحْتِيَةً بَزْنَةً تُرْبِيًّا [الاستثناء] ^(٥) (إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ) عَائِدٌ إِلَى [الآخر] ^(٦). (رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ).

اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها:

الأولى: المحاقلة، وفسرها ^(٧) جابر راوي الحديث بأنها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فزق ^(٨) من الحنطة، وفسرها ^(٩) أبو عبيد [بأنه] ^(١٠) بيع الطعام في سُنْبُلِهِ، وفسرها ^(١١) مالك بأن تُكْرَى الأرض ببعض ما تُنْبِتُ، وهذه هي المخابرة وبيعت هذا التفسير عطفها عليها في هذه الرواية، وبأن الصَّحَابِيَّ أَعْرَفُ

(١) أبو داود (٣٤٠٤) و(٣٤٠٥)، والترمذي (١٢٩٠، ١٣١٣)، والنسائي (٣٨٧٩، ٣٨٨٠)، وابن ماجه (٢٢٦٦) وفيه النهي عن المحاقلة والمزابنة فقط، وأحمد (٣/٣٦٠).

قلت: وأخرجه البخاري (٢٣٨١) وليس فيه الثنيا، وأخرجه مسلم (١٥٣٦).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) ضبطت بالسكنة في «القاموس» (ص ١٦٢٧) و«النهاية» (١/٢٢٤) وكذا ضبطه محمد فؤاد

عبد الباقي في «صحيح مسلم» (٣/١١٧٥).

(٤) زيادة من (ب). (٥) في (ب): «الآخر».

(٦) أخرجه الشافعي في «المسند» (٣١١/١) رقم ٢٠٩ وفي «الأم» (٣/٦٣).

(٧) الفرق = ٨,٢٣٥ كيلو جرام، وانظر كتابنا: «الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان الشرعية».

(٨) في «غريب الحديث» له (١/٢٢٩، ٢٣٠).

(٩) في (ب): «بأنها».

(١٠) انظر: «فتح الباري» (٤/٤٠٤).

بتفسير ما رَوَى، وَقَدْ فَسَّرَهَا جَابِرٌ بِمَا [عَرَفْتُ] ^(١) كَمَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ ^(٢).

وَالثَّانِيَةُ: الْمِزَانَةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الرُّبْنِ بَفَتْحِ الزَّايِ وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ، وَهِيَ الدَّفْعُ الشَّدِيدُ، كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ يَدْفَعُ الْآخَرَ عَنْ حَقِّهِ، وَفَسَّرَهَا ابْنُ عَمَرَ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ ^(٣) بِيَعِ التَّمْرِ ^(٤) أَيْ رَطْبًا بِالتَّمْرِ [مَكِيلًا] ^(٥)، وَيَبِيعُ الْعِنَبَ ^(٦) بِالزَّرْبِ كَيْلًا، وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ ^(٧) وَقَالَ: تَفْسِيرُ الْمُحَافَلَةِ وَالْمِزَانَةِ فِي الْأَحَادِيثِ يَحْتَمِلُ أَنْ [يَكُونَ] ^(٨) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنْصَوِّصًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مَنْ رَوَاهُ، وَالْعِلَّةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ هُوَ الرَّبَا لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّسَاوِي.

وَالثَّلَاثَةُ: الْمُخَابَرَةُ وَهِيَ مِنَ الْمَزَارَعَةِ، وَهِيَ الْمَعَامَلَةُ عَلَى الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الزَّرْعِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَزَارَعَةِ ^(٩).

وَالرَّابِعَةُ: الثَّنِيَّةُ فَإِنَّهُ مِنْهَيٌّ عَنْهَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ. صَوْرَةُ ذَلِكَ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا وَيُسْتَنْتَى بَعْضُهُ، وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مَعْلُومًا صَحَّتْ، نَحْوُ أَنْ يَبِيعَ أَشْجَارًا أَوْ أَعْنَابًا، وَيُسْتَنْتَى وَاحِدَةً مَعِينَةً، فَإِنْ ذَلِكَ يَصُحُّ اتِّفَاقًا. قَالُوا: لَوْ قَالَ إِلَّا بَعْضُهَا، فَلَا يَصُحُّ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُجْهُولٌ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْقَدْرُ الْمُسْتَنْتَى صَحَّ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: لَا يَصُحُّ أَنْ يَسْتَنْتَى مَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ. هَذَا وَالْوَجْهُ فِي النَّهْيِ عَنِ الثَّنِيَّةِ هُوَ الْجَهَالَةُ، وَمَا كَانَ مَعْلُومًا فَقَدْ انْتَفَتِ الْعِلَّةُ فَخَرَجَ عَنْ حُكْمِ النَّهْيِ، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّصُّ عَلَى الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ».

٧٦١/٢٦ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَافَلَةِ،

وَالْمُخَاصَرَةِ، وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمِزَانَةِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١٠). [صحيح]

(١) في (ب): «عرف».

(٢) في «المسنَد» ٣١١/١ رقم ٢٠٩ كما تقدم.

(٣) في «الموطأ» ٦٢٤/٢ رقم ٢٣.

(٤) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي «الْمَوْطَأِ» «التَّمْرِ» بِالْمَثَلَةِ.

(٥) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي «الْمَوْطَأِ» «مَكِيلًا»، وَكَذَلِكَ فِي (ب).

(٦) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي «الْمَوْطَأِ» «الْكُرْمِ».

(٧) (٦٣/٣). (٨) فِي (ب): «تَكُون».

(٩) فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ رَقْم (٨٥٦/٢) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(١٠) فِي «صَحِيحِهِ» (٤٠٤/٤) رَقْم (٢٢٠٧).

(وعن انس رضي الله عنه قال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمَخَاضِرَةِ، بِالْخَاءِ وَالضَّادِ معجمتين، مفاعلةً مِنَ الْخَضِرَةِ (وَالْمَلَامَسَةِ وَالْمَنَابِذَةِ) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ (وَالْمَزَابِذَةِ). رواه البخاري). اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهي عنها، الأولى: المحاقلة وتقدم الكلام^(١) فيها، والثانية: المخاضرة وهي بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها. وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزرع، فقال طائفة: إذا كان قد بلغ حداً ينتفع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانه، واشتد الحب، صح البيع بشرط القطع، وأما إذا شرط البقاء فلا يصح اتفاقاً، لأنه شغل لملك البائع، أو لأنه صفتان في صفقة، وهو إعارة أو إجارة وبيع، وأما إذا بلغ حد الصلاح فاشتد الحب [وبلغ]^(٢) الثمر ألوانه فبيعه صحيح وفاقاً، إلا أن يشترط المشتري بقاءه، فقيل: لا يصح البيع، وقيل: يصح، وقيل: إن كانت المدّة معلومة صح، وإن كانت غير معلومة لم يصح، فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح. وللحنفية^(٣) تفاصيل ليس عليها دليل. والثالثة: الملامسة وبينها ما أخرجه البخاري^(٤) عن الزهري^(٥) أنها لمس الرجل الثوب بيده بالليل أو النهار، وأخرج النسائي^(٦) من حديث أبي هريرة هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك، ولا ينظر أحدهما إلى ثوب الآخر، ولكنه يلمسه [لمساً]^(٧). وأخرج أحمد^(٨) عن عبد الرزاق، عن معمر: الملامسة

(١) في شرح الحديث (٢٥/٧٦٠) من كتابنا هذا.

(٢) في (ب): «وأخذ».

(٣) انظر حاشية «رد المحتار» لابن عابدين (٤/٥٥٥).

(٤) في صحيحه (٥٨٢٠) من حديث أبي سعيد الخدري.

قلت: وأخرج مسلم (١٥١٢).

(٥) الذي في الصحيح أنه من رواية الزهري قال: أخبرني عامر بن سعد أن أبا سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة... الحديث وفي سياقه التفسير الذي نسب الشارح للزهري. قال الحافظ (١/٤٧٧): «قلت: ظاهر سياق المصنف في رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور فيها مرفوع» اهـ.

(٦) في «سننه» (٤٥١٧). (٧) في (ب): «لما».

(٨) في مسنده (١٥/٣٥ - الفتح الرباني) وأوهم سياق الشارح رحمه الله تعالى أنه من كلام معمر وليس كذلك وإنما هو معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد =

أَنْ يَلْمَسَ الثَّوبَ بِيَدِهِ، وَلَا يَنْشُرَهُ، وَلَا يَقْلِبُهُ، إِذَا مَسَّهُ وَجِبَ الْبَيْعُ. وَمُسْلِمٌ^(١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ [هِيَ]^(٢) أَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْثُلٍ. وَالرَّابِعَةُ: الْمُنَابَذَةُ، فَسَرَهَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣) مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ عَنِ الزَّهْرِيِّ الْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَقُولَ: أَلْتِي إِلَيَّ مَا مَعَكَ، وَالْقِي إِلَيْكَ مَا مَعِيَ. وَالنَّسَائِيُّ^(٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنْ يَقُولَ: أَنْبَذَ مَا مَعِيَ وَتَنْبَذَ مَا مَعَكَ، وَيَشْتَرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْآخَرِ، وَلَا يَدْرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمْ مَعَ الْآخَرِ. وَأَحْمَدُ^(٥) عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ^(٦): [الْمُنَابَذَةُ]^(٧) أَنْ يَقُولَ: إِذَا نَبَذْتَ هَذَا الثَّوبَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ. وَمُسْلِمٌ^(٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: الْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ^(٩)، لَمْ يَنْظُرْهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ، وَعِلِمَتْ مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ» أَنَّ بَيْعَ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ جَعَلَ فِيهِ نَفْسَ اللَّمَسِ وَالنَّبْذِ بَيْعاً بغير صَيْغَتِهِ، وَظَاهَرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وَلِلْفُقَهَاءِ تَفَاصِيلُ فِي هَذَا لَا تَلِيْقُ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ. فَائِدَةٌ: اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ بَيْعُ الْغَائِبِ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الأول: لَا يَصْحُحُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(١٠).

والثاني: يَصْحُحُ وَيُثْبِتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَهُ وَهُوَ لِلْمُهَاذِيَةِ^(١١)، وَالْحَنْفِيَّةُ^(١٢).

والثالث: إِنْ وَصَفَهُ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ^(١٣) وَآخَرِينَ،

= الْخُدْرِيُّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَلَامَسَةِ... الْحَدِيثُ وَفِيهِ التَّسْطِيفُ الْمَذْكُورُ.

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (١٥١٣/٢). (٢) زِيَادَةٌ مِنْ (أ).

(٣) فِي «مُسْنَدِهِ» (٢١٧٠). (٤) فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٥١٧).

(٥) فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٥/١٥) - الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ.

(٦) عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعاً.

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٨) فِي «صَحِيحِهِ» (١٥١١/٢).

(٩) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِزِيَادَةِ «وَأَوْ».

(١٠) انْظُرْ: «مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» (٩/٨) وَرَقْمُ (١٠٩٥١).

(١١) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الزَّخَارِعُ» (٣٧٤/٣). (١٢) انْظُرْ: «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (٢٩٢/٥).

(١٣) انْظُرْ: «الْفَقْهُ عَلَى الْمَنَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ» (٢/٢١٦، ٢١٨)، وَانْظُرْ: «حَاشِيَةُ مَعْرِفَةِ السَّنَنِ

وَالْأَثَارِ» (٩/٨).

ينقلوه. أخرجه البخاري. فدل على أنَّ القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً، وأنَّ مُنتهى التلقي ما فوق السوق. [وقالت الهاديّة^(١) والشافعية^(٢): إنه لا يكون التلقي إلا خارج البلد، وكأنهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع، وهو تغيير الجالب، فإنه إذا قَدِمَ إلى البلد أمكنه معرفة السعر، وطلب الحظ لنفسه، فإن لم يفعل ذلك فهو من تقصيره]. واعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق^(٣) السوق مطلقاً عملاً بظاهر الحديث. والنهي ظاهر في التحريم حيث كان قاصداً [التلقي]^(٤)، عالماً بالنهي عنه^(٥) [وعن أبي حنيفة والأوزاعي^(٦) أنه يجوز التلقي إذا لم يضرَّ بالناس، فإن ضرَّ كره، فإن تلقاه فاشترى]^(٧) صحَّ البيع عند الهاديّة^(٨) والشافعية^(٩)، وثبت الخيار عند الشافعي^(١٠) للبايع لما أخرجه أبو داود^(١١) والترمذي^(١٢)، وصحَّحه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تلقوا الجلب فإن تلقاه إنسان فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق». ظاهر الحديث أنَّ العلة في النهي [نفع البايع] وإزالة الضرر عنه، وقيل نفع أهل السوق لحديث^(١٣) ابن عمر: لا تلقوا السلع حتى تهبطوا بها السوق، واختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد؟ فعند من ذكرناه^(١٤) قريباً أنه صحيح لأنَّ النهي لم يرجع إلى نفس العقد، ولا إلى وصف ملازم له، فلا يقتضي النهي الفساد. [وذهب]^(١٥)

(١) انظر: «الاعتصام بحبل الله المتين» (٥١/٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٧٥/٤). (٣) انظر: «فتح الباري» (٣٧٥/٤).

(٤) في (أ): «التلقي». (٥) انظر: «فتح الباري» (٣٧٤/٤).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) انظر: «الاعتصام بحبل الله المتين» (٥١/٤).

(٨) انظر: «استن البيهقي الكبرى» (٣٤٨/٥).

(٩) انظر: «استن البيهقي الكبرى» (٣٤٨/٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١٦٧/٨).

(١٠) في «سننه» (٣٤٣٧).

(١١) في «سننه» (١٢٢١) وقال: هذا حديث حسن قريب.

قلت: وأخرجه مسلم (١٦، ١٧، ١٥١٩)، وابن ماجه (٢١٧٨)، والبيهقي (٣٤٨/٥).

وأحمد (٢، ٢٨٤، ٤٠٣)، والدارمي (٢، ٢٥٥).

(١٢) سبق تخريجه قريباً وأنه في الصحيحين. (١٣) وهم: الهاديّة والشافعية.

(١٤) في (أ): «وذهب».

طائفة من العلماء إلى أنه فاسد لأن النهي يقتضي الفساد مطلقاً، وهو الأقرب وقد اشترط جماعة من العلماء لتحريم التلقي شرائط، ^(١) فقول: يشترط في التحريم أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل، ^(٢) وقول: أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول، ^(٣) وقول: أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبتهم، وهذه تفصيلات لم يدل عليها دليل، بل الحديث أطلق النهي، والأصل فيه التحريم مطلقاً ^(٤) والصورة الثانية ما أفاده قوله: ولا يبيع حاضر لباد، وقد فسره ابن عباس بقوله: لا يكون له سمساراً، يستين مهملتين، وهو في الأصل القيم بالأم، والحافظ، ثم اشتهر في متولي البيع والشراء لغيره بالآجرة كذا قيده البخاري ^(٥)، وجعل حديث ابن عباس مقيداً لما أطلق من الأحاديث، وأما بغير آجرة فجعله من باب النصيحة والمعونة/فأجازه. ^(٦) وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان بآجرة، وما كان بغير آجرة. ^(٧) وفسر بعضهم ^(٨) صورة بيع الحاضر للبادي بأن يجيء البلد غريباً بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال، فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر، ^(٩) ثم من العلماء ^(١٠) من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيداً مقيداً ^(١١)، ومنهم من ألحق به الحاضر إذا شاركه في عدم معرفة السعر. وقال ^(١٢): ذكر البادي في الحديث خرج مخرج الغالب، إفاًما أهل القرى الذين ^(١٣) يعرفون ^(١٤) الأسعاً فليسوا بداخلين في ذلك ^(١٥) ثم منهم ^(١٦) من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي، وأن يكون المتاع المجلوب مما تعم به الحاجة، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي ^(١٧) فلو عرضه البدوي على الحضري ^(١٨) لم

- (١) قاله إمام الحرمين كما في «الفتح» (٣٧٥/٤).
- (٢) قاله المتولي كما في الفتح (٣٧٥/٤).
- (٣) قاله أبو إسحاق الشيرازي كما في «الفتح» (٣٧٥/٤).
- (٤) كذا قال الصنعاني رحمه الله تعالى، وإنما قال ذلك الحافظ (٣٧١/٤).
- (٥) انظر: «فتح الباري» (٣٧١/٤).
- (٦) وهو الإمام مالك رحمه الله تعالى كما في «الفتح» (٣٧١/٤).
- (٧) زيادة من (أ).
- (٨) زيادة من (ب).
- (٩) انظر: «فتح الباري» (٣٧١/٤).
- (١٠) في (أ): «العارفين».
- (١١) في (أ): «الحاضر».

يُمنع^(١)، وكلُّ هذه القيود لا يبدلُ عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم للحديث بعللٍ متصِّدة من الحكم، ثمَّ قد عرفت أنَّ الأصل في النهي التحريم، وإليه هنا ذهب^(٢) طائفة من العلماء^(٣). وقال آخرون: إنَّ الحديث منسوخ، وإنه جائزٌ مطلقاً كتوكيله، ولحديث النصيحة. ودغوى النسخ غير صحيحة لافتقارها إلى معرفة التاريخ يُعرَف المتأخِّر، وحديث النصيحة مشروط فيه أنه إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه له^(٤)؛ [فإنه]^(٥) [إذا]^(٦) استنصحه نصَّحه بالقول لا أنه يتولَّى له البيع، وهذا في حكم بيع الحاضر للبادي، وكذلك الحكم في الشراء له فلا يشتري حاضرٌ لبادٍ. وقد قال: البخاري^(٧): بابٌ لا يشتري حاضرٌ لبادٍ بالسمسرة، وقال ابنُ حبيب^(٨) المالكي: [إنَّ]^(٩) الشراء للبادي كالبيع لقوله ﷺ^(١٠): «لا يبيع [أحدكم]^(١١) على بيع بعض»؛ فإنَّ معناه الشراء. وأخرج أبو عوانة^(١٢) في صحيحه عن ابن سيرين قال: لقيتُ أنسَ بنَ مالكٍ فقلت: [أبيع]^(١٣) حاضرٌ لبادٍ، أما [نهيتم]^(١٤) أن تبيعوا أو تبتاعوا لهم؟ قال: نعم. وأخرجه أبو داود^(١٥)، وعني ابن سيرين عن أنس بن مالك: كانَ يقولُ لا يبيع

(١) في (ب): «يمنع». (٢) في (أ): «ذهب».

(٣) وهم الجمهور كما نقل الحافظ (٣٧١/٤) عن ابن المنذر.

(٤) هو جزء من حديث رواه كل من:

١ - أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، أخرجه مسلم (٢١٦٢/٥) وأوله: «حق المسلم على المسلم ست...».

٢ - أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، أخرجه البيهقي (٣٤٧/٥) وأوله: «دعوا الناس يروِّق الله بعضهم من بعض...» وحسَّنه الحافظ في «التلخيص» (١٥١/٣).

٣ - حكيم بن أبي زيد عن أبيه مرفوعاً، أخرجه الإمام أحمد (٤١٨/٣) وأوله: «دعوا الناس يصيب بعضهم من بعض...».

(٥) في (ب): «فإن». (٦) زيادة من (ب).

(٧) في «صحيحه» (٣٧٢/٤) باب رقم (٧٠). (٨) انظر: «فتح الباري» (٣٧٣/٤).

(٩) زيادة من (أ).

(١٠) يأتي تخريجه برقم (٧٦٤/٢٩) من كتابنا هذا، وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة.

(١١) في (ب): «بعضهم». (١٢) انظر: «فتح الباري» (٣٧٣/٤).

(١٣) في (ب): «لا يبيع». (١٤) في (أ): «أنهيتمكم».

(١٥) في «سننه» (٧٢١/٣) رقم (٣٤٤٠)، وهو حديث صحيح.

حاضرٌ لبَادٍ؛ وهي كلمةٌ جامعةٌ لا يبيعُ له شيئاً، ولا يبتاعُ له شيئاً. فَإِنْ قِيلَ قَدْ لُوْحِظَ فِي النَّهْيِ عَنْ تَلْقِي الْجُلُوبَةِ عَدَمُ غَبْنِ الْبَادِي، وَلَوْحِظَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي الرَّفْعُ بِأَهْلِ الْبَلَدِ، وَاعْتَبِرَ فِيهِ غَبْنُ الْبَادِي، وَهُوَ [تَنَاقُضٌ]^(١)، فَالْجَوَابُ أَنَّ الشَّارِعَ يَلَاحِظُ مَصْلَحَةَ النَّاسِ، وَيَقْدِمُ مَصْلَحَةَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ، لَا الْوَاحِدَ عَلَى [الْجَمَاعَةِ]^(٢) * وَلَمَّا كَانَ الْبَادِي إِذَا بَاعَ لِنَفْسِهِ انْتَفَعَ جَمِيعُ أَهْلِ السُّوقِ وَاشْتَرَوْا رَخِيصاً فَانْتَفَعَ بِهِ جَمِيعُ [أَهْلِ] الْبَلَدِ، [لَا حِظَ]^(٣) الشَّارِعُ نَفْعَ أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَى نَفْعِ الْبَادِي، * وَلَمَّا كَانَ فِي التَّلْقِي [إِنَّمَا يَنْتَفِعُ الْمُتَلَقِّي خَاصَةً وَهُوَ وَاحِدٌ لَمْ يَكُنْ فِي إِبَاحَةِ التَّلْقِي]^(٤) مَصْلَحَةٌ، لَا سِيَّماً وَقَدْ تَضَافَتْ إِلَى ذَلِكَ عِلَّةٌ ثَانِيَةٌ وَهِيَ لِحَقُوقُ الضَّرَرِ بِأَهْلِ السُّوقِ فِي انْفِرَادِ الْمُتَلَقِّي عَنْهُمْ فِي الرِّخْصِ، وَقَطَعَ الْمَوَارِدَ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ أَكْثَرُ مِنَ الْمُتَلَقِّي، [نَظَرَ]^(٥) الشَّارِعُ لَهُمْ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بَلْ هُمَا صَحِيحَتَانِ فِي الْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ.

٧٦٣/٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَّقَى فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّئُهُ السُّوقُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). [صَحِيحٌ]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ)، فَتَبَحَّ اللّامُ، مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْمَجْلُوبِ، (فَمَنْ تَلَّقَى [فَاشْتَرَى])^(٧) مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّئُهُ السُّوقُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ^(٨)، وَأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ، وَظَاهِرُهُ لَوْ شَرَاهُ الْمُتَلَقِّي بِسَعْرِ السُّوقِ فَإِنَّ الْخِيَارَ ثَابِتٌ.

النهى عن بيع الرجل على بيع أخيه

٧٦٤/٢٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا

(١) فِي (ب): «كَاتِنَاقُضْ». (٢) فِي (أ): «الْوَاحِدَ».

(٣) فِي (ب): «سَكَانَ». (٤) فِي (ب): «فَلَا حِظَ».

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي الْمَطْبُوعِ دُونَ الْمَخْطُوطِ زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٦) فِي (ب): «فَنَظَرَ».

(٧) فِي «صَحِيحِهِ» (١٦)، (١٥١٩/١٧)، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ أَثْنَاءَ شَرْحِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ ص (٥٠).

(٨) فِي (أ): «فَاشْتَرَوْا». (٩) أَثْنَاءَ شَرْحِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِثَائِهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَلِلْمُسْلِمِ^(٢): «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ». [صحيح]

(وعنه) أي أبي هريرة (قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء المعجمة، وأما في الجمعة وغيرها فبضمها (أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أخوها لنكاحاً ما في إثائها) كفأت الإناء وكفنته: قلبته. (متفق عليه. ولمسلم: [لا يسوم المسلم]^(٣) على سوم المسلم). اشتمل الحديث على مسائل منهية عنها:

الأولى: نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم.

الثانية: ما يفيد قوله: ولا تناجشوا، وهو معطوف في المعنى على قوله: نهى، لأن معناه لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا. وتقدم الكلام عليه قريباً في حديث^(٤) ابن عمر: «نهى رسول الله ﷺ عن النجش».

الثالثة: قوله: لا يبيع الرجل على بيع أخيه. يروى برفع المضارع على أن لا نافية، وبجزمه على أنها ناهية، [فإثبات]^(٥) الباء يقوي الأول، وعلى الثاني فبأنه عومل المجزوم معاملة غير المجزوم فتركت الباء، وفي رواية بحذفها فلا إشكال، وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار، فيأتي في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري: افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص [منه]^(٦)، أو أحسن منه، وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق [صاحب]^(٧) السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقد، فيقول [آخر]^(٨)

(١) البخاري (٢١٤٠)، وأطرافه (٢١٤٨، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٦٠، ٢١٦٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٧، ٥١٤٤، ٥١٥٢، ٦٦٠١)، ومسلم (١٥١٥) وأخرجه أبو داود (٣٤٤٣) وبيحزه منه أخرجه الترمذي (١٢٢٢)، والنسائي (٤٥٠٢).

(٢) في «صحيحه» (١٥١٥/٩). (٣) كما في المخطوط (أ، ب، ج).

(٤) انظر تخريجه والكلام عليه في رقم (٧٥٩/٢٤) من كتابنا هذا.

(٥) في (ب): «وإثبات». (٦) في (ب): «من ثمنه».

(٧) في (ب): «مالك». (٨) زيادة من (ب).

للبيع: أنا أشتريه منك بأكثر بعد أن كانا قد اتفقا على الثمن. وقد أجمع العلماء^(١) على تحريم هذه الصور كلها، وأن فاعلها عاصي. وأما بيع المزايدة وهو البيع ممن يزيد فليس من المنهي عنه، وقد بَوَّب البخاري^(٢): باب بيع المزايدة، وورد في ذلك صريحاً ما أخرجه أحمد^(٣)، وأصحاب السنن^(٤)، واللفظ للترمذي^(٥) وقال حسن عن أنس: «أنه ﷺ باع جلساً وقدحاً وقال: من يشتري هذا المجلس والقدح؟ فقال رجل: أخذهما بدرهم، فقال: من يزيد على درهم، فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه». وقال ابن عبد البر^(٦): إنه لا يحرم البيع ممن يزيد اتفاقاً. وقيل: إنه يُكره. واستدل لقائله بحديث عن سفيان بن وهب^(٧) أنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزايدة»، لكنه [من رواية]^(٨) ابن لهيعة وهو ضعيف.

الرابعة: قوله: ولا يخطب على خطبة أخيه. زاد مسلم^(٩): إلا أن يأذن [له]^(١٠).

- (١) انظر: «موسوعة الإجماع» (١/١٨٦). (٢) في «صحيحه» (٤/٣٥٤) باب رقم ٥٩.
- (٣) في «مسنده» (٣/١١٤).
- (٤) أبو داود (١٦٤١)، والترمذي (١٢١٨)، والنسائي (٤٥٠٨) مختصراً، وابن ماجه (٢١٩٨) من طريق الأخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك مرفوعاً وهو حديث ضعيف «الإرواء» (رقم ١٢٨٩).
- (٥) في «سننه» (٣/٥٢٢) وقال: لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان اهـ.
- قال الحافظ في «التلخيص» (٣/١٥) رقم ١١٦٥: وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ونقل عن البخاري أنه قال: لا يصح حديثه. اهـ.
- (٦) انظر: «التمهيد» (١٨/١٩١).
- (٧) أخرجه البزار (٢/٩٠) رقم ١٢٧٦ كشف الأستار) وحسن إسناده الهيثمي في «المجمع» (٤/٨٤)، وقال الحافظ في «الفتح» (٤/٣٥٤): وكان المصنف أشار بالترجمة (وهي: بيع المزايدة) إلى تضعيف ما أخرجه البزار... فذكره. ثم قال: وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف.
- (٨) في (أ): «عن».
- (٩) في «صحيحه» (٨/١٤١٢) و (٥٠/١٤١٢) من حديث ابن عمر وسياق الشارح يوهم أنها من حديث أبي هريرة والله أعلم، وحديث ابن عمر متفق عليه يأتي برقم (٨/٩١٩) من كتابنا هذا.
- (١٠) زيادة من (أ).

وفي رواية: «حَتَّى يَأْذَنَ»، والنَّهْيُ يدلُّ على تحريم ذلك. وقد أجمع العلماء^(١) على [تحريم ذلك]^(٢) إذا كَانَ قَدْ صرَّحَ بالإيجابِ ولم يَأْذَنْ ولم يترك، فإنْ تزوجَ والحالُ هذِهِ عَصَى اتفاقاً، وصَحَّ عِنْدَ الجمهورِ. وقال داود^(٣): يُفْسَخُ النكاحُ، ونَعَمْ ما قَالَ، وهو^(٤) روايةٌ عَنِ مالِكٍ^(٥)، وإِنَّمَا اشترَطَ التصريحُ بالإيجابِ، وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ مطلقاً لحديث^(٦) فاطمة بنتِ قيسٍ فإنَّها قالت: خطبني أبو جهم ومعاوية فلم ينكز رسولُ اللَّهِ ﷺ خِطْبَةً بعضهم على بعضٍ بلْ خطبها مَعَ ذَلِكَ لاسامَةِ، والقولُ بأنَّه يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لم يَعْلَمْ أَحَدُهُما بِخطبةِ الآخرِ، وَأَنَّهُ ﷺ أَشَارَ بِاسامَةِ لا أَنَّهُ خطبَ خِلافَ الظاهرِ. وقولُه: أَخِيهِ أَي في الدين، ومفهومُه أَنَّهُ لو كَانَ غَيْرَ أَخٍ كَانَ يَكُونُ كَافِراً فلا يَحْرُمُ، وَهُوَ حَيْثُ تَكُونُ الْمَرْأَةُ كِتَابِيَّةً، وَكَانَ يَسْتَجِيزُ نِكَاحَهَا، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ. وَقَالَ غَيْرُهُ أَيْضاً: تَحْرُمُ عَلَى خِطْبَةِ الْكَافِرِ. والحديثُ خَرَجَ التَّقْيِيدُ فِيهِ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فلا اعتَبَارَ [بمفهومه]^(٧).

الخامسة: قولُه: ولا تسألُ المرأةَ، يُرَوَّى^(٨) مرفوعاً ومجزوماً، وعليه بكسر اللام لالتقاء الساكنين، والمرادُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْأَجْنِيَّةَ لا تسألُ الرَّجُلُ أَنْ يَطْلُقَ امرأَتَهُ وينكحَهَا ويصيرَ ما هُوَ لَهَا مِنَ الثَّقَةِ والعشرةِ لَهَا، وَعَبَّرَ عَنِ ذَلِكَ بِالْإِكْفَاءِ لما في الصَّحْفَةِ من بابِ التَّمثِيلِ، كَأَنَّ ما ذَكَرَ لما كان معدداً للزوجة فهو في حكم ما قد جمعتُه في الصَّحْفَةِ لَتَنَتَفَعُ بِهِ، فإذا ذَهَبَ عَنْهَا فَكأنَّما قَدْ كَفَيْتِ الصَّحْفَةَ، وَخَرَجَ ذَلِكَ عَنْهَا فَعَبَّرَ عَنِ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ بِالْمَرْكَبِ [المذكور]^(٩) لِلشَّبِيهِ بَيْنَهُمَا.

(١) انظر: «موسوعة الإجماع» (١٠٦٣/٢).

(٢) في (ب): «تحريمها».

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢٠٠/٩) وكتاب: «الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي» ص ٦٤٤.

(٤) في (ب): «هي».

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٨٠)، وسبأني تخريجه رقم (٩٤٢/٢) من كتابنا هذا.

(٦) في (ب): «المفهومه».

(٧) يضبط مرفوعاً: «ولا تسألُ المرأةَ»، ويضبط مجزوماً: «ولا تسألُ المرأةَ».

(٨) زيادة من (ب).

التفريق بين الوالدة وولدها

٧٦٥/٣٠ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فُرِّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فُرِّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢) وَالْحَاكِمُ^(٣)، وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ. [صحيح]

(وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من فُرِّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فُرِّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ، لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، لِأَنَّ فِيهِ [حيي]^(٤) بَنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعَاوِرِيِّ مُحْتَلَفٌ فِيهِ. (وله شاهد) كَأَنَّهُ يَرِيدُ بِوَحْدَيْهِ^(٥) عِبَادَةَ بَنِ الصَّامِتِ: «لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا، قِيلَ: إِلَى مَتَى؟ قَالَ: حَتَّى يَبْلُغَ الْغُلَامُ، وَتَحِيضُ الْجَارِيَةُ»، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَفِي سَنَدِهِ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الْوَاقِفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي بَعْدَهُ كَانَ يَحْسُنُ [ضمهما]^(٦) إِلَى حَدِيثِ^(٧) ابْنِ عَمَرَ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، أَوْ يُؤَخَّرُهُ إِلَى هُنَا، وَهَذَا

(١) في «المستدرک» (٤١٣/٥).

(٢) في «سننه» (١٢٨٣) لكن في النسخة التي بين أيدينا قال: هذا حديث حسن غريب. ويؤيده ما ذكره المصنف في «التلخيص» (١٥/٣) رقم (١١٦٩) قال: والترمذي وحسنه.

(٣) في «المستدرک» (٥٥/٢).

قلت: وأخرجه الدارمي (٢٢٧/٢)، والبيهقي (١٢٦/٩)، والطبراني في «الكبير» (٤/١٨٢ رقم ٤٠٨٠)، والدارقطني ٦٧/٣ رقم ٢٥٦، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/٢٨٠ رقم ٤٥٦) وهو حديث صحيح، وقد صحَّحه حمدي السلفي في «مسند الشهاب».

(٤) انظر لترجمته: «ميزان الاعتدال» (٢٥٨/١) رقم ٦٢٣ (٢٣٩٢) في (ب): «حسين».

(٥) أخرجه الدارقطني (٦٨/٣) رقم ٢٥٨، والحاكم (٥٥/٢) وقال: حديث صحيح الإسناد. وتعبه الذهبي بقوله: «موضوع وابن حسان كذاب» اهـ.

وقال الدارقطني: (٦٨/٣): «عبد الله هذا هو الواقفي، وهو ضعيف الحديث، رماه

علي بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعيد غيره» اهـ.

ووافق الحافظ في «التلخيص» (١٦/٣) الدارقطني بقوله السابق.

(٦) في (أ): «ضمه».

(٧) انظر الحديث رقم (٧٤٧/١٢) المتقدم من كتابنا هذا.

الحديث ظاهرٌ في تحريم التفريق بينَ الوالدَةِ وولدها، وظاهرُهُ عامٌ في الملكِ والجهاتِ إلا أنه لا يُعْلَمُ أنه ذهبَ أحدٌ إلى هذا العموم فهو محمولٌ على التفريق في الملكِ، وهو صريحٌ في حديث عليٍّ الآتي، وظاهرُهُ أيضاً تحريمُ التفريق ولو بعد البلوغ، إلا أنه يُقَدَّرُ بحديثِ عبادةَ [بن الصامت] ^(١). وفي الغيث ^(٢) أنه خصَّه في الكبيرِ الإجماعُ كما في العتقِ، وكانَ مستندَ الإجماعِ حديثُ عبادةَ، ثم الحديثُ نصٌّ في تحريمِ التفريق بينَ الوالدَةِ وولدها، وقِيَسَ عليه سائرُ الأرحامِ المحارِمِ بجامعِ الرحامةِ، وكذلك وردَ النصُّ في الإخوةِ وهو ما أفاده قوله:

التفريق بين الأقارب في البيع

٧٦٦/٣ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ آخَرَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَفَرَكْتُهُمَا فَارْتَجَعْتُهُمَا، وَلَا تَبِيعَهُمَا إِلَّا جَمِيعاً»، رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(٣)، وَرِجَالُهُ يَقَاتُ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ ^(٤)، وَابْنُ جِبَانَ، وَالْحَاكِمُ ^(٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ. [حسن بشواهد]

(١) زيادة من (أ).

(٢) «الغيث المدوار» تقدّم تعريفه وتعريف مؤلفه أثناء شرح الحديث رقم (٧٥٥/٢٠) من كتابنا هذا.

(٣) في «المستند» (٥٤/١٥) رقم ١٨٦ - الفتح الرباني.

(٤) في «العتق» (٥٧٥) بإسناد صحيح بالمطابقة قاله أبو إسحاق الحويني في «الغوث».

(٥) في «المستدرک» (٥٤/٢) ووافقه الذهبي، وأخرجه الدارقطني (٦٥/٣) رقم ٢٤٩ من رواية الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عليه السلام، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠٧/٣): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح» اهـ.

ورواه أيضاً من طريق أخرى عن علي عليه السلام الترمذي (١٢٨٤) وحسنه، وابن ماجه (٢٢٤٩)، والدارقطني (٦٦/٣) رقم ٢٥٠ وهو من طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن ميمون بن أبي شبيب عن علي بن نفيس متن حديث الباب وخالف أبو خالد الدالاني فرواه بلفظ مغاير رواه أبو داود (٢٦٩٦)، والحاكم (٥٥/٢)، والدارقطني (٦٦/٣) رقم ٢٥١ قال أبو داود (١٤٥/٣): «ميمون لم يدرك علياً قتل بالجماع» اهـ فالصواب الرواية الأولى والله أعلم.

(وعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طالبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ غُلَامَيْنِ اخْوَيْنَ، فَبِعْتَهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا، فَتَكَرَّرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اذْبِخْهُمَا فَارْتَجِفْهُمَا، وَلَا تَبِيعْهُمَا إِلَّا جَمِيعاً، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ الْقَطَّانِ). وَحَكَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ فِي الْعِلَلِ^(١) أَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَهُ الْحَكَمَ مِنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ، وَهُوَ يَرَوِي عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، وَمَيْمُونٌ لَمْ يَدْرِكْ عَلِيًّا. وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْبَيْعِ، وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى التَّفْرِيقِ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الْبَيْعِ، وَالْحَقُّوْا بِهِ تَحْرِيمَ التَّفْرِيقِ بِسَائِرِ الْإِنْشَاءَاتِ كَالْهَبَةِ وَالنَّذْرِ، وَهُوَ مَا كَانَ بِاخْتِيَارِ الْمُفْرَقِ، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بِالسَّمَةِ فَلَيْسَ بِاخْتِيَارٍ فَإِنَّ سَبَبَ الْمُلْكِ قَهْرِيٌّ، وَهُوَ الْمِيرَاثُ. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ ﷺ قَدْ دَلَّ عَلَى بُطْلَانِ الْبَيْعِ وَلَكِنَّهُ عَارِضُهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ^(٢)؛ فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى صَحَّةِ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْمُلْكِ بِالْبَيْعِ. نَحْوُهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعُقُوبَةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَا يَصِحُّ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْمُلْكِ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّفْرِيقُ فَلَا عُقُوبَةَ، وَلِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ؛ فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ^(٣) إِلَى أَنَّهُ يُعْقَدُ مَعَ الْعَصِيانِ قَالُوا: وَالْأَمْرُ بِالْإِجْتِرَاعِ لِلْغُلَامَيْنِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَعْدَ جَدِيدٍ بِرِضَا الْمُشْتَرِي.

فَانْتَدَى: فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْبَهِيمَةِ وَلَوْلِيهَا وَجِهَانٍ: لَا يَصِحُّ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ تَعْذِيبِ الْبَهَائِمِ، وَيَصِحُّ قِيَاساً عَلَى الذَّبِيعِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى.

حكم التسعير

٣٢/ ٧٦٧ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: عَلَا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَا السَّعْرُ، فَسَعَّرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ، الْفَاقِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَخَذَ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ»، رَوَاهُ الْحَنَسَةُ^(٤)

(١) (٣٨٦/١) رقم (١١٥٤).

(٢) الحديث السابق رقم (٧٦٥/٣٠).

(٣) انظر: «المبسوط» (١٤٠/١٣).

(٤) أبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه

(٢٢٠٠)، وأحمد (١٥٦/٣)، (٢٨٦).

إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(١). [صحيح].

(وعن أنس رضي الله عنه قال: غلا السعور) الغلا [مقصور]^(٢) وهو ارتفاع السعر على معناه (في المدينة، على عهد رسول الله ﷺ، فقال الناس: يا رسول الله، غلا السعور فسعّر لنا، فقال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ) يعني يفعل ذلك هو وحده بإرادته، (القباض) أي المقتر (الباسط) الموضع، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾^(٣)، ((الرزاق))^(٤)، وإني لأرجو أنلقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال. رواه الخمسة إلا النسائي، وصحّحه ابن حبان، وأخرجه ابن ماجه، والدارمي، والبخاري، وأبو يعلى^(٥) من حديث أنس، وإسناده على شرط مسلم، وصحّحه الترمذي. والحديث دليل على أن التسعير مظلمة، وإذا كان مظلمة فهو محرّم. وإلى هذا ذهب أكثر العلماء. وروى عن مالك^(٦) أنه يجوز التسعير ولو في القوتين. والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع وإن كان سيافه في خاص. وقال المهدي^(٧): إنه استحسّن الأئمة المتأخرون تسعير ما عدا القوتين كاللحم والسمن، ورعاية لمصلحة الناس، ودفع الضرر عنهم، وقد استوفينا الكلام في هذه المسألة في منحة الغفاري^(٨) وبسطنا القول هناك بما لا مزيد عليه.

حكم الاحتكار وفيه يكون

٧٦٨/٣٣ - وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا

يُخْتَكَرُ إِلَّا خَاطِئًا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٩). [صحيح]

(١) في «صحيحه» ٣٠٧/١١ رقم ٤٩٣٥ - الإحسان.

قلت: وأخرجه الدارمي (٢٤٩/٢)، والبيهقي (٢٩/٦) وقال الحافظ في «التلخيص» (١٤/٣):

(وإسناده على شرط مسلم) اهـ. وصحّحه الألباني في «غاية المرام» (ص ١٩٤ رقم ٣٢٣).

(٢) زيادة من (أ).

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٤٥. (٤) في (ب): «الرازق».

(٥) في «مسنده» ١٦٠/٥، ٢٤٥ رقم ٢٧٧٤/٩، ٢٨٦١/١٠٦، ٤٤٥/٦ رقم ١٠٧٧/٣٨٣٢.

(٦) انظر: «نيل الأوطار» (٥/٢٢٠). (٧) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣١٨، ٣١٩).

(٨) انظر: بحاشية «فضوء النهار» (٣/١٢٣٩ - ١٢٤٢) فقد أجاد وأفاد.

(٩) في «صحيحه» (١٦٠٥/١٢٩).

ترجمة معمر بن عبد الله

(وعن معمر^(١) بن عبد الله) هو بفتح الميم، وسكون العين [المهملة]^(٢)، وفتح الميم، ويقال [له]^(٣) معمر بن أبي معمر، أسلم قديماً، وهاجر إلى الحبشة، وتأخرت هجرته إلى المدينة، ثم هاجر إليها وسكن بها.

(عن رسول الله ﷺ قال: لا يحتكر إلا خاطئ) بالهمز هو العاصي الآثم (رواه مسلم). وفي الباب أحاديث دالة على تحريم الاحتكار، وفي «النهاية»^(٤) على قوله ﷺ: من احتكر طعاماً قال: أي اشتراه وحسبه ليقْلُ [فيغلي]^(٥).

وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره، إلا أن يدعى أنه لا يقال احتكر إلا في الطعام، وقد ذهب أبو يوسف إلى عمومه فقال: كل ما أضّر بالناس حسبه فهو احتكار، وإن كان ذهباً أو ثياباً. وقيل: لا احتكار إلا في قوت الناس وقوت البهائم، وهو قول الهادي^(٦) والشافعية^(٧)، ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وزدت مطلقة ومقيدة بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب فإنه عند الجمهور لا يقيّد فيه المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المطلق على إطلاقه، وهذا يقتضي أنه يُعْمَلُ بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً ولا يقيّد بالقوتين إلا على رأي أبي ثور، فإنه يقيد عنده الطعام فقط، لأنه الذي ورد به النص المقيد لا غيره، فلا يحرم الاحتكار عنده إلا في الطعام. وقد رده أئمة الأصول، وكان الجمهور خضوعه بالقوتين نظراً إلى الحكمة المناسبة للتحريم، وهي دفع الضرر عن عامة الناس، والأغلب في دفع الضرر عن

= وأخرجه أبو داود (٣٤٤٧)، والترمذي (١٢٦٧)، وابن ماجه (٢١٥٤)، وأحمد (٦/٤٠٠)، والدارمي (٢/٢٤٨)، والبيهقي (٣٠/٦)، والحاكم (١١/٢).

(١) انظر ترجمته في: «تجريد أسماء الصحابة» للذهبي (٨٩/٢) رقم (١٠٠)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (٢٣٦/٥) رقم (٥٠٤٠).

(٢) زيادة من (أ). (٣) زيادة من (ب).

(٤) (٤١٧/١).

(٥) كذا في المخطوط (أ)، وصوابه: «فيغلو»، كما في «النهاية» وفي (ب) أيضاً.

(٦) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣١٩).

(٧) انظر: «ضوء النهار» (٣/١٢٣٧) و«شرح مسلم» للإمام النووي (٤٣/١١).

العامة إنما يكون في القوتين، فقيّدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة، أو أنهم قيّدوه بهذه الصحابي الراوي. فقد أخرج مسلم^(١) عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر، فقيل له: فإنك تحتكر، فقال: لأن معمرًا راوي الحديث كان يحتكر. قال ابن عبد البر^(٢): كانا يحتكران الزيت وهذا ظاهر أن سعيداً قيّد الإطلاق بعمل الراوي، وأما معمر فلا يعلم بم قيّده، ولعلّه بالحكمة المناسبة التي قيّد بها الجمهور.

التصرية في البيع وحكمها

٧٦٩/٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ إِنْتَابَهَا بَعْدَ فَهْوٍ يَخْيِرِ النَّظْرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). [صحيح]

وَلِمُسْلِمٍ^(٤): «فَهْوٍ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ^(٥) عَلَّقَهَا الْبُخَارِيُّ^(٦): «وَرَدَّهَا مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمَاءَ»، قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٦): «وَالْتَمَرُ أَكْثَرُ.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: لا تُصَرُّوا) بضم المثناة الفوقية، وفتح الصاد المهملة، من صرى يصري على الأصح (الإبل والغنم، فمن لبثاعها بعد فهو يخير النظريين) الرايين، (بعد أن يحلبها إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاعاً)

(١) في «صحيحه» (١٦٠٥/١٢٩). (٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٤٣/١١).

(٣) البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥١٥/١١).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٤٣)، والنسائي (٤٤٨٧، ٤٤٨٨)، وأحمد (٢٤٢/٢)، ٣٩٤، ٤١٠، ٤٦٥، ومالك في «الموطأ» (٦٨٣/٢) رقم ٩٦، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣١٨/٥).

(٤) في «صحيحه» (١٥٢٤/٢٥، ٢٤).

(٥) أي لمسلم في «صحيحه» (١٥٢٤/٢٥).

(٦) في «صحيحه» في آخر الحديث رقم (٢١٤٨)، وليس فيه «لا سمراء».

• والسمراء: هي الحنطة الشامية كما قال الحافظ.

عطفت على ضمير المفعول في ردّها على تقدير ويعطي (من تمرّ متفقّ عليه. ولمسلم)، أي عن أبي هريرة: (فهو بالخيار ثلاثة أيام. وفي رواية له عنّها البخاري: وردّ معها صاعاً من طعام لا سمراء. قال البخاري: والتّم أكثر).

أصل التصرية: حَبَسَ الماء، يقال: صَرَيْتُ الماءَ إذا حبَسْتُهُ. وقال الشافعي^(١): [هي]^(٢) ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حليها حتّى يجتمع لبّها، فيكثر فيظنّ المشتري أنّ ذلك عادتها، ولم يذكر في الحديث البقر، والحكم واحد. [والحديث]^(٣) نَهَى عن التصرية للحيوان إذا أريد بيعه، لأنّه قد ورد تقييده في رواية النسائي^(٤) بلفظ: «لا تصروا الإبل والغنم للبيع»، وفي رواية^(٥) له: «إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فليخلّ بينها، وهذا هو الراجح عند الجمهور، ويدلّ عليه التعليل بالتدليس والغرر كذا قيل، إلّا أنّي لم أر التعليل بهما منصوصاً. وأما التصرية لا للبيع بل ليجتمع الحليب لنفع المالك فهو وإن كان فيه إيذاء للحيوان إلّا أنّه ليس فيه إضرار فيجوز، وظاهر الحديث أنّه لا يثبت الخيار إلّا بعد الحلب، ولو ظهرت التصرية بغير حلب فالخيار ثابت، وثبوت الخيار قاضٍ بصحة بيع المصراة.

وفي الحديث دليل على أنّ الردّ بالتصرية فوريّ، لأنّ الفاء في قوله: فهو بخير النظرين تدلّ على التعقيب من غير تراخ. وإليه ذهب بعض الشافعية^(٦). وذهب الأكثر إلى أنّه على التراخي لقوله ﷺ: «فله الخيار ثلاثاً». وأجيب من طرف^(٧) القائل بالفور أنّ ذلك محمول على ما إذا لم يعلم أنّها مصراة إلّا في الثالث، لأنّ الغالب أنّها لا تُعلّم في أقلّ من ذلك لجواز النقصان باختلاف العلف ونحوه، ولأنّ في رواية أحمد^(٨) والطحاوي^(٩): «فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يحوزها [أو يردها]^(١٠)». وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف، قيل:

- (١) انظر: «فتح الباري» (٤/٣٦٢).
- (٢) في (أ): «هو».
- (٣) في (ب): «الحديث».
- (٤) في «السنن» (٤٤٨٧).
- (٥) في «سنن النسائي» (٤٤٨٦).
- (٦) انظر: «فتح الباري» (٤/٣٦٢).
- (٧) في المخطوط «طريق» وما أثبتناه في المطبوع وهو أولى.
- (٨) في «المسند» (٢/٢٤٢) بلفظ: «فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردّها...».
- (٩) في «شرح معاني الآثار» (٤/١٧) بلفظ: «فهو بخير النظرين بين أن يخطرها وبين أن يردها...».
- (١٠) زيادة من (ج).

من بعد تبيين التصرية، وقيل: من عند العقد، وقيل: من التفريق^(١). ودل الحديث أنه يراد عوض اللبني صاعاً من تمر، وأما الرواية التي علقها البخاري^(٢) بذكر: «صاعاً من طعام» فقد رجح البخاري رواية التمر لكونه أكثر^(٣). وإذا ثبت أنه يراد المشتري صاعاً من تمر ففي المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: للجمهور^(٤) من الصحابة والتابعين بإثبات الرد للمصرأة، رد [صاع]^(٥) من تمر، سواء كان اللبني كثيراً [أو]^(٦) قليلاً، والتمر قوتاً لأهل البلد أو لا.

والثاني: للهادوية^(٧)، فقالوا: تردُّ المصرأة، ولكنهم قالوا برد اللبني بعينه إن كان باقياً، أو مثله إن كان تالفاً، أو قيمته يوم الرد حيث لم يوجد المثل. قالوا: وذلك [لأنه]^(٨) تقرر أن ضمان المتلف إن كان مثلياً فبالمثل، وإن كان قيمياً فبالقيمة، واللبني إن كان مثلياً ضمن بمثله وإن كان قيمياً فوم بأحد التقدين وضمن بذلك، فكيف يضمن بالتمر أو الطعام؟ قالوا: وأيضاً فإنه كان الواجب أن يختلف الضمان بقدر اللبني، ولا يُقدَّر بصاع أقل أو أكثر. وأجيب بأن هذا القياس تضمن العموم في جميع المتلفات، وهذا خاص ورد به النص، والخاص مقدم على العام.

أما تقدير الصاع فإنه قدره الشارع ليدفع التشاجر لعدم الوقوف على حقيقة قدر اللبني لجواز اختلاطه بحدث بعد البيع، فقطع الشارع النزاع وقدره بحد لا يبعد رفعاً للخصوصية، وقدره بأقرب شيء إلى اللبني، فإنهما كانا قوتاً في ذلك الزمان، ولهذا الحكم نظائر في الشريعة وهو ضمان الجنائيات^(٩) كالموضحة؛ فإن أرشها مقدَّر مع الاختلاف في الكبير والصغير؛ والغرة في الجنين مع اختلاف؛ والحكمة في ذلك كله دفع التشاجر.

(١) في المخطوط: «التصرف» وما أثبتاه من المطبوع.

(٢) في «صحيحه» ٣٦١/٤ في آخر الحديث (٢١٤٨).

(٣) يعني أكثر الروايات بذكر التمر وأقلها بذكر الطعام أو بدون ذكر شيء.

(٤) انظر: «فتح الباري» ٣٦٤/٤. (٥) في (ل): «وصاعاً».

(٦) في المخطوط «و»، وما أثبتاه في المطبوع.

(٧) انظر: «البحر الزخار» ٣٥٣/٣. (٨) في (ل): «أنه».

(٩) انظر: كتاب الجنائيات من كتابنا هذا من الحديث رقم (١٠٨٧).

والثالث: للحنفية^(١)، فقالوا في أصل المسألة وقالوا: لا يَرُدُّ [المبيع]^(٢) بعيب التصرية، فلا يجب ردُّ الصاع من التمر، واعتدوا عن الحديث بأعذار كثيرة. بالقدح في الصحابي^(٣) الراوي للحديث، وبأنه حديث مُضْطَرَبٌ^(٤)، وبأنه منسوخ^(٥)، وبأنه معارض بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٦)، وكلها أعذار مردودة. وقالوا: الحديث خالف قياس الأصول من جهات:

الأولى: من حيث إنَّ اللبنَّ التالف إنَّ كَانَ موجوداً عند العقد [فهو]^(٧) نقص

(١) انظر: «شرح معاني الآثار» (١٩/٤، ٢٠)، و «فتح الباري» (٤/٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) في (ب): «البيع».

(٣) وهو كلام أدى قائله به نفسه كما قال الحافظ في «الفتح» (٤/٣٦٤).

(٤) قال الحافظ (٤/٣٦٥): «ومنه من قال هو حديث مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن المتبادر إلى الذهن، واعتباره بالصاع تارة وبالإناء أخرى، والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها. اهـ».

وقال (٤/٣٦٤) - بعد أن ساق روايات -: «فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح نفاه بقوله: «لا سمراء». قال: لكن يعكّر على هذه الجمع ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ: «إن ردّها ردّها ومعها صاع من بُرٍّ لا سمراء»، وهذا يقتضي أن المتني في قوله لا سمراء حنطة مخصوصة وهي الحنطة الشامية فيكون المثبت قوله: «من طعام» أي من قمح، ويحتمل أن يكون رواه بال معنى الذي ظنه مساوياً وذلك أن المتبادر من الطعام البر فظن الراوي أنه البر فغير به، وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لأنه كان غالب قوت أهل المدينة، فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك، لكن يعكّر على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه: «فإن ردّها ردّها معها صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر»، فإن ظاهره التمييز بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر، ويحتمل أن تكون «أو» شكاً من الراوي لا تخيراً، وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشيء منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الراجعة كما أشار إليه البخاري.

(٥) انظر ما زعموا بأنه ناسخ والرد عليه في: «الفتح» (٤/٣٦٥)، و «شرح معاني الآثار» (٤/٢٠، ٢١، ٢٢).

(٦) سورة النحل: الآية ١٢٦.

وأجاب الحافظ على الاستدلال بهذه الآية: بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات، والمتلفات تضمن بالمثل وبغير المثل. اهـ من «الفتح» (٤/٣٦٥).

(٧) في (ب): «فقّد».

جزء من المبيع فيمتنع الرد، وإن كان حادثاً عند المشتري فهو غير مضمون. وأجيب أولاً: بأن الحديث أصلٌ مُستَقَلٌّ برأسه لا يقال إنه خالف قياس الأصول^(١).

وثانياً: بأن النقص إنما يمنع الرد إذا لم يكن لاستعلام العيب، وهو هنا لاستعلام العيب فلا يُمنع.

والثانية: من حيث إنه جعل الخيار فيه ثلاثاً مع أن خيار العيب، وخيار المجلس، وخيار الرؤية، لا يقدر شيء منها بالثلاث. وأجيب بأن المصراة انقضت بالملءة المذكورة، لأنه لا يتبين حكم التصرية في الأغلب إلا بها بخلاف غيرها.

والثالثة: [من حيث]^(٢) إنه يلزم ضمان الأعيان مع بقائها حيث كان اللبن موجوداً. وأجيب عنه بأنه غير موجود متميز لأنه مختلط باللبن الحادث فقد تعدّر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان العبد المنصوب الأبق.

والرابعة: إنه يلزم إثبات الرد بغير عيب، لأنه لو كان نقصان اللبن عيباً لثبت به الرد من دون تصرية، ولا اشتراط لأنه لم يشترط الرد. وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط من حيث المعنى؛ فإن المشتري لما رأى ضرعها مملوءاً فكأن البائع شرط له أن ذلك عادة لها، وقد ثبت لهذا نظائر مثل ما تقدّم في تلقى الجلوية. وإذا تقرّر عندك ضعف القولين الآخرين علمت أن الحق^(٣) هو الأول، وعرفت أن الحديث أصل^(٤) في النهي عن الغش، وفي ثبوت الخيار لمن دلّس عليه، وفي أن التدليس لا يفسد أصل العقد، وفي تحريم التصرية للمبيع وثبوت الخيار بها. وقد أخرج أحمد^(٥)، وابن ماجه^(٦) من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «بيع المحفلات خلاباً، ولا تحلّ الخلابة، لمسلم»، وفي إسناده ضعف، ورواه ابن أبي شيبة

(١) الحديث أصل والقياس فرع، فكيف يرد الفرع الأصل؟

(٢) زيادة من (١).

(٣) انظر: «فتح الباري (٤/٣٦٦، ٣٦٧).

(٤) كما قال ابن عبد البر، انظر: «الفتح» (٤/٣٦٧).

(٥) في «المستد» (١/٤٣٣).

(٦) في «مسننه» (١/٢٢٤١).

قلت: وأخرجه البيهقي (٥/٣١٧)، وابن أبي شيبة (٦/٢١٦ رقم ٨٥٩).

وضعته الحافظ في «الفتح» (٤/٣٦٧)، والألباني في «ضعيف ابن ماجه» (ص ١٧٢ رقم

٢٢٤١/٤٨٧).

مرفوعاً^(١) بسند صحيح. والمحَقَّلَات: جَمْعُ مُحَقَّلَةٍ بالحاء المهملة والفاء، التي تَجْمَعُ لبنها في [ضرعها]^(٢)، والخِلَابَةُ: بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام، بعدها موحدة، الخِلَاعُ.

٧٧٠/٣٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣)، وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ تَعْرِ^(٤). [صحيح]

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: مَنْ تَمَرٌ، لَمْ يَرْفَعَهُ الْمُصَنَّفُ بَلْ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرْفَعَهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٥) الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَاهُ مُسْتَوْفَى.

تَحْرِيمُ الْغَشِّ

٧٧١/٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَلًا فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟»، قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). [صحيح]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ، الصُّبْرَةُ: بَضْمُ الصَّادِ المهملة، وسكون الموحدة، الكَوْمَةُ المجموعة مِنَ الطَّعَامِ، (فادخل يده فيها فتألت أصابعه بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء؟ قال: أصابعه اللطعم؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال:

(١) كذا في المطبوع، وفي المخطوط «موقوفاً» وكلاهما صحيح، فإنه رواه مرفوعاً كما تقدم في التعليق السابق وموقوفاً (٦/٢١٤) رقم ٨٥٥، وأخرجه أيضاً موقوفاً على عبد الله بن مسعود: البيهقي (٥/٣١٧)، وعبد الرزاق (٨/١٩٨) رقم (١٤٨٦٥) وصحح إسناده الحافظ في «الفتح» (٤/٣٦٧).

(٢) في (ب): «ضرعها».

(٣) في «صحيحه» (٢١٤٩) وطرفه رقم (٢١٦٤).

(٤) وهي في البخاري أيضاً كما في النسخة التي بين أيدينا (٤/٣٦١) رقم (٢١٤٩).

(٥) في شرح الحديث السابق رقم (٧٦٩/٣٤).

(٦) في «صحيحه» (١٠٢).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٥٢)، والترمذي (٦٠٦/٣) رقم (١٣١٥)، وابن ماجه (٢٢٢٤)، وأحمد (٢/٢٤٢)، وأبو عوانة (٥٧/١)، والبيهقي (٥/٣٢٠)، والحاكم (٢/٨).

أَفَلَا جَعَلْنَاهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كِي يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي. رواه مسلم).
 قَالَ النَّووي^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَذًا فِي الْأَصُولِ «مَنِّي» بَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ صَحِيحٌ،
 وَمَعْنَاهُ لَيْسَ مِنِّي اهْتَدَى بِهِدْيِي وَاقْتَدَى بِعِلْمِي وَعَمَلِي، وَحُسْنُ طَرِيقَتِي. وَكَانَ
 سَفِيحًا بَنِي عَيْنِيهِ يَكْرَهُ تَفْسِيرَ مِثْلِ هَذَا، [وَنَقُولُ: ^(٢)] نَمْسُكُ عَنْ تَأْوِيلِهِ لِيَكُونَ أَوْقَعُ
 فِي النَّفْسِ، وَأَبْلَغُ فِي الرَّجْرِ. وَالحديث دليل على تحريم الغش، وهو مجمع
 على تحريمه شرعاً، مذمومٌ فاعله عقلاً.

بيع العنب لمن يتخذ خمرًا

٧٧٢/٣٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى
 بَصِيرَةٍ»، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٣) فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ^(٤). [باطل]

ترجمة عبد الله بن بريدة

(وعن عبد الله بن بريدة) هو أبو سهل^(٥) عبد الله بن بريدة بن الحصيب
 الأسلمي، قاضي مَرَوْ، تابعي ثقة سمع أباه وغيره، (عن أبيه) ﷺ قَالَ: قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ، الْأَيَّامَ الَّتِي يُقَطَّفُ فِيهَا (حَتَّى يَبِيعَهُ
 مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ) بِالْقَافِ، ثُمَّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ، أَي: رَمَى بِنَفْسِهِ
 عَلَى بَصِيرَةٍ، وَثَبَّتَ (النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ)، أَي عَلَى عِلْمٍ بِالسَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِدُخُولِهِ.

(١) فِي «شرح صحيح مسلم» (١٠٩/٢). (٢) فِي (أ): «ويقول».

(٣) رَقْم (٥٣٥٦)، وَانْظُرْ: الضَّعِيفَةُ لِلْأَلْبَانِيِّ (٤٢٩/٣).

(٤) ذَكَرَهُ فِي «المجمع» (٩٠/٤) ثُمَّ قَالَ: «وفيه عبد الكريم بن عبد الكريم قَالَ أَبُو حَاتِمٍ:
 حَدِيثُهُ يَدُلُّ عَلَى الْكُذْبِ» اهـ. وَانْظُرْ: «الملل» (٣٨٩/١) رَقْم (١١٦٥) قَالَ: (وَلَكِنْ تَدُلُّ
 رَوَايَتُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ) اهـ، يَعْنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ وَالْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي
 «الميزان» (٥٢٣/١) رَقْم (١٩٥١) فِي تَرْجُمَةِ الْحَسَنِ هَذَا: أَتَى بِخَبَرِ مَوْضِعٍ فِي الْخَمْرِ،
 ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ حِبَانَ. وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ بَاطِلٌ.

(٥) انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «سير أعلام النبلاء» (٥٠/٥)، وَ«التاريخ الكبير» (٥١/٥)، وَ«الجرح
 والتعليق» (١٣/٥)، «تذكرة الحفاظ» (١٠٢/١)، «تهذيب التهذيب» (١٣٧/٥)،
 وَ«شذرات الذهب» (١٥١/١).

(رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن)، وأخرج البيهقي في شعب الإيمان^(١) من حديث بريدة بزيادة: «حتى يبيعه من يهودي، أو نصراني، أو ممن يعلم أنه يتخذ خمرًا، فقد تقحم في النار على بصيرة». والحديث دليل على تحريم بيع العنب ممن يتخذ خمرًا [لوعيد]^(٢) البائع بالنار، وهو مع القصد محرم إجماعاً. وأما مع عدم القصد فقال الهادي: يجوز البيع مع الكراهية، ويؤول بأن ذلك مع الشك في جعله خمرًا، وأما إذا علم أنه محرم، ويقاس على ذلك ما كان يستعان به في معصية، وأما ما لا يفعل إلا لمعصية كالمزامير والطناير ونحوها فلا يجوز بيعها ولا شراؤها إجماعاً^(٣)، وكذلك بيع السلاح^(٤) والكراع من الكفار والبقاع، إذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين، فإنه لا يجوز إلا أن يباع بأفضل منه جاز.

٧٧٣/٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ»، وَرَأَى الْحَمْسَةَ^(٥)، وَضَعَهُ الْبَخَّارِي^(٦)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٧)، وَصَحَّحَهُ^(٨) التِّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ حَزِيمَةَ

- (١) (١٧/٥) رقم ٥٦١٨ بنفس الإسناد الذي تكلمنا عليه آنفاً.
 - (٢) في (ب): «بوعد».
 - (٣) انظر: الإجماع على تحريم الآلات الموسيقية في «موسوعة الإجماع» (٩٦٨/٢).
 - (٤) انظر: «موسوعة الإجماع» (١٧٩/١).
 - (٥) أبو داود (٣٥٠٨، ٣٥١٠)، والترمذي (١٢٨٥، ١٢٨٦)، والنسائي (٤٤٩٠)، وابن ماجه (٢٢٤٢، ٢٢٤٣)، وأحمد (٤٩/٦، ٨٠، ١١٦، ١٦١، ٢٠٨، ٢٣٧).
 - (٦) قال الترمذي (٥٨٣/٣): «استغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي، قلت: تراه تدليساً؟ قال: لا اه».
 - (٧) قلت: ومداره ليس على عمر بن علي بل رواه غيره كما أخرجه الترمذي نفسه (١٢٨٥) فالقول بأن البخاري ضعفه ليس على إطلاقه.
 - (٨) قال في «سننه» (٧٨٠/٣): «هذا إسناد ليس بذلك اه».
- قلت: في إسناده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الذهبي في «الميزان» (١٠٢/٤)، لكنه قد توبع، تابعه خالد بن مهران وعمر بن علي المقدي كما بيته محقق «المتقى» (١٩٩/٢)، وتابع شيخهم - هشام بن عروة عن أبيه - مخلد بن خفاف كما أخرجه أبو داود (٣٥٠٨)، والترمذي (١٢٨٥)، والنسائي (٤٤٩٠)، وغيرهم، ومخلد وثقه ابن حبان وابن وضاح، وقال البخاري: فيه نظر. انظر ترجمته في: «الميزان» (٨٢/٤)، و«التهذيب» (٦٧/١٠) فمثله يقبل حديثه في المتابعات.
- (٨) قال في «سننه» (٥٨٢/٣): حديث حسن صحيح.

وَابْنُ الْجَارُودِ^(١) وَابْنُ حَبَّانَ^(٢)، وَالْحَاكِمُ^(٣)، وَابْنُ الْقَطَّانِ. [صحيح لغيره]

(وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الزَّنَجِيِّ ذَاهِبُ^(٤) الْحَدِيثِ. (وَابْنُ دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ الْقَطَّانِ). الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ السَّنَنِ بِطَوِيلِهِ، وَهُوَ: «أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى غَلَامًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ رَدَّهُ مِنْ عَيْبٍ وَجَدَهُ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرْدَهُ بِالْعَيْبِ، فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ: قَدْ اسْتَعْمَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ، وَالْخَرَجُ هُوَ الْغَلَةُ وَالْكِرَاءُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمِيعَ إِذَا كَانَ لَهُ دَخْلٌ وَغَلَةٌ فَإِنَّ مَالَكَ الرِّقِيَّةَ الَّذِي هُوَ ضَامِنٌ لَهَا يَمْلِكُ خَرَاجَهَا لِضَمَانِ أَصْلِهَا، فَإِذَا ابْتَاعَ رَجُلٌ أَرْضًا فَاسْتَعْمَلَهَا، أَوْ مَاشِيَةً فَتَنْجِبَهَا، أَوْ دَابَّةً فَرَكِبَهَا، أَوْ عَبْدًا فَاسْتَحْدَمَهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَلَهُ أَنْ يَرُدَّه»^(٥) وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيْمَا انْتَفَعَ بِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَتْ مَا بَيْنَ مَدَّةِ الْفَسْخِ وَالْعَقْدِ لَكَانَتْ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْخَرَجُ لَهُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى [ثَلَاثٍ]^(٦) أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: لِلشَّافِعِيِّ^(٧)، أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ،

(١) فِي «الْمُنْتَخَبِ» ١٩٩/٢ رَقْم ٦٢٦.

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» ٤٨٣/١ رَقْم ١١٢٥، ١١٢٦ الْمَوَارِدِ.

(٣) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ١٥/٢ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢١٣، ٢١٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣٢١/٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ (ص ٢٠٦ رَقْم ١٤٦٤)، وَالشَّافِعِيُّ (١٤٣/٢) رَقْم ٤٧٩ - تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ، وَابْنُ الْبُغْيِ (١٦٢/٨) رَقْم ٢١١٨، ٢١١٩ وَحَسَنَهُ بِالْجُمْلَةِ، فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ لْغَيْرِهِ.

(٤) اخْتَلَفَ فِي مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الزَّنَجِيِّ فَمَنْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ - وَقَالَ مَرَّةً: ضَعِيفٌ - وَابْنُ عَدِي وَابْنُ حَبَّانَ. وَقَالَ الْأَزْرَقِيُّ: كَانَ فُقِيهًا عَابِدًا يَصُومُ الذَّهْرَ. وَقَالَ الْحَرَبِيُّ: كَانَ فُقِيهَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَمِمَّنْ ضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالسَّاجِي وَالذَّهَبِيُّ، وَالْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: صَدُوقٌ فِيهِ كَثِيرُ الْأَوْهَامِ.

انْظُرْ: «الْمِيزَانُ» (١٠٢/٤) رَقْم ٨٤٨٥، وَ«التَّهْذِيبُ» (١١٥/١٠) رَقْم ٢٢٩، وَ«التَّقْرِيبُ» (٢/٢٤٥) رَقْم ١٠٧٩.

(٥) فِي (ب): «يُرَدُّ الرِّقِيَّةُ».

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٧) انْظُرْ: «فَرْشُ السَّنَةِ» (١٦٤/٨).

وما [وجد^(١)] مَنْ الفوائد الأصلية والفرعية فهو للمشتري، ويرد المبيع ما لم يُكُنْ ناقصاً عما أخذه.

الثاني: للهادوية^(٢)، أنه يُفَرَّقُ بَيْنَ الفوائد الأصلية والفرعية، فيستحقُّ المشتري الفرعية، وأما الأصلية فتصير أمانة في يده، [فإذا]^(٣) ردَّ المشتري المبيع بالحكم وجب الرُّدُّ ويضمنُ [التالف]^(٤) وإنْ كَانَ بالتراضي لم يردّها.

الثالث: للحنفية^(٥): أَنَّ المشتري يستحقُّ الفوائد الفرعية كالكراء، وأما الفوائد الأصلية كالشعر فإنْ كانت باقية ردها مع الأصل، وإنْ كانت تالفة امتنع الرُّدُّ واستحقَّ الأرض.

الرابع: لمالكي^(٦): أنه يُفَرَّقُ بَيْنَ الفوائد الأصلية كالصوف والشعر، فيستحقه المشتري والولد برده مع أمه، وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرُّدِّ، فإنْ كانت متصلة وجب الرُّدُّ لها إجمالاً، هذا ما قاله المذكورون. والحديث ظاهرٌ فيما ذهب إليه الشافعي. وأما إذا وطئ المشتري الأمة ثم وجد فيها عيباً، فقد اختلف العلماء في ذلك، فقالت الهادوية^(٧)، وأهل الرأي^(٨)، والثوري، وإسحاق^(٩): يمتنع الرُّدُّ لأنَّ الوطء جنائية، لأنه لا يحلُّ وطء الأمة لأصل المشتري ولا لفصله، فقد عيبتها بذلك. قالوا: وكذا مقدمات الوطء يمتنع الرُّدُّ بعدها لذلك. قالوا: ولكنه يرجع على البائع بأرش العيب. وقيل: يردّها ويردُّ معها مهرٌ مثلها. ومنهم مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الثيب والبكر. وقد استوفى الخطابي^(١٠) ذلك، ونقله الشارح، والكلُّ أقوالٌ عارية عن الاستدلال، ودغوى أَنَّ الوطء جنائية دغوى غير صحيحة، والتعليل بأنه حرّمها به على أصوله وفصوله فكانت جنائية عليل، فإنه لم ينحصر المشتري لها فيها.

(١) في (أ): «حدث».

(٢) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣٦٥).

(٣) في (ب): «فإن».

(٤) في (ب): «التلف».

(٥) انظر: «بدائع الصنائع» (٥/٣٠٣).

(٦) انظر: «بداية المجتهد» (٣/٣٤٩ وما بعدها) بتحقيقنا.

(٧) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣٥٩).

(٨) انظر: «بدائع الصنائع» (٥/٣٠٤)، و «شرح السنة» (٨/١٦٤).

(٩) انظر: «شرح السنة» (٨/١٦٤).

(١٠) انظر: «معالم السنن» له بحاشية مختصر أبي داود للمنذري (٥/١٥٩).

العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة

٣٩/ ٧٧٤ - وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ أَضْحِيَّةً، أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ ^(١) إِلَّا النَّسَائِيَّ. [صحيح]

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) فِي ضَمْنِ حَدِيثٍ، وَلَمْ يُسْقِ لَفْظَهُ.

وَأَوْرَدَ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ.

(وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ أَضْحِيَّةً أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ضَمْنَ حَدِيثٍ، وَلَمْ يُسْقِ لَفْظَهُ، وَأَوْرَدَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ).
الْحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ^(٤) أَخُو حَمَّادٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. قَالَ الْمُنْذَرِيُّ، وَالنَّوَوِيُّ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ^(٥) صَحِيحٌ. وَفِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ. وَقَالَ الْمَصْنُفُ ^(٦): «الصَّوَابُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ فِي إِسْنَادِهِ مُبْهِمٌ». وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ عُرْوَةَ سَرَى مَا لَمْ يُوَكَّلْ

(١) أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٤٠٢)، وَاحْمَدُ (٣٧٦/٤).

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٤٢).

(٣) بَلْ بَلْفُظُهُ، قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (١٠٤/٢) الْبَائِغِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢١٨/٨) رَقْمَ (٢١٥٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٢/٦).

(٤) فِي «سُنَنِ» (١٢٥٧) وَقَالَ: حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ.

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٦) وَفِي سَنَدِهِ مُجْهُولٌ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٢/٦) (١١٣) مِثْلَهُ.

(٥) هَذَا مَا عَلَّاهُ بِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١١٢/٦) وَتَابِعَهُ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٥/٣).

قُلْتُ: لَمْ يَتَّفَرَّدْ بِهِ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ وَإِنَّمَا تَابِعَهُ هَارُونُ بْنُ مُوسَى الْمُقَرِّي الْأَعْمُرِيُّ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٥٨) وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ.

(٦) ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٥/٣).

(٧) انْظُرْ: «التَّلْخِصُ» (٥/٣).

بشرائه، وباع كذلك، لأنه ﷺ أعطاه ديناراً لشراء أضحية فلو وقفت على الأمر لشترى ببعض الدينار الأضحية، وردّ البعض. وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة. وقد وقعت هنا، وللعلماء فيه خمسة أقوال:

الأول: أنه يصحّ العقد الموقوف، وذهب إلى هذا جماعة من السلف والهادوية^(١)، عملاً بالحديث.

الثاني: أنه لا يصحّ، وإليه ذهب الشافعي^(٢)، وقال: إن الإجازة لا تصحّحه محتجاً بحديث: «لا تبغ ما ليس عندك». أخرجه أبو داود^(٣)، والترمذي^(٤)، والنسائي^(٥)، وهو شامل للمعدوم وملك الغير، وتردّد الشافعي^(٦) في صحة حديث عروة، وعلّق القول به على صحته.

والثالث: التفصيل لأبي حنيفة^(٧) [فقال]^(٨): يجوز البيع لا الشراء، وكأنه فرق بينهما بأن البيع إخراج عن ملك المالك، وللمالك حق في استبقاء ملكه، فإذا أجاز فقد أسقط حقه بخلاف الشراء فإنه إثبات [ملك]^(٩)، فلا بدّ من تولي المالك لذلك.

والرابع: لمالك^(١٠)، وهو عكس ما قاله أبو حنيفة، وكأنه أراد الجمع بين

(١) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣٢٩).

(٢) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١١٣/٦).

(٣) في «سننه» (٣٥٠٣).

(٤) في «سننه» (١٢٣٢، ١٢٣٣) وحسنه.

(٥) في «سننه» (٤٦١٣).

قلت: وأخرجه ابن ماجه (٢١٨٧)، وأحمد (٤٠١/٣، ٤٠٣)، وابن الجارود (١٨٢/٢) رقم ٦٠٢، والبيهقي (٥/٢٦٧، ٣١٧، ٣٣٩) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه، وهو حديث صحيح، وقد صحّحه الألباني في «الإرواء» (٥/١٣٢ رقم ١٢٩٢).

(٦) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١١٣/٦).

(٧) انظر: «حاشية رد المحتار» (٤/٥٠٥).

(٨) في (أ): «وقال».

(٩) في (أ): «مالك».

(١٠) انظر: «بداية المجتهد» (٤/١٠٨) بتحقيقنا، وقد ساوى فيه - عند مالك - بين البيع والشراء بضمن المثل بنقد البلد جوازاً، وأيضاً في عدم الجواز إن باع نسيئة أو بغير نقد البلد أو بغير ثمن المثل.

الحديثين، حديث: «لا تبغ ما ليس عندك»، وحديث عروة فَيَعْمَلُ بِهِ ما لم يُعَارَضْ.

والخامس: أنه يصح إذا وكلَ بشراء شيء [قشري^(١)] بعضه وهو للجصاص، وإذا صحَّ حديث عروة فالعملُ بِهِ هو الرجوعُ، وفيه دليلٌ على صحة بيع الأضحية وإن تمينت بالشراء لإبدال الجئل، ولا تطيب زيادة الثمن، ولذا أمره بالتصدق بها، وفي دعائه ﷺ لَهُ بالبركة دليلٌ على أنَّ شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته مستحبة ولو بالدعاء.

بعض البيوع المنهي عنها

٧٧٥/٤٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بَطْنِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي شُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ أَبْقَى، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسِّمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَعَنْ ضَرِيَةِ الْغَائِصِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٤) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. [ضعيف]

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بَطْنِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي شُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ أَبْقَى، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسِّمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَعَنْ ضَرِيَةِ الْغَائِصِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)، لَأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، وَشَهْرٍ تَكَلَّمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ^(٥) كَالنَّضْرِ بْنِ شِمِيلٍ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ عَدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) في (ب): «قشري».

(٢) في «سننه» (٢١٩٦).

(٣) عزاه إليه الزيلعي في «نصب الراية» (١٤/٤ - ١٥).

(٤) في «سننه» (١٥/٣) رقم (٤٤).

قلت: وأخرجه أحمد (٤٢/٣)، والبيهقي (٣٣٨/٥) وقال: وهذه المناهي وإن كانت في هذا الحديث بإسناد غير قوي فهي داخلة في بيع الغرر الذي نهى عنه في الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ. اهـ. وأعله أبو حاتم في «العلل» لابنه (٣٣٣/١) رقم ١١٠٨، (١١٠٩) وضعفه الألباني في «الإرواء» (١٣٢/٥) رقم ١٢٩٣ وهو كما قال.

(٥) انظر ترجمته في: «الميزان» (٢٨٣/٢) رقم ٣٧٥٦، و«السير» (٣٧٢/٤) رقم (١٥١).

و«طبقات ابن سعد» (٤٤٩/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٨٢/١) رقم (٢)، و«التهذيب» (٣٢٤/٤) =

وقال البخاري: شَهَرَ حَسَنُ الْحَدِيثِ وَقَوَّى أَمْرَهُ، وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ. والحديثُ اشتمَلَ على سِتِّ صُورٍ مِنْهِيَ عَنْهَا:

الأولى: بَيْعٌ فِي بَطُونِ الْحَيَوَانِ، وَهُوَ^(١) مَجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

[و] الثانية: اللَّبَنُ فِي الضَّرْوَعِ، وَهُوَ^(٢) مَجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضاً، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الثالثة: الْعَبْدُ الْأَبْيُّ وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ تَسْلِيمِهِ.

والرابعة: شِرَاءُ الْمَغَانِمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَذَلِكَ لَعَدَمِ [الملك]^(٣).

والخامسة: شِرَاءُ الصَّدَقَاتِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ لَا [يَسْتَقِرُّ]^(٤) مَلِكُ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى الْفُقَهَاءُ مِنْ ذَلِكَ بَيْعَ الْمُتَصَدِّقِ^(٥) لِلصَّدَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ، فَإِنَّهُ يَصْحَحُ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّخْلِيَةَ كَالْقَبْضِ فِي حَقِّهِ.

السادسة: ضَرْبَةُ الْغَانِصِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: أَغْوَصُ فِي الْبَحْرِ غَوْصَةً بِكَذَا، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ لَكَ، وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْغَرَرُ.

٧٧٦/٤١ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ

فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ غَرَرٌ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٦)، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ وَقَفُّهُ. [ضعيف]

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر. رواه أحمد وإشار إلى أن الصواب وقفه، وهو دليل على حرمة بيع السمك في الماء، وقد علله بأنه غرر، وذلك لأنه تخفى في الماء حقيقته، ويرى

= رقم (٦٣٥)، «التقريب» (١/٣٥٥ رقم ١١٢) وفيه قال: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١١٤ رقم ٤٧٦).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) انظر: «المحلى» لابن حزم (٨/٣٩٤ مسألة رقم ١٤٢٥)، وأيضاً «موسوعة الإجماع»

(١/١٧٦ رقم ٤٩).

(٤) في (أ): «المالك». (٥) في (أ): «تستقر».

(٦) وهو عامل الزكاة الذي يستوفيه من أربابها اهـ من حاشية المطبوع.

(٧) في «المستند» (١/٣٨٨).

قلت: وأخرجه البيهقي (٥/٣٤٠) ورجح وقفه، وكذا رجح الوقف كل من: الدارقطني والخطيب وابن الجوزي ووافقهم الحافظ. انظر: «التلخيص» (٧/٣ رقم ١١٣٢) والخلاصة: أن الحديث مرسل.

الصغير كبيراً وعكسه، وظاهره النهي عن ذلك مطلقاً. وفصل^(١) الفقهاء في ذلك فقالوا: إن كان في ماء كثير لا يمكن أخذه إلا بتصديد، ويجوز عدم أخذه، فالبيع غير صحيح، وإن كان في ماء لا يَفُوتُ فيه ويُؤخَذُ بتصديد فالبيع صحيح، ويثبت فيه الخيار بعد التسليم، وإن كان لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه خيار الرؤية، وهذا التفصيل يأخذ من الأدلة، [والدليل]^(٢) المقتضي للإلحاق بخصص عموم النهي.

٧٧٧ / ٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا يُبَاعَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي صَرْعٍ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٣) فِي الْأَوْسَطِ، وَالْذَاقُطْنِيُّ^(٤). [ضعيف] وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَايِلِ^(٥) لِعِكْرِمَةَ.

وَأَخْرَجَهُ^(٦) أَيْضاً مُوقُوفاً عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَرَجَّحَهُ النَّبَيْهِيُّ^(٧). [موقوف صحيح]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تطعم، بضم المشاة الفرقية، وكسر العين المهملة، يبدو صلاحها، (ولا يباع صوف على

- (١) انظر: «المحلى» (٤٠٠ / ٨). (٢) في (ب): «والتعليق».
 - (٣) وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠٢ / ٤): رجاله ثقات: قلت: ورواه في «الكبير» (١١ / ٣٣٨ رقم ١١٩٣٥).
 - (٤) في «سننه» (١٤ / ٣) رقم ٤٠، ٤١، ٤٢، وموقوفاً (١٥ / ٣) رقم ٤٣.
 - (٥) (ص ١٦٨ رقم ١٨٣).
 - (٦) يعني في المراسيل أيضاً، وهو فيه (ص ١٦٨ رقم ١٨٢)، وقال محققه شعيب الأرنؤوط: رجاله ثقات رجال الشيخين.
 - (٧) يعني وقفه، وهو في سننه (٣٤٠ / ٥) بإسنادين الثاني منهما هو الذي رُجِّحَ وقفه، أما الأول فقال فيه: تفرد برفعه عمر بن فروخ وليس بالقوي. ورده عليه ابن الترمذاني في «الجوهر النقي» فقال: لم يتكلم فيه أحد بشيء من جرح فيما علمت غير البخاري، وذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه ولم يتعرض ابن عدي إلى ضعفه بل وقفه ابن معين وأبو حاتم ورضيه أبو داود.
- قلت: وقال النووي (٣٢٦ / ٩): هذا الأثر عن ابن عباس صحيح اهـ.

فَلَمْ يَرَهُ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ. رواه الطبراني في الأوسط، والدارقطني، ورجَّحه البيهقي^(١)،
ولخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمة، وهو الراجح. (ولخرجه أيضاً موقوفاً على
ابن عباس بإسناد قويٍّ، ورجَّحه البيهقي). اشتمل الحديث على ثلاث مسائل:
الأولى: [النَّهْيُ]^(٢) عَنْ بَيْعِ الشَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا وَيَطْيَبَ أَكْلُهَا،
ويأتي^(٣) الكلام في ذلك.

والثانية: النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الصَّوْفِ عَلَى الظَّهْرِ، وفيه قولان للعلماء، الأول:
أنه لا يصح عملاً بالحديث، ولأنه يقع الاختلاف في موضع القطع من الحيوان،
فيقع الإضرار به وهذا قول الهادي^(٤)، والشافعية^(٥)، وأبي حنيفة^(٦). والقول
الثاني: أنه يصح البيع لأنه مشاهد يمكن تسليمه، فيصح كما [يصح]^(٧) من
المذبح، وهذا قول مالك ومن وافقه قالوا: والحديث موقوف على ابن عباس،
والقول الأول أظهر. والحديث قد تعاضد فيه المرسل والموقوف. وقد صحَّ
النَّهْيُ عَنِ الْغَرْرِ، والغرر حاصل فيه.

والثالثة: النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَرْرِ. وذهب سعيد بن
جبير إلى جوازه، قال: لأنه ﷺ سَمَّى الضَّرْعَ خَزَانَةً فِي قَوْلِهِ فِيمَنْ يَحْلُبُ شَاةَ
أَخِيهِ بَغِيرَ إِذْنِهِ: «يَعْمَدُ أَحَدُكُمْ إِلَى خَزَانَةِ أَخِيهِ [فَيَأْخُذُ]^(٨) مَا فِيهَا»^(٩)، وأجيب بأن
تسميته خزانة مجاز، ولئن سلم فَبَيْعُ مَا فِي الْخَزَانَةِ بَيْعٌ غَرَرٍ وَلَا يَدْرِي بِكَمِيَّتِهِ
وكيفيته.

(١) كذا في المخطوط وهي سبق نظر كما هو واضح.

(٢) ليست في المخطوط (أ) وسياق الكلام يقتضيها وهي في المطبوع والمخطوط (ب).

(٣) انظر: الحديث رقم (٨٠٢/٣)، ٨٠٣/٤، ٨٠٤/٥ من كتابنا هذا.

(٤) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣٢١)، (٣٢٢).

(٥) انظر: «المجموع» (٩/٣٢٧) في (ب) الشافعي.

(٦) انظر: «بدائع الصنائع» (٥/١٤٨). (٧) في (ب): «صح».

(٨) في (ب): «ويأخذ».

(٩) أخرجه البخاري (٢٤٣٥)، ومسلم (١٧٢٦)، وأبو داود (٢٦٢٣)، وابن ماجه (٢٣٠٢)
من حديث عبد الله بن عمر. ولفظه: «لا يحلبن أحد ماشية أمرئ بغير إذنه، يحب
أحدهم أن تؤتى مشربته فتكسر خزائنه فينتقل طعامه؟ فإنما تخزن لهم ضرور ماشيتهم
أطعمتهم، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه».

النهى عن بيع المضامين والملاقيح

٧٧٨/٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى نَ بَيْعَ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ. رَوَاهُ الْبُزَارُ^(١)، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. [ضعيف]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المضامين^(٢). المراد بها ما في بطون الإبل. (والملاقيح) هو ما في ظهور الجمال. (رواه البزار، وفي إسناده ضعف)، لأن في روايته صالح بن أبي الأخضر عن الزهري، وهو ضعيف ورواه مالك^(٣) عن الزهري، عن سعيد مرسلاً. قال الدارقطني^(٤) في العلل:

(١) أوردته الهيثمي في «كشف الأستار» (٨٧/٢ رقم ١٢٦٧) قال البزار: لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا صالح ولم يكن بالحافظ. وأوردته الهيثمي أيضاً في «المجمع» (١٠٤/٤) وقال: «رواه البزار وفيه صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف» اهـ، وعزه ابن حجر في «التلخيص» (١٢/٣) رقم ١١٤٦ لإسحاق بن راهويه وفيه صالح بن أبي الأخضر أيضاً، قلت: وله شواهد:

١ - أخرجه البزار (٨٧/٢ رقم ١٢٦٨) «كشف الأستار»، والطبراني في «الكبير» كما ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠٤/٤) من حديث ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاقيح والمضامين وحيل الحيلة»، قال البزار: لا نعلمه عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد. وقال الهيثمي: «وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وثقه أحمد وضعفه جمهور الأئمة».

قلت: انظر ترجمته في: «المجروحين» (١٠٩/١)، و«الجرح والتعديل» (٨٣/٢)، و«الميزان» (١٩/١)، و«التقريب» (٣١/١).

٢ - أخرج مالك (٦٥٤/٢) رقم ٦٣ عن سعيد بن المسيب مرسلاً قال: «لا ربا في الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن ثلاثة: عن المضامين والملاقيح وحيل الحيلة.»، وفي الباب: عن عمران بن حصين وهو في البيوع لابن أبي عاصم كما في «التلخيص الحبير» (٧/٣) رقم ١١٣٢، وعن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢١/٨) رقم ١٤١٣٨ وإسناده قوي قاله الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٢/٣) رقم ١١٤٦ وخلاصة القول: أن الحديث مرسل.

(٢) وفي «النهاية» (١٠٢/٣): المضامين ما في أصلاب الفحول وهي جمع مضمون، يقال: ضمن الشيء بمعنى تضمنه، ومنه قولهم: مضمون الكتاب كذا وكذا. والملاقيح: جمع ملقوح وهو ما في بطن الناقة، وفُسِّرهما مالك في الموطأ بالعكس، وحكاها الأزهري عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب، وحكاها أيضاً عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال: إذا كان في بطن الناقة حمل فهو ضامن ومضمان، وهن ضوامن ومضامين، والذي في بطنها ملقوح وملقوحة. اهـ.

(٣) في «الموطأ» (٦٥٤/٢) رقم ٦٣ وقد تقدم قريباً.

(٤) انظر: «التلخيص الحبير» (١٢/٣) رقم ١١٤٦.

«تابعه معمّرٌ ووصله عمرُ بنُ قيسٍ عن الزهريّ. وقولُ مالكٍ هو الصحيح». وفي البابِ عن ابنِ عمرٍ أخرجه عبدُ الرزاق^(١) بإسنادٍ قويٍّ. والحديثُ دليلٌ على عدمِ صحّةِ بيعِ المضامين والملاقيح. وقد تقدّم وهو إجماعٌ^(٢).

بيان فضل الإقالة

٧٧٩/٤٤ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبِيعُهُ أَقَالَ اللَّهُ عَفْوَتهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَابْنُ مَاجَهَ^(٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ^(٥)، وَالْحَاكِمُ^(٦). [صحيح]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبِيعُهُ أَقَالَ اللَّهُ عَفْوَتهُ. رواه أبو داود، وابن ماجه، وصححه ابن جبان، والحاكم)، وهو عنده بلفظ: مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ^(٧) اللَّهُ عَفْوَتهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قال أبو الفتح^(٨) القشيري: هو على شرطهما. وفي الباب ما يشدّه من الأحاديث الدالة على [فضيلة]^(٩) الإقالة، وحقيقتها شرعاً: رفع العقد الواقع بين المتعاقدين، وهي مشروعة إجمالاً، ولا بدّ من لفظ يدل [عليها]^(١٠)، وهو أَقَلْتُ أو ما يفيد معناه عرفاً.

(١) في مصنفه (٢١/٨) رقم (١٤١٣٨) وقد تقدم قريباً.

(٢) نقله ابن المنذر (ص ١١٥ رقم ٤٧٧).

(٣) في «سننه» (٣٤٦٠). (٤) في «سننه» (٢١٩٩).

(٥) في «صحيحه» (١١/٤٠٥) رقم (٥٠٣٠).

(٦) في «المستدرک» (٤٥/٢) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. اهـ ووافقه الذهبي.

قلت: وأخرجه عبد الله في «زوائد المستند» (٢٥٢/٢)، والبيهقي (٢٧/٦) وقال الحافظ في «التلخيص» (٣/٢٤) رقم (١١٩٧): قال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما، وصححه ابن حزم. اهـ. قلت: وصححه الألباني في «الإرواء» (١٨٢/٥) رقم (١٣٣٤)، وفي الباب من حديث أبي شريح مرفوعاً ذكره الهيثمي في «المجمع» (١١٠/٤) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات. اهـ.

(٧) كذا في المخطوط وفي «المستدرک»: «أقال».

(٨) انظر: «التلخيص» (٣/٢٤) رقم (١١٩٧). (٩) في (ب): «فضل».

(١٠) في (ب): «عليهما».

وللإقالة شرائطٌ ذُكِرت في كتبِ الفروع لا دليلٌ عليها، وإنَّما دَلَّ الحديثُ على أنَّها تكونُ بينَ المتبايعين لقوله: يبعته.

وأما كونُ المُقالِ مسلماً فليسَ بشرطٍ، وإنما ذكره لكونه حكماً أغلياً، وإلا فتَوَاتُ الإقالة ثابتٌ في [إقالة]^(١) غيرِ المسلم، وقد وردَ بلفظ: مَنْ أَقَالَ نَادِماً. أخرجُه البزار^(٢).



(١) زيادة من (ب).

(٢) نسبه الحافظ إليه في «التلخيص» (٣/ ٢٤ رقم ١١٩٧).

الباب الثاني باب الخيار

الخِيَارُ: بكسر الخاء المعجمة اسمٌ من الاختيارِ أو التخيير، وهو طلبٌ خيرٍ الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه، وهو أنواع، ذكر المصنف في هذا الباب: خيار المجلس، وخيار الشرط.

خيار المجلس

٧٨٠/١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَعَلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ ^(٢). [صحيح]

(عن ابن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: إذا تبايع الرجلان، أي: أوقعا العقد بينهما لا تساوما من غير عقد، (فعل واحد منهما بالخيار ما لم يتفقا)، وفي لفظ: يتفقا، والمراد بالأبدان، (وكانا جميعاً، أو يُخَيَّرُ) من التخيير (أحدهما الآخر)؛ فإن خير أحدهما الآخر أي إذا اشترط أحدهما الخيار مدة معلومة فإن

(١) البخاري (٢١٠٧)، وأطرافه في (٢١٠٩، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٦)، ومسلم (١٥٣١)، وأخرجه أبو داود (٣٤٥٤، ٣٤٥٥)، والترمذي (١٢٤٥)، والنسائي (٧/٢٤٨، ٢٤٩)، وابن ماجه (٢١٨١)، وابن الجارود (١٩١/٢) رقم ٦١٧، ٦١٨، والبيهقي (٢٢٨/٥، ٢٧٢) وغيرهم بألفاظ متعددة منها هذا.

(٢) في «صحيحه» (١١٦٣/٣) رقم ١٥٣١/٤٤.

الخيار لا ينقضي بالتفرق، بل يبقى حتى تمضي مدة الخيار التي شرَطَها. وقيل المراد إذا اختار إمضاء البيع قبل التفرق لزمه البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق، ويدل لهذا قوله: (فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) أي نفذ وتم، (وإن تفرقا) [أي^(١)] بالأبدان (بعد أن تبايعا) أي عقدا عقد البيع، (ولم يترك ولحد منهما البيع فقد وجب البيع. متفق عليه، واللفظ لمسلم).

الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتابعين، وأنه يمتد إلى أن يحصل التفرق بالأبدان. وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين:

آراء الفقهاء في خيار المجلس

الأول: ثبوته وهو لجماعة من الصحابة^(٢)، منهم علي عليه السلام^(٣)، وابن عباس^(٤)، وابن عمر وغيرهم.

والإليه ذهب أكثر التابعين^(٥)، والشافعي^(٦)، وأحمد^(٧)، وإسحاق^(٨)، والإمام يحيى^(٩)، قالوا: والتفرق الذي يتطلّب به الخيار ما يُسمى عادة تفرقا؛ ففي المنزل الصغير بخروج أحدهما، وفي الكبير بالتحوّل من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث، ودلّ على أنّ هذا تفرق فعل^(١٠) ابن عمر المعروف؛ فإنّ قاما [معاً]^(١١)

(١) زيادة من (أ).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣٣٠/٤): ولا يعرف لهما - أي لعبد الله بن عمر وأبي برزة الأسلمي - مخالف من الصحابة. اهـ. ونقل ابن حزم ذلك عن عمر والعباس وأبي هريرة وأبي برزة وابن عمر رضي الله عنهم أجمعين. انظر: «المحلى» (٣٥٤/٨).

(٣) قال النووي في «المجموع» (١٨٤/٩): وحكاه القاضي أبو الطيب عن علي بن أبي طالب وابن عباس. اهـ.

(٥) ولم يخالف أحد من التابعين في ذلك إلا إبراهيم النخعي. انظر: «المحلى» (٣٥٥/٨) وانظر: «الفتح» (٣٣٠/٤).

(٦) انظر: «المجموع» (١٨٤/٩).

(٧) انظر: «المحلى» (٣٥٤/٨) و «المجموع» (١٨٤/٩).

(٩) انظر: «البحر الزخار» (٣٤٧/٣).

(١٠) وهو أنه كان إذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه. أخرجه البخاري (٣٢٦/٤) رقم (٢١٠٧).

(١١) في (أ): «جميعاً».

وَدَقَّبَا مَعًا فَالْخِيَارُ بَاقٍ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ دَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

القول الثاني: للهادوية^(١)، والحنفية^(٢)، ومالك^(٣)، والإمامية^(٤)، أنه لا يَبْثُثُ خيارُ المجلس بل متى تَفَرَّقَ المتبايعانِ بالقول فلا خيارَ إلا ما شرط مستدلين بقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ عَنْ تَرَاثُيْنِ﴾^(٥)، ويقولون: «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ»^(٥)، قالوا: والإشهاد إن وقع بعد التفريق لم يطابق الأمر، وإن وقع قبله لم يصادف محله، وحديث: «إذا اختلف البيعان بالقول قول البائع»^(٦) ولم يفضل. وأجيب بأن الآية مطلقه قُيِّدَ بالحديث، وخيار الشرط، وكذلك الحديث، وآية الإشهاد يُرَادُ [بهما]^(٧) عند العقد ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس، كما لا ينافيه سائر الخيارات. قالوا: والحديث منسوخٌ بحديث: «المسلمون على شروطهم»^(٨). والخيار بعد لزوم العقد يفيد الشرط. ورُدَّ بأن الأصل عدم النسخ، ولا يثبت بالاحتمال. قالوا: ولأنه من رواية مالك^(٩)، ولا يعمل به. وأجيب بأن مخالفة الراوي لا توجب عدم العمل بروايته، لأن عمله مبني على اجتهاده، وقد يظهر له ما هو أرجح عنده مما رواه، وإن لم يكن أرجح في نفس الأمر، قالوا: وحديث الباب يحمل على المتساومين فإن استعمال البائع في المساوم شائع. وأجيب عنه بأنه إطلاق مجازي، والأصل الحقيقة، وعُورِضَ بأنه يلزم أيضاً حملُه على المجازي على القول الأول؛ فإنه على تقدير القول بأن المراد التفريق^(١٠) بالأبدان هو بعد تمام الصيغة وقد مضى، فهو مجاز في الماضي. وردَّت هذه المعارضة

(١) انظر: «البحر الزخار» (٣/٤٦٦).

(٢) انظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٤/١٥٠).

(٣) انظر: «الموطأ» (٢/٦٧١). (٤) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٦) تقدم تخريجه برقم (٧٣٨/٣) من كتابنا هذا، وهو صحيح.

(٧) في (أ): «بها».

(٨) انظر تخريجه برقم (٨٢٣/١) من كتابنا هذا، وهو صحيح لغيره.

(٩) في «الموطأ» (٢/٦٧١ رقم ٧٩).

(١٠) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٣٢٧): ونقل ثعلب عن المفضل بن سلمة: افترقا بالكلام وتفرقا بالأبدان. ثم قال: والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة، وإنما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعاً.

بأن لا نسلم أنه مجاز في الماضي، بل هو حقيقة فيه كما ذهب إليه الجمهور بخلاف المستقبل فمجاز اتفاقاً. قالوا: المراد التفرق بالأقوال، والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعثك بكذا، أو قول المشتري اشتريت. قالوا: فالمشتري بالخيار في قوله: اشتريت أو تركته، والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري، ولا يخفى ركائز هذا القول، أو بطلانه؛ فإنه إلغاء للحديث عن الفائدة؛ إذ من المعلوم يقيناً أن كلاً من البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار؛ إذ لا عقد بينهما فالإخبار به لاغ عن الإفادة، ويرد لفظ الحديث كما لا يخفى، فالحق هو القول الأول، وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي:

لا يحل ترك مجلس البيع خشية الاستقالة

٧٨١/٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ^(١) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٢) وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ ^(٣). [حسن]

وَفِي رَوَايَةٍ ^(٤): «حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَانِهِمَا».

وهو قوله: (وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: البائع والمبتاع بالخيار [ما لم] ^(٥) يتفرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله، رواه الخمسة إلا ابن ماجه، [ورواه] ^(٦) الدارقطني، وابن خزيمة، وابن الجارود. وفي رواية: حتى يتفرقا [من] ^(٧) مكانهما)، وبحديث أبي داود ^(٨) عن

(١) أبو داود (٣٤٥٦)، والترمذي (١٢٤٧) وحسنه، والنسائي (٤٤٨٣)، وأحمد (١٨٣/٢).

(٢) في «سننه» (٣/٥٠ رقم ٢٠٧). (٣) في «المتقى» (١٩٦/٢) رقم ٦٢٠.

(٤) هي رواية الدارقطني والبيهقي. قلت: وأخرجه البيهقي (٢٧١/٥) وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٥٥/٥) رقم ١٣١١.

(٥) في (ب): «حتى».

(٦) في (ب): «عن».

(٨) ظن الشارح رحمته الله أنهما حديثان، والحق أنهما حديث واحد، فإن عمرو بن شعيب راوي الحديث هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبوه المذكور =

ابن عمرو^(١) بلفظ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ». قالوا: فقولُه أَنْ يَسْتَقِيلَهُ دَالٌّ عَلَى نَفْذِ الْبَيْعِ، فَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَيْضاً لِقَوْلِهِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ فَالْمُرَادُ بِهِ الْفَسْخُ لِأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ الْاسْتِقَالَةُ حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ لِلْمَفَارِقَةِ مَعْنَى، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُا عَلَى الْفَسْخِ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمْلُهُ التَّرْمِذِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُ^(٣) مِنَ الْعُلَمَاءِ. [قالوا]^(٤): مَعْنَاهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةً أَنْ يَخْتَارَ فَسْخَ الْمُبِيعِ، فَالْمُرَادُ بِالْاسْتِقَالَةِ فَسْخُ النَّادِمِ، وَحَمَلُوا نَفْيَ الْجُلِّ عَلَى الْكِرَاهَةِ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالْمَرْوَةِ وَحَسَنَ مَعَاشِرَةِ الْمُسْلِمِ، لَا أَنَّ اخْتِيَارَ الْفَسْخِ حَرَامٌ. وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٥) أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ يَتِمَّ بَيْعُهُ قَامَ يَمْشِي هَنِيئَةً فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّهْيُ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ^(٦): حَمَلُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا عَلَى التَّفْرِيقِ بِالْأَقْوَالِ تَذَهُّبٌ مَعَهُ فَائِدَةُ الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مَعَهُ حُلُّ التَّفْرِيقِ سِوَاءَ خَشْيَةِ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ أَوْ لَا، لِأَنَّ الْإِقَالَةَ تَصِحُّ قَبْلَ التَّفْرِيقِ وَبَعْدَهُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٧): قَدْ أَكْثَرَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ مِنَ الْكَلَامِ بَرْدَ الْحَدِيثِ بِمَا يَطُولُ ذِكْرَهُ، وَأَكْثَرُهُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِذَا ثَبِتَ لَفْظُ مَكَانِهِمَا لَمْ يَبْقَ لِلتَّأْوِيلِ مَجَالٌ، وَيُظَلُّ بِطَلَانًا ظَاهِرًا حَمْلُهُ عَلَى تَفْرِيقِ الْأَقْوَالِ.

خيار الغيب

٧٨٢/٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدِّعُ

فِي الْبُيُوعِ فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَافَةَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨). [صحح]

= فِي الْحَدِيثِ هُوَ شُعَيْبٌ، وَالْمَقْصُودُ بِجَدِّهِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ.

(١) فِي (ب): «عُمَرُ». (٢) انْظُرْ كَلَامَهُ فِي «سُنَنِ» (٣٠٠/٣).

(٣) انْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٣٣٢/٤). (٤) فِي (ب): «فَقَالُوا».

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٠٧)، وَتَخْرِيجُ الْحَدِيثِ (٧٨٠/١) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(٦) انْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٣٦٠/٨)، وَالْفَتْحُ (٣٣٢/٤).

(٧) انْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٣٣٢/٤).

(٨) الْبُخَارِيُّ (٢١١٧)، وَمُسْلِمٌ (١٥٣٣).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ^(١) هُوَ حَيَّانٌ^(٢) بَيْنَ مَتَقَدِّ بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ (الْمُتَّبَعِ) أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَافَةَ بَكْسَرِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَخْفِيفِ اللَّامِ، [فموحدة]^(٣)، أَي: لَا خُدَيْعَةَ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

زَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي رَوَايَةِ يُونُسَ^(٤) بَيْنَ بَكِيرٍ، وَعَبْدِ^(٥) الْأَعْلَى عَنْهُ: «ثُمَّ أَتَى بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسُكْ، وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْذُدْ، فَبَقِيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى أَدْرَكَ زَمَانَ عَثْمَانَ، وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، فَكَثُرَ النَّاسُ فِي زَمَانِ عَثْمَانَ، فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَقِيلَ لَهُ إِنَّكَ غُبْنْتَ فِيهِ رَجْعٌ، فَيَشْهَدُ لَهُ رَجُلٌ مِّنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ [جَعَلَهُ بِالْخِيَارِ]^(٦) ثَلَاثًا، [فَرَدُّ]^(٧) لَهُ دِرَاهِمُهُ». وَالحديثُ دَلِيلٌ عَلَى خِيَارِ الْغَنِيِّ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِذَا حَصَلَ الْغُبْنُ. وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ، الْأَوَّلُ: ثُبُوتُ الْخِيَارِ بِالْغَنِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ^(٨)، وَمَالِكٍ^(٩)، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْغُبْنُ فَاحْشًا لِمَنْ لَا يَعْرِفُ ثَمَنَ السَّلْعَةِ، وَقَبِيضُهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بَأَن يَبْلُغَ الْغُبْنُ ثُلُثَ الْقِيَمَةِ، وَلَعَلَّهُمْ أَخَذُوا التَّقْيِيدَ مِمَّا عَلِمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَسْلُمُ أَحَدٌ مِنْ مَطْلَقِ الْغَبْنِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَلِأَنَّ الْقَلِيلَ يُسَامَحُ بِهِ فِي الْعَادَةِ، وَأَنَّهُ مِنْ رِضْيَةِ بِالْغَبْنِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى غُبْنًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ [ذَلِكَ]^(١٠) مِنْ بَابِ التَّسَاهُلِ فِي الْبَيْعِ الَّذِي أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى^(١١) فَاعِلِهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

= قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٤٨٤)، وَمَالِكٌ (٦٨٥/٢) رَقْم ٩٨، وَأَحْمَدُ (٥٠٣٦)، ٥٤٠٥، ٥٢٧١، ٥٥١٥، ٥٥٦١، ٥٨٥٤ شَاكِرٍ، وَالتَّيَالِسِيُّ (ص ٢٥٦) رَقْم ١٨٨١، وَالبَيْهَقِيُّ (٢٧٣/٥)، وَالبَغْوِيُّ (٤٦/٨) رَقْم ٢٠٥٢، وَابْنُ الْجَارُودِ (٢/ ١٥٨) رَقْم ٥٦٧، وَالحَمِيدِيُّ (٢٩٢/٢) رَقْم ٦٦٢، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٥٤/٣)، ٥٥ رَقْم ٢١٧، (٢٢٠)، وَالحَاكِمُ (٢٢/٢).

(١) بَيَّنَّ رَوَايَةَ ابْنِ الْجَارُودِ وَالدَّارِقُطْنِيِّ وَالبَيْهَقِيِّ.

(٢) فِي (ب): «مَوْحَدَةٌ». (٣) أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٣/٥).

(٤) أَخْرَجَهَا الدَّارِقُطْنِيُّ فِي (٣/ ٥٥) رَقْم ٢٢٠. وَانْظُرْ: «التَّعْلِيقُ الْمَغْنِي».

(٥) فِي (ب): «جَمَلَ لَهُ الْخِيَارَ». (٦) فِي (أ): «فَرَدَ».

(٧) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (٩٢/٤).

(٨) انْظُرْ: «بَدَايَةُ الْمَجْتَهَدِ» (٣/ ٤٠٠، ٤٠١) بِتَحْقِيقِنَا.

(٩) زِيَادَةٌ مِنْ (أ).

= (١٠) فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمَحَ الْبَيْعِ، سَمَحَ الشِّرَاءِ، سَمَحَ الْقَضَاءِ».

الرجل سهل البيع سهل الشراء. [وذهبت^(١)] الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبن لعموم أدلة البيع ونفوذه من غير تفرقة بين الغبن أو لا. قالوا: وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك الرجل، إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز، فتصرفه كتصرف الصبي المأذون له يثبت له الخيار مع الغبن.

قلت: ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد^(٢)، وأصحاب^(٣) السنن من حديث أنس بلفظ: «إن رجلاً كان يبيع وكان في عقله» أي: إدراكه «ضعف»، ولأنه لقته ﷺ بقوله لا خلافة اشتراط عدم الخداع، فكان شراؤه وبيعه مشروطاً بعدم الخداع، فيكون من باب خيار الشرط. قال ابن العربي: إن الخديعة في هذه القصة يحتمل أن تكون في العيب، أو في الملك، أو في الثمن، أو في العين فلا يحتج بها في الغبن بخصوصه، وهي قصة خاصة لا عموم فيها.

قلت: في رواية ابن إسحاق^(٤) أنه شكك إلى النبي ﷺ ما يلقي من الغبن، وهي ترد ما قاله ابن العربي. وقال بعضهم: إنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري: لا خلافة ثبت الخيار، وإن لم يكن فيه غبن. ورد بأنه مقيّد بما في الرواية أنه كان يغبن. وأثبت الهادي^(٥) الخيار بالغبن في صورتين، الأولى: [فمن]^(٦) تصرف عن الغير. والثانية: في الصبي الممّيز، محتجّين بهذا الحديث، وهو دليل لهم على الصورة الثانية إذا ثبت أنه كان في عقله ضعف دون الأولى.



= قلت: أخرجه الترمذي (١٣١٩) وقال: غريب، والحاكم (٥٦/٢) وصححه، ووافقه الذهبي.

قلت: ووافقهما الألباني في «الصحيحة» (٥٩٨/٢) رقم ٨٩٩.

(١) في (أ): «وذهب». (٢) في «المسند» (٢١٧/٣).

(٣) أبو داود (٣٥٠١)، والترمذي (١٢٥٠) وقال: حسن صحيح غريب، والنسائي (٤٤٨٥)، وابن ماجه (٢٣٥٤).

وأخرجه: الدارقطني (٥٥/٣) رقم ٢١٨، (٢١٩)، وابن الجارود (١٥٩/٢) رقم ٥٦٨.

وهو حديث صحيح وقد صحّحه الألباني في صحيح أبي داود (٦٦٩/٢).

(٤) تقدم أنها عند الدارقطني والبيهقي وهي أيضاً من رواية أحمد وابن الجارود والحاكم، وتقدم تخريج ذلك.

(٥) انظر: «البحر الزخار» (٣٥٤/٣). (٦) في (ب): «من».

الذليسي منها :- أ. د. روي عن عماره ولم يسم منه. ج. ع. نوهم لسماع.

الباب الثالث

باب الربا

الرَّبَا [مكسوراً] ^(١) الرَاءِ مقصورة ^(٢)، مِنْ رَبَا يَرْبُو، وَيَقَالُ: الرَّمَاءُ بِالْمِيمِ
وَالْمَدِّ بِمَعْنَاهُ، وَالرَّبِيْءُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَالتَّخْفِيفِ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿أَعْتَزَّتْ رِبِّيٌّ﴾ ^(٣)، وَيَطْلُقُ الرَّبَا عَلَى كُلِّ بَيْعٍ مُحَرَّمٍ. وَقَدْ أَجْمَعَتِ ^(٤) الْأُمَّةُ عَلَى
تَحْرِيمِ الرَّبَا فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفَاصِيلِ. وَالْأَجَادِيثُ فِي النَّهْيِ عَنْهُ
وِزْمٌ فَاعِلِهِ وَمَنْ أَعَانَهُ، كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَوَرَدَتْ بَلَنَّهُ وَمِنْهَا:

بيان من يأثم من الربا

٧٨٣/١ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكِيلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: (هُمُ سَوَاءٌ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ» (هـ). [صحيح]

[illegible]

- (١) في (ب): «يكسر». النسخة مطبوعة بمطبعة (٢)
(٣) سورة الحج: الآية ٥. نقرأها حُرْمَ وَتُسَوِّدُهَا
(٥) في صحيحه (١٠٦/١٥٩٨). ولعل المصور

وأخرجه أحمد (٣/٣٠٤)، والبيهقي (٥/٢٧٥)، والبغوي (٨/٥٤)، وابن الجارود (٢/٢١٥ رقم ٦٤٦).

- (٦) في صحيحه (٢٠٨٦)، وأطرافه في (٢٣٣٨، ٥٣٤٧، ٥٩٤٥، ٥٩٦٣).
وأخرجه: أحمد (٣٠٨/٤)، والبيهقي (٩/٦). وفي الباب من حديث عبد الله بن مسعود
أخرجه مسلم (١٠٥/١٥٩٧)، وأبو داود (٣٣٣٣)، والترمذي (١٢٠٦)، وابن ماجه
(٢٢٧٧). **وذهب عبد الله بن مسعود إلى الكوفي**

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِي، أَيْضاً (٢٧/٢) رَقْم (١٨٤٤/٢٢٧٤).

(وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا لَيْسَ بِهَا فِي الْإِثْمِ (مِثْلُ أَنْ يَنْكَحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أُزْيِيَ الرِّبَا عِزُّهُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مُخْتَصَرًا، وَالْحَاكِمُ بِتَمَامِهِ وَصَحَّحَهُ). وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثٌ، وَقَدْ فُسِّرَ الرِّبَا فِي عَرَضِ الْمُسْلِمِ بِقَوْلِهِ^(١): السَّبْتَانِ بِالسَّبْوَةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَطْلُقُ الرِّبَا عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْرُمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا الْمَعْرُوفَةِ، وَتَشْبِيهُ أَيْسَرِ الرِّبَا بِإِثْمَانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ لَمَّا فِيهِ مِنْ اسْتِبَاحِ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَقْلِ.

التَّهْيِي عَنْ رِبَا الْفَضْلِ

٧٨٥/٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). [صحيح]

(وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا) بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَةِ فَشَيْنَ مَعْجَمَةً^(٣) مَكْسُورَةً^(٤)، ففَاءٌ [مَشْدُودَةً]^(٥)، أَيْ لَا تُفَضِّلُوا (بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ) بِالْجِيمِ وَالزَّايِ، أَيْ حَاضِرٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ مُتَفَاضِلًا، سِوَاكَ كَانَ غَائِبًا أَوْ حَاضِرًا، لِقَوْلِهِ: إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ؛ فَإِنَّهُ اسْتَنْتَى مِنْ أَعْمَ الْأَحْوَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَبِيعُوا ذَلِكَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالٍ كَوْنِهِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَيْ مُتَسَاوِينَ قَدْرًا. وَزَادَهُ تَأْكِيدًا بِقَوْلِهِ: لَا تُشْفُوا، أَيْ: لَا

(١) فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَمِنَ الْكِبَائِرِ السَّبْتَانِ بِالسَّبْوَةِ» [كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْمَطْبُوعِ].

(٢) الْبُخَارِيُّ (٢١٧٧)، وَأَطْرَافُهُ (٢١٧٦، ٢١٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٥٨٤/٧٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٤١)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٥٧٠، ٤٥٧١).

(٣) فِي الْمَطْبُوعِ «فَشَيْنَ مَعْجَمَةً مَكْسُورَةً ففَاءً مُشْدَدَةً»، وَهُوَ مَا يُوَافِقُ ضَبْطَ الْحَافِظِ فِي «الْفَتْحِ» (٣٨٠/٤).

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ب). (٥) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

تفاضلوا وهو من الشفِّ بكسر الشين، وهي الزيادة هنا. وإلى ما أفادته الحديث ذهب الجلة من العلماء، الصحابة^(١) والتابعين والعترة^(٢)، والفقهاء. فقالوا: يحرم التفاضل فيما ذكر غائباً كان أو حاضراً. وذهب ابن عباس^(٣) وجماعة من الصحابة إلى أنه لا يحرم الربا إلا في النسيئة، مستدلين بالحديث الصحيح^(٤): «لا ربا إلا في النسيئة». وأجاب الجمهور^(٥) بأن معناه لا ربا أشد إلا في النسيئة، فالمراد نفى الكمال لا نفى الأصل، ولأنه مفهوم، وحديث أبي سعيد منطوق، ولا يقاوم المفهوم المنطوق؛ فإنه مطَّرح مع المنطوق.

وقد روى^(٦) الحاكم أن ابن عباس عليه السلام رجع عن ذلك القول، أي بأنه لا ربا إلا في النسيئة واستغفر الله عن القول به. ولفظ الذهب عام لجميع ما يُطلق عليه من مضرٍ وغيره، وكذلك لفظ الوري. وقوله: لا تبغوا غائباً منها بناجز، المراد بالغائب ما غاب عن مجلس [البيع]^(٧) مؤجلاً كان أو لا، والناجز الحاضر.

(١) انظر: «المحلى» (٤٦٨/٨). (٢) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣٣١).

(٣) انظر: «بداية المجتهد» (٢٤٥/٣) بتحقيقنا.

(٤) أخرجه البخاري (٢١٧٨)، ومسلم (١٠١، ١٠٢، ١٠٣/١٥٩٦)، والنسائي (٤٥٨٠، ٤٥٨١)، وابن ماجه (٢٢٥٧)، وأحمد (٢٠٠/٥) وغيرهم من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد مرفوعاً.

(٥) انظر: «فتح الباري» (٣٨٢/٤).

(٦) في «المستدرک» (٤٢/٢، ٤٣) وصححه ووافقه الذهبي إلا أنه قال: قلت: حيان فيه ضعف وليس بالحجة اه، وهو حيان بن عبيد الله العدوي. وأخرجه البيهقي (٢٨٦/٥)، وابن حزم في «المحلى» (٤١٧/٧)، وابن عدي في «الكمال» (٨٣١/٢) كلهم من نفس طريق حيان هذا، وقد قال عنه ابن عدي: وعامة ما يرويه أفرادات ينفرد بها. وذكر أن هذا منها، ونقل الذهبي في «الميزان» (٢٣٨٨) عن البخاري قال: ذكر الصلت منه الاختلاط اه. وقال الحافظ في «الفتح» (٣٨٢/٤): واختلف في رجوعه اه، أي ابن عباس عن مذهبه في الربا واستدل بهذا وهذا لا يثبت. لكن ثبت عنه عليه السلام كراهيته لذلك بعد أن كان قد أجازاه، أخرجه مسلم (١٥٩٤/١٠٠) والحمد لله.

والذي يبدو أنه رجع عن مذهبه بعد مراجعة أبي سعيد الخدري له فإنه قال: إنا سنكتب إليه فلا يفتيكموه. رواه مسلم (١٥٩٤/٩٩)، وثبت أيضاً المراجعة الشفوية له، رواها أيضاً مسلم (١٠١، ١٠٤/١٥٩٦).

(٧) في (أ): «البائع».

أنواع الربويات

٧٨٦/٤ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيدٍ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). [صحيح]

(وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد. رواه مسلم). لا يخفى ما أفاده من التأكيد بقوله: مثلاً بمثل، وسواء بسواء.

وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما اتفقا جنساً من الستة المذكورة التي وقع عليها النص، وإلى تحريم الربا فيها ذهب الأمة^(٢) كافة، واختلفوا فيما عداها، فذهب الجمهور إلى ثبوته فيما عداها مما شاركها في العلّة، ولكن لما لم يجدوا علّة منصوصة اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً يقوى للناظر العارف أنّ الحق ما ذهب إليه الظاهرية^(٣) من أنه لا يجري الربا إلا في الستة المنصوص عليها. وقد أفرزنا الكلام على ذلك [في^(٤) رسالة مستقلة [سمّيناها]^(٥)]: «القول المجتبى»^(٦). واعلم أنه اتفق العلماء على جواز بيع ربويّ ربوي لا يشاركه في الجنس مؤجلاً ومتفاضلاً، كبيع الذهب بالحنطة، والفضة بالشعير وغيره من المكيل، واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه وأحدهما مؤجلاً.

(١) في صحيحه (١٥٨٧/٨٠).

وأخرجه أبو داود (٣٣٤٩)، والترمذي (١٢٤٠) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (٤٥٦٠، ٤٥٦١)، وابن ماجه (٢٢٥٤)، وأحمد (٣١٤/٥، ٣٢٠)، والدارمي (٢٥٨/٢) - وغيرهم.

(٢) وقد زعم ابن حزم الإجماع على ذلك، انظر: «المحلى» (٤٦٨/٨).

(٣) انظر: «المحلى» (٤٦٧/٨). (٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب): «سميتها».

(٦) «القول المجتبى في تحقيق ما يحرم من الربا»، وبحوزتي مخطوطة لها.

٥/ ٧٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَزُنْأٌ بِوِزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ. وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَزُنْأٌ بِوِزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَاً»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). [صحيح]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب وزناً بوزن) نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، (مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزُنْأٌ بِوِزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَاً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ). فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِ التَّقْدِيرِ بِالْوِزْنِ لَا بِالخَرْصِ وَالتَّخْمِينِ، بَلْ لَا بَدَّ مَنْ التَّعْيِينِ الَّذِي يَحْصُلُ بِالْوِزْنِ. وَقَوْلُهُ: فَمَنْ زَادَ، أَي: أَعْطَى الزِّيَادَةَ، أَوْ اسْتَزَادَ، أَي: طَلَبَ الزِّيَادَةَ، فَقَدْ أَرَبَى، أَي: فَعَلَ الرِّبَا الْمَحْرَمَ، وَاشْتَرَكَ فِي إِثْمِهِ الْآخِذُ وَالْمُعْطَى.

٦/ ٧٨٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَمْعَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمَرٍ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ، يَعْ الْجَنَمَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيبًا». وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وَلِمُسْلِمٍ^(٣): «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ». [صحيح]

(وعن أبي سعيد والبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً اسمه سواد^(٤) بفتح السين المهملة، وتخفيف الواو، ودالٍ مهملة، ابن غزيرة بفتح الغين المعجمة، والزاي، ومثناة تحتية، بزنة عطية، وهو من الأنصار، على خيبر،

(١) في صحيحه (١٥٨٨/٨٤).

قلت: وأخرجه النسائي (٤٥٦٩)، وأحمد (٢٦٦٢/٢).

(٢) البخاري (٢٢٠١، ٢٢٠٢) وأطرافه: (٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٤٢٤٦، ٤٢٤٧).

ومسلم (٧٣٥٠، ٧٣٥١)، (٩٤، ٩٥/١٥٩٣).

وأخرجه: النسائي (٤٥٥٣)، والدارقطني (١٧/٣) رقم ٥٤، ٥٧، والبيهقي (٢٨٥/٥)، (٢٩١).

(٣) في صحيحه (١٥٩٣/٩٤).

(٤) ترجم له ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤٨٤/٢) رقم (٢٣٣٢).

فجاءه يقيم جنباً) بالجيم المفتوحة، والنون بزنة عظيم، يأتي بيان معناه، (فقال رسول الله ﷺ: أَكُلْ تَمَرٍ خَبِيرَ هَكَذَا؟ فقال: لا والله يا رسول الله، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال النبي ﷺ: لا تفعل، بيع الخُفْع) بفتح الخيم، وسكون الميم، التمر الرديء، (بالدراهم، ثم ابتغ بالدراهم جنبياً. وقال في الميزان مثل ذلك. متفق عليه. ولمسلم: وكذلك الميزان). الجنب قيل: الطيب، وقيل: الصلْب، وقيل: الذي أُخْرِجَ مِنْهُ حَشْمُهُ وَرْدِيَّتُهُ، وقيل: هو الذي لا يختلط بغيره. وقد فسر الجمع بما ذكرناه آنفاً، وفسر في رواية لمسلم^(١) بأنه الخلط من التمر، ومعناه مجموع من أنواع مختلفة. والحديث دليل على أنَّ بيع الجنس بجنسٍ يجب فيه التساوي سواء اتَّفَقَ في الجودة والرداءة أو اختلفا، وأنَّ الكلَّ جنس واحد. وقوله: وقال في الميزان مثل ذلك قال: فيما كان يوزن إذا بيع بجنسٍ، مثل ما قال في المكيال [بأنه]^(٢) لا يباع متفاضلاً، وإذا أُريدَ مثل ذلك ببيع بالدراهم، وشَرَى ما يراؤه بها. والإجماع^(٣) قائم على أنه لا فرق بين المكيال والموزن في ذلك الحكم. واحتجبت الحنفية^(٤) بهذا الحديث على أنَّ ما كان في زمنه ﷺ مكيالاً لا يصح أن يُباعَ ذلك بالوزن متساوياً، بل لا بد من اعتبار كيله وتساويه كيلاً، وكذلك الوزن. وقال ابن عبد البر^(٥): إنهم أجمعوا أنَّ ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل، بخلاف ما كان أصله الكيل فإنَّ بعضهم يجيز فيه الوزن، ويقولون: إنَّ المماثلة تُذَكُّ بالوزن في كلِّ شيء، وغيرهم يعتبرون الوزن الكيل بعادة البلد، ولو خالفت ما كان عليه في ذلك الوقت؛ فإن اختلفت العادة اعتُبر بالأغلب، فإن استوى الأمران كان له حكم المكيل إذا بيع بالكيل، وإن بيع بالوزن كان له حكم الموزن. واعلم أنه لم يذكر في هذه الرواية أنه ﷺ أمر برؤ

(١) في «صحيحه» (١٥٩٤/٩٦) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) في (ب): «إنه».

(٣) انظر: «إجماع ابن المنذر» (ص ١١٨ رقم ٤٩٣).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع» (٥/١٩٣، ١٩٤).

(٥) هذا الكلام إنما هو للحافظ في «الفتح» (٤٠٠/٤). وقد ساقه أثناء كلام لابن عبد البر، فوهم الشارح فنسبه لابن عبد البر، فليتبَّه.

[المبيع]^(١)، بل [الظاهر]^(٢) أنه قرره، وإنما أعلمه بالحكم وعدّه للجهل به، إلا أنه قال ابن عبد البر^(٣): إن سكوت الراوي عن رواية فسّخ العقد وردّه لا يدلّ على عدم وقوعه. وقد أخرج من طريق أخرى، وكأنه يشير إلى ما أخرجه من طريق أبي نضرة^(٤) عن أبي سعيد^(٥) نحو هذه القصة^(٦) فقال: هذا الربا قرّده. قال^(٧): ويحتمل تعدّد القصة، وأن التي لم يقع فيها الرّد كانت متقدمة.

وفي الحديث دلالة على جواز الترفيه على النفس باختيار الأفضل.

٧/ ٧٨٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُغْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٨). [صحيح]

(وعن جابر [بن عبد الله]^(٩) رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة) بضّم الصاد المهملة، الطعام المجتمع (من التمر لا يُغْلَمُ مَكِيلُهَا، بالكيل المسمى من التمر. رواه مسلم). دلّ الحديث على أنه لا بدّ من التساوي بين الجنسين. وتقدّم^(١٠) اشتراطه وهو وجه النهي.

شرط المثلية في الربويات

٨/ ٧٩٠ - وَعَنْ مَخْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ

- (١) في (ب): «البيع».
- (٢) في (ب): «ظاهرها».
- (٣) انظر: «الفتح» (٤/ ٤٠٠).
- (٤) في المخطوط (أ)، (ب) والمطبوع: «بصرة»، والصواب ما أثبتناه.
- (٥) في المخطوط (أ)، (ب) والمطبوع: «سعيد» فقط، والصواب ما أثبتناه.
- (٦) أخرجه مسلم (٩٧/ ١٥٩٤).
- (٧) أي ابن عبد البر كما في «الفتح» (٤/ ٤٠٠).
- (٨) في صحيحه (٤٢/ ١٥٣٠).
- (٩) وأخرجه النسائي (٤٥٤٧).
- (١٠) زيادة من (أ).
- (١١) في شرح الحديث الماضي.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). [صحيح]

(وعن معمر بن عبد الله ﷺ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لِلطَّعَامِ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ). ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعم، ويُدلُّ على أنه لا يباع متفاضلاً وإن اختلف الجنس، والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم، وإنما الخلاف في البرّ والشعير كما سيأتي^(٢) عن مالك، ولكن معمرأ خصّ الطعام بالشعير، وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم. وقد ذهب إلى التخصيص بها الحنفية^(٣)، والجمهور لا يخصصون بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم، وإلا حُمل اللفظ على العموم ولكنه مخصص بما تقدّم من قوله: فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم بعد عدّه للبرّ والشعير، فدلّ على أنهما صنفان، وهو قول الجماهير. وخالف في ذلك مالك^(٤)، والليث، والأوزاعي، فقالوا: هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، وسيقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوي الحديث، فأخرج مسلم^(٥) عنه أنه أرسل [غلامه]^(٦) بصاع قمح فقال: يَغُهُ ثُمَّ اشترى به شعيراً، فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع، فقال له معمر: لم فعلت ذلك؟ انطلق فردّه ولا تأخذ^(٧) [إلا مثلاً بمِثْلٍ، فإني سمعت رسول الله ﷺ، ثُمَّ سَأَلَ هَذَا الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ، فَقِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَضَارَعَ. وظاهره أنه اجتهد منه، ويردّ عليهم ظاهر الحديث، ونصّ حديث أبي داود^(٨)، والنسائي^(٩) من حديث عباد بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبَرِّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُ وَهُمَا يَدَا بَيْدٍ».

(١) في «صحيحه» (١٥٩٢/٩٣).

وأخرجه أحمد (٤٠٠/٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٤)، والبيهقي (٢٨٣/٥).

(٢) في المخطوط: «تقدم»، والصواب ما أثبتناه من المطبوع.

(٣) انظر: «شرح معاني الآثار» (٣/٤). (٤) انظر: «الموطأ» (٦٤٦/٢).

(٥) في صحيحه (١٥٩٢/٩٣). (٦) في (أ): «غلاماً».

(٧) زيادة من (ب). (٨) في «سننه» (٣٣٤٩).

(٩) في «سننه» (٤٥٦٣)، وأصله في صحيح مسلم (١٥٨٧).

بيع ما فيه ذهب بذهب

٧٩١/٩ - وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرٍ قِلَادَةً بِاَثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرْزٌ. فَفَضَّلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اَثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُبَاغَ حَتَّى تُفْضَلَ»^(١). [صحيح]

(وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال: اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز، ففضلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: لا تباع حتى تفضل. رواه مسلم). الحديث قد أخرجه الطبراني في (٣) الكبير بطرق كثيرة، بالفاظ متعددة، حتى قيل إنه مضطرب، وأجاب المصنف رحمته الله (٤) أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً بل النص من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه، وهو التهي عن بيع ما لم يفضل، وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب، وحينئذ فينبغي (٥) الترجيح بين روايتها، وإن كان الجميع ثقات، فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبطهم، فتكون رواية الباقيين بالنسبة إليه شاذة، وهو كلام حسن يجاب به (٦) فيما يشابه هذا، مثل حديث (٧) جابر، وقصة جميله، ومقدار ثمنه. والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفضل [بيع] (٨) الذهب بوزنه ذهباً، وبيع الآخر بما زاد، ومثله غيره من الروايات فإنه ﷺ قال: «لَا تُبَاغَ حَتَّى

(١) في صحيحه (١٥٩١).

وأخرجه أبو داود (٣٣٥١، ٣٣٥٢)، والترمذي (١٢٥٥)، والنسائي (٤٥٧٣، ٤٥٧٤)، وأحمد (٢١/٦)، والبيهقي (٢٩١/٥)، وابن الجارود (٢٢٨/٢) رقم (٦٥٤)، والبخاري (٦٦/٨) رقم (٢٠٦١).

(٢) أي فصلت الذهب عن الخرز.

(٣) ذكر ذلك الحافظ في «التلخيص الحبير» (٩/٣).

(٤) في «التلخيص» (٩/٣).

(٥) في المخطوط: «فلا ينبغي»، والصواب في المطبوعة و«التلخيص» كما أثبتناه.

(٦) في المخطوط: «عنه»، والصواب في المطبوعة و«التلخيص» كما أثبتناه.

(٧) سبق تخريجه برقم (٧٤٠/٥) من كتابنا هذا، وهو متفق عليه.

(٨) في (ب): «وبياع».

تفصل^(١)؛ فصرَّحَ بِطُلَانِ الْعَقْدِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ التَّدَارُكُ [لَهُ]^(٢). وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَكْمِ فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ^(٣)، وَأَحْمَدُ^(٤)، وَالشَّافِعِيُّ^(٥)، وَغَيْرُهُمْ إِلَى الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْهَادَوِيُّ^(٦)، وَالْحَنْفِيُّ^(٧)، وَآخَرُونَ. وَقَالُوا: بِجَوَازِ ذَلِكَ بِأَكْثَرِ مِمَّا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ، وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِدُونِهِ، قَالُوا: [وَذَلِكَ]^(٨) لِأَنَّهُ حَصَلَ الذَّهَبُ فِي مَقَابِلَةِ الذَّهَبِ، وَالزَّائِدُ مِنَ الذَّهَبِ فِي مَقَابِلَةِ الْمَصَاحِبِ لَهُ فَصَحَّ الْعَقْدُ، قَالُوا: لِأَنَّهُ إِذَا احْتَمَلَ الْعَقْدُ وَجْهَ صَحَّةٍ وَبَطْلَانٍ حُجِّلَ عَلَى الصَّحَّةِ، قَالُوا: وَحَدِيثُ الْقَلَادَةِ الذَّهَبُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، لِأَنَّهُا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ فِي مُسْلِمٍ^(٩). وَصَحَّحَهَا أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ وَلَفَّظَهَا: قَلَادَةٌ فِيهَا اثْنَا عَشَرَ دِينَارًا، وَهِيَ أَيْضًا كُرَاوِيَةُ الْأَكْثَرِ فِي الْحَكْمِ، وَهُوَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصُحُّ لِأَنَّهُ لَا بَدْءَ أَنْ يَكُونَ الْمُنْفَرِدُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَصَاحِبِ، لِيَكُونَ مَا زَادَ مِنَ الْمُنْفَرِدِ فِي مَقَابِلَةِ الْمَصَاحِبِ. وَأَجَابَ الْمَانِعُونَ بَأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِلَّةِ [الْمَنْعِ]^(١٠)، وَهِيَ عَدَمُ الْفَصْلِ حَيْثُ قَالَ: لَا تَبُاعُ حَتَّى تُفْصَلَ. وَظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ فِي الْمَسَاوِي وَغَيْرِهِ، فَالْحَقُّ مَعَ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ، وَلَعَلَّ وَجْهَ حِكْمَةِ النَّهْيِ هُوَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ إِلَى وَقُوعِ التَّفَاضُلِ فِي الْجِنْسِ الرَّبَوِيِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِتَمْيِيزِهِ بِفَصْلٍ، وَاخْتِيَارِ الْمَسَاوِإِ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ، وَعَدَمِ الْكِفَايَةِ بِالظَّنِّ فِي التَّغْلِيظِ. وَلِمَالِكٍ^(١١) قَوْلُ ثَالِثٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السِّيفِ الْمُحَلِّي [بِالذَّهَبِ]^(١٢) إِذَا كَانَ الذَّهَبُ فِي [الْبَيْعِ]^(١٣) تَابِعًا لِغَيْرِهِ، وَقَدَّرَهُ بِأَنْ يَكُونَ الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ، وَعُغِّلَ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجِنْسُ الْمَقَابِلُ لَجِنْسِهِ الثَّلَثُ فَمَا [دُونَ]^(١٤) فَهُوَ مَغْلُوبٌ وَمَكْشُورٌ لِلْجِنْسِ الْمُخَالَفَةِ،

(١) زيادة من (ب). (٢) انظر: «سنن الترمذي» (٥٥٦/٣).

(٣) انظر: «المغني» (١٦٨/٤) مسألة رقم (٢٨٣٦).

(٤) انظر: «شرح النووي» (١٨/١١). (٥) انظر: «البحر الزخار» (٣٣٨/٣)، (٣٣٩).

(٦) انظر: «بدائع الصنائع» (١٩٦/٥، ١٩٧). (٧) زيادة من (ب).

(٨) ذكر ذلك النووي في «شرح مسلم» (١٧/١١)، والرواية التي بين أيدينا موافقة لرواية الباب.

(٩) في (ب): «النَّهْي».

(١٠) ذكره النووي في «شرح مسلم» (١٨/١١).

(١١) في (أ): «بِذَهَبٍ». (١٢) في (أ): «الْمَبِيع».

(١٣) في (ب): «دُونَهُ».

والأكثر ينزل في غالب الأحكام منزلة الكل، فكأنه لم يبع ذلك الجنس بجنسه، ولا تخفى ركنه وضعفه. أضعف منه القول الرابع^(١)، [وهو]^(٢) جواز بيعه بالذهب مطلقاً مثلاً [بمئلي]^(٣)، أو أقل أو أكثر، ولعل قائله ما عرف حديث القلادة.

النهي عن بيع الحيوان بالحيوان

٧٩٢/١٠ - وَعَنْ سُمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(٤)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥)، وَابْنُ الْجَارُودِ^(٦). [صحيح].

(وعن سُمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالضَّبَاءُ فِي الْمَخْتَارَةِ؛ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ سُمْرَةَ. وَقَدْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ الْحَفَظَ رَجَّحُوا إِسْرَافَهُ لَمَّا فِي سَمَاعِ^(٧) الْحَسَنِ مِنْ سُمْرَةَ مِنَ النَّزَاعِ، لَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ جِبَّانٍ^(٨)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٩) مِنْ حَدِيثِ

(١) نسبه النووي (١٨/١١) لحماذ بن أبي سليمان.

(٢) زيادة من (ب). (٣) زيادة من (ب).

(٤) أبو داود (٣٣٥٦)، والتِّرْمِذِيُّ (١٢٣٧)، والنَّسَائِيُّ (٤٦٢٠)، وابن ماجه (٢٢٧٠)، وأحمد (١٢/٥)، (١٩، ٢١، ٢٢).

(٥) في «سننه» (٥٣٨/٣) وقال: حسن صحيح.

(٦) في «المتقى» (١٨٧/٢) رقم (٦١١).

قلت: وأخرج حديث سُمْرَةَ أيضاً: الدَّارِمِيُّ (٢٥٤/٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٦٠/٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٨/٥)، وهو حديث صحيح صحَّحه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٧/٢) رقم (١٨٤١).

(٧) قال التِّرْمِذِيُّ في «سننه» (٥٣٨/٣، ٥٣٩): وسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سُمْرَةَ صحيح، هكذا قال علي بن المديني وغيره، اهـ. وقال علاء الدين بن التركماني في «الجواهر النقي» (٥/٢٨٨) بحاشية السنن الكبرى للبيهقي: وفي «الاستدكار» قال التِّرْمِذِيُّ: قلت للبخاري في قولهم لم يسمع الحسن من سُمْرَةَ إلا حديث العقيقة قال: سمع منه أحاديث كثيرة وجعل روايته عنه سماعاً وصحَّحها، اهـ، ونقل أيضاً عن البيهقي: كان شعبة يثبت سماعه منه.

(٨) في «صحيحه» (٤٠١/١١) رقم ٥٠٢٨ - الإحسان).

(٩) في «سننه» (٧١/٣) رقم ٢٦٧.

وأخرجه الطحاوي (٦٠/٤)، والبيهقي (٢٨٨/٥، ٢٨٩)، وابن الجارود (١٨٦/٢) رقم =

ابن عباس، ورجاله ثقات أيضاً إلا أنه رجح البخاري^(١)، وأحمد إرساله، وأخرجه الترمذي^(٢) عن جابر بإسنادٍ ليين، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند^(٣) عن جابر بن سمرة، والطحاوي^(٤)، والطبراني^(٥) عن ابن عمر وهو يعضد بعضه بعضاً. وفيه دليل على عدم صحة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، إلا أنه قد عارضه رواية أبي^(٦) رافع أنه ﷺ استسلف بغيراً بكراً وقضى رباعياً، وسيأتي. فاختلف العلماء في الجمع بين حديث سمرة، فقيل المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معاً، فيكون من الكالي بالكالي، وهو لا يصح، وبهذا فسره الشافعي^(٧) جمعاً بين حديث أبي رافع.

قلت: لا يخفى أن حديث أبي رافع في القرض وليس ببيع، والزيادة في القضاء تفضلاً منه ﷺ، فلا تعارض أصلاً، وذهب الهادي^(٨)، والحنفي^(٩)، والحنابلة^(١٠)

= (٦١٠) وعبد الرزاق في «المصنف» (٨/٢٠ رقم ١٤١٣٣) وذكره الهيثمي في «المجمع» (٤/١٠٥) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح. ويشهد له حديث الباب وما سيأتي مما ساقه الشارح.

(١) ذكره البيهقي (٥/٢٨٩)، وأجاب عليه ابن التركماني في الحاشية. وقول أحمد بالإرسال ذكره صاحب «المغني» (٤/١٤٤).

(٢) في «سننه» (١٢٣٨)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. ولفظة: «الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسيئاً ولا بأس به بدأً يده».

وأخرجه ابن ماجه (٢٢٧١)، وقد صححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢/١٠ رقم ٩٩٢).

(٣) (٥/٩٩) وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/٢٥٢ رقم ٢٠٥٧)، وذكره الهيثمي في «المجمع» (٤/١٠٥) وقال: وفيه أبو عمرو المقرئ فإن كان هو الدوري فقد وثق والحديث صحيح، وإن كان غيره فلم أعرفه، وإسناد الطبراني ضعيف.

(٤) في «شرح معاني الآثار» (٤/٦٠).

(٥) قال الهيثمي في «المجمع» (٤/١٠٥): رواه الطبراني في «الكبير» وفيه محمد بن دينار وثقه ابن حبان وغيره وضعفه ابن معين.

(٦) أخرجه مسلم، وستأتي برقم (٧/٨١٣) من كتابنا هذا.

(٧) نقل الخطابي معنى ذلك عنه في «معالم السنن» (٥/٢٩)، وعبارة الشارح في الخطابي نفسه (٥/٢٧).

(٨) انظر: «البحر الزخار» (٣/٤٠٣).

(٩) انظر: «شرح معاني الآثار» (٤/٦١).

(١٠) ليس هذا ما ذكره صاحب المغني بل نقل تصحيح مذهب الشافعي، ونقل عن أحمد قوله عن أحاديث الباب: ليس فيها حديث يعتمد عليه ويعجبني أن يترواه. انظر: «المغني» =

واعلم أن الهادوية^(٣) يعللون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود بأن المبيع القيمي لا بد أن يكون موجوداً وإن لم يكن حاضراً مجلس العقد، فلا بد أن يكون متميزاً عند البائع إما بإشارة، أو لقب، أو وصف، وأما منعهم^(٤) لقرض الحيوان فيعللونه بعدم إمكان ضبطه. وحديث أبي رافع يزعمون نسجه، ويأتي تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع عشر^(٥).

راجع كلام ناصر الدين الزباني في الصحاح ج ١ ص ٤٢

فَأَتَتْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ^(٨).
(أَبُو دَاوُدَ، ترمذی، صحیح، مؤید، حسن)

٢٨٠)، وَقَالَ عَنِ السَّلَامِ فِي الْحَدِيثِ: وَظَاهَرُ الْمَذْهَبِ صَحُّهُ

صَحَّحَ الْحَدِيثَ الْأَلْبَانِي فِي «الصَّحِيحَةِ» رَقْمَ (١١) بِمَجْمُوعِ طَرَقِهِ.

- (١) ترجم الذهبي في «الميزان» (١٨٤/١) لأبي عبد الرحمن إسحاق، وهو ابن أسيد ولم يذكر ما نسبته الشارح إليه، وقال عنه الحافظ في «التقريب» (٥٦/١): فيه ضعف.
- (٢) في «التلخيص الحبير» (١٩/٣) رقم (١١٨١).
- (٣) عبارة التلخيص: فيرجع الحديث إلى الإسناد الأول وهو المشهور. اهـ، يعني أن الإسناد الذي صححه ابن القطان هو: الأعمش عن عطاء عن ابن عمر، والإسناد الأول الذي يعنيه الحافظ هو: عطاء الخراساني عن نافع عن ابن عمر.
- (٤) في (ب): «عديلة». (٥) في (ب): «له».

(٦) في «سنة الكرى» (٣١٦/٥) ✽
 انظر: «المعني» (٢٧٨/٤).
 الصورة: بُدُو؛ أ. ديسين زير لرواية بحسب له، وويل وشيخها حاربيه
 (٧) انظر: «الموطأ» (٦٤٢/٢) باب رقم (١٩).
 (٨) انظر: «السنن الكبرى» لليهيقي (٣١٦/٥).
 حال وديسنة أ. باهيلا شايص ورم فيسور هركلاهي
 (٩) الصورة: أمانيه؛ أ. شيراه غدير لمانتي بُدُو؛ أ. قار كايضا هركلاهي
 (١٠) انظر: «السنن الكبرى» لليهيقي (٣١٦/٥).
 زير، شيراه غدير بحسب له، شيراه غدير، أ. باهيلا شايص ورم فيسور هركلاهي
 الصورة: بُدُو؛ أ. ديسين زير لرواية بحسب له، وويل وشيخها حاربيه

٤ - وأما الشافعي^(١) فَيَقُولُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بِجَوَازِهِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ^(٢) أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي تَقَدَّمَ: «بِيعَ الْجَمْعُ بِالْدِرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغَ بِالْدِرَاهِمِ جَنْبِيًّا»، قَالَ: فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْعَيْنَةِ، فَيَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ الْبَائِعُ لَهُ، وَيَعُودُ لَهُ عَيْنُ مَالِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْصَلْ ذَلِكَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ دَلٌّ عَلَى صَحَّةِ الْبَيْعِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يَجْرِي مَجْرَى الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ [وَأَيَّدَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ قَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ مِنَ الْبَائِعِ بَعْدَ مَدَّةٍ لَا لِأَجْلِ التَّوَصُّلِ إِلَى عَوْدِهِ إِلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ]. [وَقَالَتِ الْهَادِيَةُ^(٣): يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنَ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ حِيلَةٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّعَجُّلِ وَالتَّأَجُّلِ، وَبِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ وَجُودَ الشَّرْطِ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَعَدَمُهُ، فَإِذَا كَانَ مُشْرُوطًا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْبَائِعِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ أَوْ بَاطِلٌ عَلَى الْخِلَافِ، وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا غَيْرَ مُشْرُوطٍ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَلَعَلَّهُمْ يَقُولُونَ: حَدِيثُ الْعَيْنَةِ فِيهِ مَقَالٌ فَلَا يَنْتَهِضُ دَلِيلًا عَلَى التَّحْرِيمِ. وَقَوْلُهُ: «وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ» كِتَابَةٌ عَنِ الْإِسْتِغْنَالِ عَنِ الْجِهَادِ بِالْحَرْبِ، وَالرِّضَا بِالزَّرْعِ كِتَابَةٌ عَنْ كَوْنِهِ قَدْ صَارَ هَمَّهُمْ وَنَهْمُهُمْ، وَتَسْلِيْطُ اللّٰهِ كِتَابَةٌ عَنْ جَبْلِهِمْ أَذْلًا بِالتَّسْلِيْطِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَلْبَةِ وَالْقَهْرِ. وَقَوْلُهُ: حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ، أَيْ [تَرْجِعُوا]^(٤) إِلَى الْإِسْتِغْنَالِ بِأَعْمَالِ الدِّينِ، وَفِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ زَجْرٌ بِالْعَمَلِ، وَتَقْرِيبٌ شَدِيدٌ حَتَّى جَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرُّدَّةِ، وَفِيهِ الْحُكْمُ عَلَى الْجِهَادِ.

الهبة إلى الشافع من الربا

٧٩٤/١٢ - وَعَنْ أَبِي أُسَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى أَبَابَ عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٥)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٦)، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. [حسن]

(١) انظر: «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الشافعي (ت ٧٨٠هـ) في (ص ٢٨٧).

(٢) تقدم تخريجه برقم (٧٨٨/٦) من كتابنا هذا، وهو متفق عليه.

(٣) انظر: «البحر الزخار» (٣/٣٤٣). (٤) في (أ): «ترجعون».

(٥) في المسند (٥/٢٦١). الصورة لإيضا:

(٦) في «مسنده» (٣/٨١٠) رقم (٣٥٤١). فإذا استقرأها بضمها جاء:

جاء ولله استقرأها بفتحها كمنها فممنها فممنها

(وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بِبَابٍ عَظِيمٍ مِنْ تَبَوُّاتِ الرُّبَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْهَدِيَّةِ فِي مَقَابِلَةِ الشَّفَاعَةِ، وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ قَاصِدًا لِلذَلِكَ عِنْدَ الشَّفَاعَةِ أَوْ غَيْرَ قَاصِدٍ لَهَا، وَتَسْمِيَتُهُ رِبَا مِنْ بَابِ الْإِسْتِعَارَةِ لِلشَّبِيهِ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّبَا هُوَ الزِّيَادَةُ فِي الْمَالِ مِنَ الْغَيْرِ لَا فِي مَقَابِلَةِ عَوْضٍ، وَهَذَا مِثْلُهُ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ إِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ فِي وَاجِبٍ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ السُّلْطَانِ فِي إِنْقَازِ الْمَظْلُومِ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ، أَوْ كَانَتْ فِي مَحْظُورٍ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَهُ فِي تَوَلِيَةِ ظَالِمٍ عَلَى الرَّعِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا فِي الْأَوَّلَى وَاجِبَةٌ، فَأَخَذُ الْهَدِيَّةَ فِي مَقَابِلِهَا مُحَرَّمٌ، وَالثَّانِيَةُ [فِي مَقَابِلَةِ] ^(١) مَحْظُورَةٌ ^(٢) فَقَبِضُهَا مَحْظُورٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ فِي أَمْرِ مَبَاحٍ فَلَعَلَّهُ جَائِزٌ أَخَذَ الْهَدِيَّةَ، لِأَنَّهَا مَكْفَاةٌ عَلَى إِحْسَانٍ غَيْرِ وَاجِبٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَحَرَّمَ لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ شَيْءٌ يَسِيرُ لَا تَأْخُذُ عَلَيْهِ مَكْفَاةٌ. وَإِنَّمَا قَالَ الْمَصْنُفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، لِأَنَّهُ رَوَاهُ الْقَاسِمُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَاهُمْ الْأُمَوِيُّ الشَّامِيُّ فِيهِ مَقَالٌ، قَالَهُ الْمُنْذَرِيُّ ^(٣).

قلت: في الميزان ^(٤) إِنَّهُ قَالَ أَحْمَدُ: رَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ^(٥) أَعَاجِبِي، وَمَا أَرَاهَا إِلَّا مِنْ قِبَلِ الْقَاسِمِ. وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ: كَانَ [مِمَّنْ] يَرْوِي عَنْ أَصْحَابِ

= وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٥١/٨)، ٢٨٤ رقم ٧٨٥٣، ٧٩٢٧ وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣٠٢٥/٢).

(١) زيادة من (أ). (٢) زيادة من (ب).

(٣) في «اختصار سنن أبي داود» له (١٨٩/٥).

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/٣٧٣ رقم ٦٨١٧).

وقال فيه العجلي: ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، وقال الجوزجاني: كان خيراً فاضلاً أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار، وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به وإنما ينكر عنه الضعفاء. وقال أبو إسحاق الحربي: كان من ثقات المسلمين.

قلت: وهذا ممن يحسن حديثه. انظر: «التهذيب» (٨/٢٨٩ رقم ٥٨٣)، و«التقريب» (٢/١١٨).

(٥) كذا في المخطوط والمطبوع: «علي بن زيد»، ووقعت في موضع من «التهذيب» (٨/٢٩٠) «يعلى بن زيد»، وصوابه كما في «الميزان» وموضع في «التهذيب» «علي بن يزيد»، وهو الألهاني أبو عبد الملك الدمشقي وهو ضعيف، فالأمر كما قال أبو حاتم: وإنما ينكر عنه الضعفاء.

رسول الله ﷺ المعضلات، ثم قال: إنه وثقه ابن معين. وقال الترمذي: ثقة، انتهى.

لعن الراشي والمرتشي

٧٩٥/١٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢) وَصَحَّحَهُ. [صحيح]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْقَضَاءِ، وَابْنُ مَاجَه فِي الْأَحْكَامِ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ^(٣): رَجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَذَكَرَ الْمُسْتَفْهُمُ رحمته الله هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَبْوَابِ الرِّبَا لِأَنَّهُ أَفَادَ لَعَنَ مَنْ ذَكَرَ لِأَجْلِ أَخْذِ الْمَالِ الَّذِي يَشْبَهُ الرِّبَا، كَذَلِكَ أَخْذَ الرِّبَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ لَعَنَ أَخْذَهُ أَوَّلَ الْبَابِ^(٤). وَحَقِيقَةُ اللَّعْنِ الْبَعْدُ عَنْ مِطَاطٍ الرَّحْمَةِ وَمَوَاطِنِهَا. وَقَدْ ثَبَتَ^(٥) اللَّعْنُ عَنْهُ رضي الله عنه لِأَصْنَافٍ كَثِيرَةٍ تَزِيدُ عَلَى

(١) فِي سَنَةِ ٩/٤ رَقْم ٣٥٨٠.

(٢) فِي سَنَةِ ٦٢٣/٣ رَقْم ١٣٣٧ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ٧٧٥/٢ رَقْم ٢٣١٣، وَأَحْمَدُ ١٦٤/٢، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٢، وَابْنُ حِبَانَ ٢٦٥/٧ رَقْم ٥٠٥٤ الْإِحْسَانُ، وَالدَّارَقُطْنِي فِي «الْعِلَلِ» ٢٧٤/٤ - ٢٧٥ س: ٥٥٨، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ» ٦٨٣/٢ رَقْم ٣٠٥٥.

(٣) فِي «مَجْمَعِ الزَّوَادِ» ١٩٩/٤ وَلَفْظُ الطَّبْرَانِيِّ: «الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي النَّارِ».

(٤) رَقْم ٧٨٣/١ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(٥) مِنْ ذَلِكَ:

١ - لَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا وَمَوَاطِنَهُ وَكَتَابَهُ وَشَاهِدِيهِ، انْظُرْ: تَخْرِيجُهُ رَقْم ٧٨٣/١ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

٢ - لَعَنَ الرَّاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ، انْظُرْ: تَخْرِيجُهُ فِي الْحَدِيثِ رَقْم ٩٦٣/١٠ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

٣ - لَعَنَ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطَّعَ يَدَهُ الْحَدِيثُ، وَهُوَ بِرَقْم ١١٥٢/٤ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤ - لَعَنَ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلُ لَهُ، وَهُوَ بِرَقْم ٩٣٨/٢٧ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

٥ - لَعَنَ زَاثِرَاتِ الْقُبُورِ وَهُوَ بِرَقْم ٥٥١/٥٢ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

٦ - لَعَنَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةٌ... الْحَدِيثُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

٧ - لَعَنَ النَّائِثَةَ وَالْمُسْتَمْتِعَةَ، وَهُوَ بِرَقْم ٥٥٢/٥٣ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

العشرين، وفيه دلالة على جواز لعن المُصَاة من أهل القبلة. وأما حديث: «المؤمن ليس باللعان»^(١) فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلغنه الله ولا رسوله، أو ليس بالكثير اللعن كما تفيذه صيغة فعّال. والراشي هو الذي يبذل المال للتوصل إلى الباطل، مأخوذ من الرشاء، وهو الخبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر، فعلى هذا بذل المال للتوصل إلى الحق لا يكون رشوة، والمرتشي أخذ الرشوة، وهو الحاكم، واستحقاً للجنة جميعاً لتوصل الراشي بماله إلى الباطل، والمرتشي للحكم بغير الحق. وفي حديث ثوبان^(٢) زيادة: الرائش، وهو الذي يمشي بينهما.

٧٩٦/١٤ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا، فَتَقَدَّتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَانِصِ الصَّدَقَةِ. قَالَ: فَكُنْتُ أَخْذُ الْبُعِيرَ بِالْبُعَيْرِينَ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ^(٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. [حسن]

(وعنه) أي ابن عمرو (أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً فتقدت الإبل، فأمره أن يأخذ على قلانص الصدقة. قال: فكنْتُ أَخْذُ الْبُعِيرَ بِالْبُعَيْرِينَ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ: رواه الحاكم، والبيهقي، ورجالهم ثقات). ذكر المصنف له هنا لأن الحديث

(١) أخرجه الترمذي (١٩٧٧) وقال: حسن غريب، وأحمد (٤٠٤/١) وهو حديث صحيح صححه الألباني في الصحيحة (٣٢٠).

(٢) ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٩٨/٤) وقال: أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في «الكبير» وفيه أبو الخطاب وهو مجهول.

قلت: هو في «المسند» لأحمد (٢٧٩/٥)، وفي «كشف الأستار» (١٢٤/٢) رقم (١٣٥٣) ويشهد له حديث الباب إلا في زيادة «الرئاش».

(٣) في «المستدرک» (٥٦/٢ - ٥٧) وصححه، وأقره الذهبي.

(٤) في «السنن الكبرى» (٢٨٧/٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٣٥٧)، وأحمد (١٧١/٢، ٢١٦)، والدارقطني (٧٠/٣) رقم (٢٦٣) وطعن في الحديث ابن القطان... كما في «نصب الراية» (٤٧/٤) للاضطراب الواقع فيه من ابن إسحاق وبجهالة بعض رواته، ولكن أخرجه البيهقي (٢٨٧/٥ - ٢٨٨)، والدارقطني (٦٩/٣) رقم (٢٦١) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وصححه من هذا الوجه البيهقي، فالحديث حسن، وقد حسنه الألباني في «الإرواء» رقم (١٣٥٨).

يدلُّ أن لا ربا في [الحيوان]^(١)، وإلا فبابه القرض. وفي الحديث دليل على جواز اقتراضي الحيوان، وفيه أقوال ثلاثة:

الأول: جواز ذلك وهو قول الشافعي^(٢)، ومالك^(٣)، وجماهير علماء السلف والخلف، عملاً بهذا الحديث، وبأن الأصل جواز ذلك إلا جارية^(٤) لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز. ويجوز لمن لا يملك وطأها كمحاريبها، والمرأة.

والثاني: يجوز مطلقاً للجارية وغيرها، وهو لابن جرير^(٥)، وداود.

الثالث: للمهادنة^(٦)، والحنفية^(٧)، أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوانات، وهذا الحديث يرد قولهم. وتقدم^(٨) دعواهم النسح وعدم صحته. واعلم أنه قد وقع في الشرح أن حديث ابن عمر في قرض الحيوان كما ذكرناه، وراجعنا كتب الحديث فوجدنا في سنن البيهقي^(٩) ما لفظه بعد سياقه بإسناده قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص: إنا بأرض ليس فيها ذهب ولا فضة، [أفنبع]^(١٠) البقرة بالقرتين؟ والبعر بالبعيرين؟ والشاة بالشاتين؟ فقال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أجهز جيشاً - الحديث» [المصدر]^(١١) في الكتاب. وفي لفظ^(١٢): «فأمره النبي ﷺ أن يتاع ظهراً إلى خروج المصدق»، فسياق الأول واضح أنه في البيع، ولفظ الثاني صريح في ذلك، وإذا عرفت هذا فحمله على القرض خلافاً ما دل عليه، [وهو]^(١٣) بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. وقد عارضه حديث التهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم في الحديث^(١٤) العاشر،

(١) في (ب): «الحيوانات».

(٢) انظر: «المعركة» (١٩٢/٨)، و «التكملة الثانية للمجموع» (١٦٩/١٣).

(٣) انظر: «بداية المجتهد» (٣٨٥/٣) بتحقيقنا.

(٤) انظر: «المهذب» و «التكملة الثانية» (١٦٩/١٣).

(٥) انظر: «المحلى» (٨٢/٨) مسألة رقم (١٢٠١).

(٦) انظر: «البحر الزخار» (٤٠٣/٣). (٧) انظر: «بدائع الصنائع» (٢٠٩/٥).

(٨) أثناء شرح الحديث رقم (٧٩٢/١٠) من كتابنا هذا.

(٩) «الكبرى» (٢٨٧/٥). (١٠) في (ب): «أفابع».

(١١) في (ب): «المستقر». (١٢) في «السنن الكبرى» أيضاً (٢٨٨/٥).

(١٣) في (ب): «وهو في».

(١٤) وهو الحديث رقم (٧٩٢/١٠) من كتابنا هذا.

وقد عرفت ما قيلَ فيه . والأقربُ من باب الترجيح أنَّ حديثَ ابنِ عمرو [أرجحُ] ^(١) من حيثُ الإسناد، فإنه قد قالَ الشافعيُّ في حديثِ سمرة: إنه غيرُ ثابتٍ عن رسولِ الله ﷺ كما رواه عنه البيهقي ^(٢) . وقرضُ الحيوانِ بالحيوانِ قد صحَّ ^(٣) عنه ﷺ جوازُه أيضاً .

النهي عن بيع المزبنة

٧٩٧/١٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزْبَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤). [صحيح]

(وعن ابنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزْبَنَةِ)، وفُسِّرَها بقوله: (إِنْ يَبِيعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). تَقَدَّمَ ^(٥) الكلامُ على تفسيرِ المزبنة واشتقاقِها ووجهِ التسمية . وقوله: ثَمَرٌ، بالمثلثة وفتح الميم، فشمَل الرطبَ وغيره . والمرادُ ما كانَ في أصلِهِ رُكْبًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَرَادَ بِالكَرْمِ الْغَنَبَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ الْمَزْبَنَةِ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِهَا مَا فُسِّرَها بِهِ الصَّحَابِيُّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَإِلَّا فَهوَ أَعْرَفُ بِمُرَادِ الرَّسُولِ ﷺ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٦): لَا مُخَالَفَ لَهُمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مَزْبَنَةٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ يُلْحَقُ بِذَلِكَ كُلُّ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا بِمِثْلٍ يُمَثِّلُ؟ فَالْجَمْعُ هُوَ عَلَى الْإِلْحَاقِ فِي الْحُكْمِ لِلْمُشَارَكَةِ فِي الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالتَّسَاوِي مَعَ الْإِتْفَاقِ فِي الْجَنْسِ وَالتَّقْدِيرِ،

(١) في (أ): «راجح» . (٢) في «السنن الكبرى» (٢٨٩/٥) .

(٣) من رواية أبي رافع، رواه مسلم، وسيأتي برقم (٨١٣/٧) من كتابنا هذا .

(٤) البخاري (٣٨٤/٤) رقم ٢١٨٥، ومسلم (١١٧١/٣) رقم ١٥٤٢ .

وأخرجه: أبو داود (٣٣٦١)، والنسائي (٤٥٣٤)، وابن ماجه (٢٢٦٥)، وأحمد (٢/

١٦، ٦٣، ٦٤، ١٠٨)، ومالك (٦٢٤/٢) رقم ٢٣، والطحاوي (٢٩/٤) .

(٥) أثناء شرح الحديث رقم (٧٦٠/٢٥) من كتابنا هذا .

(٦) في «التمهيد» (٣١٤/٢) .

وأما تسمية ما أُلْحِقَ مزبنةً فهو إلحاقٌ في الاسم، فلا يصحُّ إلا على [قول] (١)
مَنْ أَثْبَتَ اللُّغَةَ بِالْقِيَاسِ.

النهاي عن بيع الرطب بتمر

٧٩٨/١٦ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: «يُنْقَضُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَتَنَى عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِي، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣)، وَابْنُ جِبَانَ (٤)، وَالْحَاكِمُ (٥). [صحيح]

(وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يسألُ عن اشتراءِ الرُّطْبِ بالتَّمْرِ؟ فقال: لينقضُ الرُّطْبُ إذا يَبَسَ؟ قالوا: نعم، فتَنَى عن ذلك. رواه الخمسة، وصحَّحه ابنُ المديني، والتِّرْمِذِيُّ، وابنُ جبان، والحاكم). وإنما صحَّحه ابنُ المديني (٦) وإن كان مالكٌ علَّقَهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ (٧)، لَأَنَّ مَالَكًا لَقِيَ شَيْخَهُ

(١) في (ب): «رأي».

(٢) أبو داود (٣٣٥٩)، والتِّرْمِذِيُّ (١٢٢٥)، والنسائي (٤٥٤٥، ٤٥٤٦)، وابن ماجه (٢٢٦٤)، وأحمد (١٧٥/١).

(٣) في «سننه» (٥٢٨/٣).

(٤) في «صحيحه» (٣٧٢/١١)، ٣٧٨ رقم ٤٩٩٧، (٥٠٠٣).

(٥) في «المستدرک» (٣٨/٢).

قلت: وأخرجه مالك (٦٢٤/٢) رقم ٢٢، والشافعي (١٥٩/٢) رقم ٥٥١ - ترتيب المسند) والطيالسي (ص ٢٩ رقم ٢١٤)، والطحاوي (٦/٤) والدارقطني (٤٩/٣) رقم ٢٠٤، (٢٠٥)، والبيهقي (٢٩٤/٥)، وابن الجارود (٢٣٠/٢) رقم ٦٥٧.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك، وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث، إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح خصوصاً في حديث أهل المدينة، ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن يزيد، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش» اهـ.

قلت: أما زيد بن عياش فهو أبو عياش المدني، قيل فيه: مجهول، لكن وثقه ابن حبان والدارقطني، وقال الحافظ في «التقريب» (٢٧٦/١): صدوق. فالحديث صحيح إن شاء الله.

(٦) انظر: «التلخيص الحبير» (٩/٣) رقم ١١٤٢.

(٧) في المطبوع: «الحسين»، والتصويب من المخطوط و «التلخيص».

بعد ذلك. فحدثت به مرة عن داود، ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه. قال ابن المديني: إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود، إلا أن سماع واليه عن مالك قديم، ثم حدث به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك، ومن أعلمه به جهالة أبي^(١) عياش فقد رد عليه بأن الدارقطني قال: إنه ثبت ثقة.

وقال المنذري^(٢): قد روى عنه ثقات وقد اعتمده مالك مع شدة نقده. قال الحاكم: ولا أعلم أحداً طعن فيه.

والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم.

النهاية عن بيع الكالئ بالكالئ

٧٩٩/١٧ - وعن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ، يعني اللذين بالذين. رواه إسحاق والبخاري^(٣) بإسناد ضعيف. [ضعيف]

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ، يعني اللذين بالذين. رواه إسحاق، والبخاري بإسناد ضعيف)، ورواه الحاكم والدارقطني من دون تفسير، لكن في إسناده موسى بن عبيدة الرضدي وهو ضعيف^(٤). قال أحمد^(٥): لا تحل الرواية عندي عنه، ولا أعرف هذا الحديث لغيره، وصحفه الحاكم فقال

(١) انظر ترجمة أبي عياش زيد بن عياش في: «التهذيب» (٣/٣٦٥).

(٢) انظر: «مختصر سنن أبي داود» (٥/٣٤).

(٣) في «كشف الاستار» (٢/٩١ رقم ١٢٨٠).

وذكره الهيثمي في «المجمع» (٤/٨٠) مطولاً وقال: قلت: في الصحيح طرف منه رواه البخاري وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف. اهـ، وليس في الصحيح متن حديث الباب، وأخرجه الدارقطني (٣/٧٢ رقم ٢٧٠)، والحاكم (٢/٥٧) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وهو ليس كما قال، والذي يبدو أنهما صححا على أن رواه هو موسى بن عبيدة الحافظ الكبير وليس كذلك، وقد خطأ البيهقي والحاكم والدارقطني على ذلك، ورواه في «سننه الكبرى» (٥/٢٩٠) وقد ضمه المحدث الألباني في «الإرواء» (٥/٢٢٠ رقم ١٣٨٢).

(٤) انظر ترجمته في: «الكامل» (٦/٢٣٣٣)، و «التهذيب» (١٠/٣١٨ رقم ٦٣٦) و «التقريب» (٢/٢٨٦).

(٥) روي ذلك عند ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٣٣٣).

موسى بن عقبة^(١)، فصَحَّحَهُ على شرط مسلم. وتَعَجَّبَ البيهقي من تصحيحه على الحاكم. قال أحمد^(٢): ليس في هذا حديث يصح، لكن إجماع الناس [على]^(٣) أنه لا يجوز بيع دينين.

وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع.

والكالىء من كالأدين كلاء فهو كالىء إذا تأخر، وكالأئته إذا أنساه، وقد لا يهمل تخفيفاً. قال في «النهاية»^(٤): هو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا حلَّ الأجل لم يجد ما يقضي به، فيقول بعنيه إلى أجل آخر [بأكثر]^(٥) بزيادة شيء، فيبيعه ولا يجري بينهما تقابض.

والحديث دلٌّ على تحريم ذلك، وإذا وقع كان باطلاً.



(١) في المطبوع: «عتبة» وهو تصحيف التصحيف.

(٢) انظر: «موسوعة الإجماع» (٣٩٩/١).

(٣) زيادة من (أ).

(٤) انظر: «النهاية» (١٩٤/٤).

(٥) زيادة من (ب).

العرايا، لأنَّ العريَّةَ هي النخلة، وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقية^(١)، كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل منهم بذلك على من لا ثمر له، كما كانوا يتطوعون بمنيحة الشاة والإبل.

قال مالك^(٢): العريَّة أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه، فرخص له أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي يابس. وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيلو من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق^(٣) بشرط التقابض، وإنما قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة وهو:

الرخصة في بيع العرايا

٨٠١/٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها من التمر، فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق. متفق عليه^(٤). [صحيح]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رخص في بيع الغرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق. متفق عليه)، وبين مسلم^(٥) أن الشك فيه

(١) في المخطوط: «الرقية» بالمتاة التحتية والتصويب من المطبوع و «الفتح» (٣٩٠/٤).
(٢) انظر: «الموسى شرح الموطأ» (١٥/٢)، وذكره البخاري في ترجمة باب رقم (٨٤) في (٣٩٠/٤).

(٣) الوسق = ٦٠ صاعاً كيلاً.

والصاع = ٤ أمداد.

والمد = ٥٤٤ غراماً من القمح.

إذن يكون الصاع = ٢١٧٦ غراماً.

والوسق = ١٣٠٥٦٠ غراماً.

أو = ١٣٠,٥٦ كيلو غراماً.

انظر: كتابنا «الموازين والمكائيل العصرية».

(٤) أخرجه البخاري (٢١٩٠) وطرقة في (٢٣٨٢)، ومسلم (١٥٤١).

وأخرجه أبو داود (٣٣٦٤)، والترمذي (١٣٠١)، والنسائي (٤٥٤١)، ومالك (١٤)، والبيهقي في «المعرفة» (٨/١٠٠ رقم ١١٢٧٢)، والشافعي في «الأم» (٣/٥٤).

(٥) الذي بين ذلك إنما هو الإمام مالك راوي الحديث عن داود بن الحصين، انظر: «الموطأ» (٢/٦٢٠).

من داود بن الحصين. وقد وقع الاتفاق بين الشافعي^(١)، ومالك^(٢)، على صحته فيما دون الخمسة، وامتناعه فيما فوقها، والخلاف^(٣) بينهما فيها، والأقرب تحريمه فيها لحديث^(٤) جابر رضي الله عنه: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول حين أُذِن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخبرها يقول: الوُسْنُ والوسقين والثلاثة والأربعة»، أخرجه أحمد. وترجم^(٥) له ابن حبان: الاحتياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق.

وأما اشتراط التقاض فلائ الترخيص إنما وقع في بيع ما ذُكر مع عدم تيقن التساوي فقط. وأما التقاض فلم يقع فيه ترخيص بقي على الأصل من اعتباره، ويدلُّ لاشتراطه ما أخرجه الشافعي^(٦) من حديث زيد بن ثابت: «أنه سَمَى رجالاً محتاجين من الأنصار، شَكُوا إلى رسولِ الله ﷺ، ولا نَقَدَ في أيديهم يبتاعون به رُطْباً ويأكلون مع الناس، وعندهم فضول قوتهم من التمر، فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخبرها من التمر^(٧)». وفيه مأخذ لمن يشترط التقاض، وإلا لم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه. واعلم أن الحديث ورد في الرطب بالتمر على رؤوس الشجر، وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه كثير من

(١) انظر: «الأم» (٥٤/٣) و «المعرفة» (١٠٢/٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٨٨/٤).

(٣) أي أن المالكية يرون الجواز في الخمسة فما دونها، والشافعية يرون الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة.

(٤) أخرجه أحمد (٤٠/١٥) رقم ١٢٦ - الفتح الرباني، والشافعي (٧٩/٢) بدائع المنن، والطحاوي (٣٠/٤)، وابن حبان (٣٨١/١١) رقم ٥٠٠٨ - الإحسان، والبيهقي (٥/٣١١). وقد نقل الحافظ تصحيح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في «الفتح» (٣٨٩/٤) ولم يتعقبهم.

(٥) ولفظ الترجمة (٣٨١/١١): ذكر الاستحباب للمرء أن يكون يبيعه العرايا فيما دون خمسة أوسق ولا يجاوز به إلى أن يبلغ خمسة أوسق احتياطياً. وما ذكره الشارح إنما نقله عن الحافظ في «الفتح» (٣٨٩/٤).

(٦) أخرجه الشافعي في «الأم» (٥٤/٣) معلقاً قال: وقيل لمحمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي ﷺ إما زيد بن ثابت وإما غيره: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان وسَمَى رجالاً محتاجين من الأنصار... الحديث.

وأخرجه من طريقه البيهقي في «المعرفة» (١٠٠/٨) رقم (١١٢٧٣).

(٧) في الرواية: «شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يأتي ولا نقد...».

(٨) في الرواية: «بخبرها من التمر الذي في أيديهم يأكلونها رطباً».

الشافعية^(١) إلحاقاً له بما على رؤوس الشجر، بناءً على إلغاء وُضف كونه على رؤوس الشجر كما بُوّب بذلك البخاري^(٢)، لأن محلَّ الرخصة هو الرطب نفسه مطلقاً أعم من كونه على رؤوس النخل، أو قد قطع فيشمِّله النص، [فلا]^(٣) يكون قياساً، ولا منع إذ قد تدعو حكمة الترخيص إلى شراء الرطب الحاصل، فإنه قد تدعو إليه الحاجة في الحال، وقد يكون مع المشتري تمر فيأخذه [منه]^(٤)، فيدفع به قول ابن دقيق العيد: إنَّ ذلك لا يجوز وَجْهاً واحداً، لأنَّ أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدرج طرياً، وهذا [المقصود]^(٥) لا يحصل مما على وجوه الأرض.

النهى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه

٨٠٢/٣ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُتَبَاعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَفِي رِوَايَةٍ^(٢): وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ. [صحيح]

(وعن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع. متفق عليه. وفي رواية: كان إذا سُئِلَ عن صلاحها قال: حتى تذهب عاهته)، وهي الآفة والعيب. اختلفت السلف في المراد ببدو الصلاح على ثلاثة أقوال:

- (١) انظر: «الأم» (٥٤/٣).
- (٢) في صحيحه (٣٨٧/٤) باب رقم (٨٣)، قال: باب بيع الثمر على رؤوس النخل باللعب أو الفضة.
- (٣) في (ب): «ولا».
- (٤) في (ب): «به».
- (٥) في (ب): «القصه».
- (٦) أخرجه البخاري (٢١٩٤)، ومسلم (١٥٣٤/٤٩).
- وأخرجه: أبو داود (٣٣٦٧)، والترمذي (١٢٢٦)، والنسائي (٤٥١٩)، وابن ماجه (٢٢١٤)، ومالك (٦١٨/٢) رقم (١٠).
- (٧) خرَّجها مسلم (١١٦٦/٣).

الأول: أنه يكفي بُدُوُ الصَّلاح في جنسِ الثَّمارِ، بشرط أن يكونَ الصَّلاحُ متلاحقاً، وهو قولُ اللَّيْثِ، والمالِكِيَّةُ^(١).

الثاني: أنه لا بدَّ أن يكونَ في جنسِ تلكَ الثمرةِ المبيعةِ، وهو قولُ لأحمد^(٢).

الثالث: أنه يعتبرُ الصَّلاحُ في تلكَ الشجرةِ المبيعةِ، وهو قولُ الشافعيةِ^(٣). ويُفهمُ من قولِهِ يبدو أنه لا يُشترطُ تكاملُهُ فيكفي زُهُوُ بعضِ الثمرةِ، وبعضِ الشجرةِ معَ حصولِ المعنى المقصودِ، وهو الأمانُ مِنَ العاهَةِ، وقد جرثَ حِكْمَةُ اللَّهِ أن لا تطيبَ الثَّمارُ دُفْعَةً واحدةً، لتطولَ مدَّةُ التَّفَكُّوِ بها والانتفاعِ. والحديثُ دليلٌ على التَّنْهِي عن بيعِ الثَّمارِ قبلَ بُدُوِ صلاحِها. والإجماعُ^(٤) قائمٌ على أنه لا يصحُّ بيعُ الثَّمارِ قبلَ خروجِها لأنَّه بيعٌ معدومٌ، وكذا بعدَ خروجِها قبلَ نفعِها إلا أنه رَوَى المصنِّفُ كَلْفَلَهُ في الفتحِ^(٥) أنَّ الحنفيةَ أجازوا بيعَ الثَّمارِ قبلَ بدوِ الصَّلاحِ، وبعدهَ بشرطِ القِطْعِ، وأبطلوهَ بشرطِ البقاءِ قبلَهُ وبعدهَ، وأما بعدَ صلاحِها ففيهِ تفاصيلٌ، فإنَّ كانَ بشرطِ القِطْعِ صحَّ إجماعاً^(٦)، وإنَّ كانَ بشرطِ البقاءِ كانَ بيعاً فاسداً إنَّ جهَلَتِ المدَّةُ، فإنَّ عُلِمَتْ صحَّ عندَ الهادويةِ^(٧) ولا غررَ، وقال المؤيدُ^(٨): لا يصحُّ للتَّنْهِي عن بيعٍ وشرطٍ، وإنَّ أَطْلُقَ صحَّ

(١) انظر: «الموطأ» (٦١٩/٢). (٢) انظر: المغني» (٢٢٣/٤).

(٣) انظر: «المعرفة» (٧٩/٨). (٤) انظر: موسوعة الإجماع» (١٩٨/١).

(٥) (٣٩٤/٤). (٦) وانظر: «موسوعة الإجماع» (١٩٩/١).

(٧) انظر: «البحر الزخار» (٣١٥/٣). (٨) انظر: «البحر الزخار» (٣١٥/٣).

(٩) أخرج ابن حزم في «المحلَّى بالآثار» (٣٢٤/٧)، (٣٢٥)، والمحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٤/٨٥) - «مجمع الزوائد» عن عبد الوارث بن سعيد قال: قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة وابن أبي ليلى وابن شبرمة فسألت أبا حنيفة فقلت: ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال: البيع باطل والشرط باطل. ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألت فقال: البيع جائز والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة فسألت فقال: البيع جائز والشرط جائز، فقلت: يا سبحان الله! ثلاثة من قهواء العراق اختلفتم عليَّ في مسألة واحدة، فأتيت أبا حنيفة فأخبرته فقال: ما أدري ما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ: «نهى عن بيع وشرط» البيع باطل والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال: ما أدري ما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «أمرني رسول الله ﷺ أن اشتري بريرة فاعتقها» البيع جائز =

عند الهادوية وأبي حنيفة^(١)، إذ ما تردّد بين صحّة وفساد حمل على الصحّة؛ إذ هي الظاهر إلا أن يجري عُرفُ ببقائه مدة مجهولة فسد، وأفادَ نَهْيُ البائع والمبتاع، أما البائع فليُكَلِّمَ مَالَهُ أَخِيهِ بِالْبَاطِلِ، وأما المشتري فليُكَلِّمَ مَالَهُ. والعامة هي الآفة التي تصيب الثمار، وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت^(٢) قال: «كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَاعُونَ الثَّمَارَ فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ قَالَ الْمِتْبَاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرُ الدُّمَانُ وَهُوَ فَسَادُ الطَّلْعِ وَسَوَادُهُ مَرَضٌ»^(٣) قشام عاهاتٍ يحتجون بها، فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: فَأَمَّا لَا فَلَا تَتَّبِعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ، كالمشورة يشير بها لكثرة خصوصاتهم انتهى. وأفهم قوله كالمشورة أن النّهي للتنزيه لا للتحريم، كأنه فهمه من السياق وإلا فأصله التحريم، وكان زيد^(٤) لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثّريا فيتبين الأصفر من الأحمر. وأخرج أبو داود^(٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ صَبَاحاً رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ كُلِّ بَلَدٍ». والنجم الثّريا، والمراد طلوعها صباحاً، وهو في أول فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحرّ [في]^(٦) بلاد الحجاز، وابتداء نُضِجِ الثمار وهو المعتبر حقيقةً، وطلوع الثريا علامة.

= والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال: لا أدري ما قالاً حدثني مسعر بن كدام عن مجارب بن دثار عن جابر قال: «بعت من النبي ﷺ ناقة وشرط لي حملانها إلى المدينة» البيع جائز والشرط جائز.

قال الهيثمي: وفيه يحيى بن صالح الأبلّبي، قال الذهبي: روى عنه يحيى بن بكير منكر. قلت: ولم أجد لغير الذهبي فيه كلاماً وبقية رجاله رجال الصحيح.

- (١) انظر: «بدائع الصنائع» (١٧٣/٥).
- (٢) أخرجه البخاري معلقاً (٢١٩٣)، وأخرجه موصولاً: أبو داود (٣٣٧٢) والطحاوي (٤/٢٨)، والبيهقي (٣٠١/٥)، وقد صحّحه الألباني في صحيح أبي داود (٢٨٨٣).
- (٣) كذا في المخطوط والمطبوع، وفي رواية البخاري «... إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مرض، أصابه قشام - عاهات يحتجون بها - فقال: «...».
- (٤) هذا من تمة الرواية السابقة.
- (٥) كذا عزاه الحافظ في «الفتح» (٣٩٥/٤)، وهو في «المسند» (٣٤١/٢)، و(٣٨٨). وضَعَفَهُ العلامة الألباني في الضعيفة (٣٩٧).
- (٦) زيادة من (أ).

النهي عن بيع الثمار حتى تُزْهَى

٨٠٣/٤ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهَى، قِيلَ: وَمَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ. [صحيح]

(وعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهَى، قِيلَ) فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ^(٢): قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنَادَ أَنَّ التَّصْفِيرَ مَرْفُوعٌ، (وَمَا زَهْوُهَا) قِيلَ بِفَتْحِ الزَّيِّ (قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ). يُقَالُ: أَزْهَى يَزْهِي إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ، وَزَهَا النَّخْلُ يَزْهُو إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ. وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى الْاحْمَرِّ وَالْاصْفَرِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهُو، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهِي، كَذَا فِي «النهاية»^(٣). قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٤) فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: هِيَ الصَّوَابُ، وَلَا يُقَالُ فِي النَّخْلِ يَزْهُو وَإِنَّمَا يُقَالُ [يزْهِي]^(٥) لَا غَيْرَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ زَهَا إِذَا طَالَ وَاكْتَمَلَ، وَأَزْهَى إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٦): قَوْلُهُ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ لَمْ يُرَدْ بِذَلِكَ اللَّوْنُ الْخَالِصَ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالصَّفَرَةِ، إِنَّمَا أَرَادَ حُمْرَةً أَوْ صَفْرَةً بِكُمُودَةٍ، فَلِذَلِكَ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ. قَالَ: وَلَوْ أَرَادَ اللَّوْنُ الْخَالِصَ لَقَالَ: تَحْمَرُ وَتَصْفَرُ. قَالَ ابْنُ التِّينِ^(٧): أَرَادَ بِقَوْلِهِ تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ ظَهُورَ أَوَائِلِ الْحُمْرَةِ وَالصَّفَرَةِ قَبْلَ أَنْ تَنْضَجَ^(٨). قَالَ: وَإِنَّمَا يُقَالُ تَفْعَالُ فِي اللَّوْنِ الْمُتَغَيِّرِ إِذَا كَانَ يَزُولُ ذَلِكَ. وَقِيلَ: لَا فَرْقَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ الْمَرَادُ بِهِ مَا ذُكِرَ بِقَرِينَةِ الْحَدِيثِ الْآتِي:

(١) أخرجه البخاري (٢١٩٧، ٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥)، والنسائي (٤٥٢٦)، وابن ماجه (٢٢١٧).

(٢) في «سننه» (٤٥٢٦). (٣) (٣٢٣/٢).

(٤) ذكره عنه الحافظ في «الفتح» (٣٩٨/٤) وفيه: «... فلا يقال في النخل تزهو وإنما يقال تزهي لا غير...» بالمشاة القوية في الموضوعين.

(٥) في (ب): «وتزهي».

(٦) ذكره عنه أيضاً الحافظ في «الفتح» (٣٩٧/٤).

(٧) انظر: «فتح الباري» (٣٩٧/٤).

(٨) في المطبوع: «ينضج»، وفي «الفتح»: «تشيع».

النهي عن بيع العنب حتى يسود^(١)

٨٠٤/٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ^(٢) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٣)، وَالْحَاكِمُ^(٤). [صحيح]

وهو قوله: [وعن أنس [بن مالك]^(٥)] قياسُ قاعدته: وعنه، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ). والمرادُ بأسودادِ العنبِ، واشتدادِ الحبِّ بدوِّ صلاحه. قَالَ النَّوَوِيُّ^(٦): فِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السَّنْبِلِ الْمَشْتَدِّ، وَأَمَّا مَذْهَبُنَا ففِيهِ تَفْصِيلٌ، فَإِنْ كَانَ السَّنْبِلُ شَعِيرًا، أَوْ ذُرَّةً، أَوْ مِمَّا فِي مَعْنَاهُمَا، مِمَّا تُرَى حَيَاتُهُ خَارِجَةً صَحَّ بَيْعُهُ، وَإِنْ كَانَ حَنْطَةً، أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا تُسْتَرُّ حَيَاتُهُ بِالْفُشُورِ الَّتِي تَزُولُ بِالْذِّيَّاسِ^(٧) ففِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ: الْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلَيْنِ، وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ يَصَحُّ. وَأَمَّا قَبْلَ الْاِشْتِدَادِ فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ كَمَا ذَكَرْنَا، فَإِذَا بَاعَ الزَّرْعَ قَبْلَ الْاِشْتِدَادِ مَعَ الْأَرْضِ بِلَا شَرْطٍ صَحَّ يَنْبَعًا لِلْأَرْضِ، وَكَذَا الثَّمَارُ قَبْلَ الصَّلَاحِ إِذَا بَاعَ مَعَ الشَّجَرِ جَارًا بِلَا شَرْطٍ تَبَعًا، وَهَكَذَا حَكْمُ الْقَوْلِ فِي الْأَرْضِ لَا يَجُزُّ بَيْعُهَا دُونَ الزَّرْعِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ، وَكَذَا لَا يَصَحُّ بَيْعُ الْبُطِيخِ وَنَحْوِهِ قَبْلَ بُدُوِّ صِلَاحِهِ، وَفِرْوُغِ الْمَسَالَةِ كَثِيرَةٌ.

(١) أبو داود (٣٣٨١)، والترمذي (١٢٢٨) وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٢٢١٧)، وأحمد (٢٢١/٣، ٢٥٠).

(٢) في «صحيحه» (٣٦٩/١١) رقم ٤٩٩٣.

(٣) في «المستدرک» (١٩/٢) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وأخرجه الدارقطني (٤٧/٣) رقم ١٩٦، والطحاوي (٢٤/٤)، والبيهقي (٣٠١/٥) وصحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (٦٤٨/٢) رقم ٢٨٨٢، وصحَّحه أيضًا النووي في «المجموع» (٣٠٥/٩).

(٤) زيادة من (أ).

(٥) انظر هذه المسألة في: «روضة الطالين» (٥٤٨/٣: ٥٦٠)، و«المجموع» (٣٠٥/٩: ٣٠٩).

(٦) في القاموس (ص ٧٠٤) الذِّيَّاس: اللوطه بالرجل، والذِّيَّوس: ما يداس به الطعام.

وقَدْ نَقَحْتُ مَقَاصِدَهَا فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ^(١)، وَشَرَحَ الْمَهْذِبَ^(٢)، وَجَمَعْتُ فِيهَا جَمَلَةً مُسْتَكْرَرَةً، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثَمَنُ مَا أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ

٨٠٥/٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣). [صحيح]
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ^(٤): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ». [صحيح]

(وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ)، هِيَ الْآفَةُ تَصِيبُ الزَّرْعَ، (فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ). الْجَائِحَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَوْحِ وَهِيَ الْإِسْتِصَالُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ^(٥): «إِنَّ أَبِي يَجْتَاحُ مَالِي». وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّمَارَ الَّتِي عَلَى رَعْوَسِ الشَّجَرِ إِذَا بَاعَهَا الْمَالِكُ، وَأَصَابَتْهَا جَائِحَةٌ أَنْ يَكُونَ تَلَفُهَا مِنْ مَالِ الْبَائِعِ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ شَيْئًا. وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ فِيمَا بَاعَهُ بَيْعًا غَيْرَ مِنْهُي عَنْهُ، وَأَنَّهُ

(١) (٥٤٨/٣: ٥٦٠) واسمه: «روضَةُ الطَّالِبِينَ» وعمدة المفتين» للنووي رحمه الله تعالى.

(٢) «المجموع» (٣٠٥/٩: ٣٠٩).

(٣) فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٥٤/١٤).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٧٠)، والنسائي (٤٥٢٧، ٤٥٢٨، ٤٥٢٩) وابن ماجه

(٢٢١٩)، والدارمي (٢٥٢/٢)، والطحاوي (٣٤/٤)، والبيهقي (٣٠٦/٥).

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» رَقْم (١٥٥٤/١٧).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢)، وابن الجارود (٢٥١/٣) رقم (٩٩٥)، وأحمد (٢١٤/٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن لي مالا وولداً وإن والدي يجتاح مالي... الحديث.

واسناده حسن، انظر: «الإرواء» (٣٢٥/٣).

وأخرج أيضاً ابن ماجه (٢٢٩١) من حديث محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالا وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي... الحديث وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٢٣/٣).

وقَعَ البَيْعُ بَعْدَ بُدُوِّ الصَّلَاحِ لِأَنَّهُ مَنُهِىٌّ، [عَنْ] ^(١) [بِيعُوا] ^(٢) قَبْلَ بُدُوِّهِ، وَيَحْتَمَلُ وَرَوْدُهُ أَيَّ حَدِيثٍ وَضَعَ الْجَوَائِحَ قَبْلَ التَّنْهِىِّ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ ^(٣) زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: «قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَنَحْنُ نَبْتَاعُ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا وَسَمِعَ خُصُومَةٌ فَقَالُوا: مَا هَذَا؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَأَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِهَا قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ ^(٤) صَلَاحُهَا»، إِلَّا أَنَّهُ أَفَادَ مَعَ ذِكْرِ سَبَبِ التَّنْهِىِّ تَارِيخَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ حَدِيثُ وَضْعِ الْجَوَائِحِ مُتَأَخَّرًا، فَيَحْمَلُ حَدِيثُ وَضْعِ الْجَوَائِحِ عَلَى الْبَيْعِ بَعْدَ بُدُوِّ الصَّلَاحِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ ^(٥) الْعُلَمَاءُ فِي وَضْعِ الْجَوَائِحِ، فَذَهَبَ الْأَقْلُ إِلَى أَنَّ الْجَائِحةَ إِذَا أَصَابَتْ الثَّمَرَ جَمِيعَهُ أَنْ يَوْضَعَ الثَّمَنُ جَمِيعَهُ، وَأَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ عَمَلًا بظَاهِرِ الْحَدِيثِ. وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي، وَأَنَّهُ لَا وَضَعَ لِأَجْلِ الْجَائِحةِ إِلَّا نَذْبًا، وَاحْتَجُّوا لَهُ بِحَدِيثِ ^(٦) أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَلَى الَّذِي أَصِيبَ فِي ثَمَارِهِ» وَسَيَأْتِي. قَالُوا: وَوَجْهُ تَلَفِهِ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي أَنَّ التَّخْلِيَةَ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ بِمَنْزِلَةِ الْقَبْضِ، وَقَدْ سَلَّمَهُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي بِالتَّخْلِيَةِ فَكَانَتْ قَبْضُهُ. وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا - الْحَدِيثُ» دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَأَنَّهُ تَلَفٌ عَلَى الْبَائِعِ لِقَوْلِهِ: «مَا لِي أَخِيكَ إِذْ يَدُلُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ مِنْهُ الثَّمَنَ [فَإِنَّهُ] ^(٧) مَا لِي أَخِيهِ لَا مَالَهُ».

وحديث ^(٨) التَّصَدُّقِ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: لَا يَحِلُّ لَكَ، وَفَائِدَةُ الْأَمْرِ بِالتَّصَدِّقِ الْإِرْشَادُ إِلَى الْوَفَاءِ بِغَرَضَيْنِ: جَبْرِ الْبَائِعِ، وَتَعْرِضِ الْمُشْتَرِي لِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ ^(٩) لَمَّا طَلَبُوا الْوَفَاءَ: «لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». فَلَوْ كَانَ لَا زِمًا لَأَمَرَهُمْ بِالنَّظَرَةِ إِلَى مِيسَرَةٍ.

(٢) زيادة من (ب).

(١) في (أ): «عنه».

(٣) سبق تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٨٠٢/٣) من كتابنا هذا، واللفظ الذي ساقه الشارح في سنن أبي داود.

(٤) في (ب): «بدو».

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٠/٢١٦، ٢١٧)، وانظر أيضاً: «بداية المجتهد» (٣/٣٦٢) بتحقيقنا.

(٦) أخرجه مسلم، وسَيَأْتِي تخريجه برقم (٨١٧/٣) من كتابنا هذا.

(٧) في (ب): «ولأنه».

(٨) يعني حديث أبي سعيد الآنف الذكر.

الثمرة بعد التأبير للبائع

٨٠٦/٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَّ فَتَمَرَّتْهَا لِبَائِعِهِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [صحيح]

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: من ابتاع نخلاً هو اسم جنس يُدَكَّرُ وَيؤنَّثُ، والجمع نخيل (بعد أن تؤبَر). والتأبير: التشقيق والتلقيح، وهو شقُّ طلع النخلة الأنثى ليذر فيها من طلع النخلة الذكر، (فتمرثها للبائع الذي باعها إلا أن يشترط المبتاع. متفق عليه).

دل الحديث على أن الثمرة بعد التأبير للبائع، وهذا منطوقه ومفهومه إنها قبله للمشتري. وإلى هذا ذهب جمهور العلماء^(٢) عملاً بظاهر الحديث.

وقال أبو حنيفة^(٣): هي للبائع قبل التأبير وبعده، فَعَمِلَ بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم بناءً على أصله من عدم العمل بمفهوم المخالفة. ورُدَّ عليه بأن الفوائد المسترة تخالف الظاهرة في البيع، فإنَّ وَلَدَ الأمة المنفصل لا يتبعها، والحمل يتبعها. وفي قوله: إلا أن يشترط المبتاع، دليل على أنه إذا قال المشتري اشتريت الشجرة بشمرتها كانت الثمرة له.

ودلَّ الحديث على أنَّ الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع، فيخصُّ النَّهْيُ^(٤) عن بيع وشرط، وهذا النصُّ في النخل، ويقاس عليه غيره من الأشجار.



(١) البخاري (٢٢٠٤)، ومسلم (١٥٤٣/٨٠).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٣٤)، والنسائي (٤٦٣٥، ٤٦٣٦)، وابن ماجه (٢٢١٠)، وأحمد (٦/٢، ٦٣)، ومالك (٦١٧/٢) رقم ٩، والبيهقي (٢٩٧/٥، ٢٩٨).

(٢) انظر: «بداية المجتهد» (٣/٣٦٤، ٣٦٥) بتحقيقنا.

(٣) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١٣/١٦٧، ١٦٨).

(٤) انظر: تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٨٠٢/٣) من كتابنا هذا.

[الباب الخامس]

أبواب السلم والقرض والرهن

٨٠٧/١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [صحيح]

وَلِلْبَخَّارِيِّ^(٢): «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ». [صحيح]

(عن ابن عباس ؓ قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يَسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ)، منصوبان [على نزع]^(٣) الخافض، أي: إلى السنة والسنتين، (فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ)، يُرَوَّى بِالثَّنَاءِ، والمثلثة، فهو بها أعم، (فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ)، إذا كَانَ مِمَّا يُكَالُ، (وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ) إذا كَانَ مِمَّا يوزن (إلى أجل معلوم. متَّفَقٌ عَلَيْهِ. وللبخاري: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ). السلف بفتح الحاء^(٤): هو السَّلْمُ وزناً ومعنى، قيل^(٥): وهو لغة أهل العراق، والسلف لغة أهل الحجاز، وحقيقته

(١) البخاري (٢٢٤٠، ٢٢٤١)، ومسلم (١٢٧/١٦٠٤). قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٦٣)، والترمذي (١٣١١)، والنسائي (٤٦١٦)، وابن ماجه (٢٢٨٠)، والدارمي (٢٦٠/٢)، وابن الجارود (١٨٩/٢) رقم ٦١٤، ٦١٥، والبيهقي (١٨/١٩)، وأحمد (٢١٧/١)، ٢٢٢، ٢٨٢، ٣٥٨، والحميدي (٢٣٧/١) رقم ٥١٠، والدارقطني (٤/٣)، والبنغوي في «شرح السنة» (١٧٣/٨)، والشافعي في «الرسالة» (ص ٣٣٧ - ٣٣٨) وفي «ترتيب المسند» (١٦١/٢).

(٢) في «صحيحه» (٢٢٤٠). (٣) في (ب): «بنزع».

(٤) انظر: «النهاية» (٣٩٦/٢).

(٥) ذكره الماوردي، كما ذكر ذلك الحافظ في «الفتح» (٤٢٨/٤).

شَرعاً: [بيعٌ موصوفٌ في الذمة ببدلٍ] ما^(١)، يُعطى عاجلاً] وهو مشروعٌ إلا عند ابن المسيب^(٢). واتفقوا على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع، وعلى تسليم رأس المال في المجلس، إلا أنه أجاز^(٣) مالكٌ تأجيل الثمن يوماً أو يومين، ولا بد من أن يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث، فإن كان مما لا يكال ولا يؤزن فقال المصنف رحمه الله في فتح الباري^(٤): فلا بد فيه من عدد معلوم، رواه عن ابن بطال، وادّعى عليه الإجماع، وقال المصنف^(٥): أو دُرَج معلوم، فإن العدد والذُرَج يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما، وهو ارتفاع الجهالة بالمقدار، واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يُسلم فيه بالكيل كصاع الحجاز، وقفيز العراق، وإردب مصر. وإذا أُطلق انصرف إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم، واتفقوا^(٦) على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفةً عن غيره، ولم يتعرض له في الحديث، لأنهم كانوا يعلمون به، وظاهر الحديث أن التأجيل شرط في صحة السلم، فإن كان حالاً لم يصح أو كان الأجل مجهولاً، وإلى هذا^(٧) ذهب ابن عباس وجماعة من السلف، وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك، وأنه يجوز السلم في الحال. والظاهر أنه لم يقع في عصر النبوة إلا في المؤجل، وإلحاق الحال بالمؤجل قياسٌ على ما خالف القياس لأن السلم خالف القياس^(٨)؛ إذ هو بيعٌ معدومٌ وعقدٌ غررٌ. واختلفوا^(٩) أيضاً في شرطية المكان الذي يسلم فيه فائتبه جماعة قياساً على الكيل، والوزن، والتأجيل. وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه. وفصلت^(١٠) الحنفية فقالت: إن كان لحمله مؤونة فيشترط، وإلا فلا. وقالت الشافعية^(١١): إن عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق فيشترط، وإلا فقولان. وكلٌ ههنا التفاصيل مُستندُها العرف.

(١) زيادة من (أ). (٢) انظر: «فتح الباري» (٤/٤٢٨).

(٣) انظر: «بداية المجتهد» (٣/٣٨٧) بتحقيقنا، وفيه: «فأجاز مالك تأخير اليومين والثلاثة...».

(٤) (٤/٤٣٠). (٥) لفظ «الفتح»: «وأجمعوا...».

(٦) انظر: تفصيل المسألة في «بداية المجتهد» (٣/٣٨٨) بتحقيقنا.

(٧) زيادة من (أ). (٨) انظر: «فتح الباري» (٤/٤٣١).

(٩) انظر: «المبسوط» (١٢/١٢٨). (١٠) انظر: «فتح الباري» (٤/٤٣١، ٤٣٢).

صحة السلف في المعدوم حال العقد

٨٠٨/٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَا: كُنَّا نَصِيبُ الْمَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ - وَفِي رَوَايَةٍ: وَالزَّيْتِ - إِلَى أَجْلِ مُسْمًى، قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١). [صحيح]

ترجمة عبد الرحمن بن أبيزى

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى)^(٢) بفتح الهمزة، وسكون الموحدة، وفتح الزاي، الخزاعي. سكن الكوفة، واستعمله علي بن أبي طالب عليه السلام على خراسان، وأدرك النبي ﷺ وصلى خلفه. (قَالَ: كُنَّا نَصِيبُ الْمَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ^(٣) مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ) هُمْ مِنَ الْعَرَبِ دَخَلُوا فِي الْعَجَمِ وَالرُّومِ، فَاخْتَلَطَتْ أَنْسَابُهُمْ، وَفَسَدَتْ أَسْنَتُهُمْ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِكثَرَةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْبَاطِ الْمَاءِ أَيْ اسْتِخْرَاجِهِ، (فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ، وَفِي رَوَايَةٍ: وَالزَّيْتِ إِلَى أَجْلِ مُسْمًى. قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ). الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ السَّلَفِ فِي الْمَعْدُومِ حَالِ الْعَقْدِ، إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِهِ وَجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَاسْتَفْصَلُوهُمْ. وَقَدْ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ. وَتَرَكُوا الْإِسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا

(١) في [صحيحه] (٢٢٤٢، ٢٢٤٣)، وأطرافه في (٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥). قلت: وأخرجه أبو داود (٣٤٦٤)، وابن ماجه (٢٢٨٢)، وأحمد (٢١٧/١)، ٢٢٢، ٢٨٢، ٣٥٨، (٣٥٤/٤)، والحاكم (٤٥/٢)، والبيهقي (٢٠/٦)، والطبراني (رقم ٨١٥)، وابن الجارود (١٩٠/٢) رقم ٦١٦.

(٢) انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٤٦٢/٥)، و«التاريخ الكبير» (٢٤٥/٥)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٩١)، و«الجرح والتعديل» (٢٠٩/٥)، و«الجمع بين الصحيحين» (٢٨٢/١)، و«المقدّمين» (٣٤٠/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٢١/٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠١/٣).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤٣١/٤).

الهادوية^(١)، والشافعية^(٢)، ومالك^(٣)، واشتروا إمكان وجوده عند حلول الأجل، ولا يضر انقطاعه قبل [حضور]^(٤) الأجل لما عرفت من ترك الاستفصال، كذا في الشرح.

قلت: وهو استدلال بفعل الصحابي أو تركه، ولا دليل على أنه ﷺ علم ذلك وأقره، وأحسن منه في الاستدلال أنه ﷺ أقر أهل المدينة^(٥) على السلم سنة وستين، والرطب ينقطع في ذلك، ويعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود^(٦): «ولا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه»؛ فإن صح ذلك كان مقيداً لتقريره لأهل المدينة على سلم السنة والستين، وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدو صلاح النخل، ويُقوي ما ذهب إليه الناصر^(٧) وأبو حنيفة^(٨) من أنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجوداً من العقد إلى الحلول.

أعان الله من استدان وهو يريد الوفاء

٨٠٩/٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِنْتِلَافَهَا أَثْلَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٩). [صحيح]

- (١) انظر: «البحر الزخار» (٣٩٧/٣، ٤٠٣).
- (٢) انظر: «مغني المحتاج» للشربيني على «منهاج الطالبين» للنووي (١٠٦/٢).
- (٣) انظر: «المتقي شرح الموطأ» للباقي (٣٠٠/٤).
- (٤) في (ب): «حلول».
- (٥) يعني في حديث ابن عباس المتقدم برقم (٨٠٧/١) من كتابنا هذا.
- (٦) في «سننه» (٣٤٦٧).
- قلت: وأخرجه الطيالسي (ص ٢٦٢ رقم ١٩٤٠)، وأحمد (١٤٤/٢ - ١٤٥)، وابن ماجه (٢٢٨٤)، والبيهقي (٢٤/٦) وفي إسناده مجهول وهو حديث ضعيف وقد ضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (ص ٣٤٥ رقم ٧٥٠).
- (٧) انظر: «البحر الزخار» (٤٠٣/٣). (٨) انظر: «المبسوط» (١٢٥/١٢، ١٢٦).
- (٩) في «صحيحه» (٢٣٨٧).
- وأخرجه: ابن ماجه (٢٤١١)، وأحمد (٣٦١/٢، ٤١٧)، والبيهقي (٣٥٤/٥)، والنووي (٢١٤٦)، وانظر الحديث (٨٢٧/٢) من كتابنا هذا.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: مَنْ لَخَذَ [مَنْ] ^(١) أَمْوَالِ النَّاسِ يَرِيدُ ادَّاءَهَا إِلَى اللَّهِ عَنْهُ، وَمَنْ لَخَذَهَا يَرِيدُ إِتْلَافَهَا تَلَفَهُ اللَّهُ. رواه البخاري). التعبير بأخذ [قضاءها] ^(٢) في الدنيا، وتأديته الله عنه تشمل تيسيره تعالى لقضاها في الدنيا، بأن يسوق إلى المستدين ما يقضي دينه. وأداؤها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء الله تعالى. وقد أخرج ابن ماجه ^(٣)، وابن حبان ^(٤)، والحاكم ^(٥) مرفوعاً: «ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه، إلا أداه الله عنه في الدنيا والآخرة». وقوله: «يريد إتلافها» الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلاً لا حاجة ولا لتجارة، بل لا يريد إلا إتلاف ما أخذه على صاحبه، ولا ينوي [قضاءها] ^(٦). وقوله: «أتلفه الله»، الظاهر إتلاف الشخص نفسه في الدنيا بإهلاكه، وهو يشمل ذلك، ويشمل إتلاف طيب عيشه، وتضييق أموره، وتعسر مطالبه، ومحق بركته، ويحتمل إتلافه في الآخرة بتعذيبه، قال ابن بطال ^(٧): «فيه الحث على ترك استكمال أموال الناس، والترغيب في حسن التادية إليهم عند المداينة، وأن الجزاء [قد يكون] ^(٨) من جنس العمل. وأخذ منه الداودي ^(٩) أن من عليه دين فليس له أن يتصدق، ولا يعتق وفيه بعد». وفي الحديث الحث على حسن النية، والترهيب عن خلافه، وبيان أن مدار الأعمال عليها، وأن من استدان نأواً الإيفاء أعانه الله عليه. وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين [سئل] ^(١٠) عن ذلك فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله مع الدائن حتى يقضي دينه»، رواه ابن

(١) زيادة من (ب). (٢) في (ب): «قضاءها».

(٣) في «سننه» (٢٤٠٨) من حديث أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها.

(٤) في «صحيحه» (٤٢٠/١١) رقم (٥٠٤١).

(٥) في «المستدرک» (٢٣/٢).

وأخرجه النسائي (٤٦٨٦، ٤٦٨٧)، وأحمد (٣٣٢/٦) وقد صححه الألباني في «صحيح

ابن ماجه» (٥١/٢) رقم (١٩٥٢)، ويشهد له حديث الباب، وحديث عائشة الذي أخرجه

الحاكم (٢٢/٢)، والبيهقي (٣٥٤/٥).

(٦) في (أ) «قضاءه». (٧) انظر: «فتح الباري» (٥٤/٥).

(٨) زيادة من (ب). (٩) في (أ): «فيسأل».

ماجه^(١)، [والحاكم]^(٢)، وإسناده حسن. إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ. ورواهُ الحاكم^(٣) من حديث عائشة بلفظ: «ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إِلَّا كَانَ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ»، [فقال]^(٤) يعني عائشة: فَأَنَا أَلْتَمَسُ ذَلِكَ الْعَوْنَ. إن قلت: [إنه]^(٥) قد ثبت حديث^(٦): «إِنَّهُ يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ»، وحديث^(٧): «إِلَّا أَنْ يَرُدَّتْ جُلْدَتُهُ»، قاله لمن أدَّى دَيْنًا عَنْ مَيِّتٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ. قلت: يحتملُ «أنه معنى»^(٨) لا يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ الدِّينَ، أَنَّهُ بَاقٍ عَلَيْهِ حَتَّى يُوْفِيَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَيْهِ أَنْ يِعَاقَبَ [بِهِ]^(٩) فِي قَبْرِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: يَرُدَّتْ جُلْدَتُهُ، خُلِّصَتْهُ مِنْ بَقَاءِ الدِّينِ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ فِيَمِنْ اسْتِدَانٍ وَلَمْ يَنْوَ الوَفَاءَ.

التأجيل إلى ميسرة صحيح

٨١٠/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانًا قَدِيمٌ لَمْ يَزْ مِنَ الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَأَمْتَمَ. أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ^(١٠)، وَالتَّبَهِيُّ^(١١)، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ. [صحيح]

(١) في «سننه» (٢٤٠٩).

وأخرجه الحاكم (٢٣/٢) وصحَّحه ووافقه الذهبي، وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» (٥٤/٥)، وصحَّحه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١٩٥٣).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في «المستدرک» (٢٢/٢) وصحَّحه، وقال الذهبي: قلت ابن مجبر وهما أبو زرة، وقال النسائي: متروك لكن وثقه أحمد اه. وأخرجه البيهقي (٣٢٤/٥) ويشهد له حديث الباب وحديث ميمونة المتقدم آنفاً، وحديث عبد الله بن جعفر، وقد ساق له الحاكم شاهداً من وجه آخر عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) في (ب): «قالت».

(٥) زيادة من (أ).

(٦) أخرجه مسلم (١٨٨٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي الباب من حديث أبي قتادة وأبي هريرة وأنس وأبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٧) أخرجه بهذه الجملة أحمد (٣٣٠/٣)، وأصله في الصحيح (٤٦٦/٤) رقم ٢٢٨٩.

(٨) في (ب): «أنه يعني».

(٩) زيادة من (ب).

(١٠) «المستدرک» (٢٣/٢)، وصحَّحه على شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

(١١) في «السنن الكبرى» (٢٥/٦).

وأخرجه أحمد (١٤٧/٦)، قلت: وخلاصة القول أن الحديث صحيح، والله أعلم.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله، إن فلاناً قيمَ له برٌّ من الشام فلو بعثت إليه فاخذت منه ثوبين نسيئةً إلى ميسرة، فبعثت إليه فامتنع. أخرجه الحاكم، والبيهقي، ورجاله ثقات). فيه دليل على بيع النسيئة، وصحة التأجيل إلى ميسرة، وفيه ما كان عليه عليه السلام من حسنِ معاملة العباد، وعدم إكراههم على الشيء، وعدم الإلحاح.

الانتفاع بالمرهون في مقابلة نفقته

٥٨١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهُرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدُّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يُرْكَبُ وَيُشْرَبُ النَّفَقَةُ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١). [صحيح]

وهو من باب الرهن، وهو لغة: الاحتباس، من قولهم: رهن الشيء إذا دام وثبت. ومنه: «كُلُّ قَسٍ يَأْكَبُ رَهْنَةً ﷻ»^(٢). وفي الشرع: جعل مالٍ وثيقةً على دين، ويطلق على العين المرهونة. (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الظَّهُرُ يُرْكَبُ» بالبناء للمفعول، ومثله يُشْرَبُ (بنفقته إذا كان مرهونًا، ولبن الدُرِّ) بفتح الدال المهملة، وتشديد الراء، وهو اللبنُ تسميةً بالمصدر، قيل: هو من إضافة الشيء إلى نفسه، وقيل من إضافة الموصوف إلى صفته. (يشرب يشرب بنفقته إذا كان مرهونًا، وعلى الذي يُرْكَبُ ويشرب النفقة. رواه البخاري). فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقرينة العوض، وهو الركوب، وإن كان يحتمل أنه الراهن إلا أنه احتمال بعيد لأن النفقة لازمة له، فإن المرهون ملكه، وقد جعلت في الحديث على الراكب والشارب، وهو غير المالك، إذ النفقة لازمة للمالك على كل حال. والحديث دليل على أنه يستحق المرتهن الانتفاع بالرهن في مقابلة نفقته. وفي المسألة ثلاثة أقوال:

(١) في «صحيحه» (٢٥١١، ٢٥١٢).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥٢٦)، والترمذي (١٢٥٤)، وابن ماجه (٢٤٤٠)، والطحاوي (٩٨/٤)، والدارقطني (١٣٤)، والبيهقي (٣٨/٦).

(٢) سورة المندر: الآية ٣٨.

الأول: ذهب أحمد^(١)، وإسحاق إلى العمل بظاهر الحديث، وخصّوا ذلك بالركوب والدّر، وقالوا: يُنتفعُ بهما بِقَدْرِ قِيَمَةِ النّفقة، ولا يقاسُ غيرُهُما عليهما.
والثاني: للجمهور^(٢) قالوا: لا ينتفع المرتهن بشيء. قالوا: والحديث خالف القياس من وجهين، [أولهما]:^(٣) تجويزُ الركوبِ والشربِ لغير المالكِ بغير إذنه، وثانيهما: تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة.

[قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجتمعة، وآثار ثابتة، لا يختلف في صحتها]^(٤)، ويدل على نسخه حديث^(٥) ابن عمر: «لا تُحلب ماشية امرئ بغير إذنه»، أخرجه البخاري في [باب]^(٦) المظالم^(٧).

قلت: أما النسخ فلا بد [له]^(٨) من معرفة التاريخ، على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعدّر الجمع، ولا تعدّر هنا؛ إذ يخصّ عموم النّهي بالمرهونة، وأما مخالفة القياس فليسبّ الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد، بل الأدلة تفرّق بينها [في]^(٩) الأحكام، والشارع حكّم هنا بركوب المرهون، وشرب لبنه، وجعله قيمة للنفقة. وقد حكّم الشارع ببيع الحاكم عن المتمرد بغير إذنه، وجعل صاع التمر عوضاً عن اللبن وغير ذلك. وقال الشافعي^(١٠): المراد أنه لا يمنع الراهن من ظهرها ودورها، فجعل الفاعل الراهن، وتعقّب^(١١) بأنه ورد بلفظ المرتهن فتعين الفاعل.

(١) انظر: «المغني» (٤٦٨/٤) مسألة رقم (٣٣٧١).

(٢) انظر: «الفتح» (١٤٤/٥). (٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ب): وهي في «الفتح» (١٤٤/٤).

(٥) تقدّم تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٧٧٧/٤٢) من كتابنا هذا.

(٦) في (أ): «أبواب».

(٧) تابع الشارح في ذلك الحافظ في «الفتح» (١٤٤/٥)، وإنما هو في باب من أبواب كتاب

اللقطة (٨٨/٥) وهو: [باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه].

(٨) زيادة من (ب). (٩) زيادة من (ب).

(١٠) انظر: «الفتح» (١٤٤/٥).

(١١) تعقبه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٩/٤)، وروى الحديث من طريق هشيم

بلفظ: «إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علقها، ولبن الدر يشرب، وعلى الذي

يشرب نفقتها ويركب».

والقول الثالث: للأوزاعي^(١) والليث، أَنَّ المرادَ مِنَ الحديثِ أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْمَرْهُونِ، فَيَبَاحُ حَيْثُ كَانَ لِلْمَرْتَهِنِ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْحَيَوَانِ حِفْظًا لِحَيَاتِهِ، وَجُعِلَ لَهُ فِي مَقَابِلَةِ نَفَقَتِهِ الْإِنْتِفَاعُ بِالرَّكُوبِ، أَوْ شَرِبِ اللَّبَنِ، بِشَرطِ أَنْ لَا يَزِيدَ قَدْرَ ذَلِكَ أَوْ قِيمَتُهُ عَلَى قَدْرِ عُلْفِهِ، وَقَوَّى هَذَا الْقَوْلُ فِي الشَّرْحِ، وَلَا يَحْتَجُّ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْحَدِيثِ بِمَا لَمْ يَقْضِهِ بِهِ الشَّارِعُ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِالضَّائِبِ الْمَتَصِدِّ مِنَ الْأَدْلَةِ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ لَغَيْرِهِ فِي يَدِهِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يَنْفَقُ عَلَيْهَا بَنِيَّةَ الرَّجُوعِ عَلَى الْمَالِكِ، وَلَهُ أَنْ يَوْجِرَهَا أَوْ يَتَصَرَّفَ فِي لَبْنِهَا فِي قِيمَةِ الْعُلْفِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ فَلَا رَجُوعَ لَهُ بِمَا أَنْفَقَ، وَتَلَزَمَ غَرَامَةُ الْمَنْفَعَةِ وَاللَّبَنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ، أَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ يَتَضَرَّرُ بِمَدَّةِ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَاكِمِ، فَلَهُ أَنْ يَنْفَقَ وَيَرْجِعَ بِمَا أَنْفَقَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهَا قَاعِدَةٌ عَامَةٌ تَقْتَضِي بِحَدِيثِ الْكَتَابِ.

٨١٢/٦ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٢)، وَالْحَاكِمُ^(٣)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ^(٤) وَغَيْرِهِ إِسْرَافٌ. [ضعيف]

(وعنه) أي أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يغلق) بفتح حرف المضارعة، وغين معجمة ساكنة، ولام مفتوحة وقاف. يقال: غلق الرهن إذا خرج عن مملك الراهن واستولى عليه المرتهن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه، وكان هذا عادة العرب فهى عنه النبي ﷺ (الرهن من صاحبه الذي رهنه. له غنمه)

(١) نسبه إليهما الحافظ في «الفتح» (١٤٤/٥).

(٢) في السنن ٣٢/٣ رقم ١٢٦ وقال: هذا إسناد حسن متصل.

(٣) في «المستدرک» (٥١/٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري، ووافقه الذهبي.

(٤) في «المراسيل» (رقم ١٨٦، ١٨٧).

قلت: وأخرجه البيهقي (٣٩/٦، ٤٠)، وعبد الرزاق (رقم ١٥٠٣٣، ١٥٠٣٤)، ومالك (٧٢٨/٢ رقم ١٣)، والطحاوي (١٠٠/٤، ١٠٢)، والدارقطني (٣٣/٣) كلهم يروونه عن ابن شهاب عن ابن المسيب مرسلًا وهو المحفوظ كما قال البيهقي، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٤٣٠/٦): وهذا الحديث عند أهل العلم بالثقل مرسل وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يملكونها. والخلاصة: أن الحديث مرسل ضعيف، والله أعلم.

زيادته: (وعليه غُرْمُهُ) هلاكه ونَفَقَتُهُ (رواهُ الدارقطني، والحاكم، ورجاله ثقات إلا أن المحفوظَ عند أبي داودَ وغيره إرساله). قالَ الحافظُ ابنُ عبد البر^(١) : اختلفَ في قوله: له غُرْمُهُ وعليه غُرْمُهُ، فقيل: هيَ مدرجةٌ من قولِ سعيد بن المسيَّب. قالَ: ورفَعَهَا ابنُ أبي ذئبٍ ومعمر وغيرهما معَ كونِهِما أرسَلُوا الحديثَ على اختلافٍ على ابنِ أبي ذئبٍ، ووقفها غيرهم. وقد رَوَى ابنُ وهبٍ^(٢) هذا الحديثَ [فجوده]^(٣)، وبَيَّنَّ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ من قولِ ابنِ المسيَّب، وكذا أبو داودَ في المراسيلِ قَوَى أَنَّهَا من قوله. ومعنى لا يغلق لا يستحقُّ المرتَهَنُ إذا عَجَزَ صاحِبُه عَنْ فَكِّهِ. والحديثُ قد وردَ لإبطالِ ما كانَ عليه الجاهليةُ من غلاقِ الرهنِ عندَ المرتَهَنِ، ويَبَيِّنُ أَنَّ زيادتهُ للمرتَهَنِ ونَفَقَتُهُ عليه كما سَلَفَتْ فيما قبله.

الدليل على جواز قرض الحيوان

٨١٣/٧ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَبْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خِيَارًا رَبَاعِيًا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤). [صحيح]

وهو من أحاديث بابِ القرض، والأحاديثُ في فضله والحثُّ عليه كثيرة. (وعن أبي رافع رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا) بفتح الموحدة، وسكون الكاف، الصغير من الإبل، (فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فامرأنا واقع أن يقضي الرجل بكرة، فقال: لا أجد إلا خياراً رباعياً) - وفي لفظ لمسلم من حديث أبي رافع

(١) انظر: «التمهيد» (٤٢٦/٦).

(٢) في المخطوط: «ابن أبي ذئب»، وما أثبتناه من المطبوع والتمهيد (٤٢٦/٦).

(٣) في المخطوط: «فجوده»، وما أثبتناه من المطبوع و«التمهيد» (٤٢٦/٦).

(٤) في «صحيحه» (١٢٢٤/٣) رقم ١٦٠٠/١١٨.

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٣٤٦)، والترمذي (١٣١٨)، والنسائي (٤٦١٧) وابن ماجه (٢٢٨٥)، ومالك (٦٨٠/٢) رقم ٨٩، والطيالسي (ص ١٣٠) رقم ٩٧١، والدارمي (٢/ ٢٥٤) وأحمد (٣٩٠/٦)، والبيهقي (٢١/٦) وغيرهم.

أيضاً: فقال: لم أجد إلا خياراً - ^(١) (رباعياً)، [هو] ^(٢) بفتح الراء الذي يدخل في السنّة السابعة، ويلقي ^(٣) رباعيته. (فقال: أعطه إياه؛ فإن خياراً للناس أحسنهم قضاءً. رواه مسلم). تقدّم ^(٤) الكلام على الخلاف في قرض الحيوان. والحديث دليل على جوازه، وأنه يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجدود من الذي عليه، وأن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودّة عرفاً وشرعاً، ولا يدخل في القرض ^(٥) الذي يجزئ نفعاً، لأنه لم يكن مشروطاً من المقرض، وإنما ذلك تبرّع من المستقرض، وظاهره العموم للزيادة عدداً أو صفّة. وقال مالك ^(٦): الزيادة في العدد لا تجزئ.

٨١٤/٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبَا»، رَوَاهُ الْحَارِثُ ^(٧) بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ. [ضعيف]

- وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ^(٨). [ضعيف]

- وَأَخْرَجَ مُؤَوِّفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ^(٩). [ضعيف]

- (١) في «صحيحه» (١١٨/١٦٠٠) وهو نفس لفظ حديث الباب.
 - (٢) زيادة من (ب).
 - (٣) في المطبوع «وتبقي» وما أثبتناه من المخطوط (أ و ب)، وانظر: «شرح النووي لمسلم» (٣٧/١١).
 - (٤) انظر: شرح الحديث (١٠/٧٩٢، ١٤/٧٩٦) من كتابنا هذا.
 - (٥) انظر: الحديث الآتي.
 - (٦) انظر: «شرح النووي لمسلم» (٣٧/١١).
 - (٧) في «مسنده» وعزاه إليه الحافظ في «التلخيص» (٣/٣٤) وقال: وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك اهـ.
 - (٨) في «السنن الكبرى» (٥/٣٥٠)، ولكنه موقوف عليه.
 - (٩) في «صحيحه» (٧/١٢٩ رقم ٣٨١٤).
- وقال الحافظ في «الفتح» (٧/١٣١) عند قوله: «فإنه ربا»: يحتمل أن يكون ذلك رأي عبد الله بن سلام وإلا فاللفهاء على أنه إنما يكون ربا إذا شرطه، نعم الوجود تركه اهـ. قلت: لم يصح عن النبي ﷺ حديث في هذا الباب، وانظر: «جنة المراتب بقصد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي حصص عمر بن بدر الموصلي» تصنيف أبي إسحاق الحويني الأثري (٢/٤٠٣): وأحاديث زيادته ﷺ في الوفاء وحته على ذلك كثيرة مستفيضة كما مر، وفيها إقراره للدائن على أخذ الزيادة التي قدمها إليه المدين باختياره، وحض المدين على الزيادة في الوفاء. وسنأتي آثار موقوفة تؤيد الحديث، والله أعلم.

(وعن عليّ [بن أبي طالب] ^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: كل قرض جزّ منفعة فهو رباً. رواه الحارث بن أبي أسامة وإسناده ساقط)، لأنّ في إسناده سوار ^(٢) بن مصعب الهمداني المؤذن الأعشى، وهو متروك.

(وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي) أخرج البيهقي في المعرفة ^(٣) بلفظ: كل قرض جزّ منفعة فهو وجه من وجوه الربا، (وأخّر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجده ^(٤) في البخاري في باب الاستقراض، ولا نسبّه المصنّف في «التلخيص» إلى البخاري، بل قال ^(٥): إنه رواه البيهقي في السنن الكبير عن ابن مسعود ^(٦)، وأبي بن كعب ^(٧)، وعبد الله بن سلام ^(٨)، وابن عباس ^(٩) موقوفاً عليهم، انتهى.

فلو كان في البخاري لما أهمل نسبته إليه في «التلخيص».

والحديث بعد صحته لا بدّ من التوفيق بينه وبين ما تقدّم، وذلك بأنّ هذا محمولٌ على أنّ المنفعة مشروطةٌ من المقرض، أو في حكم المشروطة، وأما لو كانت تبرعاً من المقرض فقد تقدّم أنّه يستحبّ له أن يعطي خيراً مما أخذ.



(١) زيادة من (ب).

(٢) انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٢٧١/٤)، و «الميزان» (٢٤٦/٢)، و «المجروحين» (٣٥٦/١)، و «المغني» (٢٩٠/١)، و «التاريخ الكبير» (١٦٩/٤).

(٣) عزاء إليه الحافظ في «التلخيص» (٣٤/٣)، وتقدم أنّه في «الكبرى» (٣٥٠/٥) موقوف عليه.

(٤) بل هو في «البخاري» كما تقدم (٣٨١٤).

(٥) (٣٤/٣).

(٦) (٣٥٠/٥) موقوفاً.

(٧) (٣٤٩/٥) موقوفاً.

(٨) (٣٤٩/٥) موقوفاً.

(٩) (٣٥٠ - ٣٤٩/٥) موقوفاً.

كَيْفَ تَوَزَّرَ السُّوءَ بِعِزِّهِ؟

[الباب السادس]

باب التفليس والحجر

هُوَ لُغَةٌ: مُصَدِّرُ فِلْسَتِهِ، نَسَبَتْهُ إِلَى الْإِفْلَاسِ الَّذِي هُوَ مُصَدِّرُ أَفْلَسَ، أَي: صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا يَمْلِكُ فِيهَا قُلُوسًا. ^{لِلْمُؤَلَّفِينَ}
وَالْحَجَرُ هُوَ لُغَةٌ مُصَدِّرُ حَجَرَ، أَي: [مَنْعَ وَضِيقٍ]. وَشَرْعًا قَوْلُ الْحَاكِمِ لِلْمُدْيُونِ [حَجَرْتُ عَلَيْكَ التَّصَرُّفَ فِي مَالِكَ]

من وجد متاعه عند مفلس فهو أحق به

✽ [٧] ٨١٥ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١). [صحيح]

- وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢)، وَمَالِكٌ ^(٣) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُرْسَلًا بِلَفْظٍ: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوُجِدَ مَتَاعُهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَدُ

(١) البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩).

وأخرجه أبو داود (٣٥١٩، ٣٥٢٢)، والترمذي (١٢٦٢)، والنسائي (٤٦٧٦، ٤٦٧٧)، وابن ماجه (٢٣٥٨، ٢٣٥٩)، وأحمد (٢٢٨/٢، ٥٢٥)، ومالك (٦٧٨/٢ رقم ٨٨)، والبيهقي (٤٤/٦، ٤٥)، وابن حبان (١١/١٤، ٤١٥ رقم ٥٠٣٧، ٥٠٣٨).

(٢) في «سننه» (٣٥٢٠، ٣٥٢١)، وفي «المراسيل» (ص ١٦٣ رقم ١٧٣).

(٣) في «الموطأ» (٦٧٨/٢ رقم ٨٧).

الْفَرَمَاءِ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(١)، وَصَعَفَةُ تَبَعًا لِأَبِي دَاوُدَ^(٢). [صحيح]

- وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَابْنُ مَاجَةَ^(٤) مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَا فُضِيئَ فَيُكُفُّ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوُجِدَ رَجُلٌ مَتَاعُهُ بَعَيْنُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٥)، وَصَعَفَةُ أَبُو دَاوُدَ^(٦)، وَصَعَفَةُ أَيْضًا هَذِهِ الرِّيَاذَةُ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ. [ضعيف]

ترجمة أبي بكر بن عبد الرحمن

(عن أبي بكر بن عبد الرحمن^(٧)) أي ابن الحارث بن هشام المخزومي، قاضي المدينة، تابعي سمع عائشة وأبا هريرة، روى عنه الشعبي والزُّهري (عن أبي هريرة رضي الله عنه) قال: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: مَنْ أدرك ماله بعينه لم يتغير بصفة من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان، (عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره، متفق عليه. ورواه أبو داود، ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلًا). ^{صحيح} وقد وصله أبو داود^(٨) من طريق أخرى فيها إسماعيل بن عياش، إلا أنها من

(١) في «السنن الكبرى» (٤٧/٦).

(٢) فقد قال في «سننه» (٧٩٣/٣): حديث مالك أصح اه. وحديث مالك هو المرسل يعني أصح من الموصول. والخلاصة: أن الحديث صحيح.

(٣) في «سننه» (٣٥٢٣). (٤) في «سننه» (٢٣٦٠).

(٥) في «المستدرک» (٥٠/٢)، ووافقه الذهبي.

(٦) قال ابن الترمكاني في «الجوهر النقي» (٤٧/٦): قلت: في سننه أبو المعتمر ليس بمعروف، قال عبد الحق في أحكامه: قال أبو داود: من يأخذ بهذا؟ أبو المعتمر من هو؟ إننا لا نعرفه. اه.

قلت: وقد سكت عنه في نسخة السنن التي بين أيدينا.

وأبو المعتمر هو ابن عمرو قال عنه الذهبي في «الميزان» (٥٧٥/٤) رقم (١٠٦٢٠): مدني لا يعرف روى عنه ابن أبي ذئب. اه. ويرغم ذلك فقد حسنه الحافظ في «الفتح» (٦٤/٥).

(٧) انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٢٠٧/٥)، و «تاريخ البخاري» (٩/٩) و «الحلية» (١٨٧/٢) و «خلاصة تذهيب التهذيب» (ص ٤٤٤)، و «سير أعلام النبلاء» (٤١٦/٤)، و «شذرات الذهب» (١٠٤/١).

(٨) يعني في «سننه» (٣٥٢٢).

روايته عن الشاميين، وروايته عنهم صحيحة (بلفظ^(١)): **إِذَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ** الذي ابتاعه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعِينَهُ فَهُوَ لِحَقِّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَدُ الْغَرَمَاءِ. ووصله البيهقي، وضعفه تبعاً لأبي داود. راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفاً للرواية هذه، بل قال في هذه الرواية بعد إخراجها لها من طريق مالك: وحديث مالك أصح، يريد أنه أصح^(٢) من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود^(٣)، وفيها قال أبو بكر: «قَصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مَنْ تَوَفَّى وَعِنْدَهُ سَلْعَةٌ رَجُلٍ بَعِينَهَا لَمْ يَقْبِضْ مِنْ ثَمْنِهَا شَيْئاً، فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ أَسْوَدُ الْغَرَمَاءِ فِيهَا». ولم يتكلم الشارح رحمه الله على هذا بشيء، (وروى أبو داود، وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة) بفتح الخاء المعجمة، واللام، ودالٍ مهملة (قال: تَتَنَبَّأُ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ فَقَالَ: لَا قَاضِينَ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ، فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بَعِينَهُ فَهُوَ لِحَقِّ بِهِ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَّفَ أَيْضاً هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي نَكْرِ الْمَوْتِ).

سَكَتَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ، وَقَدْ رَاجَعْتُ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ فَلَمْ أَجِدْ فِيهَا تَضْعِيفاً^(٤) لرواية عمر بن خلدة، بل قال البيهقي^(٥) بعد روايته لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسلة التي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ: **أَيُّمَا رَجُلٍ إِلَى آخِرِهِ. إِنَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَايَةُ عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ^(٦) أَوَّلَى مِنْ رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ هَذِهِ. قَالَ: لَأَنَّهَا مُوَصَّلَةٌ جَمَعَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْإِفْلَاسِ. قَالَ: وَحَدِيثُ ابْنِ شِهَابٍ - يَرِيدُ بِهِ رَوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورَةَ - مُنْقَطِعٌ، وَسَاقَ فِي ذَلِكَ كَلَاماً كَثِيراً يَرْجِعُ بِهِ رَوَايَةَ عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ، فَلَا أَدْرِي كَيْفَ كَلَامِ**

(١) أي لفظ المرسلة لا كما يومئ سياق الشارح أنه لفظ الموصول.

(٢) كذا في المخطوط والمطبوع وفي نسخة أبي داود التي بين أيدينا: «أصلح» بلام.

(٣) أي المرسلة التي ذكرناها آنفاً.

(٤) قدسنا نقل ابن التركماني عن عبد الحق في أحكامه عن أبي داود لتعليل الحديث بأبي المعتمر.

(٥) في «السنن الكبرى» (٤٦/٦، ٤٧).

(٦) قلنا أن رواية عمر بن خلدة معللة بأبي المعتمر.

المصنف رحمته الله هنا، وروايته عن أبي داود، وتضعيف رواية عمر بن خلدة قُلَيْبُظَر.

[هذا الحديث اشتمل على مسائل] فيما يخص البيوع

الأولى أنه إذا وجد البائع متاعه عند مَنْ شراه منه، وقد أفلس، فإنه أحقُّ بمُتَاعِهِ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ، فَيَأْخُذْهُ إِذَا كَانَ لَهُ غُرَمَاءُ، وَعُمُومُ قَوْلِهِ: مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ، يَعْمُ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عِنْدَ الْآخَرِ بِقَرْضٍ أَوْ بَيْعٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ مُصَرَّحَةٌ بِلَفْظِ الْبَيْعِ، فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ حِبَانَ^(١) وَغَيْرُهُمَا الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ: «إِذَا ابْتَاَعَ الرَّجُلُ سَلْعَةً ثُمَّ أَفْلَسَ وَهِيَ عِنْدَهُ بَعِينَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ الْغُرَمَاءِ»، فَقَدْ عُرِفَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْخَاصَّ الْمَوَافِقَ لِلْعَامِّ لَا يَخْصُصُ الْعَامَّ^(٢) إِلَّا عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ^(٣)، وَقَدْ زَيْفُوا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَلِلذَلِكَ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ^(٤) وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمَقْرَضَ أَوْلَى بِمَالِهِ فِي الْقَرْضِ، كَمَا أَنَّهُ أَوْلَى بِهِ فِي الْبَيْعِ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يَخْصُصُ ذَلِكَ بِالْبَيْعِ لِلتَّصْرِيحِ^(٥)، بُو فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ، لَكِنْ قَدْ عُرِفَتْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْصُصُ عُمُومَ حَدِيثِ الْبَابِ. لغيرهم

المسألة الثانية أفاد قوله بعينه أنه إذا وُجِدَ وَقَدْ تَغَيَّرَ بَصْفَةُ مِنَ الصِّفَاتِ، أَوْ بَزَادَةٍ، أَوْ تَقْصَانٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ صَاحِبُهُ أَوْلَى بِهِ بَلْ يَكُونُ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ. وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الهادوية^(٦)، والشافعية^(٧) أنه إذا تغيرت صفته بعبء فللبائع أخذه، ولا أرضى له، وإن تغيرت بزيادة كان للمشتري غرامته تلك الزيادة وهي ما أنفق عليه حتى حصلت، وكذلك الفوائد للمشتري، ولو كانت متصلة لأنها إنما حدثت في ملكه، ويلزم له قيمة ما لا حد لبقائه كالشجرة إذا غرسها، وإبقاء ما له حد بلا أجرة كالزرع، وكذلك إذا تقصت العين بأن هلك بعضها، فله أخذ الباقي بحصته من الثمن. والحديث يتناولُه لِأَنَّ الْبَاقِيَ مَبِيعٌ بعينه. فصريح بعضهم

المسألة الثالثة دلَّ لفظ حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل أن البائع

(١) في «صحيحه» (١١/٤١٤ رقم ٥٠٣٧).

(٢) لأنه لا تنافي بين العمل بالخاص وإجراء العام على عمومه.

(٣) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» للأمامي (٢/٣٥٩).

(٤) انظر: «الأم» (٣/٢٠٣). (٥) في (ب): «للتصريح».

(٦) انظر: «الاعتصام بحبل الله المتين» (٤/٥٠٧).

(٧) انظر: «الأم» (٣/٢٠٧ وما بعدها).

إذا كَانَ قَدْ قَبِضَ بَعْضَ الثَّمَنِ فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي اسْتِرْجَاعِ الْمَبِيعِ، بَلْ يَكُونُ أَسْوَأَ الْغَرَمَاءِ، وَبِهَذَا أَخَذَ جَمْعُهُورُ الْعُلَمَاءِ. وَعِنْدَ الْهَادِيَّةِ^(١)، وَهُوَ رَاجِعٌ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(٢) أَنَّهُ لَا يَصِيرُ الْمَبِيعُ بِقَبْضِ بَعْضِ ثَمَنِهِ أَسْوَأَ الْغَرَمَاءِ بِلِ الْبَائِعِ أَوَّلَى بِهِ، وَكَأَنَّ الشَّافِعِيَّ ذَهَبَ إِلَى هَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ لَهُ الْحَدِيثُ^(٣) الْمَذْكُورُ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ، فَمَنْ قَالَ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ وَأَنَّهُ مُوصُولٌ قَالَ بِمَا قَالَهُ الْجَمْعُهُورُ، وَمَنْ لَا فَلَا. وَفِي وَطْئِهِ وَعَدَمِهِ خِلَافٌ مِثْلَهُمْ مَنْ رَجَّحَ إِسْرَافَهُ، وَهُمْ أَكْثَرُ الْحَفَاطِ.

فِيهِ ثَلَاثُ أَحْوَالٍ
مِنْهُمُ الْمَشْتَرِي

السَّأَلَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «فَإِنْ مَاتَ الْمَشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْغَرَمَاءِ»، فِيهِ حَذْفٌ تَقْدِيرُهُ فَمَتَاعُ صَاحِبِ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْغَرَمَاءِ، وَهَذَا [دَلِيلٌ]^(٤) عَلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْإِفْلَاسِ، وَإِلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمَا ذَهَبَ مَالِكٌ^(٥)، وَأَحْمَدُ^(٦) عَمَلًا بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ. قَالُوا: وَلَئِنْ الْمَيْتَ بَرَكْتَ ذِمَّتُهُ، وَلَيْسَ لِلْغَرَمَاءِ مَحَلٌّ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ فَاسْتَوُوا فِي ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمَفْلُوسِ، وَسَوَاءٌ خَلَّفَ الْمَيْتُ وَفَاءً أَوْ لَا [وَذَهَبَ^(٧) الْهَادِيَّةُ^(٨)] إِلَى أَنَّهُ إِذَا خَلَّفَ وَفَاءً فَلَيْسَ الْبَائِعُ أَوَّلَى بِمَتَاعِهِ بَلْ يَسَلِّمُ الْوَرِثَةُ الثَّمَنَ مَنْ [تَرَكْتَهُ]^(٩)، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ زِيَادَةُ لَفْظٍ^(١٠): «إِلَّا إِنْ تَرَكَ صَاحِبَهُ وَفَاءً»، لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١١): يَحْتَمَلُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنْ [رَأْيِ] أَبِي بَكْرٍ بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَرِينَةُ الْإِحْتِمَالِ أَنَّ الَّذِينَ صَلَّوْهُ عَنْهُ لَمْ يَذْكُرُوا

(١) انظر: «الاعتصام بحبل اللئو المتين» (٥٠٧/٤).

(٢) انظر: «الأم» (٢٠٩/٣).

(٣) انظر: «الأم» (٢١٩/٣)، و «المعرفة» (٢٤٩/٨).

(٤) في (ب): «دال».

(٥) انظر: «المغني» (٥٢٦/٤) و «فتح الباري» (٦٤/٥).

(٦) انظر: «الاعتصام بحبل اللئو المتين» (٥٠٦/٤).

(٧) في (ب): «التركة».

(٨) ذكر هذه الزيادة الحافظ في «الفتح» (٦٤/٥) ونسبها البيهقي في «المعرفة» (٢٤٨/٨) للطائلي وهي في «منحة المعبود» (٢٧٥/١)، وليست من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن كما أوهم لفظ الشارح.

(٩) انظر: «معركة السنن والآثار» (٢٥٠/٨)، والزيادة التي عنها الشافعي هي: «فإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوأ الغرماء».

قضية الموت، وكذلك الذين رَوَوْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(١) [وذهب الشافعي ^(٢) إلى أنه لا فرق بين الموت والإفلاس، وأنَّ صَاحِبَ المتاع أَوْلَى بمتاعه [لعموم] ^(٣)]: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ»، الحديثُ المتفقُ عليه. قَالَ: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الموتِ وَالْإِفْلَاسِ، وَالْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِرَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَوْلُهُ فِيهَا: فَإِنْ مَاتَ فَصَاحِبُ المتاعِ أَسْوَأُ الْغَرَمَاءِ، غَيْرُ صَحِيحَةٍ، لِأَنَّ الحديثَ مَرْسَلٌ لَمْ يَصْحَ وَصْلُهُ، فَلَا يُعْمَلُ بِهِ بَلْ فِي رَوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الموتِ وَالْإِفْلَاسِ، وَهُوَ «حَدِيثٌ» ^(٤) حَسَنٌ يُخْتَلَجُ بِمِثْلِهِ.

مطل الغني ظلم

٨١٦/٢ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَ الْوَاجِدُ يُجَلَّ عِزُّهُ وَعُقُوبَتُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥)، وَالنَّسَائِيُّ ^(٦)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ ^(٨). [حسن]

(وعن عمرو بن الشريد رضي الله عنه) بفتح الشين المعجمة، وكسر الراء، تابعي سمع ابن عباس [وغيره] ^(٨)، (عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لي) بفتح اللام، ثم مثناة تحتية مشددة، مصدر لوى يلوي أي مظل أضيف إلى فاعله، وهو (الواجد) بالجيم الغني، من الوجد بالضم، أي: القدرة (يجل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته. رواه أبو داود، والنسائي، وعلقه البخاري، وصححه ابن جيبان)،

(١) انظر: «معركة السنن والآثار» (٢٤٨/٨). (٢) في (ب): «عملاً بعموم».

(٣) قال هذه الجملة الحافظ في «الفتح» (٦٤/٥) كما قدمنا النقل عنه.

(٤) في «سننه» (٣٦٢٨). (٥) في «سننه» (٤٦٨٩، ٤٦٩٠).

(٦) بلفظ: «ويذكر عن النبي ﷺ...» في «صحيحه» (٦٢/٥) باب رقم (١٣).

(٧) في «صحيحه» (٤٨٦/١١) رقم ٥٠٨٩ «الإحسان».

وأخرجه: ابن ماجه (٨١١/٢) رقم ٢٤٢٧، وأحمد (٢٢٢/٤)، ٣٨٨، ٣٨٩، والحاكم

(١٠٢/٤)، وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي (٥١/٦)، وحسنه الحافظ ابن حجر في

«الفتح» (٦٢/٥) وكذا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٦٩١/٢) رقم ٣٠٨٦.

(٨) زيادة من (ب).

وأخرجه أحمد، وابن ماجه، والبيهقي، وفَسَّرَ البخاري^(١) حَلَّ العِرض بما علَّقه عن سفيان قال: يقول مَظْلَنِي، وعُقوبته حَبْسُهُ، وهو دليلٌ لزيد^(٢) بن عليٍّ أَنَّهُ يُحْبَسُ حَتَّى يَفْضِي ذَنْتَهُ. وأجاز الجمهورُ الحَجْرَ وبيعَ الحاكم عنه ماله، وهذا أيضاً داخلٌ تحت لفظ عُقوبته، لا سيما وتفسيرُها بالحَبْسِ [غيراً]^(٣) مرفوع. ودلَّ الحديثُ على تحريم مُظْلٍ الواجد، ولذا [أبيحت]^(٤) عُقوبته، وإنَّما اختلفَ العلماء هل يبلغُ لَيَّ الواجد الكبيرة فيفسقُ، وتُرَدُّ شهادته بمطلِّه مرةً واحدةً أم لا؟ فذهبَ الهاديون^(٥) إلى أَنَّهُ يفسقُ بذلك، واختلفوا في قَدْر ما يفسقُ به، فقالَ الجمهورُ منهم: إِنَّهُ يفسقُ بمطلِّ عشرةِ دراهمٍ فما فوقَ قياساً على نصابِ السرقة، وفي كلامِ الهادي عليه السلام ما يقضي بأنَّه يفسقُ بدونَ ذلك، وكذلك ذهبَ إلى هذا المالكية^(٦) والشافعية^(٧) إلا أَنَّهُم تَرَدَّدوا في اشتراطِ التكرارِ، ومُقتَضَى مذهبِ الشافعي اشتراطُه، ثُمَّ يَدُلُّ بمفهوميهِ على أَنَّ مُظْلَّ غيرِ الواجد وهو المعسرُ لا يحلُّ عَرْضُهُ ولا عُقوبته، والحكمُ كذلك عندَ الجماهيرِ، وهو الذي دلَّ له قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا لَهُ الْكِتَابَ أَنْ يَمْسَرَ﴾^(٨).

الحجر على المدين

٨١٧/٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ ابْتِاعَهَا، فَكَثُرَ ذَنْتُهُ، فَأَفْلَسَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، فَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُلْغِ ذَلِكَ وَقَاءَ ذَنْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِعَرْمَائِهِ: اذْهَبُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). [صحيح]

(١) في ترجمة باب في «صحيحه» (٦٢/٥ باب ١٣)، وقد وصله البيهقي في «السنن الكبرى» (٥١/٦).

(٢) انظر: «البحر الزخار» (١٩١/٤). (٣) في (ب): «ليس».

(٤) في (ب): «أبيع». (٥) انظر: «البحر الزخار» (١٨٩/٤).

(٦) انظر: «المتقى» لأبي الوليد الباجي (٦٦/٥).

(٧) انظر: «معالم السنن» (٢٣٧/٥). (٨) سورة البقرة: الآية ٢٨٠.

(٩) في «صحيحه» (١٥٥٦/١٨).

وأخرجه أبو داود (٣٤٦٩)، والترمذي (٦٥٥)، والنسائي (٤٥٣٠)، وابن ماجه

(٢٣٥٦)، والبيهقي (٥٠/٦).

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثر نيتته، فقال رسول الله ﷺ: تصنفوا عليه، فتصنف الناس عليه، ولم يبلغ ذلك وفاة نيتته، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا ما وجبتكم، وليس لكم إلا ذلك. رواه مسلم). تقدم الكلام^(١) في [الجمع بين]^(٢) هذا الحديث، وحديث جابر^(٣). وقوله: «فليس»^(٤) لك أن تأخذته^(٥)، بأن هذا على جهة الاستحباب والحث على جبر من حدثت عليه حادثة. ويدل [له]^(٦) أيضاً قوله: «وليس لكم إلا ذلك» على أن الثمرة غير مضمونة، إذ لو كانت مضمونة لقال: وما بقي فظرة إلى ميسرة، ونحوه، إذ اللذين لا يسقط بإعسار المدين، وإنما تأخر عنه المطالبة في الحال، ومتى أيسر وجب عليه القضاء.

٨١٨/٤ - وعن ابن كعب بن مالك عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ، وَبَاعَهُ فِي ذَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٧)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٨) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٩) مُرْسَلًا، وَرَوَّجَحَ إِسْرَافَهُ. [ضعيف]

(وعن ابن كعب [ابن مالك]^(١٠) اسمه عبد الرحمن، سمّاه عبد الرزاق^(١١) عن أبيه أن النبي ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي ذَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ. رواه الدارقطني، وصحّحه الحاكم. وأخرجه أبو داود مرسلاً، ورّجح إرساله) قال عبد الحق^(١٢):

(١) انظر: شرح الحديث رقم (٨٠٥/٦) من كتابنا هذا.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) أخرجه مسلم، انظر: رقم (٨٠٥/٦) من كتابنا هذا.

(٤) في (ب): «فلا يجل». (٥) في (أ): «تأخذ».

(٦) زيادة من (أ). (٧) في «سننه» (٤/٢٣٠ رقم ٩٥).

(٨) في «المستدرک» (٥٨/٢)، (٢٧٣/٣)، وصحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٩) في «المراسيل» (ص ١٦٢ رقم ١٧١، ١٧٢).

وأخرجه البيهقي (٤٨/٦، ٥٠)، وعبد الرزاق (٨/٢٦٨ رقم ١٥١٧٧).

والحديث ضعيف وقد ضعّفه الألباني في «الإرواء» (٥/٢٦٠ رقم ١٤٣٥).

(١٠) زيادة من (ب).

(١١) في المصنف (٨/٢٦٨ رقم ١٥١٧٧)، وقال أبو داود في «المراسيل» (ص ١٦٢): سمّاه ابن

داود: عبد الرحمن اه. وهو محمد بن داود بن سليمان راوي الحديث عن عبد الرزاق.

(١٢) انظر: «التلخيص الحبير» (٣/٣٧).

المرسلُ أصحُّ من المتصل، وقالَ ابنُ الصلاح^(١) في الأحكام: هو حديثُ ثابتٍ، كانَ ذلكَ في سنةٍ تسعٍ، وجعلَ لغرمائِهِ خمسةَ أسباعٍ حقوقهم، فقالوا: يا رسولَ اللَّهِ، بعه لنا، فقالَ: «ليسَ لكم إليه سبيلٌ»^(٢). وأخرجهُ البيهقيُّ من طريقِ الواقدي، وزادَ^(٣) أنَّ النبيَّ ﷺ بعته بعدَ ذلكَ إلى اليمينِ لجبرِهِ. والحدِيثُ دليلٌ على أن الحاكمَ يحجرُ على المدينِ التصرفَ في مالِهِ، ويبيعُهُ عنه لقضاءِ غرمائِهِ، والقولُ بأنَّهُ حكايةُ فعلٍ غيرِ صحيحٍ، فإنَّ هذا فعلٌ لا يتمُّ إلا بأقوالٍ تصدُرُ عنه ﷺ يحجرُ بها تصرفَهُ، وألفاظُ يبيعُ بها مالَهُ وألفاظُ يقضي بها غرماءَهُ، وما كانَ بهذه المثابة لا يقالُ إنَّهُ حكايةُ فعلٍ، إنَّما حكايةُ الفعلِ مثلُ حديث^(٤): «خَلَعَ نَعْلَهُ فَعَلَمُوا نِعَالَهُمْ» كما لا يخفى. وظاهرُ الحديثِ أنَّ مالَهُ كانَ مُستَغْرَقًا بالَّذينَ، فهل يِلْحَقُ بِهِ مَنْ لَمْ يَسْتَغْرِقْ مالَهُ في الحجرِ والبيعِ عنه كالواجِدِ إذا مَطَّلَ؟ اختلفَ العلماءُ في ذلكَ، فقالَ جمهورُ الهادويةِ^(٥) والشافعيةِ^(٦): إنَّهُ يِلْحَقُ بِهِ فيحجرُ عليه، ويباعُ مالُهُ لأنَّهُ قد حَصَلَ المقتضي لذلكَ، وهو عَدَمُ المَسارعةِ بقضاءِ الدَّينِ. وقالَ زيدُ^(٧) بنُ عُلَيٍّ، والحنفيةُ^(٨): إنَّهُ لا يِلْحَقُ بِهِ فلا يحجرُ عليه، ولا

(١) كذا في المخطوط والمطبوع: «ابن الصلاح» وفي «التلخيص»: «ابن الطَّلَّاح»، والذي يبدو أنه الصواب وهو محمد بن الفرج القرطبي المالكي مولى محمد بن يحيى بن الطَّلَّاح المعروف بالطَّلَّاحي، وله كتاب في أحكام النبي ﷺ، توفي سنة ٤٩٧، راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٩/١٩٩ رقم ١٢١).

(٢) إلى هنا انتهى كلام ابن الطَّلَّاح كما في «التلخيص»، والرواية التي ساقها في «السنن الكبرى» للبيهقي (٥٠/٦) بدون ذكر السنة من طريق محمد بن عمر حدثني عيسى بن النعمان عن معاذ بن رفاعَةَ عن جابر بن عبد الله قال: كان معاذ بن جبل من أحسن الناس وجهاً وأحسنهم خلقاً و... إلى أن ذكره، ومحمد بن عمر هو الواقدي متروك مع سعة علمه كما قال الحافظ في «التقريب» (٢/١٩٤).

(٣) زاد هذه الزيادة عبد الرزاق في مصنفه (٨/٢٦٨ رقم ١٥١٧٧).

(٤) سبق تخريجه رقم (٢٠٥/١٣) من كتابنا هذا.

(٥) انظر: «الاعتصام بجبل الله المتين» (٤/٥٠٨).

(٦) انظر: «روضة الطالبين» (٤/١٣٧).

(٧) انظر: «الاعتصام بجبل الله المتين» (٤/٥١٠).

(٨) انظر: «شرح معاني الآثار» (٤/١٦٦).

يباعُ عنه بلْ يَجِبُ حبسُهُ حتَّى يَقْضِيَ دينَهُ لحديث^(١): «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَبِيعَةٍ مِنْ نَفْسِهِ»، ولقوله تعالى: «وَلَا أَنْ تَكُونَ فِي حَسْرَةٍ مِنْ رَبِّكَ»^(٢). ومقتضى الحجرِ والبيعِ إخراجُ المالِ من غيرِ طَبِيعَةٍ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا رِضًا.

والجوابُ عنه بأنَّ الحديثَ والآيةَ عامَّانِ خُصَّصَا بحديثٍ معاذٍ لَا يَتِمُّ، لأنَّ حديثَ معاذٍ لَيْسَ إِلَّا فِي الْمُسْتَفْرِقِ مَالَهُ يَدِينُهُ، والكلامُ في غيره، وهو الواجدُ الماطلُ، فالأوَّلَى أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمَا خُصَّصَا بِقِيَاسِ الْمَاطِلِ الْوَاجِدِ عَلَى مَنْ [يُسْتَفْرَقُ]^(٣) دَيْنُهُ مَالَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَدَمُ نَهْضِ الْقِيَاسِ. نعم في حديث^(٤): «لِيُؤْتَى الْوَاجِدُ بِحِلِّ عَرْضِهِ وَعَقُوبَتِهِ» دليلٌ عَلَى أَنَّهُ يُحَجَّرُ عَلَيْهِ، وَيَبَاعُ عَنْهُ مَالُهُ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ مَفْهُومِ الْعُقُوبَةِ، وَتَفْسِيرُهَا بِالْحَبْسِ فَقَطْ مُجَرَّدُ رَأْيٍ مِنْ قَائِلِهِ. هَذَا وَقَدْ حَكَمَ عُمَرُ رضي الله عنه فِي أَسْفَعِ جِهَيْنَةٍ كَحَكْمِهِ رضي الله عنه فِي مَعَاذٍ، فَأَخْرَجَ مَالَهُ فِي «الْمَوْطَأِ»^(٥) بِسَنَدٍ مُقْطَعٍ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٦) فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةٍ كَانَ يَشْتَرِي الرُّوَاهِلَ، فَيُغَالِي فِيهَا، فَيَسْرِحُ الْمَسِيرَ فَيَسْبِقُ الْحَاجَّ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٢/٥)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٦/٣ رَقْم ٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ (١٠٠/٦) مِنْ طَرِيقِ

عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جَدْعَانَ عَنْ أَبِي حِرَّةِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ مَرْفُوعًا، وَعَلِيٍّ فِيهِ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (٤٢٣/٣)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٥/٣ رَقْم ٢٦)، وَرَقْم ٨٩، ٩٠، وَالْبَيْهَقِيُّ (٩٧/٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ يَثْرِبٍ مَرْفُوعًا.

وَفِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٥/٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٦/١٠٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣١٦/١٣) رَقْم ٥٩٧٨ «الْإِحْسَانُ». وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٥/٣ رَقْم ٨٧) وَضَعَفَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٤٦/٣). وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو بَلَفَظَ: «لَا يَحِلُّ لِبْنِ أَحَدٍ مَاشِيَةٍ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ»، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَتَقَدَّمَ أَثْنَاءَ شَرْحِ حَدِيثِ رَقْم (٧٧٧/٤٢) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا. وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٦/٣ رَقْم ٩١) وَضَعَفَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٤٦/٣). وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٦/٣ رَقْم ٩٤)، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» وَقَالَ: حَدِيثُ أَبِي حَمِيدٍ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ. اهـ، يَعْنِي سِوَى حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ.

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ: الْآيَةُ ٢٩. (٣) فِي (ب): «اسْتَفْرَقَ».

(٤) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ بِرَقْم (٨١٦/٢) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(٥) (٧٧٠/٢ رَقْم ٨).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٩/٦) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، ضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٥/٢٦٢ رَقْم ١٤٣٦).

(٦) انْظُرْ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ (٤١/٣).

فأفلسَ فَرُفِعَ أمرُهُ إلى عمرَ [بن الخطاب] ^(١) فقال: أما بعدُ: أيها الناسُ، فإنَّ الأسيفَ أَسِيْفٌ جِهينةٌ قد رَضِيَ [من] ^(٢) دينه وأمانته أن يُقالَ سبقَ الحاجُّ، وفيه: إلَّا أنه أدان ^(٣) معرَضاً فأصبحَ وقد رين ^(٤) بي - أي أحاطَ به الدَّينُ - فمن كانَ له عليه دينٌ فليأتنا بالغداةِ فنقسمُ مالهَ بينَ غرمانه، وإياكم والدَّين؛ فإنَّ أوله همٌ وآخره حربٌ، انتهى. وأما قصةُ جابر ^(٥) معَ غرماءِ أبيه، وهي أنه لما قُتلَ أبوه في أُحُدٍ وعليه دَينٌ فاشتدَّ الغرماءُ في حقوقهم، قال: «فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حائِطِي، وَيَحْلُلُوا أَبِي فَلَمْ يَعْطِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ حَائِطِي، وَقَالَ: سَنَعِدُو عَلَيْكَ فَعَدَّا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ، وَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبِرْكَهْ فَجَذَذْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا». فَإِنَّ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ انتِظَارَ الْغَلَةِ وَالتَّمَكُّنَ مِنْهَا لَا يَعُدُّ مُطْلًا. قِيلَ وَيُؤْخَذُ [منه] ^(٦) أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ دَخْلٌ يَنْظُرُ إِلَى دَخْلِهِ وَإِنْ طَالَتْ مَدَّتُهُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَدَةِ الطَّوِيلَةِ وَالْقَصِيرَةِ فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ، وَمَنْ لَا دَخْلَ لَهُ لَا يُنْظَرُ، وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ لِأَهْلِ الدَّيْنِ. نَعَمْ وَأَمَّا الْحَجْرُ عَلَى الْبَالِغِ لِسَفْوِهِ، وَسَوْءِ تَصَرُّفِي فَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ ^(٧)، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَلَا أَبُو حَنِيفَةَ ^(٨). وَيُؤَبَّ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ^(٩) بَابُ الْحَجْرِ عَلَى الْبَالِغِينَ بِالسَّقْوِ، وَذَكَرَ فِيهِ بِسْنِدِهِ ^(١٠): «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرَ اشْتَرَى أَرْضًا بِسِتْمَائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ، فَهَمَّ عَلِيُّ وَعُثْمَانُ أَنْ يَحْجُرَا عَلَيْهِ، قَالَ: فَلَقِيْتُ الزُّبَيْرَ فَقَالَ: مَا اشْتَرَى أَحَدٌ بِعَا أَرْخَصَ مِمَّا اشْتَرَيْتَ. قَالَ: فَذَكَرَ [له] ^(١١) عَبْدَ اللَّهِ الْحَجْرَ، قَالَ: لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَالًا

(١) زيادة من (ب).

(٢) في المخطوط: «عن»، والتصويب من «الموطأ» والمطبوع.

(٣) في المخطوط (أ و ب) والمطبوع و «التلخيص»: «أدان»، وفي «الموطأ»: «دان».

(٤) في المطبوع: «دين» بالذال، وفي المخطوط و «الموطأ» و «التلخيص»: «ران» بالراء.

(٥) أخرجها البخاري (٢٣٩٥)، وأبو داود (٢٨٨٤)، والنسائي (٢٤٤/٦)، وابن ماجه (٢٤٣٣)، وأحمد (٣٩٨/٣) وغيرهم بألفاظ متعددة.

(٦) في (ب): «منها». (٧) انظر: «روضة الطالبين» (١٨٠/٤).

(٨) انظر: «المبسوط» (١٥٩/٢٤). (٩) (٦١/٦).

(١٠) وأخرجه الشافعي (٩٩/٢) «بدائع المنن»، وعزاه الحافظ في «التلخيص» (٤٣/٣) لأبي عبيد في كتاب الأموال، وقد صحَّحه الألباني في «الإرواء» (٢٧٣/٥) رقم (١٤٤٩).

(١١) زيادة من (ب).

لشاركتك. قَالَ: فَإِنِّي أَفْرَضُكَ نَصَفَ الْمَالِ، قَالَ: فَإِنِّي شَرِيكَكَ، فَأَتَاهُمَا عَلِيٌّ وَعَثْمَانُ وَهُمَا يَتَرَاوَضَانِ، قَالَا: مَا تَرَاوَضَانِ؟ فَذَكَرَا لَهُ الْحَجَرَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فَقَالَ: أَتَحْجَرَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَا شَرِيكُهُ؟ قَالَا: لَا لَعَمْرِي، قَالَ: فَإِنِّي شَرِيكُهُ. وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ عَثْمَانُ: «كَيْفَ أَحَجَرُ عَلَى رَجُلٍ فِي بَيْعِ شَرِيكِهِ فِيهِ الزَّبِيرُ». قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): فَتَعَلَّى لَا يَطْلُبُ الْحَجَرَ إِلَّا وَهُوَ يَرَاهُ، وَالزَّبِيرُ لَوْ كَانَ الْحَجَرُ بَاطِلًا لَقَالَ لَا يَحْجُرُ عَلَى بَالِغٍ، وَكَذَلِكَ عَثْمَانُ، بَلْ كُلُّهُمْ يَعْرِفُ الْحَجَرَ ثُمَّ سَأَلَ^(٢) حَدِيثَ عَائِشَةَ وَإِرَادَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ الْحَجَرَ عَلَيْهَا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الْأَدْلَةِ مِنْ أَعْمَالِ السَّلَفِ، وَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِالْحَدِيثِ^(٣) الصَّحِيحِ، وَهُوَ النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ؛ فَإِنَّ السَّفِيهَ يَضِيعُهُ بِسُوءِ تَصَرُّفِهِ فَيَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِحَجَرِهِ [عَنْ^(٤)]. قَالَ النَّوَوِيُّ^(٥): وَالصَّغِيرُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ حُكْمُ الْيَتِمِ بِمَجَرِدِ عِلْمِ السَّنِّ، وَلَا بِمَجَرِدِ الْبُلُوغِ، بَلْ لَا بَدَأَ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ الرُّشْدُ فِي ذَيْنِهِ وَمَالِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ^(٦): إِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً يَجِبُ تَسْلِيمُ مَالِهِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ضَابِطٍ.

أَمَارَاتُ الْبُلُوغِ

٨١٩/٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧). [صحيح]

(١) انظر: «السنن الكبرى» (٦١/٦).

(٢) يعني البيهقي في «السنن الكبرى» (٦١/٦)، وأخرجه البخاري (٤٩١/١٠) رقم ٦٠٧٣، (٧٠٧٥)، وأحمد (٣٢٧/٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٧٧) وأطرافه في (٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ٦٣٣٠، ٦٤٧٣، ٦٦١٥، ٧٢٩٢)، ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً وفي الباب عن غيره.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) انظر: «روضة الطالبين» (١٧٧/٤، ١٧٨).

وانظر: «نهاية المحتاج» (٣٥٧/٤) لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد الرُّملي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير المتوفى سنة (١٠٠٤).

(٦) انظر: المسبوط (١٦١/٢٤).

(٧) البخاري (٤٠٩٧)، ومسلم (١٨٦٨/٩١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ^(١): فَلَمْ يُجْزَنِي وَلَمْ يَرْنِي بَلَعْتُ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجْزَنِي، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَأْجَازَنِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ: فَلَمْ يُجْزَنِي وَلَمْ يَرْنِي بَلَعْتُ، وَصَحَّحَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ). وَجْهُ ذِكْرِ الْحَدِيثِ هُنَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَلْبِغْ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً لَا تَنْفَعُ تَصَرُّفَاتُهُ مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: لَمْ يُجْزَنِي، لَمْ يَجْعَلْ لِي حَكَمَ الرِّجَالِ [الْمُقَاتِلِينَ]^(٢) فِي إِجْبَابِ الْجِهَادِ عَلَيَّ وَخُرُوجِي مَعَهُ. وَقَوْلُهُ: فَأْجَازَنِي أَي رَأَيْتَنِي فِيمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ، وَيُؤْذَنُ لَهُ فِي الْخُرُوجِ إِلَيْهِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً صَارَ مَكْلُفًا بِالْعَمَلِ، لَهُ أَحْكَامُ الرِّجَالِ وَعَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ دُونَهَا فَلَا. وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فَلَمْ يَرْنِي بَلَعْتُ، وَنَاقَشَ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهِ بَعْضُ الْمَتَاخِرِينَ عَلَى الْبُلُوغِ قَائِلًا إِنَّ الْإِذْنَ فِي الْخُرُوجِ لِلْحُرُوبِ يَدُورُ عَلَى الْجَلَادَةِ وَالْأَهْلِيَّةِ، فَلَيْسَ فِي رَدِّهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لِأَجْلِ [عَدَمِ]^(٣) الْبُلُوغِ، وَفَهُمُ ابْنُ عُمَرَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ اِحْتِمَالٌ بَعِيدٌ وَالصَّحَابِيُّ أَعْرَفُ بِمَا رَوَاهُ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَنْدَقَ كَانَتْ سَنَةٌ أَرْبَعٌ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا سَنَةٌ خَمْسٌ يَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ [وَأ]^(٤) لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا^(٥) أَنَّ أَحَدًا كَانَتْ سَنَةٌ ثَلَاثٌ.

٦/ ٨٢٠ - وَعَنْ عَطِيَّةِ الْقُرْظِيِّ رضي الله عنه قَالَ: عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَتَيْتُ قُبُلًا، وَمَنْ لَمْ يَنْتِ خَلَى سَبِيلَهُ، فَكُنْتُ وَمَنْ لَمْ يَنْتِ فَخَلَى سَبِيلِي. رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ^(٦)،

= وَأَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ (٢٩٥٧، ٤٤٠٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٦١)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٤٣١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٤٣)، وَأَحْمَدُ (١٧/٢)، وَالبَيْهَقِيُّ (٥٤/٦، ٥٥)، (٨/٢٦٤)، (٣/٨٣).

(١) لَمْ أَجِدْ هَذَا اللَّفْظَ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» لَهُ، وَإِنَّمَا فِيهِ (٥٥/٦): «فَلَمْ يُجْزَنِي فِي الْمَقَاتِلَةِ»، وَأَيْضًا فِيهِ: «فَاسْتَصَفَرْنِي وَرَدَّنِي مَعَ الْغُلَامَانِ».

(٢) فِي (أ): «الْمُقَاتِلِينَ». (٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ب). (٥) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (٣٤٦/٧).

(٦) أَبُو دَاوُدَ (٤٤٠٤، ٤٤٠٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٤٢٩، ٣٤٣٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٨٤) وَقَالَ:

حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٤١).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(١)، وَالْحَاكِمُ^(٢)، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. [صحيح]

(وعن عطية القرظي^(٣)) بضم القاف، فراء، نسبة إلى بني قُرَيْظَةَ (قال: غَرَضُنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قَتْلًا، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خَلَى سَبِيلَهُ، فَكَثُرَ مَنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَى سَبِيلِي. رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ)، وَهُوَ كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُخْرِجَا لَعْنَةَ^(٤). والحدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْصُلُ بِالْإِنْبَاتِ الْبُلُوغُ فَتَجْرِي عَلَى مَنْ أَنْبَتَ أَحْكَامُ الْمَكْلُفِينَ وَلَعْنُهُ إِجْمَاعٌ.

تصرف المرأة في مالها

٨٢١/٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لَامْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عَصَمَتَهَا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٥)، وَأَصْحَابُ^(٦) السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٧). [صحيح]

(عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه أن رسول الله ﷺ قال: لا [تجوز] لامرأة عطيَّة إلا بإذن زوجها. وفي لفظ: لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ). قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٨): حَمَلَهُ الْأَكْثَرُ عَلَى حَسَنِ الْعَشْرَةِ، وَاسْتِطَابَةِ النَّفْسِ، أَوْ يَحْمِلُ عَلَى

(١) في «صحيحه» (١٠٣/١١) رقم ٤٧٨٠ وما بعده «الإحسان».

(٢) في «المستدرک» (١٢٣/٢)، ووافقه الذهبي.

وأخرجه: أحمد (٢٨٣/٤)، (٣١١/٥)، والبيهقي (٥٨/٦) وهو حديث صحيح، صحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (٨٣٣/٢) رقم (٣٧٠٤).

(٣) كذا قال الحافظ في «التلخیص» (٤٢/٣) وزاد: وماله إلا هذا الحديث الواحد.

(٤) في «مسنده» (١٧٩/٢)، ١٨٤، (٢٠٢).

(٥) أبو داود (٣٥٤٦، ٣٥٤٧)، والنسائي (٢٥٤٠)، وابن ماجه (٢٣٨٨).

(٦) في «المستدرک» (٤٧/٢)، ووافقه الذهبي.

قلت: وقد حسَّنه المحدث الألباني في «السلسلة الصحيحة» رقم (٨٢٥).

(٧) في (ب): «يجوز».

(٨) ذكره في «معالم السنن» (١٩٤/٥) - مع مختصر أبي داود.

غير الرشيدة. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال^(١) للنساء: «تصدقن»؛ فجعلت المرأة تلقي القِرْط، والخاتم، وبلال يتلقاه بردائه، وهذه عطية بغير إذن الزوج. انتهى. وهذا مذهب الجمهور مستدلين بمفهومات الكتاب والسنة، ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاووس^(٢) فقال: إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مزوجة إلا فيما أذن لها فيه الزوج. ودعّب^(٣) مالك إلى أن تصرفها من الثلث.

من تحل له المسألة

٨/ ٢٢٢ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يَصِيبَهَا، ثُمَّ يُنْسِكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْجَبَى مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤). [صحيح]

(وعن قبيصة) بفتح القاف، فموحدة، فمشاة تحتية، فصاد مهمل (بن مخارق) بضم الميم، فخاء معجمة، فراء مكسورة (قال: قال رسول الله ﷺ: إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة) بفتح الحاء المهملة، وتخفيف الميم، (فحلّت له المسألة حتى يصيبها، ثم ينسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الجبأ من قومه قائلين: لقد أصابت فلانة فاقة فحلّت له المسألة. رواه مسلم).

قد تقدّم بلفظه في باب قسمة الصدقات، ولعل إعادته هنا أن الرجل الذي تحلّ حمالة قد لزّمه دين فلا يكون له حكم المفلس في الحجز عليه، بل يترك حتى يسأل الناس فيقضي دينه، وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال.

(١) صحّ من رواية أبي سعيد الخدري أخرجه البخاري (٣٠٤) وأطرافه (١٤٦٢)، (١٩٥١)،

(٢٦٥٨)، (٨٠). ومن رواية عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه مسلم (٨٦/١) رقم (٧٩).

(٢) انظر: «المحلى» (٣١١/٨). (٣) انظر: «المحلى» (٣٠٩/٨).

(٤) سبق تخريجه برقم (٦٠٥/٣) من كتابنا هذا.

(٥) في (أ): «أصاب».

[الباب السابع]

باب الصلح

قَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الصُّلْحَ أَقْسَامًا، صُلْحَ الْمُسْلِمِ مَعَ الْكَافِرِ، وَالصُّلْحَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَالصُّلْحَ بَيْنَ الْفِتْنَةِ الْبَاغِيَةِ وَالْعَادِلَةِ، وَالصُّلْحَ بَيْنَ الْمُتَقَاضِيَيْنِ، وَالصُّلْحَ فِي الْجَرَاحِ كَالْعَفْوِ عَلَى مَالٍ، وَالصُّلْحَ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْأَمْلَاقِ وَالْحَقُوقِ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمَرَادُّ هُنَا وَهُوَ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْفُقَهَاءُ فِي بَابِ الصُّلْحِ.

[١] ٨٢٣ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ أَلْمَزَنِي رحمته الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حِلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا. وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حِلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) وَصَحَّحَهُ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ، لِأَنَّ رَاوِيَهُ كَثِيرٌ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ضَعِيفٌ، وَكَأَنَّهُ اغْتَبَرَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ. [صحيح لغيره]

- وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْهُ. [صحيح لغيره]

(١) فِي «مُسْنَدِهِ» (١٣٥٢).

وَأَخْرَجَهُ: ابْنُ مَاجَه (٢٣٥٣)، وَالحَاكِم (١٠١/٤)، وَالدَّارِقُطَنِي (٢٧/٣) رَقْم (٩٨)، وَالبَيْهَقِيُّ (٧٩/٦).

قُلْتُ: فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (٢/ ١٣٢ رَقْم ١٧): ضَعِيفٌ، مِنْهُمْ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى الْكُذْبِ. وَسَكَتَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: وَاهٍ. وَلَهُ شَوَاهِدٌ يَبْتَنِيهَا فِي تَحْقِيقِ «بَدَايَةِ الْمُجْتَبَدِ» (٨٩/٤)، (٩٠). وَقَدْ قَالَ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الإِرْوَاءِ» (١٤٥/٥ - ١٤٦): وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ أَنَّ الْحَدِيثَ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الطَّرِيقِ يَرْتَقِي إِلَى دَرَجَةِ الصَّحِيحِ لْغَيْرِهِ. اهـ.

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٩١ رَقْم ١١٩٩ - الْمَوَارِد).

(عن عُمَرُو بْنِ عَوْفٍ الْمَزْنِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صَلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحْلَلَ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ) وفي لفظ لأبي ^(١) داود: والمؤمنون ^(٢) (على شروطهم، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحْلَلَ حَرَامًا. رواه الترمذي وصححه، وكنزوا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وهو ضعيف) كَذَبَ الشَّافِعِيُّ، وَتَرَكَهُ أَحْمَدُ. وفي الميزان ^(٣) عن ابن حبان: لهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ نَسَخَةٌ مَوْضُوعَةٌ. وقال الشافعي وأبو داود: هُوَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْكُذْبِ، وَاعْتَدَرَ الْمُصَنِّفُ لِلتَّرْمِذِيِّ بِقَوْلِهِ: (وَكَانَتْهُ اعْتَبَرَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ). فِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الأولى: فِي أَحْكَامِ الصَّلْحِ: وَهُوَ أَنَّ وَضْعَهُ مَشْرُوطٌ فِيهِ الْمَرَاضَةُ لِقَوْلِهِ جَائِزٌ أَي أَنَّهُ لَيْسَ بِحَكْمٍ لَازِمٍ يَقْضِي بِهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ الْخَصْمُ، وَهُوَ جَائِزٌ أَيْضًا بَيْنَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ، فَتَعْتَبَرُ أَحْكَامُ الصَّلْحِ بَيْنَهُمْ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْمُسْلِمِينَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمُ الْمُعْتَبَرُونَ فِي الْخُطَابِ الْمُنْقَادُونَ لِأَحْكَامِ السَّنَةِ وَالْكِتَابِ، وَظَاهِرُهُ عَمُومُ صِحَّةِ الصَّلْحِ سِوَاءَ كَانَ قَبْلَ اتِّصَاحِ الْحَقِّ لِلْخَصْمِ أَوْ بَعْدَهُ، وَيدُلُّ لِلأَوَّلِ قِصَّةُ ^(٤)

= قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥٩٤)، وابن الجارود (رقم ٦٣٧ و ٦٣٨)، والدارقطني (٣/ ٢٧ رقم ٩٦)، والحاكم (٤٩/٢)، والبيهقي (٦/ ٦٤، ٦٥)، وأحمد (٢/ ٣٦٦)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٨٨) كلهم من حديث كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ وَالصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ» زَادَ بَعْضُهُمْ: «إِلَّا صَلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا وَأَحْلَلَ حَرَامًا». قال الحاكم: «رواه هذا الحديث مدنيون»، فلم يصنع شيئاً!! ولهذا قال الذهبي: «لم يصححه، وكثير ضعفه النسائي وقوّاه غيره»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢/ ١٣١ رقم ١١): «صدوق يخطئ». قلت: لم يتفرد به، وحديث الباب يشهد له.

(١) في (ب): «أبي».

(٢) كذا في المخطوط والمطبوع: «والمؤمنون»، وفي رواية أبي داود التي بين أيدينا (٣٥٩٤) «والمسلمون»، ولم أجد غيرها فيه والله أعلم. ثم وجدت الحافظ في «التلخيص» (٣/ ٢٣ رقم ١١٩٥) قد نقل عن الرافعي: «والمؤمنون...» أبو داود، فالذي يبدو أن الشارح قد نقلها منه ولكن قال الحافظ في آخر تخريجه: (تنبيه) الذي وقع في جميع الروايات: المسلمون بدل: المؤمنون. اهـ.

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٤٠٦ رقم ٦٩٤٣)، وانظر: «التنبيه» (٨/ ٣٧٧ رقم ٧٥٣).

(٤) وهي كما كان يُحَدِّثُ الزبير أنه خاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بداراً إلى رسول الله ﷺ

الزبير والأنصاري، فإنه ﷺ لم يكن قد أبان للزبير ما يستحقه، وأمره أن يأخذ بعض ما يستحقه على جهة الإصلاح، فلما لم يقبل الأنصاري بالصلح وطلب مرُّ الحق أبان رسول الله ﷺ للزبير قدر ما يستحقه، كذا قاله الشارح. والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار، بل من الصلح مع سكوت المدعى عليه، وهي مسألة مستقلة، وذلك لأن الزبير لم يكن عالماً بالحق الذي له حتى يدعن بالصلح بل هذا أول التشريع في قدر الشفيا، والتحقيق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا، وأما بعد إبانة الحق للخصم فإنما يُطلب من صاحب الحق أن يترك لخصمه بعض ما يستحقه [وإلى جواز الصلح على الإنكار ذهب مالك^(١)، وأحمد^(٢)، وأبو حنيفة^(٣)]. وخالف في ذلك الهادي^(٤)، والشافعي^(٥) وقالوا: لا يصح [الصلح]^(٦) مع الإنكار، ومعنى عدم صحته أنه لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح، وذلك حيث يدعي عليه آخر عينا أو ديناً فيصالح ببعض العين أو الدين مع إنكار خصمه، فإن الباقي لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه»، وقوله تعالى: ﴿عَنْ رَاحِلٍ﴾^(٧). وأجيب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرخصا بالصلح، وعقد الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة، فيحل له ما بقي.

= في شراح من الحرّة كانا يستقيان به كلاهما، فقال رسول الله ﷺ للزبير: اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك، فغضب الأنصاري فقال: يا رسول الله إن كان ابن عمك، فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: اسق ثم احبس حتى يبلغ الجدر فاستوعى رسول الله ﷺ حينئذ حقه للزبير، وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأي سعة له وللأنصاري، فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوعى للزبير حقه في صريح الحكم.

أخرجه البخاري (٢٧٠٨) وأطرافه (٢٣٦٠، ٢٣٦٢، ٤٥٨٥)، ومسلم (١٢٩) / (٢٣٥٧)، وأبو داود (٣٦٣٧)، والترمذي (١٣٦٣)، والنسائي (٥٤٠٧)، وابن ماجه (٢٤٨٠).

- (١) انظر: «بداية المجتهد» (٩٠/٤) بتحقيقنا.
- (٢) انظر: «المغني» (١٠/٤).
- (٣) انظر: «المبسوط» (١٣٤/٢٠).
- (٤) انظر: «البحر الزخار» (٩٦/٥).
- (٥) انظر: «روضة الطالبين» (١٩٨/٤).
- (٦) زيادة من (ب).
- (٧) انظر تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٨١٨/٤) من كتابنا هذا.
- (٨) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٧)

قلت: الأولى أن يقال [إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه جاز له قبض ما صولح عليه، وإن كان خصمه منكراً] وإن كان بدعي باطلاً فإنه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صولح به [والمدعى عليه إن كان عنده حق يعلمه، وإنما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ما صولح به عليه] وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذيتيه، وحرم على المدعي أخذه، وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال الصلح على الإنكار لا يصح، ولا أنه يصح على الإطلاق بل يقتضيه فيه.

المسألة الثانية: ما [أفاده] (٣) قوله: والمسلمون على شروطهم - أي ثابتون عليها، واقفون عندها. وفي تعديته بعلَى ووصفهم بالإسلام أو الإيمان دلالة على علو مرتبتهم، وأنهم لا يخلون بشروطهم، وفيه دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما استثناه في الحديث. وللمفرعين تفاصيل في الشروط، وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه، ومنها ما لا يصح ولا يلزم، ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد، وهي هنالك مبسطة بعلل ومناسبات. وللبخاري في كتاب الشروط (٣) تفاصيل كثيرة معروفة. وقوله: «إلا شرطاً حراماً حلالاً»، وذلك كاشتراط البائع أن لا يطا الأمة، أو أحل حراماً مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم الله [عليه] (٤) وظأها.

انتفاع الجار بحائط جاره

٢/ ٨٢٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يمنع جار جاره أن يغرق خسبة في جذاره»، ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين؟ والله لأزوين بها بين أكتافكم. متفق عليه (٥). [صحیح]

(١) في المخطوط «عن»، وما أثبتناه من المطبوع.

(٢) في (ب): «أفادها».

(٣) كتاب الشروط في «صحیح البخاري» (٣١٢/٥: ٣٥٤).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩/١٣٦).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٦٣٤)، والترمذي (١٣٥٣)، وابن ماجه (٢٣٣٥)، ومالك =

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: لَا يَفْتَحُ يُرَوَّى بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَيْرِ، وَالْجَزْمِ عَلَى النَّبِيِّ (جاءَ جازه أن يغزى خشية) بالإنفراد، وفي لفظ: خشية بالجمع (في جداره، ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرمين بها بين أكتافكم) بالنون^(١) جمع كَيْفٍ - بفتحها - وهو الجانب (متفق عليه).

وفي [رواية]^(٢) لأبي داود^(٣): فَتَكُسُوا رُؤُوسَهُمْ. ولأحمد^(٤): حِينَ حَدَّثْتُهُمْ بِذَلِكَ طَاطَأُوا رُؤُوسَهُمْ. والمراد المخاطبون، وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان، فإنه كان يستخلفه فيها، فالمخاطبون ممن يجوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة. وقد روى أحمد^(٥)، وعبد الرزاق^(٦) من حديث ابن عباس: «لَا ضَرَّ وَلَا ضِرَارَ، وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْيَةً فِي حَاطِطِ جَارِهِ».

الحديث دليل أنه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشية على جداره، وأنه إذا امتنع عن ذلك أجبر لأنه حق ثابت لجاره، وإلى هذا ذهب أحمد^(٧)، وإسحاق وغيرهما من أصحاب الحديث عملاً بالحديث، وذهب إليه الشافعي^(٨) وفي القديم، وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة، وقال الشافعي: إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة: وهو فيما رواه مالك^(٩) بسند صحيح: أَنَّ الضحَّاكَ بْنَ خَلِيفَةَ سَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ أَنْ يَسُوِّقَ خَلِيجًا لَهُ فَيُجْبِرَهُ فِي أَرْضٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ فَامْتَنَعَ، فَكَلَّمَهُ عُمَرُ فِي ذَلِكَ فَأَبَى فَقَالَ: وَاللَّهِ لَيَمُرَّنَّ بِهِ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ.

= ٧٤٥/٢ رقم ٣٢، والبيهقي (٦٨/٦)، وأحمد (٢٣٠/٢)، ٢٧٤، ٤٤٧.

(١) في المطبوع «بالتاء» وما أثبتناه من المخطوط.

قال الحافظ في «الفتح» (١١١/٥): قال ابن عبد البر: رويناه في «الموطأ» بالمشناة وبالنون اهـ.

(٢) في (ب): «اللفظ».

(٣) في «سننه» (٣٦٣٤) ولكن فيه «فتكسوا» فقط.

(٤) لم أجد هذا اللفظ في المسند وهو في «سنن البيهقي الكبرى» (٦٨/٦).

(٥) في «المسند» (٣١٣/١).

(٦) عزاه إليه الزيلعي في «نصب الراية» (٣٨٤/٤).

قلت: وأخرجه ابن ماجه (٢٣٤١)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٢/١١) رقم ١١٨٠٦، وهو حديث صحيح لغيره، وانظر: «الروضة الندية» (٣٠٢/٢) بتحقيقنا.

(٧) انظر: «المغني» (٣٧/٤)، ٣٨، رقم ٣٥٢٥.

(٨) انظر: فتح الباري (١١٠/٥)، (١١١).

(٩) في «الموطأ» (٧٤٦/٢) رقم ٣٣، وصححه الحافظ في «الفتح» (١١١/٥).

وهذا نظيرُ قصّة [حديث^(١)] أبي هريرة، وعمّمهُ عمرُ في كُلِّ ما يحتاجُ الجارُ إلى الانتفاعِ به من دارٍ جاره وأرضِهِ. وذَهَبَ آخرونَ إلى أَنه لا يجوزُ أن يَضَعَ خشبَةً إلّا بإذنِ جاره، فإن لم يأذنْ له لم يجز. قالوا: لأنَّ أدلّة^(٢) «لا يحلُّ مالُ امرئٍ مسلمٍ إلّا بطيبةٍ من نفسه» تَمَنَعُ هذا الحكمُ فهو للتزَيُّرِ. وأجيبَ عنه بما [قاله^(٣)] البيهقي^(٤): لم نجدْ في السننِ الصحيحةِ ما يعارضُ هذا الحكمَ إلّا عموماتٌ لا ينكرُ أن يخصّها، وقد حمّله الراوي على ظاهرو من التحريم، وهو أعلمُ بالمرادِ بدليلِ قوله: «ما لي أراكم [عنها]^(٥) معرضين»؛ فإنه استنكاكٌ لإعراضهم، دالٌّ على أن ذلكَ للتحريم. قال الخطابي^(٦): معنَى قوله: «بين أكتافكم» إن لم تقبلوا هذا الحكمَ وتعملوا به راضينَ لأجعلنّها - أي الخشبَةَ - على رقابكم كارهين. قال: وأرادَ بذلكِ المبالغة.

قلت: والذي يتبادرُ أنَّ المرادَ لأمرينها أي هذه السنة المأمورَ بها بينكم بلاغاً لما تحمّلته منها، وخروجاً عن كثرتها وإقامة الحجةِ عليكم بها.

حُرمة اغتصاب المال

٨٢٥/٣ - وعن أبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يحلُّ لانيءٍ أن يأخذَ عَصاً أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيْبٍ نَفْسٍ مِنْهُ»، رَوَاهُ ابْنُ جَبَّانَ^(٧)، وَالْحَاكِمُ^(٨) فِي صَحِيحَيْهِمَا. [صحيح]

(وعن أبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لا يحلُّ لامرئٍ أن يأخذَ

(١) انظر تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٨١٨/٤) من كتابنا هذا.

(٢) زيادة من (ب). (٣) في (ب): «قال».

(٤) نقله الحافظ في «الفتح» (١١٠/٥)، ولم نجدْ في السننِ والمعرفة.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) لم أجد كلامه في «معالم السنن»، وهو في «الفتح» (١١١/٥).

(٧) في صحيحه (٤٩٨/١) رقم ١١٦٦ - «الموارد».

(٨) لم أجده في «المستدرک».

قلت: وأخرجه البيهقي (١٠٠/٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٤٠/٢)،

والحديث صحيح، انظر: «الإرواء» (٢٨٠/٥).

غَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ [بَطِيَّةٍ] ^(١) نَفْسٍ مِنْهُ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحَيْهِمَا.

وفي البابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ [فِي مَعْنَاهُ] ^(٢)، وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ ^(٣) مِنْ حَدِيثِ ^(٤) عَمْرِو: «لَا يَحِلُّ بِنَ أَحَدٍ مَا شِئَ أَحَدٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ». وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٦)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ^(٧) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بَلْفِظَ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ لَا عِبَاءً وَلَا جَادًا».

وَالْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَالِ الْمُسْلِمِ إِلَّا بِطَيَّةٍ مِنْ نَفْسِهِ وَإِنْ قُلٌّ، وَالْإِجْمَاعُ وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِرَادُ الْمَصْنُفِ كَقَوْلِهِ لِحَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ عَقِيبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِشَارَةٌ إِلَى تَأْوِيلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيهِ كَمَا هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ^(٨) فِي الْجَدِيدِ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ، وَهُوَ هُنَا مُمْكِنٌ بِالتَّخْصِصِ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ خَاصٌّ وَتِلْكَ الْأَدْلَةُ عَامَةٌ كَمَا عُرِفَتْ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ عَمُومِهَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً كَأَخْذِ الزَّكَاةِ كَرْهًا، وَكَالشُّفْعَةِ، وَإِطْعَامِ الْمَضْطَّرِّ، وَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ الْمَعْسِرِ، وَالزَّوْجَةِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْحَقُوقِ الْمَالِيَةِ الَّتِي لَا يَخْرِجُهَا الْمَالِكُ بَرْضَاهُ، فَإِنَّمَا يُؤْخَذُ [مِنْهُ] ^(٩) كَرْهًا، وَغَرَرُ الْخَشْبَةِ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ مُجْرَدٌ انْتِفَاعٍ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ.



(١) كما في المخطوط (أ، ب، ج).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) تقدم تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٧٧٧/٤٢) من كتابنا هذا.

(٤) كذا في المطبوع: «عمر» وسقطت من المخطوط، والحديث من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٥) في سننه (٢٧٣/٥) رقم (٥٠٠٣).

(٦) في سننه (٤٦٢/٤) رقم (٢١٦٠)، وقال: حديث حسن غريب.

(٧) في «اللسن الكبرى» (١٠٠/٦).

قلت: وأخرجه أحمد (١٤٠/١٥) رقم ١ «الفتح الرباني»، والحاكم (٦٣٧/٣) وحسن إسناده الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٣١/٢) رقم (١٧٥٤).

(٨) انظر: «فتح الباري» (١١٠/٥).

(٩) زيادة من (ب).

[الباب الثامن]

[باب الحَوَالَةِ والضمان]

وهي: - التنازل برصيد مدونة إلى ذمة .

الحوالة بفتح الحاء وقد تُكسّر، حقيقتها عند الفقهاء: نَقْلُ ذَيْنِ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ. واختلَفُوا [فيها] ^(١) هل هي بيع دين بدين بدين رُخِّصَ فيه، وأُخْرِجَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الدَّيْنِ بِالَّذَيْنِ، أَوْ هِيَ اسْتِيفَاءٌ؟ وَقِيلَ: هِيَ عَقْدُ إِرْقَاقٍ مُسْتَقِلٍّ، وَيَشْتَرِطُ فِيهَا لَفْظُهُا، وَرَضًا الْمَحِيلِ بِلا خِلَافٍ، وَالْمَحَالُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَالْمَحَالُّ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَعْضِ، وَتَمَازُلُ الصَّفَاتِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي شَيْءٍ مَعْلُومٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَصَّصَهَا بِالْقَدِّينِ دُونَ الطَّعَامِ، لِأَنَّهُ يَبِيعُ طَعَامًا قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى.

أخرجه البخاري بإسناد

مطل الغني ظلم

٨٢٦/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّقِ»** مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢). وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ ^(٣): **«وَمَنْ أَجِيلَ فَلْيَتَخَلَّ»**. [صحيح]

(عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»** إضافة المصدر إلى الفاعل، أي: مَطْلُ الْغَنِيِّ غَرِيمُهُ، وَقِيلَ: إِلَى الْمَفْعُولِ، أَيْ مَطْلُ الْغَرِيمِ [الغني] ^(٤)).

(١) زيادة من (١).

(٢) البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤/٣٣).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٣٤٥)، والترمذي (١٣٠٨)، والنسائي (٤٦٩١)، وابن ماجه (٢٤٠٣)، والدارمي (٢٦١/٢)، وأحمد (٧١/٢، ٣٨٠، ٤٦٣، ٢٤٥)، والشافعي في «الأم» (٢٣٣/٣)، ومالك (٦٧٤/٢) رقم ٨٤ وغيرهم.

(٣) في مسنده (٤٦٣/٢). (٤) في (ب): «الغني».

(ظلم)، وبالأولى [مطل] ^(١) الفقير، (وإذا تبيخ) بضم الهمة وسكون المثناة
 الفوقية، وكسر الموحدة (احكمكم على قلبي) بالهمة مأخوذ من الملاء، يقال ملؤ
 الرجل أي صار مليئاً، (فلتتبخ) بإسكان المثناة الفوقية أيضاً، مبني للمجهول
 كالأول، أي إذا أخيل فليحتل (متفق عليه). دل الحديث على تحريم المطل من
 الغني، والمطل هو المدافعة، والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير غدر من
 قادر على الأداء، والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل،
 [أي] ^(٢): يحرم على الغني القادر أن يطل بالذين بعد استحقاقه خلاف العاجز،
 ومعناه على التقدير الثاني أنه يجب فناء الدين ولو كان مستحقه غنياً، فلا يكون
 غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولى. ودل
 الأمر على وجوب قبول الإحالة، وحمله الجمهور ^(٣) على الاستحباب، ولا
 أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره، [وعليه حمل] ^(٤) أهل الظاهر ^(٥).
 وتقدم ^(٦) البحث في أن المطل كبيرة يفسد صاحبه فلا نكرهه، وإنما اختلفوا هل
 يفسد قبل الطلب أو لا بد منه، والذي يشعر به الحديث أنه لا بد من الطلب،
 لأن المطل لا يكون إلا معه، ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته،
 والسيد في نفقة عيده، ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطلق العاجز عن الأداء
 لا يدخل في الظلم، ومن لا يقول بالمفهوم يقول لا يسمى العاجز ماطلاً،
 والغني الغائب عنه ماله كالمعدم، ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى
 يوميّر [قال الشافعي] ^(٧): لو جازت مؤاخذه لكان ظالماً، والقرص أنه ليس بظالم
 لعجزه، ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقر لم يكن للمحتال
 الرجوع على المحيل، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة، فلما
 شرطه الشارع علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوعاً له كما لو عوض في دينه بعوض ثم

(١) في (أ): «مطله».

(٢) في (ب): «أنه».

(٣) انظر: فتح الباري (٤/٤٦٥). (٤) في (ب): «وعليه حمله».

(٥) انظر: «المعالي» (١٠٨/٨) مسألة رقم (١٢٢٦). عني مليخ/ غدره به - وادود الظاهر والضماني كما

(٦) أثناء شرح الحديث (١٦٦/٢) من كتابنا هذا. عليه من يسير في مدله مرسل أسد وهو مخصص

(٧) انظر: «الأم» (٣/٢٣٣)، و«المعركة» (٨/٢٨١). الوجوب، وهذا هو الظاهر وهذا قاله راوديه في

بكرة، على هذا عليه. (المرجع نفسه لجمهور).

لَيْفَ الْعَوْضُ فِي يَدِ صَاحِبِ الدَّيْنِ. وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ^(١): يَرْجِعُ عِنْدَ التَّعْذِيرِ وَشِبْهَوِ
الْحَوَالَةِ بِالضَّمَانِ، وَأَمَّا إِذَا جَهِلَ الْإِفْلَاسَ حَالَ الْحَوَالَةِ فَلَهُ الرَّجُوعُ.

ترك الصلاة على من مات وعليه دين

٢/ ٨٢٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: تُوْفِّي رَجُلٌ مِنَّا، فَعَسَلْنَاهُ وَحَطَطْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ
أَتَيْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: نُصَلِّيْ عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خَطَى، ثُمَّ قَالَ: «أَعْلَيْهِ دَيْنٌ؟»، فَقُلْنَا:
وَيَنَارَانِ. فَانْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقَّ الْغَرِيمِ، وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. رَوَاهُ
أَحْمَدُ^(٢)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَالتَّسَائِيُّ^(٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٥) وَالْحَاكِمُ^(٦). [صحيح]
(وعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: تُوْفِّي رَجُلٌ مِنَّا فَعَسَلْنَاهُ، وَحَطَطْنَاهُ، وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ لَتَيْنَا بِهِ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: [تُصَلِّيْ] ^(٧) عَلَيْهِ، فَخَطَا خَطَى ثُمَّ قَالَ: عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قُلْنَا: بَيْنَارَانِ
فَانْصَرَفَ) أَيِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، (فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ:
الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقَّ الْغَرِيمِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مُؤَكَّدٌ
لِمَضْمُونِ قَوْلِهِ الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، أَيِ حَقٍّ عَلَيْكَ الْحَقُّ، وَبَتَّ عَلَيْكَ، وَكَتَتْ غَرِيماً.
(وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ. قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ،
وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ)، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، إِلَّا
أَنَّ فِي حَدِيثِهِ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ^(٩). وَجُمِعَ^(١٠)

(١) انظر: «المبسوط» (٥٣/٢٠). (٢) في مسنده (٣٢٠/٣).

(٣) في سننه (٣٣٤٣). (٤) في سننه (١٩٦٢).

(٥) في صحيحه (٧/٣٣٤) رقم ٣٠٦٤ «الإحسان».

(٦) في «المستدرک» (٥٨/٢).

وأخرجه البيهقي (٦/٧٣، ٧٤)، وقد ثبت مثله من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه،
أخرجه البخاري (٢٢٨٩)، إلا أنه قال: «ثلاثة دنانير» بدلاً من «دينارين»، وقد صحح
حديث جابر الألباني في «الإرواء» (٥/٢٤٩) على شرط الشيخين.

(٧) في المخطوط «يُصَلِّي» بالتحتانية.

(٨) كما تقدم في تخريج حديث الباب وفيه «ديناران».

(٩) من حديث أسماء بن يزيد كما ذكره الحافظ في «الفتح» (٤/٤٦٧).

(١٠) انظر هذا الجمع في «الفتح» (٤/٤٦٨).

بينه وبين قوله ديناران أن في حديث الكتاب أنهما كانا دينارين وشرطاً فمن قال ثلاثة جبر الكسر، ومن قال ديناران ألقاه، أو كان الأصل ثلاثة ففرض قبل موته ديناراً فمن قال ثلاثة اعتبر أصل الدين، ومن قال ديناران اعتبر الباقي. ويحتمل أنهما قضتا وإن كان بعيداً. وفي رواية الحاكم^(١) أنه ﷺ جعل إذا لقي أبا ثنادة [يقول]^(٢): «ما صنعت الديناران؟ حتى كان آخر ذلك أن قال: قضيتهما يا رسول الله»، قال: «الآن برزت جلدته». وروى الدارقطني^(٣) من حديث علي ﷺ: «كان رسول الله ﷺ إذا أتني بجنازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل، ويسأل عن دينه، فإن قيل: عليه دين كفت، وإن قيل: ليس عليه دين صلي، فأتي بجنازة فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين؟ فقالوا: ديناران، فعذر عنه، فقال علي: هما علي يا رسول الله، وهو بري منهما، فصلى عليه ثم قال: جزاك الله خيراً، وفك الله رهانك - الحديث». قال ابن بطال^(٤): ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة عن الميت، ولا رجوع له في مال الميت.

وفي الحديث دليل على أنه يصح أن يحتمل الواجب غير من وجب عليه، وأنه ينفعه ذلك، ويدل على شدة أمر الدين فإنه ﷺ ترك الصلاة عليه لأنها شفاع، وشفاعته ﷺ مقبولة لا ترد، والدين لا يسقط إلا بالتأدية.

وفي الحديث دليل أنه لا يكتفى بالظاهر من اللفظ بل لا بد للحاكم في الإلزام بالحق من تحقق ألفاظ العقود والإقرارات، وأنه إذا ادعى من عليه الحكومة أنه قصد باللفظ معنى يحتمله، وإن بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ. وعطف: وبرى منهما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط.

قضاء الرسول ﷺ عمن مات وعليه دين

٨٢٨/٣ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله ﷺ كان

(١) تقدم بيان أنها في «المستدرک» (٥٨/٢).

(٢) في (ب): «قال».

(٣) في سننه ٤٦/٣ رقم (١٩٤)، وأخرجه أيضاً البيهقي (٧٣/٦)، وقال: فيه عطاء بن عجلان ضعيف. اهـ.

(٤) انظر: «الفتح» (٤٦٨/٤).

يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوْفِّي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَاؤِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [صحيح]

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ^(٢): «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً».

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوْفِّي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَاؤِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً». إِبْرَادُ الْمُصَنِّفِ لَهُ عَقِيبُ الَّذِي قَبْلَهُ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ ﷺ نَسَخَ ذَلِكَ الْحُكْمَ لَمَّا فَتَحَ عَلَيْهِ ﷺ، وَاتَّسَعَ الْحَالُ بِتَحْمِيلِهِ الدَّيْنَ عَنِ الْأَمْوَاتِ.

وظاهر قوله: «فعلي قضاؤه»، أنه يجب عليه القضاء، وهل هو من خالص ماله، أو من مال المصالح؟ محتمل. قَالَ ابْنُ بَطَالٍ^(٣): «وَهَكَذَا يُلْزَمُ الْمُتَوَلَّى لِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِيمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَالْإِثْمُ عَلَيْهِ. وَقَدْ ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ^(٤) فِي آخِرِ الْحَدِيثِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَعَلَى كُلِّ إِمَامٍ بَعْدُكَ؟ قَالَ: وَعَلَى كُلِّ إِمَامٍ بَعْدِي. وَقَدْ وَقَعَ مَعْنَاهُ فِي الطَّبْرَانِيِّ الْكَبِيرِ^(٥) مِنْ حَدِيثٍ زَادَ أَنْ سَلِمَانَ قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَفْعِدَ سِبَايَا الْمُسْلِمِينَ وَنُعْطِيَ سَائِلَهُمْ. ثُمَّ قَالَ: مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرِثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيْ وَعَلَى الْوَلَاةِ مِنْ بَعْدِي فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ». وَفِيهِ رَأْيٌ^(٥) مَتْرُوكٌ وَمَتَّهَمٌ.

(١) البخاري (٢٢٩٨)، وأطرافه (٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٤٧٨١، ٥٣٧١، ٦٧٣١، ٦٧٤٥، ٦٧٦٣)، ومسلم (١٦١٩)، والترمذي (١٠٧٠)، والنسائي (١٩٦٣)، وابن ماجه (٢٤١٥) وهو في سنن أبي داود مختصراً (٢٩٥٥)، وأحمد (٢٩٠/٢، ٤٥٣).

(٢) في صحيحه (٥٣٧١) بزيادة «من المؤمنين».

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤٧٨/٤).

(٤) ذكر ذلك الحافظ في «التلخيص» (٤٨/٣، ٤٩).

(٥) يثبه الحافظ في «التلخيص»، وهو: «عبد الرحمن بن سعيد الأنصاري».

٨٢٩/٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا كَفَالَةَ فِي حَدِّ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. [ضعيف]

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: لا كفالة في حد. رواه البيهقي بإسناد ضعيف). وقال: إنه منكر. وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ^(٢): لَا تَجُوزُ الضَّمَانَةُ بِالْوَجْهِ أَصْلًا لَا فِي مَالٍ، وَلَا حَدٍّ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، لِأَنَّهُ شَرْطُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهوَ بَاطِلٌ. وَمِنْ طَرِيقِ النِّظَرِ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ قَالَ بِصَحْتِهِ عَمَّنْ [تَكْفُلُ]^(٣) بِالْوَجْهِ فَقَطَّ فَنَابَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ مَاذَا تَصْنَعُونَ بِالضَّامِنِ بِوَجْهِهِ، أَتُلْزَمُونَهُ غَرَامَةً مَا عَلَى الْمَضْمُونِ؟ فَهَذَا جَوَزَ وَأَكْلَ مَالٍ بِالْبَاطِلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزَمْ قَطُّ، أَمْ تَتْرَكُونَهُ؟ فَقَدْ أَبْطَلْتُمُ الضَّمَانَ [بِالْوَجْهِ]^(٤)، أَمْ تَكْفُلُونَهُ طَلَبَةً؟ فَهَذَا تَكْلِيفُ الْحَرَجِ، وَمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، وَمَا لَمْ يَكْلُفْهُ اللَّهُ إِيَّاهُ قَطُّ.

وَأَجَارَ الْكَفَالَةَ بِالْوَجْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ ﷺ كَفَلَ فِي تَهْمَةٍ. قَالَ: وَهُوَ خَبَرٌ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَتِيمٍ بْنِ عِرَالٍ، وَهُوَ وَأَبُوهُ فِي غَايَةِ الضَّعِيفِ، وَلَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ عَنْهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ آثَارًا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَوَرَّدَهَا كُلُّهَا بِأَنَّهَا لَا حُجَّةَ فِيهَا؛ إِذِ الْحُجَّةُ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا [غَيْرِوَا]^(٥). وَهَذَا الْآثَارُ قَدْ سَرَدَهَا فِي الشَّرْحِ.



(١) في «السنن الكبرى» (٧٧/٦)، ثم قال: قال أبو أحمد (يعني ابن عدي): عمر بن أبي عمر الدمشقي منكر الحديث عن الثقات. اهـ، وقد ضَعَّفَهُ المحدث الألباني في «الإرواء» (٢٤٧/٥ رقم ١٤١٥).

(٢) في «المحلى» (١١٩/٨) مسألة رقم (١٢٣٦).

(٣) في المخطوط «يكفل» بالتحانية، وما أثبتناه في المطبوع و«المحلى».

(٤) في المخطوط «الكفالة»، وما أثبتناه في المطبوع و«المحلى».

(٥) رواه ابن حزم في «المحلى» (١٢٠/٨) والكلام الذي بعده فيه.

(٦) في (ب): «غير».



[الباب التاسع]

باب الشركة والوكالة

الشركة بفتح أوله وكسر الراء، وبكسره مع سكونها، وهي بضم الشين اسم للشيء المشترك. والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً. وإن أُريدَ الشركة بين الورثة في المال حذفت بالاختيار. «الوكالة» بفتح الواو وقد تكسر، مصدرٌ وكلٌّ مشدداً بمعنى التفويض والحفظ، وتُخَفَّفُ فتكونُ بمعنى التفويض، وهي شرعاً إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً.

١/ ٨٣٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٢). [ضعيف]

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ: إِنَّا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ)، وَأَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَانِ^(٣) بِالْجَهْلِ بِحَالِ سَعِيدِ بْنِ حَيَّانَ. وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَلَدُهُ أَبُو حَيَّانَ بْنُ سَعِيدٍ لَكِنْ ذَكَرَهُ ابْنُ حَيَّانَ فِي الثَّقَاتِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ الْحَارِثُ بْنُ شَرِيدٍ إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَاهُ الدَّارِقُطِيُّ^(٤) بِالْإِرْسَالِ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَقَالَ: إِنَّهُ

(١) في «سننه» (٣٣٨٣).

(٢) في «المستدرک» (٥٢/٢) وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٣/ ٣٥) رَقْمَ (١٣٩)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٦/ ٧٨، ٧٩) وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٥/ ٢٨٨) رَقْمَ (١٤٦٨).

(٣) انظر ذلك وما بعد في: «التلخيص الحبير» (٣/ ٤٩) رَقْمَ (١٢٥٤).

(٤) قال في «سننه» بعد رواية الحديث: قال لوين (وهو محمد بن سليمان): لم يسنده إلا أبو =

الصَّوَابُ، ومعناه أَنَّ اللَّهَ مَعَهُمَا أَي فِي الْحَفِظِ وَالرَّعَايَةِ وَالْإِمْدَادِ بِمَعُونَتِهِمَا فِي مَالِهِمَا، وَإِنزَالِ الْبَرَكَةِ فِي تِجَارَتِهِمَا؛ فَإِذَا حَصَلَتِ الْخِيَانَةُ نُزِعَتِ الْبَرَكَةُ مِنْ مَالِهِمَا، وَفِيهِ حُتُّ عَلَى التَّشَارُكِ مَعَ عَدَمِ الْخِيَانَةِ وَتَحْذِيرٌ مِنْهُ مَعَهَا.

الشركة ثابتة قبل الإسلام

٨٣١/٢ - وَعَنْ السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبُعْثَةِ، فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَابْنُ مَاجَةَ^(٣). [صحيح]

(وعن السائب المخزومي رضي الله عنه أنه كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة، فجاء يوم الفتح فقال: مرحباً بأخي وشريكي. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه).

قال ابن عبد البر: السائب^(٤) بن أبي السائب من المؤلفين قلوبهم، وممن حسن إسلامه، وكان من المعمرين، عاش إلى زمن معاوية، وكان شريك النبي ﷺ في أول الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح قال: «مرحباً بأخي وشريكي، كان لا يماري، ولا يداري». وصححه الحاكم. وابن ماجه: كنت شريك في الجاهلية: والحديث دليل على أَنَّ الشَّرْكَهَ كَانَتْ ثَابِتَةً قَبْلَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ قَرَّرَهَا الشَّارِعُ عَلَى مَا كَانَتْ [عليه]^(٥).

٨٣٢/٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نَصِيبُ يَوْمَ بَنِي الْحَدِيثِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٦). [ضعيف]

= حمام وحده اهـ، وأبو حمام هو الأهوازي محمد بن الزبرقان، قال عنه الحافظ في «التقريب» (١٦١/٢): صدوق ربما وهم. اهـ.

(١) في «المستند» (٤٢٥/٣). (٢) في «السنن» (١٧٠/٥) رقم (٤٨٣٦).

(٣) في «السنن» (٧٦٨/٢) رقم (٢٢٨٧).

قلت: وأخرجه الحاكم (٦١/٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وهو حديث صحيح، صححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٩/٢) رقم (١٨٥٣).

(٤) انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٣١٥/٢) رقم (١٩١١).

(٥) زيادة من (ل).

(٦) في «سننه» (٤٦٩٧).

(وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: اشتركت لنا وعمارٌ وسعدٌ فيما نصيبُ يومٍ بدرٍ، الحديث). تمامه: فجاء سعدٌ بأسيرين ولم أجد أنا وعمارٌ بشيءٍ (رواه النسائي). فيه دليلٌ على صحّة الشركة في المكاسب، وتسمّى شركة الأبدان، وحقيقتها أن يوكل كلُّ صاحبٍ أن يتقبّل ويعملَ عنه في قدرٍ معلوم، ويعينان الصنعة. وقد ذهب إلى صحّتها الهادي^(١)، وأبو حنيفة^(٢)، وذهب الشافعي^(٣) إلى عدم صحّتها لبنائها على الغرر، إذ لا يقطعان بحصوله الربح لتجويرِ تعدّد العمل، وبقوله قال أبو ثور^(٤) وابن حزم. وقال ابن حزم: لا تجوزُ الشركة بالأبدان في شيءٍ من الأشياء أصلاً فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم، ولكل واحدٍ منهما ما كسب، فإن اقتسماه وجب أن يُقضى له ما أخذه وإلا بدّلته لأنها شرطٌ ليس في كتاب الله فهو باطل. وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله، وهو خبرٌ مُنْقَطِعٌ لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً، فقد رويناه من طريق وكيع، عن شعبة، عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة: أتذكرُ من عبد الله شيئاً؟ قال: لا ولو صحَّ لكان حجةً على من قال بصحّة هذه الشركة، لأنهم أولُ قائلٍ معنا ومع سائر المسلمين: إن هذه شركة لا تجوز، وإنه لا ينفرد أحدٌ من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلاف، فإن فعلَ فهو غلولٌ من كبائر الذنوب، ولأن هذه الشركة لو صحَّ حديثها فقد أبطلها الله عزّ وجلّ وأنزل: ﴿ثَلَاثًا نُنَاقِلُ إِلَيْهِ رَاسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(٥) الآية؛ فأبطلها الله تعالى وقسمها هو بين المجاهدين، ثم إن الحنفية^(٦) لا يجيزون الشركة في الاصطياد، ولا يجيزوها المالكين^(٧) في العمل في [مكائين]^(٨)، فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم^(٩) اهـ.

= قلت: وأخرجه أبو داود (٣٣٨٨)، وابن ماجه (٢٢٨٨)، والبيهقي (٧٩/٦)، وإسناده ضعيف للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود، فإنه لم يسمع منه، وقد سكت عليه الحافظ في «التلخيص» (٤٩/٣)، وضاع المحدث الألباني في «الإرواء» (٢٩٥/٥) رقم (١٤٧٤).
 (١) انظر: «البحر الزخار» (٩٤/٤). (٢) انظر: «المبسوط» (١٥١/١١).
 (٣) انظر: «روضة الطالين» (٢٧٩/٤). (٤) انظر: «المحلّى» (١٢٢/٨). (٥) سورة الأنفال: الآية ١.
 (٦) انظر: «المبسوط» (٢١٧/١١). (٧) انظر: «المكائين». (٨) في (ب): «المكائين». (٩) آخر كلام ابن حزم في «المحلّى».

هَذَا وَقَدْ قَسَمَ الْفُقَهَاءُ الشَّرْكَةَ إِلَى أَرْبَعَةٍ ^(١) أَقْسَامٍ، وَأَطَالُوا فِيهَا وَفِي فُرُوعِهَا فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ فَلَا نَطِيلُ بِهَا. قَالَ ابْنُ بَطَالٍ ^(٢): أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الشَّرْكَةَ الصَّحِيحَةَ أَنْ يُخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ [مِثْلَ مَا] ^(٣) أَخْرَجَ صَاحِبُهُ، ثُمَّ يَخْلُطُ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزُ، ثُمَّ يَتَصَرَّفُا جَمِيعاً إِلَّا أَنْ يَقِيمَ كُلُّ مَنِهِمَا الْآخَرَ مَقَامَ نَفْسِهِ، وَهَذِهِ تَسْمَى شَرْكَةَ الْعِنَانِ، وَتَصُحُّ إِنْ أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا أَقْلٌ مِنَ الْآخَرِ مِنَ الْمَالِ، وَيَكُونُ الرِّبْحُ وَالْخَسْرَانِ عَلَى قَدْرِ مَالِ كُلِّ [وَاحِدٍ] ^(٤) مِنْهُمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَيَا سَلْعَةً بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ، أَوْ ابْتَاعَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ مِنْهُمَا فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ مَنِ الرِّبْحَ وَالْخَسْرَانِ بِمَقْدَارِ مَا أُعْطِيَ مِنَ الثَّمَنِ، وَبِرَهَانِ ذَلِكَ أَنَّهُمَا إِذَا خَلَطَا الْمَالَيْنِ فَقَدْ صَارَتْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ [مَشْرُوكَةً] ^(٥) بَيْنَهُمَا، فَمَا ابْتَاعَا بِهَا فَمِشَاغٌ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَثَمَنُهُ وَرِبْحُهُ وَخَسْرَانُهُ مِشَاغٌ بَيْنَهُمَا، [وَكَذَلِكَ] ^(٦) السَّلْعَةُ الَّتِي اشْتَرَاها فَإِنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الثَّمَنِ.

٨٣٣/٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَبِيرٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَبِيرٍ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٧) وَصَحَّحَهُ. [ضَعِيف]

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَبِيرٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَبِيرٍ فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ). تَمَامُ الْحَدِيثِ: فَإِنْ ابْتَعَى مِنْكَ آيَةً فَضَعْ بِدَكَ عَلَى ثُرْفُوتِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْوَكَالَةِ. وَالْإِجْمَاعُ ^(٨) عَلَى ذَلِكَ، وَتَعَلَّقَ الْأَحْكَامُ بِالْوَكِيلِ.

(١) وهي: شركة العنان، وشركة الأبدان، وشركة المفاوضة، وشركة الوجود.

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣٤/٥). (٣) في (ب): «مثلاً».

(٤) زيادة من (ب). (٥) في (ب): «مشاعة».

(٦) في (ب): «ومثله».

(٧) في «سننه» (٣٦٣٢).

وأخرجه الدارقطني (١٥٤/٤) رقم ١، وهو حديث ضعيف، وقد ضَعَّفَهُ الألباني في ضعيف أبي داود (ص ٣٦٠ رقم ٧٨٤)، إلا أن الحافظ قد حَسَّنَ إِسْنَادَهُ فِي «التَّلْخِصِ» (٥١/٣ رقم ١٢٥٩).

(٨) انظر: «إجماع ابن المنذر» (١٥٩).

وتمام الحديث فيه دليل على العمل بالقرينة في مال الغير، وأنه يُصدَّقُ بها الرسول لقبض العين. وقد ذهب إلى تصديق الرسول في القبض جماعة من العلماء، وقبلة المهدي في الغيث^(١): مع غلبة ظنِّ صدِّقه. وعند الهادي^(٢) أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصحُّ التصديق فيه. وقيل عنهم إلا أن يحصل الظنُّ بصدق الرسول جاز الدفع إليه.

❖ [٨٣٤/٥] - وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بِلَيْنَارٍ يَشْتَرِي لَهُ أَضْحِيَّةً - الْحَدِيثُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي اثْنَاءِ حَدِيثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٣). [صحيح]

(وعن عروة البارقي رحمه الله أن رسول الله ﷺ بعث معه بلينار يشتري له أضحية. الحديث رواه البخاري في اثناء حديث. وقد تقدم). أي في كتاب البيع، وتقدم الكلام^(٤) على ما فيه من الأحكام. (أخرج في إسناده البخاري رحمه الله)

توكيل الإمام للعامل في قبض الصدقة

٨٣٥/٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). [صحيح]

(وعن أبي هريرة رحمه الله قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، الحديث. متفق عليه). تسماه: «فَقِيلَ مَنْعُ ابْنِ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَالْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا». والظاهر أنه بعث عمر لقبض الزكاة، وابن جميل من الأنصار كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك.

(١) «الغيث المدرار».

(٢) لم أعثر عليه الآن عندهم.

(٣) برقم (٧٧٤/٣٩) من كتابنا هذا. (٤) أثناء شرح الحديث رقم (٧٧٤/٣٩).

(٥) البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣/١١).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٦٢٣)، والنسائي (٢٤٦٤).

قَالَ الْمَصْنُفُ^(١): وَابْنُ جَمِيلٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ. وَقَوْلُهُ: «مَا يَنْقِمُ» بِكَسْرِ الْقَافِ، مَا يَنْكُرُ «إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ»، وَهُوَ مِنْ بَابِ تَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يَشْبُهُ الذَّمَّ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُدْرٌ إِلَّا مَا ذَكَرَ فَلَا عُذْرَ لَهُ، وَفِيهِ التَّعْرِضُ بِكُفْرَانِ النِّعْمَةِ، وَالتَّقْرِيعُ بِسُوءِ الصَّنِيعِ. وَقَوْلُهُ: «أَعْتَادَهُ، جَمْعُ عَتَدَ يَفْتَحْتَنِ، وَهُوَ مَا يُعْلَهُ الرَّجُلُ مِنَ السِّلَاحِ وَالِدَوَابِّ، وَقِيلَ: الْخَيْلُ خَاصَّةً. وَحَمَلُ الْبَخَارِيِّ مَعْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَهَا زَكَاةَ مَالِهِ وَصَرَفَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ عَنِ الزَّكَاةِ. وَقَوْلُهُ: (فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَهَا) يَفِيدُ أَنَّهُ ﷺ تَحَمَّلَهَا عَنِ الْعَبَّاسِ تَبَرُّعًا، وَفِيهِ صَحَّةُ تَبَرُّعِ الْغَيْرِ بِالزَّكَاةِ، وَنَظِيرُهُ حَدِيثُ^(٢) أَبِي قَتَادَةَ فِي تَبَرُّعِهِ بِتَحْمُلِ الدُّنَيْنِ عَنِ الْمَيْتِ وَهَذَا أَقْرَبُ الْإِحْتِمَالَاتِ. وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَائِظِ آخَرَ تَحْتَمُلِ إِحْتِمَالَاتٍ كَثِيرَةٍ بَسْطَهَا الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ^(٣)، [وَنَقْلُهُ]^(٤) الشَّارِحُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ^(٥) أَنَّهُ ﷺ كَانَ [تَقَدَّمَ]^(٦) مِنْهُ زَكَاةَ عَامَيْنِ فَقَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ لَمْ يَسْلَمْ شَيْءٌ مِنْهَا مِنْ مَقَالٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَوَكُّلِ الْإِمَامِ لِلْعَامِلِ فِي قَبْضِ الزَّكَاةِ، وَلَأَجْلِ هَذَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا، وَفِيهِ أَنَّ بَعْثَ الْعَمَالِ لِقَبْضِ الزَّكَاةِ سُنَّةٌ نَبَوِيَّةٌ، وَفِيهِ أَنَّهُ يَذْكُرُ الْغَافِلُ بِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِإِغْنَائِهِ بَعْدَ أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا لِيَقُومَ بِحَقِّ اللَّهِ. وَفِيهِ جَوَازُ ذِكْرِ مَنْ مَنَعَ الْوَاجِبَ فِي غَيْبَتِهِ بِمَا يَنْقُصُهُ. وَفِيهِ تَحْمُلُ الْإِمَامِ عَنْ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِعْتِنَاءُ عَنِ الْبَعْضِ وَحَسْنُ التَّأْوِيلِ.

(١) فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٣/٣٣٣).

(٢) انْظُرْ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ رَقْمَ (٨٢٧/٢) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(٣) (٣/٣٣٣، ٣٣٤). (٤) فِي (أ): «وَتَبِعَهُ».

(٥) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٤/١١١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّا كُنَّا احْتِجْنَا فَاذْهَبْنَا الْعَبَّاسَ صَدَقَةَ عَامَيْنِ. وَأَصْلُهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٢٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٧٩٥)، وَأَحْمَدُ (١/١٤٠)، وَالْحَاكِمُ (٣/٣٣٢)، وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ ابْنِ مَاجَهَ» (١/٢٩٩) رَقْمَ (١٤٥٢)، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/٣٣٤): «وَلَيْسَ ثَبُوتُ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَةِ الْعَبَّاسِ بِبَعِيدٍ فِي النَّظَرِ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. وَانْظُرْ الْحَدِيثَ رَقْمَ (٥٧٣/١٠) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا».

(٦) فِي (ب): «قَدْ تَقَدَّمَ».

صحة التوكيل في نحر الهدي

٨٣٦/٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رضي الله عنه أَنْ يَنْبِخَ الْبَاقِي، الْحَدِيثُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١). [صحيح]

(وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نحر ثلاثاً وستين، وأمر علياً رضي الله عنه أن ينبخ الباقي، الحديث. رواه مسلم). تقدّم الكلام عليه في كتاب الحجّ، وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدي، وهو إجماع ^(٢) إذا كان الذابح مسلماً، فإن كان كافراً كتابياً صحّ عند الشافعي ^(٣) بشرط أن ينوي صاحب الهدي عند دفعه إليه، أو عند ذبحه.

صحة التوكيل في إقامة الحدود

٨٣٧/٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَغْدُ يَا أَتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤). [صحيح]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف) بعين وسين مهملتين، فمثنواً تحتية، فناءً، الأجير وزناً ومعنى، (قال النبي ﷺ: أَغْدُ يَا أَتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا، الحديث. متفق عليه)، وسبأتي في الحدود ^(٥) مُسْتَوْفَى. وَذَكَرَ هُنَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ وَكَيْلَ عَنِ الْإِمَامِ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ، وَبَوَّبَ الْبَخَارِيُّ ^(٦) (باب الوكالة في الحدود)، وَأوردَ هَذَا الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْفَتْحِ» ^(٧): وَالْإِمَامُ لَمَّا لَمْ يَتَوَلَّ إِقَامَةَ الْحَدِّ بِنَفْسِهِ [وَوَلَّى] ^(٨) غَيْرَهُ كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ توكيله للغير.

(١) في صحيحه (١٢١٨/١٤٧) وهو قطعة من وصف جابر رضي الله عنه لحجة النبي ﷺ، وقد تقدم في الحج برقم (٦٩٥/١)، (٦٩٧/٣) من كتابنا هذا.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١٨/١٠): وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للقادر. اهـ.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (٣/٢٠٠).

(٤) انظر تخريجه رقم (١١٣٠/١) من كتابنا هذا.

(٥) يعني برقم (١١٣٠/١) كما قدّمنا. (٦) في «صحيحه» (٤٩١/٤) باب رقم (١٣).

(٧) في (٤٩٢/٤). (٨) (ب): «وولاه».

[الباب العاشر]

باب الإقرار

الإقرار [هو] ^(١) لغة: الإثبات، وفي الشرع: إخبار الإنسان بما عليه، وهو ضد الجحود.

الدعوة لقول الحق

٨٣٨/١ - عن أبي ذر رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «قُلِ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا»، صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ. [صحيح]

(عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلِ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا. صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ) سَأَفُ الْخَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «الترغيب والترهيب» ^(٣)، وَفِيهِ وَصَايَا نَبَوِيَّةٌ. وَلَقَطَهُ: قَالَ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنِّي، وَلَا أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقِي، وَأَنْ أَحِبَّ الْمَسَاكِينَ، وَأَنْ أَدْنُو مِنْهُمْ، وَأَنْ أَصِلَ رَحْمِي وَإِنْ قَطَعُونِي وَجَفَّوْنِي، وَأَنْ أَقُولَ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا، وَأَنْ لَا أَخَافَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَأَنْ لَا أَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا، وَأَنْ [أَسْتَكْثِرَ] ^(٤) مِنْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا [كَتَر] ^(٥) مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

(١) زيادة من (ب).

(٢) في «صحيحه» (٢/١٩٤ رقم ٤٤٩ «الإحسان»)، وأخرجه أحمد (٥/١٥٩)، والبيهقي (١٠/٩١)، والطبراني في «الكبير» (٢/١٥٦ رقم ١٦٤٨، ١٦٤٩)، وفي «الصغير» (٢/٤٨ رقم ٧٥٨)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٩٣): رجاله ثقات.

وصحَّحه الشيخ شعيب في «الإحسان».

(٣) (٣/١٨٨ رقم ٢٤)، (٣/٥٣٠ رقم ٢٧).

(٤) في (أ): «أكثر». (٥) زيادة من (أ).

وقوله: قل الحق، [يشمل^(١)] قوله على نفيه وعلى غيره، وهو مشتق من قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٢)، ومن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٣).

وباعتبار شموله ذكره المصنف رحمه الله هنا تبعاً للرافعي^(٤)، فإنه ذكره في باب الإقرار، وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور، وهو أمر عام لجميع الأحكام، لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بمالٍ أو بدنٍ أو عرضٍ.

وقوله: «ولو كان مرأً» من باب التشبيه لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس، كما يصعب عليها إساعة المرء لمرارته.

ويأتي في باب الحدود^(٥) والقصاص أحاديث في الإقرار.



(١) في (أ): «شمل».

(٢) سورة النساء: الآية ١٣٥.

(٣) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٤) في «فتح العزيز شرح الوجيز» له (٨٩/١١) بهامش المجموع، ولكنه ذكره بلفظ: «قولوا الحق ولو على أنفسكم»، وانظر: «التلخيص الحبير» (٥٢/٣) رقم (١٢٦٥).

(٥) من الحديث رقم (١/١١٣٠)، إلى رقم (١١٧٩/٥) من كتابنا هذا.

[الباب الحادي عشر]

باب العارية

العارية بتشديد المثناء التحتية وتخفيفها، ويقال: عارة، وهي مأخوذة من عارَ
الفرس إذا ذهب، لأنَّ العارية تذهب من يد المعير أو [العار]^(١)، لأنه لا يستعير أحد
إلا وبه عارٌ من حاجة. وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون مُلك العين.

٨٣٩/١ - عَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدَبٍ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا
أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢)، وَالْأَرَبِيُّ^(٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٤). [ضعيف]

(عَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى
تُؤَدِّيَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرَبِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ) بِنَاءً مِنْهُ عَلَى سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ
سَمُرَةَ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ.
وَلِلْحَفَاطِ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ^(٥):

- (١) فِي (ب): «المعار».
- (٢) فِي (ب): «المعار».
- (٣) أَبُو دَاوُدَ (٣٥٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٦٦)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ فِي
«الْكَبَرِيِّ» (٤١١/٣) رَقْمَ ٥٧٨٣/٣، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٤٠٠).
- (٤) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٧/٢)، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ. وَتَعْقِبُهُ الْأَلْبَانِيُّ
فِي «الْإِرْوَاءِ» (٣٤٩/٥) قَائِلًا: «هُوَ صَحِيحٌ وَعَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ صَرَّحَ
بِالْحَدِيثِ عَنْ سَمُرَةَ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ بِهِ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ، أَمَا وَهُوَ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ،
بَلْ تَعْنَتْهُ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمُدْلِسِيِّ فَلَيْسَ الْحَدِيثُ إِذْنًا بِصَحِيحِ الْإِسْنَادِ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ
الْمُحَدِّثِينَ إِعْلَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ بِقَوْلِهِمْ: وَالْحَسَنُ مُخْتَلَفٌ فِي سَمَاعِهِ مِنْ سَمُرَةَ، وَبِهَذَا أَعْلَاهُ
الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٥٣/٣) اهـ.
- (٥) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (٢٣٤/٢).

الأول: أنه سمع منه مُطلقاً، وهو مذهبُ علي بن المديني، والبخاري،
والترمذي.

والثاني: لا مُطلقاً، وهو مذهبُ يحيى^(١) بن سعيد القطان، ويحيى بن
معين، وابن حبان.

والثالث: [أنه]^(٢) لم يسمع منه إلا حديثُ العقيقة، وهو مذهبُ النسائي،
واختاره ابنُ عساکر، وأدّعى عبدُ الحق أنه الصحيح.

والحديثُ دليلٌ على وجوب ردِّ ما قبضَهُ المرءُ وهو مُلكٌ لغيره، ولا يبرأ إلا
بمصرفه إلى مالكه أو مَنْ يقومُ مقامَهُ، لقوله حتَّى تُؤَدِّيَهُ، ولا تتحققُ التأديةُ إلا
بذلك. وهو عامٌ في الغصب، والوديعة، والعارية. وذكرَهُ في باب العارية لشموله
لها، وربما يفهم منه أنها مضمونةٌ على المستعير. وفي ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مضمونةٌ مطلقاً، وإليه ذهبُ^(٣) ابنُ عباس، وزيدُ بنُ علي،
وعطاء، وأحمد^(٤)، وإسحاق، والشافعي^(٥)، لهذا الحديث، ولما يأتي مما يفيدُ
معناه.

والثاني: للهادي^(٦) وآخرين معه أنَّ العارية لا يجبُ ضمانُها إلا إذا شرط
مستلدين بحديثِ صفوان، ويأتي الكلامُ^(٧) عليه.

والثالث: للحسن وأبي حنيفة^(٨) وآخرين، أنها لا تضمنُ وإن ضمنَتْ،
لقوله ﷺ: «ليس على المستعير غيرُ المُغلِّ، ولا على المستودع غيرُ المُغلِّ»

(١) قال الحافظ في «التهذيب»: وقال يحيى القطان وآخرون هي كتاب (يعني نسخة الحسن
عن سمرة) وذلك لا يقتضي الانقطاع. بل ساق سنداً من مسند أحمد في النهي عن
المثلة ثم قال عقبه: وهذا يقتضي سماعه منه لغير حديث العقيقة. وقال الذهبي في
«السير» (٥٦٧/٤)، وقال يحيى القطان: أحاديثه عن سمرة سمعنا أنها كتاب (وقال مرة:
سمعنا أنها من كتاب معن القزاز)، قلت: (الفاصل الذهبي) قد صحَّ سماعه في حديث
العقيقة وفي حديث النهي عن المثلة من سمرة.

(٢) زيادة من (أ). (٣) انظر: «المحلى» (١٧٠/٩).

(٤) انظر: «مسائل الإمام أحمد» (ص ٣٠٨ رقم ١١٤٥)، رواية عبد الله ابنه.

(٥) انظر: «روضة الطالبين» (٤٣١/٤). (٦) انظر: «البحر الزخار» (١٢٧/٤).

(٧) برقم (٨٤٢/٤) من كتابنا هذا. (٨) انظر: «المبسوط» (١١/١٣٤).

ضماناً أخرجه الدارقطني^(١)، والبيهقي^(٢) عن ابن عمرو^(٣)، وضَمَّافُهُ، وصَحَّاحُهُ، وفقَّهُ عَلَى شَرْيْحٍ. وقولُهُ: الْمَغْلُ بِضَمِّ الميمِ فَعَيْنِ معجَمَةٌ، قَالَ فِي «النهاية»^(٤): أي إذا لم يَحْنُ فِي العارية والوديعة فلا ضمانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِغْلَالِ، وَهُوَ الْخِيَانَةُ. وقيل: الْمَغْلُ الْمَسْتَغْلُ، وَأَرَادَ بِهِ الْقَابِضَ لِأَنَّهُ بِالْقَبْضِ يَكُونُ مُسْتَغْلًا، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، انتهى.

وحينئذ فلا تقومُ به حجةٌ، على أَنَّهُ لَا تَقُومُ بِهِ الْحِجَةُ وَلَوْ صَحَّ رَفْعُهُ لِأَنَّ الْمَرَادَ لَيْسَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُسْتَعِيرٌ لِأَنَّهُ لَوْ التَزَمَ الضَّمَانُ لَلَزِمَهُ.

وحديثُ الْبَابِ كَثِيرٌ مَا يَسْتَدِلُّونَ مِنْهُ بِقَوْلِهِ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» على التضمين، ولا دلالة فيه صريحة، فَإِنَّ الْيَدَ الْأَمِينَةَ أَيْضًا عَلَيْهَا مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا: وَرَبَّمَا يُفْهَمُ، وَلَمْ يَبَيِّنْ دَلِيلٌ عَلَى تَضَمُّنِ الْعَارِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ﷺ: «عَارِيَةٌ مضمونة» فِي حَدِيثٍ^(٥) صَفْوَانٌ، فَإِنَّ وَضْفَهَا بِمُضْمُونَةٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا صِفَةٌ مُوضَّحَةٌ، وَأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ شَأْنِهَا الضَّمَانُ فَيَدُلُّ عَلَى ضَمَانِهَا مُطْلَقًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا صِفَةٌ لِلتَّقْيِيدِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِأَنَّهَا تَأْسِيسٌ، وَلِأَنَّهَا كَثِيرَةٌ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَرَادَ عَارِيَةٌ فَذَ صَبَّحْنَاهَا لَكَ، وَحِينَئِذٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَلْزَمُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ بَلْ [هُوَ]^(٦) كَالْوَعْدِ وَهُوَ بَعِيدٌ، فَيَتِمُّ الدَّلِيلُ بِالْحَدِيثِ لِلْقَائِلِ إِنَّهَا تَضْمَنُ - وَهُوَ الْأَظْهَرُ - بِالتَّضَمُّنِ، إِمَّا بِطَلَبِ صَاحِبِهَا لَهُ أَوْ بِتَرْجُعِ الْمُسْتَعِيرِ.

العارية / إسماء بن عمر بن الخطاب

من ظفر بحقه أخذه من ظالمه

* ٢٧ / ٨٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

- (١) فِي «سننه» ٤١ / ٣ رَقْم ١٦٨.
- (٢) فِي «السنن الكبرى» ٩١ / ٦ مِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ الَّذِي يَقُولُ: عَمْرُو وَبَعِيدَةُ ضَعِيفَانِ، وَإِنَّمَا يَرَوِي عَنْ شَرِيحِ الْقَاضِي غَيْرِ مَرْفُوعٍ. وَحَدِيثُ شَرِيحٍ مُوقُوفٌ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٤١ / ٣ رَقْم ١٧٠، وَابِيهَقِي ٩١ / ٦ وَقَالَ: هَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ ١٧٠ / ٩.
- (٣) فِي الْمَخْلُوطِ وَالْمَطْبُوعِ: «ابن عمر»، وَالصَّوَابُ «ابن عمرو» كَمَا أَثْبَتْنَاهُ، فَانَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَالْجَدُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ كَمَا تَقَدَّمَ.
- (٤) لِابْنِ الْأَثِيرِ ٣٨١ / ٣.
- (٥) يَأْتِي بِرَقْمِ (٤٨٢ / ٤) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.
- (٦) زِيَادَةٌ مِنْ (أ).

«إِذْ الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَحَسَنُهُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٣)، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ^(٤)، وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ^(٥) مِنَ الْحُفَاطِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَارِيَةِ. [صحيح]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إِذْ الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَاطِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَارِيَةِ)، وَالْوَدِيعَةُ، وَنَحْوَهُمَا، وَأَنْهُ يَجِبُ آدَاءُ الْأَمَانَةِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْهَا﴾^(٦). وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجَازَى بِالْإِسَاءَةِ مِنْ أَسَاءَةٍ [وَحَمَلَهُ الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ] الدَّلَالَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ أَوَّلَ بَنَازٍ سَبَقَهُ النَّارُ﴾^(٧)، «وَلَنْ عَاقِبَتُهُمْ فِي النَّارِ»^(٨)، عَلَى الْجَوَازِ وَهَذِهِ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِمَسْأَلَةِ الظُّفْرِ وَفِيهَا أَقْوَالٌ لِلْعُلَمَاءِ. هَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْأَشْهُرُ مِنْ أَقْوَالِ الشَّافِعِيِّ^(٩)، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا أُخِذَ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ جَنْبِهِ.

وَالثَّانِي: [بِجَوَازٍ] إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا أُخِذَ عَلَيْهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ، لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُمِيتُ مَا عَاقِبَتُهُ يَدٌ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿يُنْظَرُ﴾ وَهُوَ رَأْيُ الْحَنْفِيَّةِ^(١٠)، وَالْمَوْثِدِ^(١١).

(١) فِي «سَنَنِ» (١٢٦٤) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٢) فِي «سَنَنِ» (٣٥٥). (٣) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٦/٢).

(٤) انْظُرِ الْعِلَلَ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٣٧٥/١) رَقْمُ (١١١٤).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ» (٥٩٣/٢): وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَمِيعِ طَرَقِهِ لَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْأَبْيَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٧٠٩/١) تَعْقِيبًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: «وَهَذَا مِنْ مَبَالِغَاتِهِ، فَالْحَدِيثُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأَوَّلَى - أَيِ حَدِيثِ الْبَابِ - حَسَنٌ، وَهَذِهِ الشَّوَاهِدُ وَالطَّرِيقُ تَرْقِيهِ إِلَى دَرَجَةِ الصَّحَّةِ لِاخْتِلَافِ مَخَارِجِهَا وَلِخُلُوقِهَا مِنْ مَتْنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ.

(٥) انْظُرْ: «الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ» (٣٠٩/٢: ٣١١) بِتَحْقِيقِنَا.

(٦) سُورَةُ النَّسَاءِ: آيَةُ ٥٨. (٧) سُورَةُ الشُّورَى: آيَةُ ٤٠.

(٨) سُورَةُ النَّحْلِ: آيَةُ ١٢٦.

(٩) انْظُرْ: «مَعَالِمُ السَّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ (١٨٦/٥) بِحَاشِيَةِ مُخْتَصَرِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

(١٠) انْظُرْ: «الْمَبْسُوطُ» (١٢٨/١١). (١١) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الزَّخَارُ» (١٧٥/٤).

والثالث: **[لا يجوز ذلك إلا بحكم الحاكم]**^(١) لظاهر النّهي في الحديث، ولقوله تعالى: **﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾**^(٢). وأجيب بأنه ليس أكلاً بالباطل. والحديث يُحتمل فيه النّهي على التنزيه.

الرابع: لا ين حزم أنه **يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه** سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره، ويبعّه ويستوفي حقه، فإن فضل على ما هو له أو رده له أو لورثته، وإن نقص بقي في ذمة من عليه الحق، فإن لم يفعل ذلك فهو عاصٍ لله [تعالى]^(٣)، إلا أن يُخلّله ويبرئه فهو مأجور، فإن كان الحق الذي له لا بينة له عليه وظفر بشيء من ماله من عند له الحق أخذه، فإن طولّب أنكر، فإن استحلّفت حلّفت وهو مأجور في ذلك. قال: وهذا هو قول الشافعي^(٤)، وأبي سليمان^(٥)، وأصحابهما، وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بماله **[فقرض]** عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه، واستدلّ بالآيتين وبقوله تعالى: **﴿وَلَمْ يَأْتِ بِكُم بَدَلًا عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾** ما عليهم من سبيل^(٦)، وبقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَكْتُمُونَ﴾**^(٧)، وبقوله تعالى: **﴿وَالْمُؤْتِنَةُ إِصْمًا﴾**^(٨)، وبقوله تعالى: **﴿فَمَنْ أَغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾**^(٩)، وبقوله **﴿لَهُنَّ امْرَأَةٌ أَبِي سَفِيَانَ: أَخْذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلَّذِي بِالْمَعْرُوفِ لَمَّا ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ أَبَا سَفِيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَأَنَّهُ لَا [يُعْطِينِي]﴾**^(١٠) ما يكفيني وبني، فهل علي من جناح أن أخذ من ماله شيئاً؟ ولحديث البخاري^(١١):

(١) زيادة من (ب). (٢) سورة البقرة: الآية ١٨٨.

(٣) زيادة من (أ).

(٤) سبق في القول الأول مذهب الشافعي في المشهور عنه.

(٥) انظر: «معالم السنن» له (١٨٥/٥، ١٨٦).

(٦) سورة الشورى: الآية ٤١. (٧) سورة الشورى: الآية ٣٩.

(٨) سورة البقرة: الآية ١٩٤.

(٩) انظر تخريجه برقم (١٠٦٩/١) من كتابنا هذا، وهو متفق عليه.

(١٠) في (أ): «يعطي».

(١١) في صحيحه (٦١٣٧).

قلت: وأخرجه مسلم (١٧٢٧)، وأبو داود (٣٧٥٢)، والترمذي (١٥٨٩)، وابن ماجه (٣١٧٦)، وأحمد (١٤٩/٤)، والبيهقي (١٩٧/٩)، من حديث عقبة بن عامر **رضي الله عنه** مرفوعاً.

«إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُّوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ». واستدلَّ بكونه إذا لم يفعل عاصياً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(١).

قال: فمن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو، أو مسلم، أو ذمي فلم يزلْه عن يد الظالم، ويردُّ إلى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين، ولم يعن على البرِّ والتقى بل أعان على الإثم والعدوان، وكذلك أمر رسول الله ﷺ^(٢) من رأى منكراً أن يغيِّره بيده إن استطاع فمن قدر على قطع الظلم وكفه وإعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على إنكار المنكر ولم يفعل، فقد عصى رسول الله ﷺ. ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال: هو من رواية طلق^(٣) بن غثام، عن شريك^(٤)، وقيس^(٥) بن الربيع، وكلهم ضعيف، قال: ولئن صحَّ فلا حجة فيه، لأنه ليس انتصاف المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب، وإنكار منكراً. وإنما الخيانة أن تخون بالظلم الباطل من لا حق لك عنده.

قلت: ويؤيد ما ذهب إليه حديث^(٦): «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، فإن الأمر ظاهر في الإيجاب، ونصر الظالم بإخراجه عن الظلم، وذلك باخذ ما في يده مما هو في يده لغيره ظلماً.

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

(٢) أخرجه مسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، والنسائي (١١١/٨)، ١١٢ رقم ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، وابن ماجه (٤٠١٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «من رأى منكراً فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فليُسِّاه، فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان».

(٣) قال الحافظ في «التقريب»: (١/ ٣٨٠ رقم ٥٠). ثقة.

(٤) قال الحافظ (١/ ٣٥١): صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع.

(٥) قال الحافظ (٢/ ١٢٨): صدوق تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به. قلت: ومثل حديث هذان يقبل في المتابعات وقد توبعا، انظر: «السلسلة الصحيحة» (١/ ٧٠٨، ٧٠٩ رقم ٤٢٣)، وتقدم تخريج الحديث في أول الباب.

(٦) أخرجه البخاري (٢٤٤٣)، وطرفاه (٢٤٤٤، ٦٩٥٢)، والترمذي (٢٢٥٥)، وأحمد (٣/ ٩٩، ٢٠١) من حديث أنس رضي الله عنه، وفي الباب من حديث جابر وابن عمر رضي الله عنهما.

ضمان العارية

٨٤١/٣ - وَعَنْ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ ذِرْعًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاءُ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاءُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَالتَّسَائِيُّ^(٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ^(٤). [حسن]

ترجمة يعلى بن أمية

(وَعَنْ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ)^(٥) وَيُقَالُ مُنْيَةً بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ النُّونِ، وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ، صَحَابِيٍّ مَشْهُورٍ. (قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ ذِرْعًا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاءُ؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاءُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ). المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة، والمؤداة التي تجب تأديتها مع بقاء عيبتها فإن تلفت لم تضمن بالقيمة. والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمن. [وقد]^(٦) تقدّم أنه أوضح الأقوال.

٨٤٢/٤ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ ذُرْعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَقَالَ: أَغْضَبُ يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٧)، وَأَحْمَدُ^(٨)، وَالتَّسَائِيُّ^(٩)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(١٠). [حسن]

(١) في «المستد» (٢٢٢/٤). (٢) في «سننه» (٣٥٦٦).

(٣) في «سننه الكبرى» (٤٠٩/٣) رقم ٥٧٧٦/١.

(٤) في «صحيحه» (ص ٢٨٥) رقم ١١٧٣ - (الموارد).

قلت: وأخرجه البارقطني (٩٣/٣) رقم ١٥٩ وهو حديث حسن، انظر: «الصحيحه»

للألباني (رقم ٦٣٠).

(٥) انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٤٥٦/٥)، و«التاريخ الكبير» (٤١٤/٨)، و«الجرح والتعديل» (٣٠١/٩)، و«أسد الغابة» (٥٢٣/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠٠/٣) رقم ٢٠.

(٦) زيادة من (أ). (٧) في «سننه» (٣٥٦٢).

(٨) في «مستد» (٤٠١/٣)، (٤٦٥/٦).

(٩) في «سننه الكبرى» (٤٠٩/٣)، (٤١٠) رقم ٥٧٧٨/٣ من مراسلات عطاء.

(١٠) في «المستد» (٤٧/٢).

- وَأُخْرِجَ^(١) لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

ترجمة صفوان بن أمية

(وعن صفوان^(٢) بن أمية) قرشي من أشراف قريش، هرب يوم الفتح فاستؤمن له فعاد^(٣)، وحضر مع النبي ﷺ حُتَيْنًا، والطائفت كافراً، ثُمَّ اسْلَمَ وحَسَنَ إسلامه، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دِرْعًا يَوْمَ حَنْثِ فَقَالَ: اغْضَبْ يَا مُحَمَّدُ؟ [فَقَالَ]^(٤) بَلْ عَارِيَةٌ مضمونة. رواه أبو داود، وإمامة، والنسائي، وصححه الحاكم. وخرج له شاهدًا ضعيفاً عن ابن عباس) ولفظه^(٥): «بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ». وفي عدد الدروع روايات فلا يبي داود^(٦): وكانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وللبیهقي^(٧)

= قلت: وأخرجه الدارقطني (٣٩/٣ رقم ١٦١)، والبيهقي (٨٩/٦)، وللحديث شاهدان يرتقي بهما للحسن:

الأول: من حديث جابر، أخرجه الحاكم (٤٨/٣)، (٤٩)، وعنه البيهقي (٨٩/٦).
الثاني: ما ذكره المصنف وهو الآتي.

(١) في «المستدرک» (٤٧/٢) وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
وأخرجه البيهقي (٨٨/٦)، والدارقطني (٣٨/٣ رقم ١٥٧).
قلت: وفي سنده: إسحاق بن عبد الواحد القرشي متروك الحديث، وقال الذهبي في «الميزان» (١٩٤/١ رقم ٧٧٣): «واو».

وهو حديث حسن بشواهد، والله أعلم. انظر: «الصحيحة» للألباني (٢٠٨/٢ رقم ٦٣١).
(٢) انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٤٤٩/٥)، و«التاريخ الكبير» (٣٠٤/٤)، و«الجرح والتعديل» (٤٢١/٤)، و«الإصابة» (١٤٥/٥)، و«شذرات الذهب» (٥٢/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٦٢/٢ رقم ١١٩).

(٣) في المخطوط: «معاذ»، والتصويب من المطبوع، وفي «السير» (٥٦٥/٢) نقلاً عن معاذي ابن عقبة: «فر صفوان عامداً للبحر وأقبل عمير بن وهب بن خلف إلى رسول الله ﷺ فسأله أماناً لصفوان، وقال: قد هرب وأخشى أن يهلك وإتلك قد أمنت الأحمر والأسود. قال: أدرك ابن عمك فهر آمن» اهـ.

(٤) في (ب): «قال».

(٥) في «المستدرک» (٤٧/٢).

(٦) في «سننه» (٨٢٣/٣ رقم ٣٥٦٣).

(٧) في «سننه الكبرى» (٨٩/٦)، (٩٠) وقال: وإن كان مرسلاً فإنه يقوى بشواهد مع ما تقدم من الموصول، والله أعلم.

في حديث مُرْسَلٍ كَانَتْ ثَمَانِينَ، وَلِلْحَاكِمِ^(١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ كَانَتْ مِائَةً دِرْعٍ وَمَا يُضْلِحُهَا، وَزَادَ^(٢) أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَضَاءَ بَعْضُهَا فَعَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضُمَّنَهَا لَهُ فَقَالَ: أَنَا الْيَوْمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْغَبُ فِي الْإِسْلَامِ. وَقَوْلُهُ: مَضْمُونَةٌ، تَقَدَّمَ^(٣) الْكَلَامُ عَلَيْهَا، وَأَنْ أَضِلَّ الْوَصْفَ التَّقْيِيدُ، وَأَنَّهُ الْأَكْثَرُ، فَهَوَّ دَلِيلٌ عَلَى ضَمَانِهَا بِالتَّضْمِينِ كَمَا أَسْلَفْنَا، لَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ وَيَكُونُ مَجْمَعًا كَمَا قِيلَ، قَالَهُ الشَّارِحُ.



- (١) في «المستدرک» (٤٨/٣)، وهو أيضاً عند البيهقي (٨٩/٦).
 (٢) هذه الزيادة في «المسند» (٤٠١/٣)، (٤٦٥/٦)، ولكن من رواية صفوان بن أمية لا كما أشار الشارح أنها من رواية ابن عباس، وكذلك هي في «السنن الكبرى» للنسائي (٣/٤٠٩، ٤١٠ رقم ٥٧٧٨/٣)، وهي أيضاً ليست من رواية ابن عباس ولكنها من مراسلات عطاء، والله أعلم.
 (٣) أثناء شرح الحديث السابق.

أقطع : أي ساء أخذ
لوعنه : أي لم يملكه
لم يفسد .

[الباب الثاني عشر]

باب الغصب

غصب الأرض وعقوبته

* [٧/ ٨٤٣] - عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ

شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِثَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»، مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ^(١). [صحيح] وكان زيدا بن سعيد بن زيد

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ (أي: بغير إذن المالك) بغير إذن المالك»

مَنْ أَخَذَهُ وَهُوَ أَحَدُ أَلْفَاظِ الصَّحِيحِينَ (ظُلْماً، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِثَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ

أَرْضِينَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). [اختُلف^(٢) في معنى التطويق] فُقِيلَ معناه: أَنَّهُ يُعَاقَبُ

بِالْخَسْفِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ فَتَكُونُ كُلُّ أَرْضٍ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ طَوَّقاً فِي عَنَقِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ

أَنَّ فِي حَدِيثٍ^(٣) «بَنِي عَمَرَ حُصِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ. وَقِيلَ: يَكْلُثُ

نَقْلٌ مَا ظَلَمَ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الْمَحْشَرِ، [وَتَكُونُ]^(٤) كَالطُّوقِ فِي عُنُقِهِ لَا أَنَّهُ

طَوَّقٌ حَقِيقَةً، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثٌ: «إِذَا رَجُلٌ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ كَلَّفَهُ اللَّهُ أَنْ يَحْفَرَهُ

حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ ثُمَّ يَطْوِقُهُ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٥)،

(١) البخاري (٢٤٥٢)، وطرفه في (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠)، وأخرجه الحاكم (٢٩٥/٤)،

(٢) ٢٩٦، والبيهقي (٩٨/٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠٤/٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٣/٥) رقم (٢٤٥٤)، وطرفه في (٣١٩٦).

(٤) في (ب): «ويكون».

(٥) في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٧٠) رقم (٦٩٢).

وابنُ حبان^(١) من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً.

ولأحمد^(٢)، والطبراني^(٣): «مَنْ أَخَذَ أَرْضاً بِغَيْرِ حَقِّهَا كُفِّرَتْ أَنْ يَحْمَلَ تَرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ»، وفيه قولان آخران. والحديث دليل على تحريم الظلم والغصب، وشدة عقوبته، وإمكان غصب الأرض، وأنه من الكبائر (وَأَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضاً مَلَكَ اسْفَلَهَا إِلَى تَحْوِمِ الْأَرْضِ، وَلَهُ مَنَعُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْفَرَ تَحْتَهَا^(٤) سِرْباً أَوْ بَيْتاً، وَأَنَّهُ مَنْ مَلَكَ ظَاهِرَ الْأَرْضِ مَلَكَ بَاطِنَهَا بِمَا فِيهِ مِنْ حَجَارَةٍ، أَوْ أُنْيَةٍ، أَوْ مَعَادِنٍ، وَأَنَّ لَهُ أَنْ يَنْزِلَ بِالْحَفْرِ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَضُرَّ مَنْ يَجَاوِرُهُ) (وَأَنَّ الْأَرْضَيْنِ السَّبْعَ مترامكة لم يفتق بعضها من بعض، لأنها لو فُتِقَتْ لَأَكْتَفَيَّ فِي حَقِّ هَذَا الْغَاصِبِ بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها، وفيه دلالة على أَنَّ الْأَرْضَ تَصِيرُ مغصوبة بالاستيلاء عليها. وهل تُضْمَنُ إِذَا تَلَفَتْ بَعْدَ الْغُصْبِ، في خلاف^(٥) قِيلَ لَا تَضْمَنُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَضْمَنُ مَا أَخَذَ لِقَوْلِهِ^(٥) ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» قَالُوا: وَلَا يُقَاسُ ثُبُوتُ الْيَدِ عَلَى النُّقْلِ فِي الْمُنْقُولِ لِاخْتِلَافِهِمَا فِي التَّصَرُّفِ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ^(٦) إِلَى أَنَّهَا تَضْمَنُ بِالْغُصْبِ قِيَاساً عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُتَّفَقِ عَلَى أَنَّهُ يَضْمَنُ بَعْدَ النُّقْلِ بِجَامِعِ اسْتِیْلَاءِ الْحَاصِلِ فِي نَقْلِ الْمُنْقُولِ، وَفِي ثُبُوتِ الْيَدِ عَلَى غَيْرِ الْمُنْقُولِ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّ ثُبُوتَ الْيَدِ اسْتِیْلَاءً وَإِنْ لَمْ يَنْقَلِ. يَقَالُ: اسْتَوْلَى الْمَلِكُ عَلَى الْبَلَدِ، وَاسْتَوْلَى زَيْدٌ عَلَى أَرْضِ عَمْرٍو. وَقَوْلُهُ: [شِبْرًا] وَكَذَا مَا فَوْقَهُ بِالْأَوَّلَى، وَمَا دُونَهُ دَاخِلٌ فِي التَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذَكَرْ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَقَعُ إِلَّا نَادِرًا. وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْفَاطِظَةِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ^(٧) شَيْئاً عَوْضاً عَنْ شِبْرِ فَعَمَّ. إِلَّا أَنَّ

(١) في «صحيحه» (٥٦٧/١١)، ٥٦٨ رقم ٥١٦٤.

وأخرجه أحمد (١٧٣/٤)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٢٩/١) رقم ٢٤٠.

(٢) في «المسنود» (١٧٢/٤)، (١٧٣).

(٣) في «المعجم الكبير» (٢٦٩/٢٢)، ٢٧٠ رقم ٦٩٠، (٦٩١)، وهو نفس الحديث السابق.

(٤) في المخطوط «سراباً»، والصواب ما أثبتناه وهو في المطبوع، وانظر: «القاموس المحيط» (ص ١٢٣).

(٥) تقدم تخريجه برقم (٨٣٩/١) من كتابنا هذا.

(٦) انظر: «بداية المجتهد» (١٣٧/٤)، (١٣٨) بتحقيقنا.

(٧) في صحيحه (٢٤٥٢) من حديث سعيد بن زيد ﷺ. وكذا في «صحيحه» (٢٤٥٤) من

حديث ابن عمر ﷺ.

الفقهاء يقولون: إنه لا بُدَّ أن يكون المغصوب له قيمة، والزموا أنه حينئذ يأكل الرجل صاع تمرٍ أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن، فيأكل عمره من المال الحرام ولا يضمن وإن أئتم، كأكله من الخبز واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع.

من ألتف شيئاً ضمنه

٢/ ٨٤٤ - وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان عند بعض نساياه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم لها بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة، فضمتها وجعل فيها الطعام وقال: «كلوا»، ودفع القصعة الصحيحة للرسول، وحسب المكسورة. رواه البخاري^(١)، والترمذي^(٢)، وسمى الضاربة عائشة، وزاد: فقال النبي ﷺ: «طعام بطعام، وإناء بإناء»، وصححه. [صحيح]

(وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان عند بعض نساياه ف أرسلت إحدى أمهات المؤمنين) سماها ابن حزم^(٣) زينب بنت جحش (مع خادم لها) قال: المصنف رحمته الله: لم أفت على اسم الخادم (بقصعة فيها طعام، فضربت بيدها فكسرت القصعة، فضمتها، وجعل فيها الطعام وقال: كلوا، ودفع القصعة الصحيحة للرسول، وحسب المكسورة. رواه البخاري، والترمذي، وسمى الضاربة عائشة. وزاد: فقال النبي ﷺ: طعام بطعام، وإناء بإناء، وصححه). واتفقت مثل هذه القصة من عائشة في صحفة أم سلمة فيما أخرجه النسائي^(٤) عن أم سلمة: «أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي ﷺ وأصحابه، فجاءت عائشة متزرة بكساء، ومعها فهر^(٥)،

(١) في «صحيحه» (٢٤٨١) وطرفه في (٥٢٢٥).

(٢) في سننه (١٣٥٩).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥٦٧)، والنسائي (٣٩٥٥) وابن ماجه (٢٣٣٤)، وأحمد (١٠٥/٣).

(٣) في «المحلى» (١٤١/٨).

(٤) في «سننه» (٣٩٥٦)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٦٠/٥).

(٥) قال في «القاموس» (ص ٥٨٩): الفهر: بالكسر، الحجر قدر ما يدق به الجوز أو ما يملأ الكف. اهـ.

ففلقت به الصَّحْفَةَ - الحديد. وقد وقع مثلها لحفصة^(١)، وأن عائشة كسرت الإناء. ووقع مثلها لصفية^(٢) مع عائشة.

والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً كان مضموناً بمثله، وهو متفق عليه في المثلِّي من الحبوب وغيرها. وأما القيمي ففيه ثلاثة أقوال. الأول للشافعي^(٣) والكوفي^(٤): أنه يجب فيه المثل حيواناً كان أو غيره، ولا تجزئ القيمة إلا عند عدمه. والثاني للهادوية^(٥): أن القيمي يُضَمَّن بقيمته. وقال مالك^(٥) والحنفية^(٦): أما ما يُكَالُ أو يُوزَنُ فمثله وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة. واستدل الشافعي ومن معه بقول النبي ﷺ: «إناء بإناء وطعام بطعام»، وبما وقع في رواية ابن أبي حاتم^(٧): «من كسر شيئاً فهو له عليه مثله». زاد في رواية الدارقطني^(٨): فصارت قضية، أي من النبي ﷺ، أي حكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك، فاندفع قول من قال إنها قضية عين لا عموم فيها، ولو كانت كذلك لكان قوله ﷺ: «إناء بإناء وطعام بطعام» كافياً في الدليل على أن ذكره للطعام أوضح في التشريع العام، لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة

- (١) أخرجه الدارقطني (١٥٣/٤) رقم ١٤، من حديث عمران بن خالد الخزاعي عن ثابت عن أنس رضي الله عنه. وفيه: «قال عمران أكبر ظني أنه قال حفصة»، قال أبو زرعة فيما رواه عنه ابن أبي حاتم في «العلل» (٤٦٦/١) رقم ١٤٠٠: هذا خطأ - (أي رواية عمران عن ثابت) - رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي المتوكل عن النبي ﷺ وهو الصحيح.
- (٢) أخرجه أبو داود (٣٥٦٨)، والنسائي (٣٩٥٧)، وأحمد (١٤٨/٦، ٢٧٧)، وحسنه الحافظ في «الفتح» (١٢٥/٥).
- (٣) انظر: «روضة الطالبيين» (٢٥٥/٤).
- (٤) قال في «البحر الزخار» (٧٥/٥): وفاسده (أي فاسد الضمان) أي يضمن بغير ما قد وجب كقيمي قد تلف، ومعنى كقيمي: الكاف للتشبيه، القيمي: أي ذو قيمة مادية أو ثمن معلوم. وانظر (١٧٤/٤).
- (٥) انظر: «بداية المجتهد» (١٣٨/٤) بتحقيقنا.
- (٦) ما نقله الشارح يوافق ما ذكر ابن حزم في «المحلى» (١٤٠/٨)، أما ابن رشد فقال في «اللباية» (١٣٨/٤): «واختلفوا في العروض فقال مالك: لا يقضي في العروض من الحيوان وغيره إلا بالقيمة يوم استهلك، وقال الشافعي وأبو حنيفة وداود: الواجب في ذلك مثل ولا تلزم القيمة إلا عند عدم المثل» اهـ.
- (٧) ذكره في «العلل» (٤٦٦/١) رقم ١٤٠٠.
- (٨) في «سننه» (١٥٣/٤) رقم ١٤، وتقدم آنفاً.

للإناء. وأما الطعام فهو هدية له ﷺ، فإن عدم المثل فالمضمون له مخير بين أن يمهله حتى يجد المثل، وبين أن يأخذ القيمة. واستدل في البحر^(١) وغيره لمن قال بوجوب القيمة بأنه ﷺ قضى^(٢) على من أعتق شركاً له في عبد أن يقوم عليه باقيه لشريكه. قالوا: ففضى ﷺ بالقيمة، وأجيب بأن المعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئاً، ولا غصب شيئاً، ولا تعدى أصلاً بل أعتق حصته التي أباح الله له عتقها، ثم إن المستهلك يزعم المستدل هنا هو الشقص من العبد، ومناظره شقص لشقص [بعيداً]^(٣)، فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار، على أن التقويم لغة يشمل التقدير بالمثل أو بالقيمة، وإنما خص اصطلاحاً بالقيمة. وكلام الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح الحادث، واستدل بإمساره ﷺ أكسار القصعة في بيت التي كسرت للهادوية^(٤) والحنفية^(٥) القائلين بأن العين المغصوبة إذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفوذها تصير ملكاً للغاصب، قال ابن حزم^(٦): إنه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس بالباطل أكثر من هذا، فيقال لكل فاسق إذا أردت أخذ قمح يتيم أو غيره، أو أكل غنمه، واستحلل ثيابه فاغصبها وقطعها ثياباً على رغبه، وأذبح غنمه واطبخها، وخذ الحنطة واطحنها، وكل ذلك حلالاً طيباً، وليس عليك إلا قيمة ما أخذت، وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى^(٧) أن تؤكل أموال الناس بالباطل، وخلاف المتواتر عن رسول الله ﷺ^(٨): «إن أموالكم عليكم حرام»، واحتج المخالف بقضية القصعة، وقد تقدم الكلام فيها. واحتجوا^(٩) بخبر الشاة المعروف، وهو أن امرأة دعت ﷺ إلى طعام فأخبرته أنها أرادت ابتاع شاة فلم تجدها، فأرسلت إلى جارة لها أن

(١) انظر: «البحر الزخار» (١٧٤/٤)، (١٧٥).

(٢) انظر تخريجه برقم (١٣٤١/٥) من كتابنا هذا وهو متفق عليه.

(٣) في (ب): «تبد». (٤) انظر: «البحر الزخار» (١٨١/٤).

(٥) انظر: «المبسوط» (٨٧/١١). (٦) انظر: «المحلى» (١٤٢/٨).

(٧) قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ الآية، البقرة: ١٨٨.

(٨) يأتي تخريجه برقم (٨٤٧/٥) من كتابنا هذا.

(٩) أخرجه أبو داود (٣٣٣٢)، وأحمد (٢٩٣/٥)، والبيهقي (٩٧/٦)، وقد صححه الألباني

ابعتي لي الشاة التي لَزُوجِكَ فَبَعَثَتْ بِهَا إِلَيْهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشاةِ أَنْ تُطْعَمَ الْأَسَارَى. قالوا: فهذا يدلُّ على أَنَّ حَقَّ صَاحِبِ الشاةِ قَدْ سَقَطَ عَنْهَا إِذَا شُوِيَتْ، وَاجْتِبَى بِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِحُّ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ خِلَافُ قَوْلِهِمْ؛ إِذْ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ اللَّحْمَ فِي مُلْكِكَ الَّتِي أَخَذْتَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا، وَهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ لِلْغَاصِبِ، وَقَدْ تَصَدَّقَ بِهَا ﷺ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَخَبَرُ شاةِ الْأَسَارَى قَدْ بَحَثْنَا فِيهِ فِي مَنَحَةِ الْغَفَّارِ^(١).

من غصب أرضاً فزرعها فله ما غرم

٨٤٥/٣ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢)، وَالْأَرْبَعَةُ^(٣)، إِلَّا النَّسَائِيُّ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ. وَيُقَالُ إِنَّ الْبُخَارِيَّ^(٤) ضَعَّفَهُ. [صحيح بشواهد]

(وعن رافع بن خديج ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: من زرع في أرض قوم بغير إذنيهم، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته. رواه أحمد، والأربعة إلا النسائي، وحسنه الترمذي. ويقال إن البخاري ضعفه). وهذا القول عن البخاري ذكره الخطابي^(٥)، وخالفه الترمذي فتقل عن البخاري تحسينه، إلا أنه قال أبو زرعة

(١) حاشية للشارح على ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار (٣/١٧٤٧، ١٧٤٨).

(٢) في «مسنده» (٣/٤٦٥)، (٤/١٤١).

(٣) أبو داود (٣٤٠٣)، والترمذي (١٣٦٦)، وقال: حديث حسن غريب، وابن ماجه (٢٤٦٦).

(٤) قال الترمذي (٦٤٨/٣): «وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: «هو حديث حسن» اهـ.

قلت: وأخرجه البيهقي (١٣٦/٦) وابن أبي شيبة (٨٩/٧) والطبراني (١/٢٧٨ رقم ١٤٠١ - منحة المعبود)، والطحاوي (٤/١١٧، ١١٨) وذكره الديلمي في «الفرزدوس» (٣/٤٧٨ رقم ٥٤٨١)، وأبو عبيد في «الأموال» (رقم: ٧٠٨)، وقد صححه الألباني في «الإرواء» (٥/٣٥٠ رقم ١٥١٩) بشواهد.

(٥) في «معالم السنن» (٥/٦٤).

وغيره^(١): لم يسمع ابن أبي رباح من رافع بن خديج. وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافاً كثيراً، وله شواهد تقوي، وهو دليل على أنَّ غاصب الأرض إذا زرع الأرض لا يملك الزرع، وأنه لملكها، وله ما عرِم على الزرع من النفقة والبذر. وهذا مذهب أحمد بن حنبل^(٢)، وإسحاق، ومالك^(٣)، وهو قول أكثر علماء المدينة، والقاسم بن إبراهيم، وإليه ذهب أبو محمد^(٤) ابن حزم، ويدلُّ له حديث: «ليس لِعِرْقٍ ظالم حقٌّ» سيأتي^(٥)؛ إذ المراد به مَنْ غرس، أو زرع، أو بَنَى، أو حَفَرَ في أرضٍ غيره بغير حق ولا شبهة، وذهب الأكثر من الأمة إلى أنَّ الزرع لصاحب البذر الغاصب، وعليه أجره الأرض، واستدلوا بحديث^(٦): «الزرع للزارع [ولو]^(٧)» كان غاصباً، إلَّا أنه لم يُخرجه أحد، قال في المنار: وقد بحث عنه فلم أجده، والشارح نقله وبيّض لمخرجه، واستدلوا بحديث: «ليس لِعِرْقٍ ظالم حقٌّ»، وبإتي^(٨). وهو لأهل القول الأول أظهر في الاستدلال.

بَيَحْيِرُ الزَّارِعِ الْغَاصِبَ بَيْنَ إِخْرَاجِ غَرْسِهِ أَوْ أَخْذِهِ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ

٨٤٦/٤ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
 إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَالْأُخْرَى
 لِلْآخَرِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ
 وَقَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٨)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. [حسن]

- (١) قال ابن أبي حاتم في «الملل» (٤٧٦/١) عن الشافعي أنه قال: عطاء لم يدرك رافعاً ثم قال: قال أبي: يلي قد أدركه.
- (٢) انظر: «المغني» (٣٩٤/٥، ٣٩٥)، و«سنن الترمذي» (٦٤٨/٣).
- (٣) انظر: «بداية المجتهد» (١٤٥/٤: ١٤٨) بتحقيقنا.
- (٤) انظر: «المحلى» (١٤٤/٨).
- (٥) وهو الحديث الآتي برقم (٨٤٦/٤) من كتابنا هذا.
- (٦) قال الألباني في «الضعيفة» (١٢٤/١ رقم ٨٨): باطل لا أصل له. ثم ذكر أنه مخالف لحديثين هما: حديث الباب (٨٤٥/٣) والذي يليه (٨٤٦/٤) من كتابنا هذا.
- (٧) في (ب): «وإن».
- (٨) في «سننه» (٣٠٧٤).

- وَأَخْرَجَهُ عِنْدَ أَصْحَابِ السَّنَنِ^(١) مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَاخْتَلَفَ فِي وَضْلِهِ وَإِزْسَالِهِ، وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيهِ. [صحيح]

(وعن عروَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا، وَالْأُخْرَى لِلْآخَرِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ لِعِزْقِي ظَالِمٌ) بِالْإِضَافَةِ وَالتَّوَصُّيفِ، وَأَنْكَرَ الْخَطَابِيُّ الْإِضَافَةَ (حَقٌّ). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاسْتَأْذَنَهُ حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ عِنْدَ أَصْحَابِ السَّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَاخْتَلَفَ فِي وَضْلِهِ وَإِزْسَالِهِ، وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيهِ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ عُرْوَةَ مَرْسَلًا، وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مُتَّصِلًا^(٣) مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، [و]^(٤) قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ ظَنِّي أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ^(٥)، وَعَنْ سَمُرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ^(٦)، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٧)،

= قلت: وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (رقم ٧٠٧)، والدارقطني (٣٥/٣ رقم ١٤٤)، والبيهقي (١٤٢/٦)، وقد حسنه الألباني في «إرواء الغليل» (٣٥٥/٥)، وله شواهد منها ما سيأتي.

(١) أبو داود (٣٠٧٣) وعنه البيهقي (١٤٢/٦)، والترمذي (١٣٧٨)، وقال: «هذا حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً».

قلت: وأخرجه مالك (٧٤٣/٢ رقم ٢٦)، عن هشام به مرسلاً، وكذلك أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٧٠٤)، والبيهقي (١٤٢/٦)، من طرق أخرى عن هشام به.

وشهد له ما تقدم وما سيأتي في الباب، وقد صححه الألباني في «الإرواء» (٣٥٤/٥).

(٢) في «سننه» (٣٠٧٤). (٣) في «سننه» أيضاً (٤٥٥/٣ رقم ٣٠٧٥).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في «سننه» (ص ٢٠٣ رقم ١٤٤٠).

قلت: وعنه البيهقي (١٤٢/٦)، والدارقطني (٢١٧/٤ رقم ٥٠)، عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «العباد عباد الله، والبلاد بلاد الله، فمن أحميا من موات الأرض شيئاً فهو له وليس لمرق ظالم حق». وفي سننه زعمة وهو ابن صالح: ضعيف، وأخرج له مسلم مقروناً بغيره، وقال ابن أبي حاتم (٤٧٤/١) عن أبيه: «هذا حديث منكرو، وتعقبه الألباني في «الإرواء» (٣٥٤/٥) قائلاً: «لكن له شاهد من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً دون الجملة الأخيرة، قال الهيثمي (١٥٧/٤): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

(٦) في «سننه» (٤٥٦/٣ رقم ٣٠٧٧).

(٧) في «السنن الكبرى» (١٤٢/٦).

وعن عبادة وعبد الله^(١) بن عمرو عند الطبراني. واختلفوا في تفسير عَزَقِ ظالم، فقيل: هو أن يغرَس الرجلُ في أرضٍ غيره فيستحقُّها بذلك. وقال مالك^(٢): كلُّ^(٣) ما أخذ [واحتفر]^(٤) غُرِسَ بغيرِ حقٍّ، وقال ربيعة: العَزَقُ الظالمُ يكونُ ظاهراً، ويكونُ باطناً، فالباطنُ ما احتفرَ الرجلُ مِنَ الآبارِ، واستخرجه من المعادن، والظاهرُ ما بناه أو غرسه، وقيلَ الظالمُ من غرس أو بنى أو زرعَ أو حفرَ في أرضٍ غيره بغيرِ حقٍّ ولا شبهة. وكلُّ ما ذُكِرَ مِنَ التفاسيرِ متقاربٌ ودليلٌ على أن الزارعَ في أرضٍ غيره ظالمٌ ولا حقُّ له، بل يُكَيَّرُ بين إخراج ما غرسه أو أخذ نفقته عليه جمعاً بين الحديثين من غيرِ تفرقة بين زرعٍ وشجرٍ، والقولُ بأنه دليلٌ على أن الزرعَ للغاصبِ حَمْلٌ له على خلافِ ظاهره، وكيف يقولُ الشارعُ ليس لعزقِ ظالمٍ حقٌّ ويسميه ظالماً، وينفي عنه الحقَّ، وتقولُ بلِ الحقُّ له.

٨٤٧/٥ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بَيِّنَى: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). [صحيح]

(وعن أبي بكرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بَيِّنَى: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). وما دلَّ عليه واضحٌ وإجماعٌ، ولو بدأ به المصنِّفُ في أولِ بابِ الغصبِ لكانَ الِيقَ أساساً، وأحسنَ افتتاحاً.

- = قلت: وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (رقم ١٠١٥) دون الشطر الثاني منه، وكذا الطيالسي (ص ١٢٢ رقم ٩٠٦)، وأحمد (١٢/٥)، وعلته عنبة الحسن البصري.
- (١) ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٥٨/٤)، وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه مسلم بن خالد الزنجي، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه أحمد وغيره. اهـ.
- وذكره أيضاً (١٥٧/٤) من حديث عمرو بن عوف مرفوعاً وقال: رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه كثير بن عبد الله وهو ضعيف اهـ.
- (٢) انظر: «الموطأ» (٧٤٣/٢).
- (٣) في المخطوط: «كلما»، وما أثبتناه من المطبوع «والموطأ».
- (٤) في (ب): «حفر».
- (٥) البخاري (٦٧)، وأطرافه في (١٠٥)، ١٧٤١، ٣١٩٧، ٤٤٠٦، ٤٦٦٢، ٥٥٥٠، البخاري (٧٤٤٧)، ومسلم (١٦٧٩)، وأبو داود (١٩٤٨)، وأحمد (٣٧/٥)، ٣٩، ٤٠.

[الباب الثالث عشر]

باب الشفعة

الشَّفْعَةُ بضم الشين المعجمة وسكون الفاء. في اشتقاقها ثلاثة أقوال: قيل من الشفع وهو الزوج، وقيل من الزيادة، وقيل من الإعانة. وهي شُرْعاً: [انتقال^(١)] حصّة إلى حصّة [بسبب شرعي كانت]^(٢) انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمّى، وقال أكثر الفقهاء: إنّها واردة على خلاف القياس، لأنها تؤخذ كزهاً، ولأنّ الأذية لا تُدْفَعُ عن واحد بضرر آخر. وقيل: خالف هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع فيها ضرر الغير بضرر آخر، ويؤخذ حقّه كزهاً، كبيع الحاكم عن المتمرد والمفلس ونحوه.

الشفعة في المنقول

٨٤٨/١ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قضى رسول الله ﷺ: «بالشفعة في كل ما لم ينفسم». فإذا وقعت الخدود وضُرَّتْ الطُّرُقُ فلا شفعة، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣)، واللفظ للبخاري. [صحيح]

- وفي رواية مسلم^(٤): «الشفعة في كل شريك: في أرض، أو رنع، أو حائط، لا يضلح - وفي لفظ^(٥): لا يحل - أن يبيع حتى يغرض على شريكه». [صحيح]

(٢) زيادة من (ج).

(١) في (ب): «ضم».

(٣) البخاري (٢٢٥٧)، ومسلم (١٦٠٨). (٤) في «صحيحه» (١٢٢٩/٣) رقم (١٣٥).

(٥) في «صحيحه» أيضاً: (١٢٢٩/٣) رقم (١٣٤).

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ^(١): قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. [صحيح]

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ بِضَمِّ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ، وتشديد الراء فقاء، معناه بُيِّنَتْ مصارفُ (الطريق) وشوارعها (فلا شُفْعَةٌ). متفقٌ عليه، واللفظُ للبخاري. وفي رواية مسلم) أي من حديث جابر: (الشفعة في كلِّ شيءٍ) أي مشترك (في أرض أو ربيع) بفتح الراء، وسكون الموحدة، الدار، ويطلقُ على الأرض (أو حائط، لا يصلحُ، وفي لفظ: لا يحلُّ أن يبيع) الخليطُ للدلالةِ السياقيةِ عليه (حتى يعرضَ على شريكه. وفي رواية الطحاوي) أي من حديث جابر [فقضى] ^(٢) النبي ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ). الألفاظُ في هذا الحديث قد تضافرت في الدلالةِ على ثبوتِ الشُّفْعَةِ للشريك في الدور، والعقار، والبساتين، وهذا مجمعٌ ^(٣) عليه إذا كانَ مما يُقَسَّمُ، وفيما لا يُقَسَّمُ كالحمام الصغير ونحوه خلاف. وذهب الهاديون ^(٤) - وفي البحر العترة ^(٥) - إلى صحة الشُّفْعَةِ في كلِّ شيءٍ، ومثله في البحر ^(٦) عن أبي حنيفة وأصحابه، ويدلُّ له حديثُ الطحاوي. ومثله عن ابن عباسٍ عند الترمذي ^(٧) مرفوعاً: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ»، وإن قيلَ إِنَّ رَفْعَهُ خَطَأٌ

(١) في «شرح معاني الآثار» (١٢٢/٤)، ولفظ آخر فيه (١٢٠/٤).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥١٣، ٣٥١٤)، والترمذي (١٣٧٠)، والنسائي (٤٦٤٦)، وابن ماجه (٢٤٩٢، ٢٤٩٩)، وأحمد (٢٩٦/٣، ٣٧٢)، والطيباني (ص ٢٣٥ رقم ١٦٩١)، والدارمي (٢٧٤، ٢٧٣/٢)، وابن الجارود (٦٤٢، ٦٤٣)، والبيهقي (١٠٢، ١٠٤)، والطبراني في «الصغير» (٣٧/١) رقم (٢٥) من أوجه وألفاظ متعددة.

(٢) في (ب): «قضى».

(٣) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص ١٢١ رقم ٥١٢).

(٤) انظر: «البحر الزخار» (٣/٤).

(٥) في «سننه» (٣/٦٥٤ رقم ١٣٧١).

قلت: وأخرج الطحاوي في «شرح المعاني» (١٢٥/٤)، والدارقطني (٢٢٢/٤) رقم (٦٩)، والبيهقي (١٠٩/٦)، كلهم من طريق أبي حمزة السكري عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس به قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة السكري وقد روى غير واحد عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي مليكة عن النبي ﷺ مرسلاً وهذا أصحُّ اهـ.» =

فَقَدْ ثَبِتَ إِسْرَافُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ شَاهِدٌ لِرَفْعِهِ عَلَى أَنَّ مَرْسَلَ الصَّحَابِيِّ إِذَا صَحَّحَتْ إِلَيْهِ الرِّوَايَةُ حُجَّةٌ، وَعَنِ الْمَنْصُورِ^(١) أَنَّهُ لَا شَفْعَةَ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ، لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ، [وَالْجَوَابُ]^(٢) أَنَّ فِيهِ ضَرَرًا هُوَ إِسْقَاطُ حَقِّ الْجَوَارِ، وَلَئِنَّا لَا نَسْلُمُ أَنَّ الْعِلَّةَ الضَّرَرَ، وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى عَدَمِ ثَبُوتِهَا فِي الْمَنْقُولِ مُسْتَدْلِلِينَ بِقَوْلِهِ: «فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَضُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شَفْعَةَ»، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْعَقَارِ، وَتَلَحُّقُ بِهِ الدَّارَ، لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ^(٣): «أَوْ رُبْعٍ»، قَالُوا: وَلَئِنْ الضَّرَرَ فِي الْمَنْقُولِ نَادِرٌ. وَأَجِيبَ بِأَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَقْصُرُهُ عَلَيْهِ، قَالُوا: وَلَئِنْ أُخْرِجَ الْبِزَارُ^(٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظِ الْحَضَرِ فِيهِمَا. الْأَوَّلُ: «وَلَا شَفْعَةَ إِلَّا فِي رُبْعٍ أَوْ حَائِطٍ»، وَلَفْظُ الثَّانِي: «لَا شَفْعَةَ إِلَّا فِي دَارٍ أَوْ عَقَارٍ»، لِأَنَّ أَهْلَ الْبَيْهَقِيِّ بَعْدَ سِيَاقِهِ لَهُ: الْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.

وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَوْ ثَبِتَ لَكَانَتْ مَفَاهِيمَ، وَلَا يَقَاوُمُ مَنْطُوقَ «فِي كُلِّ شَيْءٍ»، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَشْنَى مِنَ الْمَنْقُولِ الثَّيَابَ فَقَالُوا: تَصَحُّ فِيهَا الشَّفْعَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَشْنَى الْحَيَوَانَ [فَقَالُوا]^(٦): تَصَحُّ فِيهِ الشَّفْعَةُ. وَفِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلشَّرِيكِ بَيْعُ جِصَّتِهِ حَتَّى يَعْضَرَ عَلَى شَرِيكِهِ، وَأَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ الْبَيْعُ قَبْلَ [عَرْضِهِ]^(٧)، وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ فَهُوَ حَمَلٌ عَلَى خِلَافِ أَصْلِ التَّنْهِي بِلَا دَلِيلٍ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ لِلشَّرِيكِ الشَّفْعَةُ بَعْدَ أَنْ يُوَازِنَهُ شَرِيكُهُ ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ؟ قِيلَ: لَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَمْنَعُ صِحَّتُهَا بَعْدَ مُوَازِنَتِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالْحَكَمُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: تَنْقُطُ شَفْعَتُهُ بَعْدَ عَرْضِهِ

= وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «خَالَفَهُ - يَعْنِي: أَبَا حَمْزَةَ - شُعْبَةُ وَإِسْرَائِيلُ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَأَبُو بَكْرُ بْنُ عِيَّاشٍ، فَرَوَوْهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ مَرْسَلًا وَهُوَ الصَّوَابُ، وَوَهُم أَبُو حَمْزَةَ فِي إِسْنَادِهِ».

وَالْخِلَاصَةُ: فَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ.

(١) انظر: «البحر الزخار» (٤/٤). (٢) في (ب): «وَأَجِيبَ».

(٣) تقدّم في تخرّيج أحاديث الباب.

(٤) عزاه إليه الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٣/٥٥ رقم ١٢٧٤) وقال: بسند جيد.

(٥) في «السنن الكبرى» (٦/١٠٩). (٦) في (ب): «فقال».

(٧) زيادة من (ب).

عليه، وهو الأوفى بلفظ الحديث، وهو الذي اخترناه في حاشية^(١) ضوء النهار. وفي قوله: أن يبيع، ما يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان بعقد البيع وهذا مجمع عليه، وفي غيره خلاف.

وقوله: في كل شيء، يشمل الشفعة في الإجارة، وقد منعها الهادوية^(٢) وقالوا: إنما تكون في عين لا منفعة. وضعت قولهم لأن المنفعة تسمى شيئاً وتكون مشتركة فيشملها «في كل شيء» أيضاً؛ إذ لو لم تكن شيئاً ولا مشتركة لما صحَّ التأجير [فيها]^(٣)، ولا القسمة بالمهاجرة ونحو ذلك، وهي بيع مخصوص فيشملها [قوله]^(٤): «لا يحلُّ له أن يبيع»، فالحقُّ ثبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها، ولوجود علة الشفعة فيها. وظاهر [قوله]^(٥): «في كل شيء» أي مشترك ثبوتها للذمي على المسلم إذا كان شريكاً له في الملك، وفيه خلاف، والأظهر ثبوتها للذمي في غير جزيرة العرب، لأنهم منهونون عن البقاء فيها^(٦).

الشفعة للجار على جاره

٨٤٩/٢ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ، رَوَاهُ التَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ^(٦)، وَلَهُ عِلَّةٌ. [صحيح لغيره]

(١) «منحة الغفارة» (١٤١٨/٣). (٢) انظر: «البحر الزخار» (٦/٤).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في رواية مسلم في حديث الباب، وهي زيادة من المخطوط (أ).

(٥) في قوله ﷺ: «الأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً» أخرجه مسلم (١٧٦٧).

(٦) في «صحيحه» (٥٨٥/١١) رقم ٥١٨٢ - الإحسان.

وأخرجه الطحاوي (١٢٢/٤)، من طريق سعيد عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

وأخرجه الطحاوي أيضاً (١٢٣/٤)، من طريق كل من سعيد وهمام وشعبة، كلهم عن قتادة عن أنس عن سمرة مرفوعاً فجعلوه من حديث سمرة.

وأخرجه أيضاً من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: أبو داود (٣٥١٧)، والترمذي (١٣٦٨)، وأحمد (٨/٥)، وابن الجارود (٦٤٤)، والطحاوي (٤/١٢٣)، والبيهقي (١٠٦/٦)، والطبراني (ص ١٢٢ رقم ٩٠٤).

وهذا حديث صحيح، صحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (٦٧٢/٢) رقم ٣٠٠٣. فيرتقي به حديث الباب إلى الصحة، والله أعلم.

(وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: جاز الدار لحق بالدار. رواه النسائي، وصححه ابن جبان، وله علة^(١)، وهي [أنه أخرجه]^(٢) أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس، وآخرون أخرجوه عن الحسن عن سمره [قالوا]^(٣): وهذا هو المحفوظ، وقيل: هما صحيحان جميعاً، قاله ابن القطان، وهو الأوّل، وهذا وإن كان فيه علة فالحديث الآتي صحيح.

٣/ ٨٥٠ - وعن أبي رافع رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بصقيبه»، أخرجه البخاري^(٤) والحاكم، وفيه قصة. [صحيح]

وهو قوله: (وعن أبي رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بصقيبه) بالصاد المهملة مفتوحة، وفتح القاف [القريب]^(٥) (أخرجه البخاري وفيه قصة). وهي أنه قال أبو رافع للمسور بن مخزوم: ألا تأمر هذا - يشير إلى سعد - يشتري مني بيتي اللذين في داره، فقال له سعد: واللّه لا أزيد على أربعمائة دينار، إنّما مقطعة أو منجّمة، فقال أبو رافع: سبحان الله لقد منعتهما من خمسمائة تقدأ فلولا أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول الجار أحق بصقيبه ما بعثتك. والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعلم الشفعة بالجوار. وقد اختلف العلماء في الشفعة بالجوار، فذهب إلى ثبوتها الهاديّة^(٦)، والحنفية^(٧)، وآخرون، لهذه الأحاديث ولغيرها، كحديث الشريد بن سويد قال: قلت: يا رسول الله، أرض لي ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار قال: «الجار أحق بصقيبه». أخرجه ابن سعد^(٨) عن

(١) في (أ): «أنهم أخرجوه». (٢) زيادة من (ب).

(٣) في «صحيحه» ٤٣٧/٤ رقم (٢٢٥٨)، وأطرافه في (٦٩٧٧، ٦٩٧٨، ٦٩٨٠، ٦٩٨١). قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥١٦)، والنسائي (٤٧٠٢)، وابن ماجه (٢٤٩٥)، والشافعي في «ترتيب المسند» (١٦٥/٢) رقم (٥٧٤).

(٤) في (ب): «القرب». (٥) انظر: «البحر الزخار» (٨/٤)، (٩).

(٦) انظر: «شرح معاني الآثار» (١٢٤/٤).

(٧) في «الطبقات الكبرى» له (٥١٣/٥).

وقد أخرجه عن طريق عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد كل من النسائي (٤٧٠٣)، وابن ماجه (٢٤٩٦)، وأحمد (٣٨٨/٤: ٣٩٠)، والطحاوي (١٢٤/٤)، وقد صحّحه الألباني في «الإرواء» (٣٧٦/٥، ٣٧٧).

قتادة، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنِ الشَّرِيدِ. وَحَدِيثُ جَابِرِ الْآتِي^(١)، وَذَهَبَ عَلِيٌّ، وَعُمَرُ^(٢)، وَعُثْمَانُ، وَالشَّافِعِيُّ^(٣)، وَأَحْمَدُ^(٤)، وَإِسْحَاقُ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ بِالْجَوَارِ. قَالُوا: وَالْمَرَادُ بِالْجَارِ فِي الْأَحَادِيثِ الشَّرِيكَ. قَالُوا: وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ؛ فَإِنَّهُ سَمَّى الْخَلِيطَ جَاراً، وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ وَأَعْرَفَ بِالْمَرَادِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ تَسْمِيَةُ الشَّرِيكِ جَاراً غَيْرَ صَحِيحٍ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَارِبٌ شَيْئاً فَهُوَ جَارٌ. وَاجِبٌ بِأَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ غَيْرَ شَرِيكِ لِسَعْدِ بْنِ جَارٍ لَهُ لِأَنَّهُ كَانَ يَمْلِكُ بَيْتَيْنِ فِي دَارِ سَعْدٍ، لَا أَنَّهُ كَانَ يَمْلِكُ شَيْئاً شائعاً مِنْ مَنَزَلِ سَعْدٍ. وَاسْتَدَلُّوا أَيْضاً بِمَا سَلَفَ مِنْ أَحَادِيثِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ وَقَوْلِهِ: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شُفْعَةَ»، وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا حَصُرَ الشُّفْعَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَاجِبٌ عَنْهَا بِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهَا إثْبَاتُ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْجَارِ لَا بِمَنْطَوِيٍّ وَلَا مَفْهُومٍ. وَمَفْهُومُ الْحَضَرِ فِي قَوْلِهِ^(٥): «إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ - الْحَدِيثُ»، إِنَّمَا هُوَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لِلْمَبِيعِ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَالشَّرِيكِ، فَمَدْلُولُهُ أَنَّ الْقِسْمَةَ تُبْطِلُ الشُّفْعَةَ وَهُوَ صَرِيحُ رَوَايَةِ^(٦): «وَأِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ». فَأَحَادِيثُ إِثْبَاتِ الشُّفْعَةِ لِلْخَلِيطِ لَا تُبْطِلُ ثَبُوتَهَا لِلْجَارِ بَعْدَ قِيَامِ الْأَدْلَةِ الَّتِي مِنْهَا مَا سَلَفَ، وَمِنْهَا الْحَدِيثُ الْآتِي:

شفعة الجار وشروطها

٨٥١/٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يُنْتَظَرُ بِهَا - وَإِنْ كَانَ غَائِباً - إِذَا كَانَ طَرِيفَهُمَا وَاحِدَةً، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٥)، وَالأربعة^(٦)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. [صحيح]

(١) برقم (٨٥١/٤) من كتابنا هذا.

(٢) انظر: «المغني» (٤٦١/٥) مسألة رقم ٤٠١٢.

(٣) انظر: «اختلاف الحديث بحاشية الأم» (٥/٤).

(٤) هي رواية من روايات حديث جابر المتقدم برقم (٨٤٨/١)، انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠٢/٦).

(٥) في «المسنَد» (٣٠٣/٣).

(٦) أبو داود (٣٥١٨)، والترمذي (١٣٦٩)، وقال: حديث غريب، وابن ماجه (٢٤٩٤).

وهو حديث صحيح، صحَّحه الألباني في «الإرواء» (٣٧٨/٥) رقم (١٥٤٠).

(وعن جابر رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ يَنْتَقِظُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا. رَوَاهُ لَحْمَةُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ). أَحْسَنُ الْمَصْنُفِ بَتَوَثُّقِ رَجَالِهِ، وَعَدَمِ إِعْلَالِهِ، وَإِلَّا فَأَيُّهُمْ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ^(١) بِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: «إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا»، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ [الْعَرَزَمِيُّ]^(٢).

قلت: وعبد الملك ثقة مأمون لا يضر انفراؤه كما عُرِفَ في الأصول وعلوم الحديث، والحديث من أدلة شُفْعَةِ الْجَارِ إِلَّا أَنَّهُ قَيَّدَهُ بقوله: «إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا». وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى اشْتِرَاطِ هَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٣) قَائِلًا بِأَنَّهَا تَثْبُتُ الشَّفْعَةُ لِلْجَارِ إِذَا اشْتَرَكَ فِي الطَّرِيقِ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَلَا يَبْعُدُ اعْتِبَارُهُ. أَمَّا مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ فَللتَّصْرِيحِ بِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا. وَمَفْهُومُ الشَّرْطِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُخْتَلِفًا فَلَا شَفْعَةَ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيلُ فَلأنَّ شَرْعِيَّةَ الشَّفْعَةِ لِمُنَاسِبَةِ دَفْعِ الضَّرَرِ، وَالضَّرَرُ بِحَسَبِ الْأَغْلَبِ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ شِدَّةِ الْاِخْتِلَاطِ وَشِبْكَةِ الْاِئْتِمَاعِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مَعَ الشَّرِيكِ فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي الطَّرِيقِ، وَيَنْدُرُ الضَّرَرُ مَعَ عَدَمِ ذَلِكَ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ الْمُقَيَّدُ بِالشَّرْطِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ أَوَّلًا، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْجَارِ الشَّرِيكَ فَلَا فَائِدَةَ لِاشْتِرَاطِ كَوْنِ الطَّرِيقِ وَاحِدًا.

قلت: وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ آلَ الْكَلَامُ إِلَى الْخَلِيطِ لِأَنَّهُ مَعَ اتِّحَادِ الطَّرِيقِ تَكُونُ الشَّفْعَةُ لِلْخَلِيطِ فِيهَا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ فِي «مَنْحَةِ النِّفَارِ»^(٤) حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ^(٥): وَهُوَ أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمَةَ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا صَرِيحٌ فِيهِ فَإِنَّهُ اثْبَتَ الشَّفْعَةَ بِالْجَوَارِ مَعَ اتِّحَادِ الطَّرِيقِ، وَنَفَاهَا بِهِ فِي حَدِيثِهِ الْآخَرَ مَعَ [اِخْتِلَافِهِمَا]^(٦) حَيْثُ قَالَ: «فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شَفْعَةَ». فَمَفْهُومُ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا هُوَ بَعْيُهُ مَنْطُوقُ حَدِيثِهِ الْمَتَقَدِّمِ، فَأَحْذَرُهُمْ يَصْدُقُ الْآخَرُ وَيُؤَافِقُهُ، وَلَا يَعَارِضُهُ وَيُنَاقِضُهُ، وَجَابِرٌ رَوَى اللَّفْظَيْنِ تَفَافُتَ السَّنَنِ وَاتَّالَفَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ، انْتَهَى بِمَعْنَاهُ.

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٥٦٢/٣). (٢) في (ب): «العرزمي».

(٣) انظره في: «المعني» (٤٦١/٥) عن ابن شبرمة والثوري وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي وأبو حنيفة.

(٤) (١٤٢٧، ١٤٢٨). (٥) انظر: «إعلام الموقعين» (١٥٠/٢).

(٦) في (ب): «اختلفا».

وقوله: ينتظرُ بها، دالٌّ أنها لا تَبْطُلُ شفعةُ الغائبِ وإن تَرَاحَى، وأنه لا يجبُ عليه السيرُ حينَ بلوغه الشراء لأجلِها. وأما الحديثُ الآتي:

٨٥٢/٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحُلِّ الْعُقَالِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(١)، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «وَلَا شُّفْعَةَ لِعُقَابٍ»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ^(٢). [ضعيف جداً]

وهو قوله: (وعن ابن عمر رضي الله عنهما الشفعة كحل عقال. رواه ابن ماجه، والبخاري، وزاد: ولا شفعة لعقاب، وإسناده ضعيف) فإنه لا تقوم به حجة لما ستعرفه، ولفظه من روايتهما: «لا شفعة لغائب، ولا لصغير، والشفعة كحل عقال». وضَعَفَهُ البزارُ، وقال ابنُ حبانَ^(٣): لا أصلُ له. وقال أبو زرعة^(٤): منكرٌ. وقال البيهقي^(٥): ليس بثابت. وفي معناه أحاديثُ كلها لا أصلُ لها.

اختلفت الفقهاء في ذلك، فعند الهادي^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨) أنها على الفور ولهم تقادير في زمانٍ [الفورية]^(٩) لا دليل على شيء منها، ولا شكُّ أنه إذا كان وجهٌ شرعيُّها دفع الضرر فإنه يناسبُ الفورية لأنه يقال: كيف يبالغُ في دفع ضرر الشفيع، ويبالغُ في ضرر المشتري ببقاءٍ مشتركاً، إلا أنه لا يكفي هذا القدرُ في إثبات حكم، والأصلُ عدمُ اشتراطِ الفورية، وإثباتُها يحتاجُ إلى دليل، ولا دليل. وقد عَقَّدَ البيهقيُّ باباً في «السنن الكبرى»^(١٠) لألفاظٍ منكرةٍ يذكرُها بعضُ الفقهاء، وعدَّ منها الشفعةُ كحلِّ عقالٍ، ولا شفعةٌ لصبيٍّ ولا لغائبٍ، والشفعة لا تترتُّ ولا تُورثُ، والصبيُّ على شفعتِه حتَّى يَذُرَكَ، ولا شفعةٌ لنصرانيٍّ، ولا لليهوديٍّ ولا للنصرانيٍّ شفعةً، فعَدَّ منها حديثَ الكتاب.

(١) في «سننه» (٢/٨٣٥ رقم ٢٥٠٠).

قلت: وأخرجه البيهقي (١٠٨/٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٦/٦ - ٥٧) وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن البيلماني قال عنه البخاري وأبو حاتم والنسائي: منكر الحديث، انظر: «الكامل» لابن عدي (٢١٨٧/٦ - ٢١٨٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩/٢٦١ رقم ٤٨٩)، فهو حديث ضعيف جداً كما قاله الألباني في «الإرواء» (٥/٣٧٩ رقم ١٥٤٢).

(٢) قال المصنف في «التلخيص» (٥٦/٣): وإسناده ضعيف جداً. اهـ.

(٣) انظر: «التلخيص» (٥٦/٣)، و«الملل» لابن أبي حاتم (١/٤٧٩).

(٤) انظر: «البحر الزخار» (٤/١٣). (٥) انظر: «الأم» (٤/٣).

(٦) انظر: «المغني» (٥/٤٨٥). (٧) في (ب): «الفور».

(٨) (١٠٨/٦).

[الباب الرابع عشر]

باب القراض

القراضُ بكسر القاف، وهو معاملةُ العاملِ بنصيبٍ من الربح، وهذه تسميته في لغة أهل الحجاز، وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض، لما كان الربح يحصل في الغالب بالسفر، أو من الضرب في المال وهو التصرف.

٨٥٣/١ - عَنْ صُهَيْبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلَطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ ^(١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. [ضعيف جداً]

(عَنْ صُهَيْبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلَطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْبَرَكَةُ فِي ثَلَاثَةٍ لِمَا فِي الْبَيْعِ إِلَى أَجَلٍ مِنَ الْمَسَامَحَةِ، وَالْمَسَاهِلَةِ، وَالْإِعَانَةِ لِلْغَرِيمِ بِالتَّأَجُّلِ، وَفِي الْمُقَارَضَةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ انْتِفَاعِ النَّاسِ بِبَعْضِهِمْ بَعْضٌ، وَخَلَطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ قَوْتًا لَا لِلْبَيْعِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ غَرَرٌ وَغُشٌّ.

٨٥٤/٢ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا

(١) في «سننه» (٢/٧٦٨ رقم ٢٢٨٩).

قلت: وهو حديث ضعيف جداً، قاله الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (رقم ٥٠٢)، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/٢٤ رقم ٨١٠): «هذا إسناد ضعيف، صالح بن صهيب مجهول، وعبد الرحمن بن داود حديثه غير محفوظ قاله العقيلي، ونصر بن القاسم قال البخاري: لا؛ حديثه موضوع، انتهى. وهذا المتن ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق صالح بن صهيب به» اهـ.
وانظر: «الموضوعات» (٢/٢٤٩).

أَعْطَاهُ مَالًا مَقَارَضَةً: أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ رَطْبِيَّةٍ، وَلَا تَحْمِلُهُ فِي بَحْرِ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(١)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. [صحيح]

- وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ^(٢)، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: إِنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الرِّيحَ بَيْنَهُمَا. وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ. [صحيح]

(وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة أن لا يجعل ماله في كيد رطبية، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فإن فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت ماله. رواه الدارقطني ورجاله ثقات. وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جدّه أنه عمِلَ في مالٍ لعثمان على أن الرّيح بينهما، وهو موقوف صحيح). لا خلاف^(٣) بين المسلمين في جواز القراض، وأنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام، وهو نوع من الإجارة إلا أنه غُفِيَ فيها عن جهالة الأجر، وكان الرخصة في ذلك [الموضع]^(٤) للرفق بالناس.

ولها أركان وشروط: فأركانها العقد بالإيجاب أو ما في حكمه، والقبول أو ما في حكمه، وهو الامتنال بين جائزي التصرف، إلا من مسلم لكافر على مال نقد عند الجمهور.

ولها أحكامٌ مُجْمَعٌ^(٥) عليها، منها: أن الجهالة مغفرة فيها، ومنها أنه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال إذا لم يتعد.

واختلفوا إذا كان ذنباً، فالجمهور^(٦) على منعه، قيل لتجويز إعسار العامل

(١) في «سننه» ٦٣/٣ رقم ٢٤٢.

قلت: وأخرجه البيهقي (١١١/٦)، وقال الحافظ في «التلخيص» (٥٨/٣): سنده قوي اه. وقال الألباني في «الإرواء» (٢٩٣/٥): وهذا سند صحيح على شرط الشيخين. اه.

(٢) ٦٨٨/٢ رقم ٢.

قلت: وأخرجه البيهقي (١١١/٦)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٩٢/٥).

(٣) وقد نقل الإجماع على ذلك ابن المنذر (ص ١٢٤ رقم ٥٣٠).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) انظر: كتاب «الإجماع» لابن المنذر (ص ١٢٤، ١٢٥).

(٦) انظر: «المغني» (١٩٠/٥ مسألة رقم ٣٧١٣).

بالَّذَيْنِ فيكون تأخيرهُ عنه لأجلِ الربحِ، فيكونُ مِنَ الربا المنهِيَّ عنه، وقيلَ [إنما]^(١) ما في الذمّة لا يتحوّلُ عَنِ الضمانَةِ ويصيرُ أمانةً، وقيلَ: لأنّ ما في الذمّة ليسَ بحاضرٍ حقيقةً فلم يتعيّنْ كونه مالَ المضاربة، ومن شرطِ المضاربة أنْ تكونَ على مالٍ من صاحبِ المالِ، واتفقوا أيضاً على أنه إذا اشترطَ أحدهما مِنَ الربحِ لنفسه شيئاً زائداً معيّنّاً فإنه لا يجوزُ ويلغُو.

ودلّ حديثٌ حكيمٌ على أنه يجوزُ لمالكِ المالِ أن يحجرَ العاملَ عما شاء، فإنْ خالفتَ ضمنَ إذا تلّفتَ المالَ، وإنْ سلّمَ المالَ فالمضاربةُ باقيةٌ إذا كان يرجعُ إلى الحفظِ، أما إذا كان الاشتراطُ لا يرجعُ إلى الحفظِ بلْ كانَ يرجعُ إلى التجارة وذلكَ بأنْ ينهأهُ أنْ [لا]^(٢) يشتريَ نوعاً مُعيّنّاً، ولا يبيعَ منْ فلانٍ، فإنه يصيرُ فضولياً إذا خالف، فإنْ أجازَ المالكُ نفذَ البيعُ وإن لم يجزْ لم ينفذْ.



(١) في (ب): «لأنّ».

(٢) زيادة من (ب).

نَخَلَ خَيْبَرٍ وَأَرْضَهَا، عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَهُمْ شَطْرُ ثَمَرِهَا). الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ^(١)، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَحْمَدُ^(٢)، وَابْنُ خَزِيمَةَ، وَسَائِرُ فَقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ. وَأَنْتَهُمَا تَجُوزَانِ مَجْتَمِعِينَ، وَتَجُوزُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مُنفَرَدَةً. وَالْمُسْلِمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ مُسْتَمِرُونَ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَزَارَعَةِ. وَفِي قَوْلِهِ: مَا شِئْنَا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ وَإِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مَجْهُولَةً^(٣). وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ وَالْمَزَارَعَةُ إِلَّا فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ كَالْإِجَارَةِ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ: «مَا شِئْنَا» عَلَى مَدَّةِ الْعَهْدِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ نُمُكِّنُكُمْ مِنَ الْمَقَامِ فِي خَيْبَرٍ مَا شِئْنَا، ثُمَّ نَخْرُجُكُمْ إِذَا شِئْنَا، لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ عَازِمًا عَلَى إِخْرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَأَمَّا الْمَسَاقَاةُ فَإِنَّ مَدَّتَهَا مَعْلُومَةٌ، لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ. وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «زَادِ الْمَعَادِ»^(٤): فِي قِصَّةِ خَيْبَرٍ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الْغَلَّةِ مِنْ ثَمَرِ أَوْ زَرْعٍ، فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَامِلٌ أَهْلَ خَيْبَرٍ عَلَى ذَلِكَ، وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ لَمْ يَنْسَخِ الْبَتَّةَ، وَاسْتَمَرَ عَمَلُ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَوَاجِرَةِ فِي شَيْءٍ، بَلْ مِنْ بَابِ الْمَشَارِكَةِ وَهُوَ نَظِيرُ الْمُضَارَبَةِ سِوَاهُ، فَمِنْ أَبَاحِ الْمُضَارَبَةِ وَحَرَّمَ ذَلِكَ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مَتَمَثِّلِينَ، فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَفَعَ إِلَيْهِمُ الْأَرْضَ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِمُ الْبَذْرَ وَلَا كَانَ يَحْمِلُ إِلَيْهِمُ الْبَذْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ قَطْعًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَدِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَدَمَ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَامِلِ، وَهَذَا كَانَ هَدِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذِي الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ، وَكَمَا أَنَّهُ هُوَ الْمَنْقُولُ فَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْقِيَاسِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمُضَارَبَةِ، [وَالْبَذْرُ يَجْرِي مَجْرَى سَقْيِ الْمَاءِ، وَلِهَذَا يَمُوتُ فِي الْأَرْضِ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَلَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمُضَارَبَةِ]^(٥) لَا شَرَطَ عَوْدَهُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَهَذَا يَفْسُدُ الْمَزَارَعَةُ فَعَلِمَ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحِيحَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِهَذِي

(١) انظر: «صحيح البخاري» (١٠/٥) باب رقم (٨).

(٢) انظر: «المغني» (٥٦٦/٥) مسألة رقم (٤١٠٧)، (٥٦٨/٥).

(٣) انظر: «المغني» (٥٦٨/٥) مسألة رقم (٤١٢٤).

(٤) «في هدي خير العباد» (٣/٣٤٥، ٣٤٦).

(٥) زيادة من (١).

رسول الله ﷺ، وخلفائِهِ الراشدين، انتهى. وقد أشارَ في كلامه إلى ما [ذهب]^(١) إليه الحنفية^(٢)، والهادوية^(٣) من أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهي فاسدة. وتأولوا هذا الحديث بأن خيرَ فُتِحَتْ عَنوة؛ فكان أهلها عبيداً له ﷺ، فما أخذه فهو له، وما تركه فهو له، وهو كلام مردود لا يحسن الاعتماد عليه.

صحة كراء الأرض بأجرة معلومة

٨٥٦/٢ - وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كَرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَادِيَّاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَغْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤). [صحيح]

وَيَبِيهِ بَيَّانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي الْمُتَّفَقِ^(٥) عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

- (١) في (ب): «يذهب».
 - (٢) انظر: «البحر الزخار» (٤/٦٤، ٦٨).
 - (٣) في «صحيحه» (٣/١١٨٣) رقم (١٥٤٧).
 - (٤) والجملة الأولى منه في البخاري (٢٣٤٧)، ولكن فيها: «الدرهم والدينار» بدلاً من «الذهب والفضة»، وبألفاظ مختلفة أخرجه أبو داود (٣٣٩٣)، والنسائي (٣٨٩٨): (٣٩٠٢)، وابن ماجه (٢٤٥٨).
 - (٥) ورد النهي عن كراء المزارع من حديث رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه البخاري (٢٣٤٦)، (٢٣٤٧)، ومسلم (١١٥، ١١٦/١٥٤٧)، وأبو داود (٣٣٩٣)، والنسائي (٣٨٩٩): (٣٩٠٢)، وأحمد (٤/١٤٠، ١٤٢)، ومالك (٢/٧١١) رقم (١)، والدارقطني (٣/٣٦) رقم (١٤٦)، والبيهقي (١٣١/٦).
- وورد أيضاً من حديث جابر مرفوعاً: «من كانت له أرض ليزرعها، أو ليزرعها، ولا يواجرها»، أخرجه البخاري (٢٣٤٠)، ومسلم (٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٥٣٦)، والنسائي (٣٧/٣٦، ٣٧، ٣٨)، وابن ماجه (٢٤٥١، ٢٤٥٤)، والطحاوي (٤/١٠٧، ١٠٨)، والبيهقي (١٢٨/٦)، وأحمد (٣/٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٢، ٣٥٤، ٣٩٢) من طرق عنه.

(وعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه) هو الزرقعي الأنصاري، من ثقات أهل المدينة (قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة فقال: لا بأس به، إنما كان للناس [يؤجرون]^(١) على عهد رسول الله ﷺ على المائينات) بذال معجمة مكسورة، ثم مائة تحية، ثم ألف، ثم نون، ثم ألف، ثم مائة فوقية، هي مسایل المياه، وقيل: ما ينبث حول السواقي، (واقبال الجدول) بفتح الهمزة، فقاب، فموحدة، أوائل الجدول ورؤوسها، والجدول النهر الصغير، (وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، ولم يكن للناس جزاء إلا هذا، فلذلك رَجَّحَ عنه. فاما شيء معلوم مضمون فلا بأس به. رواه مسلم. وفيه بيان لما أُجِيزَ في المتفق عليه من إطلاق النّهي عن كِراء الأرض).

الحديث دليل على صحة كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة، ويقاس عليهما غيرهما من سائر الأشياء المتقومة، ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع لما دلّ عليه الحديث الأول، وحديث ابن عمر^(٢) قال: «قد علمت أن الأرض كانت تُكْرَى على عهد رسول الله ﷺ بما على الأرباع، وشيء من التبن لا أدري [كم]^(٣) هو. أخرجه مسلم^(٤)، وأخرج أيضاً أن ابن عمر^(٥) كان يعطي أرضه بالثلث والربع ثم تركه»، ويأتي ما يعارضه. وقوله: على الأرباع جمع ربيع، وهي الساقية الصغيرة، ومعناه هو حديث الباب أنهم كانوا يَدْفَعُونَ الْأَرْضَ إِلَى مَنْ يَزْرَعُهَا ببذر من عنده على أن يكون لمالك الأرض ما ينبث على

(١) في (ب): «يؤجرون».

(٢) لم أجده في صحيح مسلم بهذا اللفظ وإنما فيه (١٥٤٧/١٠٩) أنه كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله ﷺ وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية وفيه أيضاً (١٥٤٧/١١٢): لقد كنت أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تكرى.

(٣) في (أ): «لم».

(٤) الذي في صحيح مسلم (١٥٤٨/١١٣) من حديث رافع بن خديج قال: كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله ﷺ فنكرها بالثلث والربع من الطعام المسقى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومي فقال: نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا، نهانا أن نحاقل بالأرض فنكرها على الثلث والربع والطعام المسقى، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يؤزرها، وكره كراءها وما سوى ذلك.

(٥) أثناء شرح الحديث القادم.

مسائل المياو، ورؤوس الجداول، أو هذه القطعة والباقي للعامل، فَنَهَوْا عَنْ ذَلِكَ لما فيه مِنَ الْعَرَرِ، قُرْبَمَا هَلَكَ ذَا دُونَ ذَلِكَ.

٨٥٧/٣ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١) أَيْضاً. [صحيح]

(وعن ثابت بن الضحَّاك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة، رواه مسلم). وأخرج مسلم^(٢) أيضاً أن عبد الله بن عمر كان يُكره أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء المزارع، فلقبه عبد الله فقال: يا ابن خديج، ماذا تُحدث عن رسول الله ﷺ في كراء الأرض؟ قال رافع لعبد الله: سمعتُ عَمِّي وكانا شهدا بدرأ يحدثان أهل الدار أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض. فقال عبد الله: لقد كنتُ أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تُكرى، ثم خشي عبد الله أن يكون رسول الله ﷺ أحدث في ذلك شيئاً لم يكن، فترك كراء الأرض. وفي النهي عن المزارعة أحاديث^(٣) ثابتة، وقد جُمِعَ بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه، أحسنها أن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس، وكون المهاجرين ليست لهم أرض فأمر الأنصار بالتركُّم بالمواساة، ويدلُّ له ما أخرجه مسلم^(٤) من حديث جابر قال: كان لرجل من الأنصار فضول أرض، وكانوا يُكرونها بالثلث والرُّبع، فقال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَرْزُقْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَنْسُكْهَا». وهذا كما نُهَوُا^(٥) عن ادِّخَارِ لحوم الأضحية ليتصدقوا بذلك، ثم بعد توسُّع حال المسلمين زال الاحتياج فأبيح لهم المزارعة، وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها. ويدلُّ على ذلك ما وقع من المزارعة في

(١) في «صحيحه» (١١٨٣/٣)، ١١٨، رقم (١٥٤٩/١١٩).

وبالنهي عن المزارعة فقط أخرجه أحمد (٣٣/٤).

(٢) في صحيحه (١١٨٢/٣) رقم (١٥٤٧/١١٢).

(٣) تقدم منها برقم (٧٦٠/٢٥٥) من كتابنا هذا.

(٤) في صحيحه (١١٧٧/٣) رقم (١٥٣٦/٩٦).

(٥) يأتي تخريجه في الأضاحي أثناء شرح الحديث رقم (١٢٧٤/٩).

(وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: لاحتج رسول الله ﷺ، وأعطى الذي حَكَمَهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ يَعْطِهِ. رواه البخاري). وفي لفظ في البخاري^(١): ولو عَلِمَ كراهية^(٢) لم يعطه. وهذا من قول ابن عباس رضي الله عنه، كأنه يريد الرد على مَنْ زعم أنه لا يحل إعطاء الحَجَّام أَجْرَتَهُ، وأنه حرام. وقد اختلف العلماء في أَجْرَةِ الحَجَّام، فذهب الجمهور^(٣) إلى أنه حلال، واحتجوا بهذا الحديث، وقالوا: هو كَسَبٍ فِيهِ [زيادة]^(٤) دناءة، وليس يُحَرَّم. وحملوا التَّهْمَةَ على التنزيه، ومنهم^(٥) من ادَّعى النَّسْخ، وأنه كَانَ حَرَاماً ثُمَّ أُبِيحَ، وهو صحيح إذا عُرِفَ التاريخ، وذهب أحمد^(٦) وآخرون إلى أنه يُكْرَهُ لِلْحُرِّ الاحتراف بالحِجَامَةِ، ويحرم عليه الإنفاق [لنفسه]^(٧) من أجرته، ويجوز له الإنفاق على الرقيق، والدواب، وحُجَّتْهُمْ ما أخرجَهُ مالك^(٨)، وأحمد^(٩)، وأصحاب السُّنَنِ^(١٠) برجال ثقات من حديث محبصة أنه سأل رسول الله ﷺ عن كسب الحَجَّام فتهاه، فذكر له الحاجة فقال: اعلفهُ نواضحك، وأباحوا للعبد مُطْلَقاً. وفيه جواز التَّدَاوي بإخراج الدَّمِ [وغيره]^(١١) وهو إجماع.

٨٥٩/٥ - وَعَنْ زَائِعِ بْنِ خَلِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَسَبَ الْحَجَّامُ خَبِيثًا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٢). [صحيح]

- = (٣/١٢٠٥ رقم ٦٥، ١٢٠٢/٦٦)، وأبو داود (٣/٧٠٨ رقم ٣٤٢٣).
- (١) في «صحيحه» (٤/٤٥٨ رقم ٢٢٧٩).
- (٢) في المخطوط «كراهته»، وما أثبتناه من المطبوع وصحيح البخاري.
- (٣) انظر: «فتح الباري» (٤/٤٥٩). (٤) زيادة من (أ).
- (٥) قال في «الفتح»: «وجنح إلى ذلك الطحاوي، والنسخ لا يثبت بالاحتمال». اهـ.
- (٦) انظر: «مسائل عبد الله بن أحمد لأبيه» (ص ٣٠٥ رقم ١١٣٥: ١١٣٧).
- (٧) في (ب): «على نفسه».
- (٨) في «الموطأ» (٢/٩٧٤ رقم ٢٨).
- (٩) في «المسند» (٥/٤٣٥، ٤٣٦).
- (١٠) أبو داود (٣/٣٤٢٢)، والترمذي (١٢٧٧)، وابن ماجه (٢١٦٦)، والطحاوي (٤/١٣١)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وانظر: «الصحيح» للألباني (رقم ١٤٠٠).
- (١١) زيادة من (ب).
- (١٢) في «صحيحه» (٣/١١٩٩ رقم ١٥٦٨/٤١) وفي أوله: «ثم الكلب خبيث ومهر البغي خبيث»، وأخرجه أبو داود (٣/٣٤٢١)، والترمذي (١٢٧٥)، وأحمد (٣/٤٦٤، ٤٦٥)،

(وعن رافع بن خنيج رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَسَبَ الْحَجَّامُ خَبِيثًا. رواه مسلم). الخبيث ضد الطيب، وهل يدل على تحريمه؟ الظاهر أنه لا يدل له، فإنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(١) فسمي رذال المال خبيثاً ولم يحرمه. وأما حديث^(٢): من السحت كسب الحجّام فقد فسره هذا الحديث، وأنه أريد بالسحت عدم الطيب. وأيد ذلك إعطاؤه ﷺ الحجّام أجرته. قال ابن العربي^(٣): يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِعْطَائِهِ ﷺ الْحَجَّامُ أَجْرَتَهُ بَأَنْ مَحَلَّ الْجَوَازِ مَا إِذَا كَانَتِ الْأَجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ، وَمَحَلُّ الرَّجْعِ مَا إِذَا كَانَتْ [الْأَجْرَةُ]^(٤) عَلَى عَمَلٍ مَجْهُولٍ.

قلت: هذا بناء على أن ما يأخذه حرام. وقال ابن الجوزي رحمته الله: إنما كُرِهَتْ لأنها من الأشياء التي تجب على المسلم للمسلم إعادته به عند الحاجة^(٥)، فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجراً.

شدة جرم من ذكر في الحديث

٦/ ٨٦٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرّاً فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦). [صحيح]

= والطحاوي في «شرح المعاني» (١٢٩/٤)، والبيهقي (٦/٦).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٢٩/٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٣٩/١)

وأحمد (٢٩٩٩/٢)، ٣٣٢، ٣٤٧، ٤١٥، ٥٠٠، والحازمي في «الاعتبار» (ص ١٧٦)، وابن

حبان (ص ٢٧٣ رقم ١١١٨ - الموارد)، والبيهقي (٦/٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وقد صحّحه الشيخ شعيب الأرنؤوط في «الإحسان» (١١/٣١٥ رقم ٤٩٤١).

(٣) نحوه في «عارضه الأحوذى» (٢٧٧/٥).

(٤) زيادة من (ب). (٥) في (ب): «الاحتياج».

(٦) لم أجده في «صحيح مسلم»، وهو في «صحيح البخاري» (٢٢٧٠).

وأخرجه ابن ماجه (٢٤٤٢)، وأحمد (٢/٣٥٨)، وابن الجارود (١٦٧/٢) رقم ٥٧٩،

والبيهقي (١٢١/٦).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فاكل ثمنه، ورجل استأجر لجيراً فاستوفى منه، ولم يعطه أجره. رواه مسلم).

فيه دلالة على شدة جرم من دكر، وأنه تعالى يخصصهم يوم القيامة نيابة عن ظلموه. وقوله: أعطى بي، أي: حلف باسمي وعاهد، أو أعطى الأمان باسمي وبما شرعته من ديني، وهو مجمع على تحريم الغدر والتكث، وكذا بيع الحر مجمع^(١) على تحريمه. وقول: استوفى استكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة فهو أكل لماله بالباطل مع تبعه وكذبه.

جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن

* [٧/ ٨٦١] - وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحق ما

أخذتم عليه أجرًا كتاب الله، أخرجه البخاري^(٢). [صحيح] [ترتيب الإمام (صعاني) على مدحه]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إن لحق ما نأخذكم عليه أجرًا لأرفع مدحه) كتاب الله. وقد عارضه ما أخرجه أبو داود^(٣) من حديث عبادة بن الصامت ولفظه: «علمت ناساً من أهل الضفة الكتاب والقرآن؛ فأهدى إلي رجل منهم قوساً، فقلت: ليس بمالٍ وأرمي عليها في سبيل الله، فأتيت فقلت: يا رسول الله، رجل أهدى إلي قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن فليست لي بمالٍ فأزيم عليها في سبيل الله، فقال: إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها». فاختلف العلماء في العمل بالحديثين، فذهب الجمهور منهم: مالك^(٤)، من يصححه^(٥)، ومن يرفعه^(٦)، ومن يرفعه^(٧)، ومن يرفعه^(٨)، ومن يرفعه^(٩)، ومن يرفعه^(١٠).

(١) قال ابن المنذر في «الإجماع» (ص ١١٤ رقم ٤٧١): وأجمعوا على أن بيع الحر باطل. اهـ.

(٢) في صحيحه (١٠/ ١٩٨ رقم ٥٧٣٧).

وأخرجه البيهقي في «شرح السنة» (٨/ ٢٦٧ رقم ٢١٨٧)، والبيهقي (٦/ ١٢٤)، والدارقطني (٣/ ٦٥ رقم ٢٤٧، ٢٤٨).

(٣) في «سننه» (٣/ ٧٠١، ٧٠٢ رقم ٣٤١٦، ٣٤١٧).

وأخرجه ابن ماجه (٢١٥٧)، وهو حديث صحيح، صححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢/ ٦٥٥ رقم ٢٩١٥).

(٤) انظر: «بداية المجتهد» (٣/ ٤٢٧: ٤٢٩) بتحقيقنا.

والشافعي^(١)، إلى إجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، سواء كان المتعلم صغيراً أو كبيراً، ولو تعين تعليمه على المعلم عملاً بحديث ابن عباس، ويؤيده ما يأتي في النكاح من جليل^(٢) تعليم الرجل لامرأته القرآن مهراً لها، قالوا: وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس؛ إذ حديث ابن عباس صحيح، وحديث عبادة في روايته مغيرة بن زيادة مختلف^(٣) فيه، واستنكر أحمد حديثه. وفيه أيضاً الأسود بن ثعلبة فيه مقال^(٤)، فلا يعارض الحديث الثابت. قالوا: ولو صح فإنه محمود على أن عبادة كان مترعاً بالإحسان والتعليم، غير قاصد لأخذ الأجرة، فحذره من إبطال أجره، وتوعدّه في أخذ الأجرة من أهل الضمّة بخصوصهم كراهة ودناءة، لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس، فأخذ المال منهم مكروه. وذهب الهادي^(٥) والحنفي^(٦) وغيرهما إلى تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن، مستدلين بحديث عبادة، وفيه ما عرفت قريباً. نعم استطرّد البخاري^(٧) ذكر أخذ الأجرة على الرقية في هذا الباب، فأخرج حديث أبي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب، وأنه لم يرقه حتى شرط [عليهم]^(٨) قطعاً من

(١) انظر: شرح السنة للبغوي (٢٦٨/٨).

(٢) انظر تخريجه في (٩٢٠/٩) من كتابنا هذا.

(٣) قال وكيع: ثقة، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال المجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح صدوق ليس بذلك القوي، وقال ابن معين: ثقة ليس به بأس، وقال أحمد: مضطرب الحديث أحاديثه مناكير، وقال أبو زرعة: في حديثه اضطراب. انظر ترجمته في: «التهذيب» (٢٣١/١٠).

(٤) انظر ترجمته في: «التهذيب» (٢٩٥/١)، وقال عنه في «التقريب» (٧٦/١): مجهول. اهـ وهذا الإسناد الذي علله الشارح متابع كما في سنن أبي داود (٣٤١٧/٣) فأما ضعف الراويين المذكورين.

(٥) انظر: «البحر الزخار» (٤٨/٤).

(٦) انظر: «شرح معاني الآثار» (١٢٦/٤: ١٢٩).

(٧) في صحيحه (٤٥٣/٤) رقم (٢٢٧٦)، وأطرافه (٥٠٧، ٥٧٣٦، ٥٧٤٩).

قلت: وأخرجه مسلم (٢٢٠١/٦٥)، وأبو داود (٣٩٠٠)، والترمذي (٢٠٦٤)، وابن ماجه (٢١٥٦)، وأحمد (١٠/٣، ٤٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ١٠٢٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٣٦).

(٨) في (ب): «عليه».

[الغنم]^(١)، فتفل عليه، وقرأ [عليه]^(٢): «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» فكانما نشط من العقال، فانطلق يمشي وما به قلبه، أي: علة، فأوفاه ما شرط، ولما ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ قال: قَدْ أَصَبْتُمْ، اقسُمُوا واضربوا لي معكم سهماً، وذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب تأييد جواز الأجرة على تعليم القرآن وإن لم [يكن]^(٣) من الأجرة على التعليم، وإنما فيها دلالة على جواز أخذ الجِوْضِ في مقابلة قراءة القرآن تعليماً أو غيره، إذ لا فرق بين قراءته للتعليم وقراءته للطب.

إعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه

٨٦٢/٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْطُوا الْأَجِيرَ

أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٤). [صحيح بشواهده]

- وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عِنْدَ أَبِي يَغْلَى^(٥) وَالْبَيْهَقِيِّ^(٦)، وَجَابِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ^(٧)، وَكُلُّهَا ضِعَافٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اعْطُوا الْأَجِيرَ لِحِزَّةٍ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي يَغْلَى، وَالْبَيْهَقِيِّ، وَجَابِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، وَكُلُّهَا ضِعَافٌ)، لَأَنَّ فِي حَدِيثِ^(٨) ابْنِ عُمَرَ شَرَفِيَّ بْنَ قَطَامِي، وَمُحَمَّدَ بْنَ

(١) في (ب): «غنم».

(٢) في (ب): «تكن».

(٣) في سننه ٨١٧/٢ رقم ٢٤٤٣.

وإسناده ضعيف جداً كما قال الألباني في «الإرواء» (٣٢٠/٥)، إلا أنه صحيح بشواهده الآتية.

(٥) في «مسنده» ٢٤/١٢ رقم ٦٦٨٢/٨٤٢.

(٦) في «السنن الكبرى» (١٢١/٦) بإسنادين الأول ضعيف والثاني صحيح كما بيَّنه الألباني في «الإرواء».

(٧) في «المعجم الصغير» (٤٣/١) رقم ٣٤، وإسناده ضعيف إلا أنه صحيح بشواهده.

(٨) وهم الشارح رحمته في هذا، وإنما شرقي وابن زياد في إسناد حديث جابر لا ابن عمر، وشرقي بن قَطَامِي قال عنه الذهبي في «الميزان» (٢٦٨/٢): له نحو عشرة أحاديث فيها مناكير. وقال (٥٥٢/٣) عن محمد بن زياد: قال يحيى بن معين لا شيء.

زياد الراوي عنه، وكذا في مسند أبي يعلى، والبيهقي، وتماؤه عند البيهقي^(١):
«وَأَعْلَمُهُ أَجْرُهُ وَهُوَ فِي عَمَلِهِ»، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَقِيبَ سِيَاقِهِ بِإِسْنَادِهِ: وَهَذَا ضَعِيفٌ
بِمَرَّةٍ.

٨٦٣/٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ
أَجِيرًا فَلْيُسَمِّ لَهُ أَجْرَتَهُ»، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢)، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٣)
مِنْ طَرِيقٍ أَبِي حَنِيفَةَ. [ضعيف]

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ اسْتَأْجَرَ لَجِيرًا فَلْيُسَمِّ لَهُ أَجْرَتَهُ.
رواه عبد الرزاق، وفيه انقطاع، ووصله البيهقي من طريق أبي حنيفة).
وقال البيهقي: «كَذَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَكَذَا فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقِيلَ
مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ».

والحديث دليل على [ندب]^(٤) تسمية أجرة الأجير على عمله لئلا تكون
مجهولة [فتؤدي]^(٥) إلى الشجار والخصام.



(١) في «السنن الكبرى» (١٢٠/٦).

(٢) في «المصنف» (٢٣٥/٨) رقم ١٥٠٢٤.

(٣) في «السنن الكبرى» (١٢٠/٦).

قلت: وأخرجه أحمد (٥٩/٣، ٦٨، ٧١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٧/٤):

«ورجال أحمد رجال الصحيح إلا أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب»

اهـ. وأخرجه النسائي (٣٨٥٧)، بإسناد صحيح موقوف على أبي سعيد، وصحح وقفه أبو

زرعة فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٧٦/١) رقم ١١١٨، والخلاصة: أن

الحديث ضعيف. وأخرجه أيضاً أبو داود في «المراسيل» (ص ١٦٧ رقم ١٨١).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (أ): «فيؤدي».

لمن / لغيره لم يقر .

سروها / لا يكون ملكها مسلم .

إلا إذا كان له (أو له) وعدهاء فيه موقوف

[الباب السادس عشر]

باب إحياء الموات

الموات يفتح الميم والواو الخفيفة، الأرض التي لم تُعَمَّر، شُبِّهَت العِمارة بالحياة وتعطيلها بعدم الحياة، وإحيائها عِمَارَتُهَا. واعلم أن الإحياء ورد عن الشارع مطلقاً، وما كان كذلك وجب الرجوع فيه إلى العرف، لأنه قد بين من مطلق الشارع كما في قبض المبيعات، والجزر في السرقة مما يحكم به العرف، والذي يحصل به الإحياء في العرف أخذ خمسة أسباب: تَبْيِضُ الأرض وتقيتها للزرع، وبناء الحائط على الأرض، وحفر الخندق القعير الذي لا يطلع من نَزْلِهِ إِلَّا بِمَطْلَعٍ، هذا كلام الإمام يحيى^(١).

إحياء الأرض تملك لها إذا لم يثبت فيها حق للغير

* [٧/ ٨٦٤ - عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ عَمَّرَ أَرْضاً لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا)، قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢). [صحيح]

(عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ عَمَّرَ أَرْضاً) بالفعل الماضي، ووقع: أعمار، في رواية^(٣) ماضياً أيضاً من المزيد، والصحيح

(١) انظر: «البحر الزخار» (٧٢/٤، ٧٣).

(٢) في صحيحه (١٨/٥) رقم (٢٣٣٥).

وأخرجه ابن الجارود (٢٦٦/٣) رقم (١٠١٤)، والبيهقي (١٤١/٦، ١٤٧)، والبخاري في شرح السنة (٢٦٩/٨) رقم (٢١٨٨).

(٣) في البخاري (٢٣٣٥).

الأول^(١)، (ليست لأحد فهو لحق بها. قال عروة: وَقَضِيَ بِهِ عَمْرٌ فِي خِلَافَتِهِ. رواه البخاري)، وهو دليل على أَنَّ الإحياء تَمَلَّكَ [إذا]^(٢) لم يكن قد ملكها مسلماً، أو ذمياً، أو ثبت فيها حق للغير. وظاهر الحديث أنه لا يُشْتَرَطُ في ذلك إِذْنُ الإمام وهو قول الجمهور^(٣)، وعن أبي حنيفة^(٤) أنه لا بدَّ من إِذْنِهِ، ودليل الجمهور هذا الحديث والقياس على ماء البحر والنهر، وما صيد من طير وحيوان، فإنهم اتفقوا على أنه لا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِذْنُ الإمام، وأما ما تقدَّم عَلَيْهِ يدٌ لغير مُعَيَّنٍ ثم مات فإنه لا يجوز إحيائها إلا بإذن الإمام وكذلك ما تعلق به حق لغير معين كبطلون الأودية، فإنه لا يجوز إلا بإذن الإمام مما ليس فيه ضرر لمصلحة عامة، ذكره بعض الهاديي^(٥). قال المؤيد^(٦) وأبو حنيفة^(٧): لا يجوز إحيائها بحال من الأحوال لِجَرَّتْهَا مَجْرَى الْأَمْلَاقِ، لتعلق سيول المسلمين بها؛ إذ هي مَجْرَى السيول. وقال الإمام المهدي^(٨) - وهو قوي - : فَإِنْ تَحَوَّلَ عَنْهَا جَرَى الْمَاءِ جَارَ إحيائها بإذن الإمام، لانقطاع الحق، وعدم تَعَيَّنِ أَهْلِهِ، وليس للإمام الإذن مع ذلك إلا لمصلحة عامة لا ضرر فيها. ولا يجوز الإذن لكافر بالإحياء لقوله ﷺ: «عادي^(٩) الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم»، والخطاب للمسلمين. قوله: «وَقَضِيَ بِهِ عَمْرٌ»، قيل: هو مرسل لأنَّ عروة^(١٠) وُلِدَ في آخر خلافة عمر.

٢/ ٨٦٥ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»، رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ^(١١)، وَحَسَنَةُ التُّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: رَوَاهُ مُرْسَلًا، وَهُوَ كَمَا

(١) هذا ما ذهب إليه القاضي عياض كُتِلَتْه وخالفه غيره. انظر: «فتح الباري» (٢٠/٥).

(٢) في (ب): «إِنْ».

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٨/٥). (٤) انظر: «المبسوط» (١٨١/٢٣).

(٥) انظر: «البحر الزخار» (٧٢/٤). (٦) انظر: «المبسوط» (١٨٣/٢٣).

(٧) أخرجه البيهقي (١٤٣/٦)، مرسلًا وموصولًا من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه الشافعي (١١٢/٢)، رقم (١٣٤٩) - بدائع المنن - مرسلًا، والحديث ضعيف، ضعفه المحدث الألباني في «الضعيفة» (٥٥٣)، وفي الإرواء (٦/٣ رقم ١٥٤٩).

(٨) قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٦٢/٣): وقوله عادي الأرض - بتشديد الباء المثناة - يعني القديم الذي من عهد عاد وهلم جرا. اهـ.

(٩) انظر: «فتح الباري» (٢٠/٥)، ونسب الحافظ هذا القول لخليفة.

(١٠) تقدم تخريجه برقم (٨٤٦/٤) من كتابنا هذا، وأنه صحيح.

قَالَ: وَاخْتُلِفَ فِي صَحَابِيهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ. [صحيح]

(وعن سعيد بن زيد) تقدّمت ترجمته في كتاب الرضوء (عن النبي ﷺ قال: مَنْ أَخْبَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: رَوَيْتُ مَرْسَلًا وَهُوَ كَمَا قَالَ وَلِخُتْلَفٍ فِي صَحَابِيهِ) أَي فِي رَاوِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، (فَقِيلَ جَابِرٌ، وَقِيلَ عَائِشَةُ، وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ، وَالرَّاجِحُ) مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَقْوَالِ (الْأَوَّلِ) وَفِيهِ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضِ الْآخَرِ، فَقَضَى لَصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ، وَأَمَرَ صَحَابَ النَخْلِ أَنْ يَخْرُجَ نَخْلَهُ مِنْهَا قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا، وَإِنِّهَا تُضْرَبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ، وَإِنِّهَا لَنَخْلٌ عَمَّ حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا. وَتَقَدَّمَ^(١) الْكَلَامُ عَلَى فَقْهِهِ، وَأَنَّهُ^(٢): «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ».

لا حمى إلا لله ولرسوله

٨٦٦/٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الصَّغْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣). [صحيح]

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن الصغبي بفتح الصاد المهملة، وسكون العين المهملة، فموحدة (ابن جثامة) بفتح الجيم، فمثلة مشددة (لخبره أن النبي ﷺ قال: لا حمى إلا لله ولرسوله. رواه البخاري)، الحمى يُقْصَرُ ويمد، والقصر أكثر، وهو المكان المحمي، وهو خلافت المباح، ومعناه أن يمنع الإمام الرعي في أرض مخصوصة لتختص برعيها إبل الصدقة مثلاً، وكان^(١) في الجاهلية أنه أراد الرئيس أن يمنع الناس من محل يريد اختصاصه استعوى كلباً من مكان عالٍ، فإلى حيث

(١) أثناء شرح الحديث الآنف الذكر. (٢) هذه الجملة هي تمة حديث الباب.

(٣) في صحيحه (٤٤/٥) رقم (٢٣٧٠) وطرفه في (٣٠١٣). وأخرجه أبو داود (٣٠٨٣، ٣٠٨٤)، وأحمد (٣٧/٤، ٧١، ٧٣). والشافعي (١١٥/٢) رقم ١٣٥٥ - بدائع المنن، والبيهقي (١٤٦/٦)، والبخاري في شرح السنة (٢٧٢/٨) رقم (٢١٩٠)، والبيهقي في «المعرفة» (١٣/٩) رقم (١٢١٨٩)، وابن أبي شيبة (٣٠٣/٧) رقم (٣٢٤٢).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٤٤/٥).

يَنْتَهِي صَوْتُهُ حِمَاهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَلَا يَرَعَاهُ غَيْرُهُ، وَيَرَعَى هُوَ مَعَ غَيْرِهِ، فَأَبْطَلَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ، وَابْتَدَأَ الْجَمْعُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): يَحْتَمِلُ الْحَدِيثُ شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحِمِّيَ لِلْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَا حِمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَالْآخَرُ مَعْنَاهُ: إِلَّا عَلَى مِثْلِي مَا حِمَاهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْوَلَاةِ بَعْدَهُ أَنْ يَحِمِّيَ، وَعَلَى الثَّانِي يَخْتَصُّ الْحِمَى بِمَنْ قَامَ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْخَلِيفَةُ خَاصَّةً. وَرَجَّحَ هَذَا الثَّانِي بِمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) عَنِ الزَّهْرِيِّ تَعْلِيْقًا أَنَّ عَمَرَ حَمَى الشَّرَفِ وَالرِّبْدَةِ. وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ [أَنَّ عَمَرَ^(٤) حَمَى الرِّبْدَةِ لِإِبِلِ الصَّدَقَةِ. وَقَدْ لَحِقَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ^(٥) وَلَاةُ الْأَقَالِيمِ فِي أَنَّهُمْ يَحْمُونَ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَضُرَّ بِكَافَةِ الْمُسْلِمِينَ. وَاخْتَلَفَ هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحِمِّيَ لِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَحِمِّيَ إِلَّا لَمَّا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ فَقَالَ الْمَهْدِيُّ^(٦): كَانَ لَهُ ﷺ أَنْ يَحِمِّيَ لِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ [لَا]^(٧) يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ مَا يَحِمِّيَ لِأَجَلِهِ. وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى^(٨) وَالْفَرِيقَانِ^(٩) لَا يَحِمِّي إِلَّا لِخَلِيلِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَحِمِّيَ لِنَفْسِهِ وَيَحِمِّيَ لِإِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَلَمَنْ ضَعُفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْإِتِّجَاعِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: لَا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ. الْحَدِيثُ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، أَمَا قِصَّةُ عَمَرَ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَلَفْظُهَا فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١٠)، وَالْبُخَارِيُّ^(١١)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(١٢) عَنْ أَسْلَمَ أَنَّ

- (١) انظر: «المعرفة»، للبيهقي (١٤/٩ رقم ١٢١٩٤، ١٢١٩٥)، و«الأم» (٤٨/٤).
- (٢) في «صحيحه» (٤٤/٥) بعد الحديث رقم ٢٣٧٠، وأخرجه البيهقي (١٤٦/٦)، وفي «المعرفة» (١٤/٩ رقم ١٢١٩١).
- (٣) في «المصنف» (٧/٣٠٤ رقم ٣٢٤٤)، وصححه الحافظ في «الفتح» (٤٥/٥).
- (٤) سقطت من المخطوطة والتصويب من المطبوعة والمصنف.
- (٥) انظر: «الأم» للإمام الشافعي (٤٨/٤).
- (٦) انظر: «البحار الزخارة» (٧٧/٤). (٧) في (ب): «لم».
- (٨) قال صاحب حاشية المطبوعة (٣/٩٢٧): لعله يريد الزيدية والهادوية. اهـ. قلت: هذا مما نقله الشارح من «البحر الزخارة» ورمزه فيه «قين»، والمقصود بهما: «الحنفية» و«الشافعية» كما بيَّنه محشي «البحر الزخارة» (١/غ).
- (٩) في كتاب «الأموال» (ص ٢٧٤ رقم ٧٤١).
- (١٠) لم أجده في «المصنف».
- (١١) في «صحيحه» (٦/١٧٥ رقم ٣٠٥٩).
- (١٢) في «السنن الكبرى» (٦/١٤٦، ١٤٧)، وفي «المعرفة» (٩/١٤، ١٥ رقم ١٢١٩٧) =

عمرَ بنَ الخطابِ استعملَ مولًى لَهُ يُسَمَّى هُنَيًّا عَلَى الْجَمْعِ فَقَالَ لَهُ يَا هُنَيُّ، اضمَمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُجَابَةٌ. وَأَدْخَلَ رَبَّ الصَّرِيمَةَ وَالْغَنِيمَةَ، وَإِيَّاكَ وَنَعَمَ ابْنَ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنَ عَفَّانَ، فَإِنَّمَا إِنْ تَهْلِكُ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصَّرِيمَةَ وَالْغَنِيمَةَ إِنْ تَهْلِكُ مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِيَنِ بَنِيهِ، يَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَفَتَارَكْتَهُمَا أَنَا لَا أَبَا لَكَ. فَالْكَلَاءُ وَالْمَاءُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَأَيْمُ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَرُونَ أَنِّي ظَلَمْتُهُمْ، وَإِنَّمَا لِيْلَادُهُمْ قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوَلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمَلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَى النَّاسِ فِي بِلَادِهِمْ، انْتَهَى. فَهَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا يَحْيِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ.

لا ضرر ولا ضرار

٨٦٧/٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَابْنُ مَاجَةَ^(٢). [صحيح لغيره]
- وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ»^(٣) مُرْسَلٌ. [صحيح بشواهد]

- = وأخرجه البيهقي (٢٧٣/٨)، ٢٧٤ رقم (٢١٩)، ومالك في «الموطأ» (١٠٣/٢) رقم (١).
(١) في «المستد» (٣١٣/١).
(٢) في «السنن» (٧٨٤/٢) رقم (٢٣٤١).
قلت: وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٠٢/١١)، والدارقطني (٢٢٨/٤) رقم (٨٤)، وهو حديث صحيح لغيره، انظر: «الإرواء» (٤٠٩/٣)، و«السلسلة الصحيحة» (٤٤٥/١).
(٣) لم أجده في «سنن ابن ماجه» من حديث أبي سعيد، وإنما أخرجه الدارقطني (٢٢٨/٤) رقم (٨٥). والحاكم (٥٧/٢) وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي (٦٩/٦)، وإسناده ضعيف كما قال الألباني في «الإرواء» (٤١٠/٣) و«السلسلة» (٤٤٤/١)، ولكنه صحيح بشواهد.
(٤) (٧٤٥/٢) رقم (٣١) من حديث عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلًا.
وفي الباب عن عبادة بن الصامت أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠)، والبيهقي (١٠٣/١٠)، ومن حديث ثعلبة بن مالك القرظي أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٦/٢) رقم (١٣٨٧) وفات هذا الحديث الحافظ الهيثمي فلم يورده في «المجمع» (١١٠/٤) قاله الألباني في «الصحيح» (٤٤٨/١)، وأخرجه أيضاً أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٣٤٤/١) ومن حديث أبي هريرة (٢٢٨/٤) رقم (٨٦).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا ضَرْزَ وَلَا ضِرَارَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ. وَلَهُ) أَيِ ابْنِ مَاجَةَ (مَنْ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ، وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» (مَرْسَلٌ)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضاً، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ. وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ مَرْسَلاً بِزِيَادَةٍ: «مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ»، وَأَخْرَجَهُ بِهَا الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَأَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً، وَفِيهِ زِيَادَةٌ^(١) «وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَتَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَالطَّرِيقُ الْمِيتَاءُ سَبْعَةُ أذْرَعٍ. وَقَوْلُهُ: لَا ضَرْزَ، الضَّرْزُ ضِدُّ النِّفْعِ، يَقَالُ: ضَرَرْتُ يَضُرُّهُ ضَرَارٌ، وَضَرَارٌ، وَأَضَرُّ بِهِ يَضُرُّ إِضْرَاراً، وَمَعْنَاهُ لَا يَضُرُّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَيَنْقُصَهُ شَيْئاً مِنْ حَقِّهِ، وَالضَّرَارُ فَعَالٌ مِنَ الضَّرِّ، أَيِ لَا يَجَازِي بِإِضْرَارِهِ بِإِدْخَالِ الضَّرِّ عَلَيْهِ، فَالضَّرُّ يَفْتَحُ الضَّادَ وَضَمُّهَا أَفَادَهُ الْقَامُوسُ^(٢) ابْتِدَاءَ الْفِعْلِ، وَالضَّرَارُ الْجَزَاءُ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: يَبْعُدُهُ جَوَازُ الْإِنْتِصَارِ لِمَنْ ظَلَمَ: «وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ»^(٣) الْآيَةُ: «وَحَزَنُوا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِنْهَا»^(٤)، وَقِيلَ الضَّرُّ: مَا تَضُرُّ بِهِ صَاحِبَكَ وَتَنْتَفِعُ أَنْتَ بِهِ، وَالضَّرُّ أَنْ تَضُرَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْتَفِعَ. وَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى، وَتَكَرَّرَ هُمَا لِلتَّأْكِيدِ، وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرِّ، لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى ذَاتَهُ دَلَّ عَلَى النَّهْيِ عَنْهُ، لِأَنَّ النَّهْيَ لَطَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ، وَهُوَ يُلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْفِعْلِ فَاسْتَعْمَلَ الْإِجْمَاعُ فِي الْمَلُومِ، وَتَحْرِيمُ الضَّرِّ مَعْلُومٌ عَقْلاً وَشَرْعاً إِلَّا مَا دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى إِبَاحَتِهِ رِعَايَةً لِلْمَصْلُوحَةِ الَّتِي تَرْبُو عَلَى الْمَفْسَدَةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ فِي تَفَاصِيلِ الشَّرِيعَةِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا تُسَمَّى الْحُدُودُ مِنَ الْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَنَحْوِهِ ضَرَاراً مِنْ فَاعِلِهَا لِغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا امْتَثَلَ أَمْرَ اللَّهِ لَهُ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْعَاصِي، فَهُوَ عَقُوبَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا أَنَّهُ إِنْزَالُ ضَرْبٍ، وَلِهَذَا لَا يُدْمُ الْفَاعِلُ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ بَلْ يُدْمَحُ عَلَى ذَلِكَ.

٨٦٨/٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ

(١) انظر تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٨٢٤/٢).

(٢) «المحيط للفيروزآبادي» (ص ٥٥٠). (٣) سورة الشورى: الآية ٤١.

(٤) سورة الشورى: الآية ٤٠.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فِيهِ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ^(٢). [صحيح بشواهد]

(وعن سفرة بن جندب رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فِيهِ لَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ). وَتَقَدَّمَ^(٣) أَنَّ مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فِيهِ لَهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ بَيْنَ نَوْعَيْنِ أَنْوَاعِ الْعِمَارَةِ، وَلَا بَدَّ مِنْ تَقْيِيدِ الْأَرْضِ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ فِيهَا لِأَحَدٍ كَمَا سَلَفَتْ.

حريم البحر

٦/٨٦٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بِثَرًا فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا عَطَا لِمَاشِيَّتِهِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٤) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. [حسن لغيره]

(وعن عبد الله بن مغلل رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ حَفَرَ بِثَرًا فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا عَطَا، بفتح العين المهملة، وفتح الطاء المهملة. في القاموس^(٥): العطرُ محرَّكة وَطَرُ الإبل وَمَبْرَكُهَا حَوْلُ الْحَوْضِ (لماشيتِهِ). رَوَاهُ ابْنُ مَجْلَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، لِأَنَّ فِيهِ إِسْمَاعِيلَ^(٦) بَنَ مُسْلِمٍ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٧) مِنْ حَدِيثٍ

(١) في «سننه» ٤٥٦/٣ رقم ٣٠٧٧.

(٢) في «المتقى» ٢٦٧/٣ رقم ١٠١٥.

قلت: وأخرجه أحمد (١٢/٥، ٢١)، والطبراني في «الكبير» (٧/رقم ٦٨٦٣، ٦٨٦٤، ٦٨٦٥، ٦٨٦٦، ٦٨٦٧)، والبيهقي (١٤٨/٦)، وسنده ضعيف لنعنة الحسن البصري، ولكن الحديث صحيح بشواهد، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (رقم ١٥٥٤).

(٣) في الحديث رقم ٨٦٤/١ من كتابنا هذا.

(٤) في «سننه» ٨٣١/٢ رقم ٢٤٨٦.

وأخرجه الدارمي (٢٧٣/٢)، وهو حديث حسن لغيره كما قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٤٩/١، ٤٥٠)، وشاهده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «حريم البشر أربعون ذراعاً من حوالها كلها لأعطان الإبل والغنم» أخرجه أحمد (٤٩٤/٢).

(٥) (ص ١٥٦٩).

(٦) قال أحمد وغيره: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك.

انظر: «الميزان» (٢٤٨/١)، و«التقريب» (٧٤/١) و«الجرح والتعديل» (١٩٨/٢).

(٧) ذكره الحافظ في «التلخيص» (٦٣/٣).

أشعث عني الحسن، وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد^(١): «حریم البئر البدئي خمسة وعشرون ذراعاً، وحریم البئر العادي خمسون ذراعاً»، وأخرجه الدارقطني^(٢) من طريق سعيد بن المسيب عنه، وأعلها بالإرسال، وقال: من أسنده فقد وهم، وفي سننه محمد^(٣) بن يوسف المقرئ شيخ شيخ الدارقطني، وهو منهم بالوضع. ورواه البيهقي من طريق يونس عن الزهري، عن ابن المسيب مرسلاً، وزاد فيه: «وحریم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها كلها»، وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة موصولاً، ومرسلاً، والموصول فيه عمر^(٤) بن قيس ضعيف. والحديث دليل على ثبوت الحریم للبئر. والمراد بالحریم ما يمنع منه المحيي والمحتفر لإضراره. وفي «النهاية» سُمي بالحریم لأنه يحرم منع صاحبه منه، ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه. والحديث نص في حریم البئر. وظاهر حديث عبد الله أن العلة في ذلك هو ما يحتاج إليه صاحب البئر عند سقي إبله لاجتماعها على الماء. وحديث أبي هريرة دالٌّ على أن العلة في ذلك هو ما يحتاج إليه البئر لئلا تحصل المضرة عليها بقرب الإحياء منها، ولذلك اختلف الحال في البدئي^(٥) والعادي، والجمع بين الحديثين أنه ينظر ما يحتاج إليه إما لأجل السقي للماشية، أو لأجل البئر. وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهب الهادي^(٦)، والشافعي^(٧)،

(١) لم أجده بهذا اللفظ في «المسند»، وتقدم لفظه قريباً.

(٢) في «سننه» (٤/٢٢٠) رقم ٦٣.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (ص ٢٩٠ رقم ٤٠٢)، وابن أبي شبة (٦/٣٧٣) رقم ١٣٩٦، والحاكم (٤/٩٧)، والبيهقي (٦/١٥٥) من مرسل سعيد بن المسيب ورجاله ثقات رجال الشيخين كما قال الشيخ شعيب في تحقيق «المراسيل».

(٣) قال الحافظ في «التلخيص» (٣/٦٣): وهو منهم بالوضع وأطلق عليه ذلك الدارقطني وغيره اهـ. وفي «سنن الدارقطني»: محمد بن يوسف بن موسى المقرئ، ولم أجد له ترجمة في «الميزان» إلا أن يكون هو محمد بن يوسف بن يعقوب، وقد اتهمه الخطيب والدارقطني بالوضع. انظر في: «الميزان» (٤/٧٢).

(٤) انظر: «التلخيص الحبير» (٣/٦٣).

(٥) قال في «التلخيص» (٣/٦٣): البدئي بفتح الموحدة وكسر الدال بعدها مد وهمزة هي التي ابتدأتها أنت، والعادية: القديمة. اهـ.

(٦) انظر: «البحر الزخار» (٤/١٠١). (٧) انظر: «معركة السنن والآثار» (٩/٣١).

وأبو حنيفة^(١) إلى أن حرّم البئر الإسلامية أربعون، وذهب أحمد^(٢) إلى أن حنبل إلى أن الحرّم خمسة وعشرون. وأما العيون فذهب الهادي^(٣) إلى أن حرّم العين الكبرى الفؤارة خمسمائة ذراع من كلّ جانب استحساناً. وقيل: وكأنه نظر إلى أرض رخوة تحتاج إلى ذلك القدر، وأما الأرض الصلبة فدون ذلك، والدار المنفردة حرّمها فتاؤها، وهو مقدار طول جدار الدار. وقيل ما تصل إليه الحجارة إذا انهدمت. وإلى هذا ذهب زيد^(٤) بن علي وغيره. وحرّم النهر قدر ما يلقى عنه كسحه، وقيل: مثل نصفه من كلّ جانب، وقيل: بل بقدر أرض النهر جميعاً. وحرّم الأرض ما تحتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها، وكذا المسيل حرّمه مثل البئر على الخلاف. وكلّ هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة، وهذا في الأرض المباحة، وأما الأرض المملوكة فلا حرّم في ذلك بل لكل أن يعمل في ملكه ما يشاء.

حكم الإقطاع

٨٧٠ / ٧ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَمَوْتَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٦)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٧). [صحيح]

(وعن علقمة بن واثل عن أبيه أن النبي ﷺ أقطع أرضاً بحضرموت. رواه أبو داود، والترمذي، وصححه ابن حبان)، وصححه أيضاً الترمذي، والبيهقي. ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص به، ويصير أركل بها بإحيائه ممن لم

(١) انظر: «المبسوط» (١٦١/٢٣).

(٢) انظر: «المغني» (٢٠٠/٦) مسألة رقم ٤٣٦١.

(٣) انظر: «البحر الزخار» (١٠١/٤). (٤) انظر: «البحر الزخار» (١٠١/٤)، (١٠٢).

(٥) في «سننه» (٤٤٣/٣) رقم ٣٠٥٨، (٣٠٥٩)، وهو حديث صحيح.

(٦) في «سننه» (٦٦٥/٣) رقم ١٣٨١ وقال: حديث حسن صحيح.

(٧) في «صحيحه» (١٨٢/١٦) رقم ٧٢٠٥ - الإحسان، وليس فيه أن الأرض بحضرموت

وفيه قصة له مع معاوية.

وأخرجه أحمد (٣٩٩/٦)، والبيهقي (١٤٤/٦) وهو حديث صحيح، صححه الألباني في

«صحيح أبي داود» (٥٩٢/٢) رقم ٢٦٣١.

يسبق إليها بالإحياء. واختصاص الإحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية^(١)، والهادوية^(٢)، وغيرهم. وحكى القاضي عياض^(٣) أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك. قال: وأكثر ما يُستعمل في الأرض، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يجوز له إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما بأن يجعل له غلته مدة. قال: والثاني الذي يُسمى في زماننا هذا إقطاعاً ولم أرَ أحداً من أصحابنا ذكره، وتخريجه على طريق فقهي مشكل، والظاهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى. وبه جزم المحب الطبري، وأدعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك. قال ابن التين: إنما يُسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من الفيء، ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد.

قال: وقد يكون الإقطاع تملكاً وغير تملك، وأما ما يقطع في أرض اليمين في هذه الأرملة المتأخرة من إقطاع جماعة من أعيان الآل فُرى من البلاد العشرية، يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غنائم فهذا شيء محرم لم تأت به الشريعة المحمدية، بل أتت بخلافه وهو تحريم^(٤) الزكاة على آل محمد، وتحريمها^(٥) على الأغنياء من الأمة، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

٨٧١/٨ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «أقطع الزبير خُضر قرسيه. فأجرى القرس حتى قام، ثم رمى بسوطه. فقال: «أعطوه حيث بلغ السوط». رواه أبو داود^(٦). وفيه ضعف. [صحيح]

(١) انظر: «المعرفة» (٧/٩). (٢) انظر: «البحار الزخارة» (٧١/٤).

(٣) انظر: «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» له (١٨٣/٢).

(٤) انظر الحديث رقم (٦٠٦/٤)، من كتابنا هذا.

(٥) انظر الحديث رقم (٦٠٣/٢١)، ورقم (٦٠٤/٢)، من كتابنا هذا.

(٦) في «سننه» (٤٥٣/٣) رقم (٣٠٧٢).

قلت: وأخرجه أحمد (١٥٦/٢) وسنده ضعيف، ضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (ص ٣١٠) رقم (٦٧٣)، وله أصل في الصحيح (٢٥٢/٦) رقم (٣١٥١)، وطرّفه في (٥٢٢٤) من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: كنت أنقل التوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ على رأسي وهي مني على ثلثي فرسخ.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أقطع الزبير خضراً بضم الحاء المهملة، وسكون الضاد، فراء (قريبه) أي: ارتفع فرسه في عذوه^(١)، (فأجزى الفرس حتى قائم، ثم رمى بسوطيه فقال: أعطوه حيث بلغ السوط. رواه أبو داود، وفيه ضعف)، لأن فيه العمري الكبير وهو عبد الله^(٢) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وفيه مقال، وأخرجه أحمد^(٣) من حديث أسماء بنت أبي بكر، وفيه أن الإقطاع كان من أموال بني النضير^(٤). قال في «البحر»^(٥): وللإمام إقطاع الموات لإقطاع النبي ﷺ الزبير خضر قريبه، وللفعل أبي بكر وعمر.

اشترك الناس في الماء والنار والكلا

٨٧٢/٩ - وعن رجل من الصحابة رضي الله عنه قال: عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «التَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْكَلَاءِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ. [شاذ بلفظ الناس، وصحيح بلفظ المسلمون]

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٤٨١).

(٢) قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أحمد: صالح لا بأس به، وقال ابن عدي: هو في نفسه صدوق، وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للأثار، فلما فحش خطؤه استحق الترك، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن المديني: ضعيف. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٤٦٥). وهو الكبير والمصغر أخوه عبيد الله.

(٣) لم أجد في مسند الإمام أحمد من مسند أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها إلا مثل ما قدما أنه في صحيح البخاري وهو في «المسند» (٦/٣٤٧).

(٤) لم أجد في أي من الروايات كون الإقطاع كان من أموال بني النضير إلا ما أخرجه البخاري معلقاً مرسلًا في (٣١٥١) قال: وقال أبو ضمرة عن هشام عن أبيه: «إن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير».

(٥) «الزخار الجامع للمذاهب الأمصار» (٤/٧٦).

(٦) في «المسند» (٥/٣٦٤).

(٧) في «السنن» (٣/٧٥٠ رقم ٣٤٧٧).

وهو في المسند والسنن بلفظ: «المسلمون»، وقال الألباني في «الإرواء» (٦/٨): لقد وهم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فأورد الحديث في «بلوغ المرام» باللفظ الشاذ: - يعني «الناس» بدل «المسلمون» - من رواية أحمد وأبي داود ولا أصل له عندهما البتة، فتبّه. اهـ =

(وعَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: الْكَلَاءِ مَهْمُوزٌ وَمَقْصُورٌ، (وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ دَاوُدَ، وَرَجُلُهُ ثِقَاتٌ)، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «ثَلَاثٌ لَا يُمْتَنَعُ: الْكَلَاءُ وَالْمَاءُ وَالنَّارُ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ، وَلَكِنَّ الْكُلَّ يَنْهَضُ عَلَى الْحُجَّةِ، وَيَدُلُّ لِلْمَاءِ بِخُصُوصِهِ أَحَادِيثٌ فِي مُسْلِمٍ^(١) وَغَيْرِهِ، وَالْكَلَاءُ النَّبَاتُ زَطْبًا كَانَ أَوْ يَابِسًا، وَأَمَّا الْحَشِيشُ وَالْهَشِيمُ فَمُخْتَصَّ بِالْيَابِسِ، وَأَمَّا الْخَلَا: مَقْصُورٌ غَيْرُ مَهْمُوزٍ فَيَخْتَصُّ بِالرُّطْبِ وَمِثْلِهِ الْعُشْبُ. وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي الْكَلَاءِ فِي الْأَرْضِ الْمَبَاحَةِ وَالْجِبَالِ الَّتِي لَمْ يَحْرُزْهَا أَحَدٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ مِنْ أَخْذِ كُلِّهَا أَحَدٌ إِلَّا مَا حَمَاهُ الْإِمَامُ كَمَا سَلَفَ. وَأَمَّا النَّبَاتُ فِي الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ وَالْمَتَحَجَّرَةِ فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ^(٢) وَغَيْرِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ أَيْضًا، وَعُمُومُ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لَهُمْ.

وَأَمَّا النَّارُ فَاخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ بِهَا فَقِيلَ أُرِيدَ بِهَا الْحَطَبُ الَّذِي يَحْطُبُهُ النَّاسُ، وَقِيلَ أُرِيدَ بِهَا الِاسْتِضْبَاحُ مِنْهَا وَالِاسْتِضَاءَةُ بِضَوْئِهَا، وَقِيلَ الْحِجَارَةُ الَّتِي تُؤَرَّى فِيهَا النَّارُ إِذَا كَانَتْ فِي مَوَاتٍ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا النَّارُ حَقِيقَةً، فَإِنَّ كَانَتْ مِنْ حَطَبٍ مَمْلُوكٍ فَقِيلَ حَكْمُهَا حَكْمُ أَصْلِهِ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَأْتِي فِيهَا

= قلت: وأخرجه بنفس اللفظ البيهقي (١٥٠/٦)، وباللفظ الشاذ أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٧١ رقم ٧٢٩)، تفرد بها يزيد بن هارون كما بينه الألباني في «الإرواء» (٧/٦ - ٨) وصحَّح الحديث باللفظ الأول، وفي الباب عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «ثَلَاثٌ لَا يُمْتَنَعُ الْمَاءُ وَالْكَلَاءُ وَالنَّارُ» أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٣)، وقد صحَّح إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٥٥/٢ رقم ٨٧٥)، وصحَّحه أيضاً الحافظ في «التلخيص» (٦٥/٣)، والألباني في «الإرواء» (٨/٦ - ٩) وفي الباب أيضاً من حديث ابن عمر ﷺ أخرجه الطبراني وزاد: «والمِلْح»، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٣/٦٥) وحسن إسناده. ومن حديث ابن عباس وبهيسة عن أبيها وعائشة وأنس وعبد اللّٰه بن سرجس ﷺ وأسانيدُها لا تخلو من مقال.

(١) في «صحيحه» (٣/١١٩٧ رقم ١٥٦٥) بلفظ: «نهى رسول اللّٰه ﷺ عن بيع فضل الماء» قلت: وتقدم تخريجه برقم (٧٤٨/١٣) من كتابنا هذا.

(٢) انظر: «البحر الزخار» (٤/٧٥).

الخلاف الذي في الماء، وذلك لعموم الحاجة وتسامح الناس في ذلك.

وأما الماء فقد تقدّم الكلام فيه، وأنه يحرم منع المياه المجتمعة من الأمطار في أرض مباحة، وأنه ليس أحد أحق بها من أحد، إلا لقرب أرضه منها، ولو كان في أرض مملوكة فكذلك، إلا أن صاحب الأرض المملوكة أحق به يسقيها ويسقي ماشيته، ويجب بذله لما فضل من ذلك، فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو بئر احتفرها، فإنه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع على غيره، وللغير دخول أرضه كما سلف.

فإن قيل: فهل يجوز بيع العين والبئر نفسيهما؟ قيل: يجوز بيع العين والبئر لأن الثمن وارد عن بيع فضل الماء لا البئر والعيون في قرارها، والمشتري لهما أحق بمائتهما بقدر كفايته، وقد ثبت^(١) شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي بأمره ﷺ وسبيلها للمسلمين.

فإن قيل: إذا كان الماء لا يملك فكيف تحبّر اليهودي البئر حتى باعها من عثمان؟ قيل: هذا كان في أول الإسلام حين قدم النبي ﷺ المدينة، وقبل تقرر الأحكام على اليهودي، والنبي ﷺ أبقاهم أول الأمر على ما كانوا عليه وأفرهم على ما تحت أيديهم.



(١) انظر تخريجه أثناء شرح الحديث رقم (٧٤٨/١٣) من كتابنا هذا، وهو في صحيح البخاري.

[الباب السابع عشر]

باب الوقف

الوقف هو لغة الحبس. يُقَالُ: وَقَفْتُ كَذَا، أَي حَبَسْتُهُ. وَهُوَ شَرْعًا: حَبْسُ مَالٍ يُمْكِنُ الانْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَضَرِّفٍ مُبَاجٍ. ✽ [١/ ٨٧٣] - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). [صحيح]

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له. رواه مسلم). ذكره في باب الوقف، لأنه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف، وكان أول وقف في الإسلام وقفت عمر رضي الله عنه الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شبة^(٢) أنه قال المهاجرون: أول حبس في الإسلام صدقة عمر.

الإجماع قال الترمذي^(٣): لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل الفقه خلافاً في

(١) في «صحيحه» (٢٠٦٥/٤) رقم ٢٦٨٢/١٣.

قلت: وأخرجه أبو داود (٢٨٨٠)، والترمذي (١٣٧٦) وقال: حديث حسن صحيح، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٣٨)، وأحمد (٣٧٢/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٥/١)، والبيهقي (٢٧٨/٦).

(٢) كذا في المخطوط والمطبوع وصوابه كما في «الفتح» (٤٠٢/٥)، عمر بن شبة. قال الحافظ: وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال: سألتنا عن أول حبس في الإسلام فقال المهاجرون: صدقة عمر، وقال الأنصار: صدقة رسول الله ﷺ، وفي إسناده الواقدي. اهـ، ويأتي تخريج الحديث وليس فيه هذه الزيادة.

(٣) في «سننه» (٦٦٠/٣).

جواز وَقْفِ الأَرْضَيْنِ، وَأَشَارَ الشَّافِعِيُّ^(١) أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الإِسْلَامِ لَا يُعْلَمُ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْفَاظُ: وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَلْتُ وَأَبْدَتُ؛ فَهَذِهِ **صَرَائِحُ الْفَاظِ** **وَكِتَابَتِهِ**
تَصَدَّقَتْ. وَاخْتَلَفَ فِي حُرْمَتِهِ فَقِيلَ صَرِيحٌ، وَقِيلَ غَيْرُ صَرِيحٍ. وَقَوْلُهُ: أَوْ عَلِمَ
يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُرَادُ النِّفْعُ الْآخَرِيُّ، فَيُخْرِجُ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ كَعِلْمِ النُّجُومِ مِنْ حَيْثُ
أَحْكَامُ السَّعَادَةِ وَضِدُّهَا، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَلْفَ عِلْماً نَافِعاً أَوْ نَشَرَهُ فَبَقِيَ مَنْ يَرِوِيهِ
عَنْهُ وَيَنْتَفِعُ بِهِ، أَوْ كَتَبَ عِلْماً نَافِعاً وَلَوْ بِالْأَجْرَةِ مَعَ النِّيَّةِ، أَوْ وَقَفَتْ كُتُباً. وَلَفْظُ
الْوَلَدِ شَامِلٌ لِلأُنثَى وَالذَّكَرِ، وَشَرْطُ صِلَاكِه لِيَكُونَ الدَّعَاءُ مُجَاباً.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْقَطِعُ أَجْرُ كُلِّ عَمَلٍ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فَإِنَّهُ
يَجْرِي أَجْرُهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَيَتَجَدَّدُ ثَوَابُهَا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَسْبِهِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دَعَاءَ الْوَلَدِ لِأَبَوَيْهِ بَعْدَ
الْمَوْتِ يُلْحَقُهُمَا، وَكَذَلِكَ غَيْرُ الدَّعَاءِ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَقَضَاءِ الدَّيْنِ، وَغَيْرِهِمَا.
وَعِلْمُهُ أَنَّهُ قَدْ زِيدَ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٢) بِلَفْظٍ: **[إِنَّ] مِمَّا يُلْحَقُ**
الْمُؤْمِنِ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْماً عَلَّمَهُ وَنَشَرَهُ، وَلَوْلَا صَالِحُ تَرْكِهِ، أَوْ
مُضْحَقُ وَرَثَتِهِ، أَوْ مَسْجِدُ بَنَاءٍ، أَوْ بَيْتٌ لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهْرٌ أَجْرَاهُ، أَوْ صَدَقَةٌ
أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صَحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ تَلَحُّقُهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ. وَوَرَدَ خِصَالُ أُخْرَى
تَبْلُغُهَا عَشْرًا، وَنَقَلَهَا الْحَافِظُ السِّيَوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ:

إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ لَيْسَ يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ فِعَالٍ غَيْرُ عَشْرِ
عِلْمٍ بِئُهَا وَدَعَاءٍ نَجَلٍ وَغَرْسِ النَّخْلِ وَالصَّدَقَاتِ تَجْرِي
وَرَاثَةُ مَصْحَفٍ وَرِبَاطُ نَخْرٍ وَحَفْرُ الْبُئْرِ أَوْ إِجْرَاءُ نَهْرٍ
وَبَيْتٌ لِلْغَرِيبِ بَنَاهُ يَأْوِي إِلَيْهِ أَوْ بِنَاءُ مَحَلٍّ دُخِرَ

وقف العقار وعدم بيعه

٢/ ٨٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُثْمَرُ رضي الله عنه أَرْضاً بِخَيْبَرَ، فَأَتَى

(١) انظر: «فتح الباري» (٤٠٣/٥)، و«الأم» (٥٤/٤)، (٥٥).

(٢) في «مسنده» (٨٨/١ رقم ٢٤٢)، وحسنه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٤٦/١) رقم ١٩٨، وفي «الإرواء» (٢٩/٦).

النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَبِيرٍ لَمْ أَصَبْ مَا لَا قَطْعَ هُوَ أَتَفْسَعُ عِنْدِي مِنْهُ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عَمْرٌ؛ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ أَصْلَهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقُ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلَيْتَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. [صحيح]

وفي روايةٍ لِلْبُخَارِيِّ^(٢): تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ: لَا يَبِيعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ. (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ: أَصَابَ عَمْرٌ أَرْضاً بِخَبِيرٍ) فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ، أَنَّهُ كَانَ لِعَمْرٍ مِائَةُ رَأْسٍ، فَاشْتَرَى بِهَا مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَبِيرٍ: (فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَبِيرٍ لَمْ أَصَبْ مَا لَا قَطْعَ هُوَ أَتَفْسَعُ عِنْدِي مِنْهُ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عَمْرٌ؛ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ أَصْلَهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى) أَي ذَوِي قُرْبَى عَمْرٍ (وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلَيْتَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يَبِيعُ وَلَا يُوهَبُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ). أَفَادَتْ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ أَنَّ كَوْنَهُ لَا يَبِيعُ وَلَا يُوهَبُ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ، وَأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْوَقْفِ، وَهُوَ يَذْنَعُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣) بِجَوَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ.

قَالَ أَبُو يُونُسَ^(٤): إِنَّهُ لَوْ بَلَغَ أَبَا حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثُ لَقَالَ يُوَرِّجُ عَنْ بَيْعِ الْوَقْفِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ^(٥): رَدُّ الْوَقْفِ مُخَالَفَةٌ لِلْإِجْمَاعِ، فَلَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: «أَنَّهُ

(١) البخاري (٢٧٣٧) وأطرافه في (٢٧٦٤، ٢٧٧٢)، ومسلم (١٦٣٢). قلت: وأخرجه أبو داود (٢٨٧٨)، والترمذي (١٣٧٥) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (٣٥٩٩)، وابن ماجه (٢٣٩٦)، وأحمد (١٢/٢ - ١٣، ٥٥، ١٢٥)، وابن أبي شيبة (٢٥٢/٦) رقم (٩٧٨)، والبيهقي (١٥٨/٦ - ١٥٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٥/٤)، والدارقطني (١٨٦/٤) (١٩١) من طرق.

(٢) في صحيحه (٣٩٢/٥) رقم (٢٧٦٤). (٣) انظر: «شرح معاني الآثار» (٩٥/٤).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٤٠٣/٥).

يَأْكُلُ مِنْهُ مَنْ وَلَّيَهَا بِالْمَعْرُوفِ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ^(١): جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ الْعَامِلَ يَأْكُلُ مِنْ ثَمَرَةِ الْوَقْفِ، حَتَّى لَوْ اشْتَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ لَاسْتَفْجَحَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَالْمَرَادُ بِالْمَعْرُوفِ الْقَدْرُ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَقِيلَ: الْقَدْرُ الَّذِي يَدْفَعُ الشَّهْوَةَ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، قِيلَ: وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وَقَوْلُهُ: «غَيْرَ مَتَمَوْلٍ»، أَيِ غَيْرِ مُتَّخِذٍ مِنْهُ مَالًا أَوْ مُلْكًا، وَالْمَرَادُ لَا يَتَمَلَّكُ مِنْ رَقَابِهَا شَيْئًا، وَلَا يَأْخُذُ مِنْ غَلَّتِهَا مَا يَشْتَرِي بِذَلِكَ مُلْكًا بَلْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا يَنْفَعُهُ. وَزَادَ أَحْمَدُ^(٢) فِي رَوَايَتِهِ أَنَّ عُمَرَ أَوْصَى بِهَا إِلَى حِفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ إِلَى الْأَكَابِرِ مِنْ آلِ عُمَرَ، وَنَحْوَهُ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ^(٣).

وقف العروض

٣/ ٨٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ. الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). [صحيح]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، الْحَدِيثُ وَفِيهِ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»). تَقَدَّمَ^(٥) تَفْسِيرُ الْأَعْتَادِ. وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ وَقْفِ الْعَيْنِ عَنِ الزَّكَاةِ، [وَأ]^(٦) أَنَّهُ يَأْخُذُ

(١) انظر: «فتح الباري» (٤٠١/٥).

(٢) لم أجد هذه الزيادة في «المسند»، والذي يبدو أن هذا العزو سبق بصر من الشارح كَلَّلَهُ حيث ذكر في «الفتح» (٤٠٢/٥) أن هذه الزيادة زاعها عمر بن شبة، وذكر معها زيادة أخرى زاعها أحمد وهي في «المسند» (١٢٥/٢). قلت: والزيادة التي ذكرها الشارح أخرجه أيضاً البيهقي (١٦١/٦) وصحَّحها الألباني في «الإرواء» (٣٠/٦).

(٣) في «مسنده» (١٨٩/٤) رقم ٥.

(٤) البخاري (١٤٦٨) ومعلق (٣١١/٣)، (٩٩/٦)، ومسلم (٩٨٣/١١). قلت: وأخرجه أبو داود (١٦٢٣)، والنسائي (٢٤٦٤)، وأحمد (٣٢٢/٢) وتقدَّم برقم (٨٣٥/٦) من كتابنا هذا.

(٥) أثناء شرح الحديث رقم (٨٣٥/٦) من كتابنا هذا.

(٦) في (ب): «أو».

بَرَكَاتِهِ آيَاتٍ لِلْحَرْبِ لِلجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ وَقْفُ الْعَرُوضِ.
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ^(١): لَا يَصِحُّ لَأَنَّ الْعَرُوضَ تُبَدَّلُ وَتُغَيَّرُ، وَالْوَقْفُ مَوْضُوعٌ
 لِلتَّائِيدِ. وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.
 وَدَلَّ عَلَى صَحِّهِ وَقْفُ الْحَيَّوَانِ لِأَنَّهَا قَدْ قُضِرَتْ الْأَعْتَادُ بِالْخَيْلِ، وَعَلَى جَوَازِ
 صَرْفِ الزَّكَاةِ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الثَّمَانِيَةِ.
 وَتَعَقَّبَ ابْنُ دَقِيقٍ^(٢) الْعِيدَ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ بَأَنَّ الْقِصَّةَ مُحْتَمَلَةٌ لِمَا ذُكِرَ وَلِغَيْرِهِ،
 فَلَا يَنْهَضُ الْاِسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ.
 قَالَ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَحْبِيسُ خَالِدٍ إِزْصَادًا وَعَدَمَ تَصَرُّفٍ، وَلَا يَكُونُ
 وَقْفًا.



(١) انظر: «المبسوط» (١٢/٢٧: ٢٩).

(٢) انظر: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» له (٣/٣٠٣، ٣٠٤، مع حاشيتها المدة للصنعاني).

[الباب الثامن عشر]

باب الهبة، والغمري، والرقتي

الهبة بكسر الهاء مصدر وهبْتُ، وهي شراً: تمليك عين بعقدٍ على غير عَوْضٍ معلوم في الحياة، ويطلق على الشيء الموهوب، ويُطلق على أعم من ذلك.

تسوية الأولاد في الهبة

﴿١٧/٨٧٦﴾ - عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَدُكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا؟»، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ»، وَفِي لَفْظٍ: فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي. فَقَالَ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟»، قَالَ: لَا قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْمِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ، فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)» [صحيح]

وفي روايةٍ لمسلم^(٢) قَالَ: «فَأَشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي»، ثُمَّ قَالَ: أَيْسَرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَلَا إِذَنْ». [صحيح]

(١) البخاري (٢٥٨٦)، ومسلم (١٦٢٣).

قلت: وأخرجه مالك (٣٩)، وأحمد (٢٦٨/٤)، وأبو داود (٣٥٤٢)، والترمذي (١٣٦٧)، والنسائي رقم (٢٥٨) و(٢٥٩)، وابن ماجه (٢٣٧٥)، والطحاوي (٨٥/٤)، وابن حبان (٤٩٨/١١) رقم ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، الإحسان، والبيهقي (١٧٦/٦)، (١٧٧).

(٢) في صحيحه (١٢٤٣/٣) رقم ١٦٢٣/١٧.

(عن الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ إِبَاهُ أَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ لِبَنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ وَلَبِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلُ هَذَا؟ فَقَالَ لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَرْجِعْهُ. وَفِي لَفْظٍ: فَاَنْطَلِقْ ابْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ: أَفَعَلْتَ هَذَا بَوْلِكَ كُلِّهِمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ، فَارْجِعْ لِي فَرَدْتُ تِلْكَ الصَّدَقَةَ. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَ: فَاشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ لَكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبُرِّ سِوَاءٌ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلَا إِذْنُ).

الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة. وقد صرح به البخاري^(١) وهو قول أحمد^(٢)، وإسحاق^(٣)، والثوري^(٤)، وآخرين، وأنها باطلة مع عدم المساواة، وهو الذي تفيدُه ألفاظ الحديث من أمره ﷺ بإرجاعه، ومن قوله: اتَّقُوا اللَّهَ، وقوله: اَعْبُدُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ، وقوله: فَلَا إِذْنُ. وقوله: لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ. واختلف في كيفية التسوية^(٥) قليل بأن تكون عطية الذكر والأنثى سواء، وهو ظاهر قوله في بعض ألفاظه عند النسائي^(٦): «أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ»، وعند ابن جبان^(٧): «سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ»، ولحديث ابن عباس: «سَوَّيْتُ بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ، فَلَوْ كُنْتُ مَفْضُلًا أَحَدًا لَفَضَّلْتُ النِّسَاءَ»، أخرجه سعيد بن منصور، والبيهقي^(٨) بإسناد حسن. وقيل: بل التسوية أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التوريث.

(١) في ترجمة باب في «صحيحه» (٢١٠/٥) باب رقم (١٢) قال: باب الهبة للولد وإذا أعطى

بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخر مثله. اهـ.

(٢) انظر: «المغني» (٢٩٨/٦) مسألة رقم (٤٤٥٩).

(٣) اختلف النقل عن الثوري في هذه المسألة فالحافظ - وهو مصدر الشارح - قال في «الفتح» (٢١٤/٥) عنه إنها باطلة. وابن قدامة قال في «المغني» (٢٩٨/٦) عنه: إنها جائزة (يعني مع عدم المساواة)، وقد جمع بينهما صاحب «موسوعة فقه سفيان» (ص ٢٣٦) بالجواز مع الكراهة. قلت: لا يستقيم بطلان وجواز، فتأمل.

(٤) في «سننه» (٢٦٢/٦) رقم (٣٦٨٦) بلفظ «سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ»، بسند صحيح.

(٥) في «صحيحه» (٤٩٨/١١) رقم (٥٠٩٨، ٥٠٩٩، الإحسان) بلفظ: «سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ». وهو حديث صحيح.

(٦) في «اللسن الكبرى» (١٧٧/٦) من طريق سعيد بن منصور.

وعزاء الحافظ في «التلخيص» (٧٣/٣) للطبراني وقد اختلف كلام الحافظ على هذا الحديث، فبينما ضعفه في «التلخيص» قال في «الفتح» (٢١٤/٥): وإسناده حسن. اهـ، وقد ضعفه الألباني في «الإرواء» (٦٧/٦).

وذهب الجمهور^(١) إلى أنها لا تجب التسوية بل تُتَدَبُّ، وأطالوا في الاعتذار عن الحديث، وذكر في الشرح عشرة أَعْذارٍ وكلُّها غيرُ ناهضةٍ، وقد كَتَبْنَا في ذلك رسالةَ جوابٍ سَوَالٍ وأَوْضَحْنَا فيها قُوَّةَ الْقَوْلِ بِوَجوبِ التسويةِ، وَأَنَّ الْهَبَةَ مَعُ عَدِمِهَا بَاطِلَةٌ.

الرجوع عن الهبة

٨٧٧/٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). [صحيح]

وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ^(٣): «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ». [صحيح]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: العائد في هيبته كالكلب يقيء ثم يعود في قئيه. متفق عليه، وفي رواية للبخاري: ليس لنا مثل السوء، الذي يعود في هيبته كالكلب يرجع في قئيه). فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة، وهو مذهب جماهير العلماء^(٤). وبوّب له البخاري^(٥). باب لا يحل^(٦) لأخذ أن يرجع في هيبته وصدقته، وقد استثنى الجمهور^(٧) ما يأتي من الهبة للولد ونحوه، وذهب الهادي^(٨)، وأبو حنيفة^(٩) إلى جِلِّ الرجوع في الهبة دون الصدقة، إلّا الهبة الذي رَجِمَ. قالوا: والحديث المراد به التغليظ في الكراهة.

(١) انظر: «الفتح» (٢١٤/٥).

(٢) البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢/٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥٣٨)، والترمذي (١٢٩٨)، والنسائي (٣٦٩١)، وابن ماجه (٢٣٨٧)، والطحاوي (٧٧/٤)، والبيهقي (١٨٠/٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٩٢/١) رقم (٢٨٨)، وعبد الرزاق (١٠٩/٩) رقم (١٦٥٣٦).

(٣) في «صحيحه» (٢٣٤/٥) رقم (٢٦٢٢). (٤) انظر: «فتح الباري» (٢١٥/٥).

(٥) في «صحيحه» (٢٣٤/٥) باب رقم (٣٠).

(٦) في المخطوط: «لا يجوز»، والتصويب من المطبوع والبخاري.

(٧) انظر: «البحر الزخار» (١٣٩/٤). (٨) انظر: «المبسوط» (٤٩/١٢).

قَالَ الطحاوي^(١): قَوْلُهُ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ وَإِنْ أَقْتَضَى التَّحْرِيمَ لَكِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَهِيَ قَوْلُهُ: كَالْكَلْبِ، تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّحْرِيمِ، لِأَنَّ الْكَلْبَ غَيْرُ مُتَعَبِّدٍ، فَالْقِيَاءُ لَيْسَ حَرَامًا عَلَيْهِ، وَالْمَرَادُ التَّنَزُّهُ عَنْ فِعْلِ يُشْبِهُ فِعْلَ الْكَلْبِ. وَتُعَقَّبُ بِاسْتِعَادِ التَّأْوِيلِ، وَمَنَافَرَةِ سِيَاقِ [النص]^(٢) لَهُ، وَعُرِفَتِ الشَّرْعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الرَّجْرُ الشَّدِيدُ كَمَا وَرَدَ النَّهْيُ^(٣) فِي الصَّلَاةِ عَنْ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ، وَنَقَرَةُ الْغُرَابِ، وَالتَّفَاتِ الثَّلْبِ، وَنَحْوِهِ. وَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا التَّحْرِيمُ. وَالتَّأْوِيلُ الْبَعِيدُ لَا يُتَّقَتُّ إِلَيْهِ، وَيَدُلُّ لِلتَّحْرِيمِ الْحَدِيثُ الْآتِي وَهُوَ:

٨٧٨/٣ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤)، وَالْأَرْبَعَةُ^(٥)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جِبَّانَ^(٦)، وَالْحَاكِمُ^(٧). [صحيح]

(وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ). فَإِنَّ قَوْلَهُ: لَا يَحِلُّ، الظَّاهِرُ فِي التَّحْرِيمِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مُجَازٌ عَنِ الْكَرَاهَةِ الشَّدِيدَةِ صَرَّفَ لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ. وَقَوْلُهُ: إِلَّا الْوَالِدُ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَبِ الرَّجُوعُ فِيمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ كَبِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا، وَخَصَّصَهُ

(١) انظر: «شرح معاني الآثار» (٧٧/٤)، (٧٨).

(٢) في (ب): «الحديث».

(٣) أخرجه أحمد (٣١١/٢)، والبيهقي (١٢٠/٢) من حديث أبي هريرة رَوَاهُ مَرْفُوعًا وَإِسْنَادَهُ حَسَنٌ الْأَلْبَانِي فِي «صحيح التَّحْقِيقِ وَالتَّزْيِينِ» (٢٢٢/١) رَقْم ٥٥٦.

(٤) في «المستند» (٢٧/٢)، (٧٨).

(٥) أبو داود (٣٥٣٩)، والتِّرْمِذِيُّ (٢١٣٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ (٣٧٠٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٧٧).

(٦) في «صحيحه» (٢٨٩/٧) رَقْم ٥١٠١.

(٧) في «المستدرک» (٤٦/٢).

قلت: وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٩/٤)، والدارقطني (٤٢/٣) - ٤٣ رَقْم ١٧٧، والبيهقي (١٨٠/٦) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صحيح أبي داود» (٦٦٢/٢) رَقْم ٣٠٢٣.

الهادوية^(١) بالطفل، وهو خلاف ظاهر الحديث. وفرّق بعض العلماء فقال: يحلّ الرجوع في الهبة دون الصدقة لأنّ الصدقة يُراد بها ثواب الآخرة، وهو فرق غير مؤثر في الحكم، وحكم الأم حكم الأب عند أكثر العلماء.

نعم وخصّ الهادي ما وهبته الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك، ومثله رواه البخاري^(٢) عن النخعي، وعمر بن عبد العزيز تعليقاً. وقال الزُّهري: يُردُّ إليها إن كان خدعها. وأخرج عبد الرزاق^(٣) عن عمر بسندٍ منقطع: «إنّ النساء يعطينَ رغبة ورهبة، فأثما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت».

الهبة والثواب عليها

٨٧٩/٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُسَبِّحُ عَلَيْهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤). [صحيح]

(وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويُسَبِّحُ عَلَيْهَا. رواه البخاري). فيه دلالة على أنّ عادته ﷺ كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها، وفي رواية لابن أبي شيبة^(٥): «ويُسَبِّحُ عليها ما هو خيرٌ منها». وقد استدلّ به على وجوب الإثابة على الهدية؛ إذ كونه عادةً له ﷺ مستمرة يقتضي لزومه، ولا يتم الاستدلال على الوجوب، لأنه قد يقال إنّما فعله ﷺ مستمراً لما جُبل عليه من مكارم الأخلاق لا لوجوبه. وقد ذهب الهادوية^(٦) إلى وجوب المكافأة بحسب العُرف. قالوا: لأنّ الأضل في الأعيان الأعواض. قال في «البحر»^(٦): ويجب تعويضها حسب العُرف.

وقال الإمام يحيى^(٦): المثلي مثله، والقيني قيمته، ويجب الإيضاء بها.

(١) انظر: «البحر الزخار» (١٣٩/٤).

(٢) في ترجمة باب من «صحيحه» (٢١٦/٥) باب رقم (١٤).

(٣) في «المصنف» (١١٥/٩) رقم (١٦٥٦٢) وحكم عليه الحافظ بالانقطاع في «الفتح» (٢١٧/٥).

(٤) في «صحيحه» (٢١٠/٥) رقم (٢٥٨٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (٣٥٣٦)، والترمذي (١٩٥٣)، وأحمد (٩٠/٦)، والبيهقي (١٨٠/١٠).

(٥) في «المصنف» (٥٥١/٦) رقم (٢٠١٣) من مرسل هشام بن عروة.

(٦) انظر: «البحر الزخار» (١٣٥/٤)، (١٣٦).

وقال الشافعي^(١) في الجديد: الهبة للثواب باطلة لا تنعقد لأنها بيع بشئ مجهول، ولأن موضع الهبة التبرع فلو أوجبت له كان في معنى المعاوضة. وقد فرق الشنخ والعرف بين البيع والهبة، فما [استحق]^(٢) بالعوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة. قيل: وكان من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط، وهو ثواب ينلها.

وقال بعض المالكية^(٣): يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب، أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغنّي، بخلاف ما يهبه الأغني للأدنى؛ فإذا لم يرض الواهب بالثواب، فقليل تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة، وقيل: لا تلزم إلا أن يراضيه، والمشهور الأول عند مالك^(٤) ﷺ، ويرد الحديث الآتي وهو:

٥/ ٨٨٠ - وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: وهب رجل لرسول الله ﷺ ناقة، فأثابته عليها، فقال: «رضيت؟»، قال: لا، فزادته، فقال: «رضيت؟»، قال: لا، فزادته، فقال: «رضيت؟»، قال: نعم. رواه أحمد^(٥)، وصححه ابن جبان^(٦). [صحيح]

(وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: وهب رجل لرسول الله ﷺ ناقة فثابته عليها، فقال: رضيت؟ [فقال]^(٧): لا، فزادته، فقال: رضيت؟ قال: لا، فزادته، فقال: رضيت؟ قال: نعم. رواه أحمد، وصححه ابن جبان)، ورواه الترمذي^(٨)، وبين أن العوض كان سيئ

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/ ٢١٠). (٢) في (ب): «يستحق».

(٣) انظر: «بداية المجتهد» (٤/ ١٦٥) بتحقيقنا.

(٤) انظر: «الموطأ» (٢/ ٧٥٤). (٥) في «المستد» (١/ ٢٩٥).

(٦) في «صحيحه» (١٤/ ٢٩٦ رقم ٦٣٨٤، الإحسان).

قلت: وأخرجه عبد الرزاق (٩/ ١٠٥ رقم ١٦٥٢١) من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه مرسلاً، وعزاه الهيثمي أيضاً في «المجمع» (٤/ ١٤٨) للبزار والطبراني في «الكبير» وقال: رجال أحمد رجال الصحيح. اهـ.

وقد صححه الشيخ شعيب الأرناؤوط في «الإحسان».

(٧) في (ب): «قال».

(٨) في «سننه» (٥/ ٧٣٠ رقم ٣٩٤٥) ولكن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد صححه

المحدث الألباني في «صحيح الترمذي» (٣/ ٢٥٢ رقم ٣٠٩١).

بَكَرَاتٍ. وفيه دليل على اشتراط رضا الواهب، وأنه إن سلم إليه قلدر ما وهب، ولم يرض زيد له، وهو دليل لأحد القولين الماضيين، وهو قول عمر^(١). قالوا: فإذا اشترط فيه الرضا فليس هناك بيع انعقد؟

الدليل على شرعية الغمري والرقي

٨٨١/٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْغُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ، مَتَّقْ عَلَيْهِ^(٢)». [صحيح]

وَلِمُسْلِمٍ^(٣): «أَسْكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ غُمَرَى فِيهِ لِلَّيْ أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَعِقِبِهِ». [صحيح]

وَفِي لَفْظٍ^(٤): «إِنَّمَا الْغُمَرَى الَّتِي أَجَارَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَعِقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا». [صحيح]

وَلَأَبِي دَاوُدَ^(٥)، وَالنَّسَائِي^(٦): «لَا تُرْقِبُوا، وَلَا تُعْمِرُوا، فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا، أَوْ أَعْمَرَ شَيْئًا، فَهُوَ لِرُؤْسَتِهِ». [صحيح]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْغُمَرَى بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ، وَسَكُونِ الْمِيمِ، وَالْفِ مَقْصُورَةٌ (لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ. مَتَّقْ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ) أَي: مَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَسْكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ غُمَرَى فِيهِ لِلَّيْ أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَعِقِبِهِ، وَفِي لَفْظٍ: إِنَّمَا الْغُمَرَى الَّتِي أَجَارَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَعِقِبِكَ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِي) أَي: مَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: (لَا تُرْقِبُوا، وَلَا تُعْمِرُوا؛ فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ

(١) رواه عنه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٧/٩) رقم (١٦٥٢٧).

(٢) البخاري (٢٦٢٥)، ومسلم (١٦٢٥/٢٥).

وأخرجه أبو داود (٣٥٥٠)، والنسائي (٣٧٥٠، ٣٧٥١).

(٣) في صحيحه (١٢٤٦/٣) رقم (١٦٢٥).

(٤) لمسلم في صحيحه أيضاً (١٦٢٥/٢٣). (٥) في «سننه» (٨٢٠/٣) رقم (٣٥٥٦).

(٦) في «سننه» (٢٧٣/٦) رقم (٣٧٣١).

قلت: وأخرجه البيهقي (١٧٥/٦)، وهو حديث صحيح.

أعمر شيئاً فهو لَوَثَّقَتْه. الأصل^(١) في الغنمى والرقيقى أنه كان في الجاهلية يُعطي الرجل الرجل الدار، ويقول أَعْمَرْتُكَ إِيَّاهَا، أي: أَبَيْتُهَا لَكَ مَدَّةَ غُمرِكَ، فقليل لها غُمرى لذلك، كما أنه قيل لها رَقِيبى لأنَّ كلاً منهما يرقب موت الآخر. وجاءت الشريعة بتقرير ذلك؛ ففي الحديث [دلالة على شرعيتها] وأنها مملوكة لمن وهبَ له. وإليه ذهب العلماء^(٢) كافة [إلا رواية عن داود^(٣)] أنها لا تصح، [واختلفوا^(٤)] إلى ما يتوجّه التملك؛ فالجمهور أنه يتوجّه إلى الرقبة كغيرها من الهبات، وعند الشافعي^(٥) ومالك^(٦) إلى المنفعة دون الرقبة، وتكون على ثلاثة أقسام: مؤبدّة إن قال أبدأ، ومطلّقة عند عدم التقييد، ومقيّدة بأن يقول ما عشت، فإذا مات رجعت إلىي. واختلف العلماء في ذلك، [والصحيح^(٧)] أنها صحيحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً. يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات، وذلك لتصرّيح الأحاديث بأنها لمن أعرمها حياً وميتاً، وأما قوله: «فإذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها»، فلأنه بهذا القيد قد شرط أن تعود إلى الواهب بعد موته، فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط، وهي كما لو أعرمه شهراً، أو سنةً، فإنها عارية إجماعاً^(٨).

وقوله: «امسكوا عليكم أموالكم»، وقوله: «لا ترقبوا» محمول على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم، لأنهم كانوا يعمرّون ويرقبون، ويرجع إليهم إذا مات من أعرمّوه وأرقبّوه، فجاء الشرع بمراغمتهم، وصحّح العقد وأبطل الشرط

(١) انظر: «فتح الباري» (٢٣٨/٥).

(٢) نقل ذلك عنه الماوردي كما بيّنه الحافظ في «الفتح» (٢٣٨/٥)، ثم قال: لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية. اهـ، انظر: «المحلى» (١٦٤/٩).

(٣) في (ب): «اختلف».

(٤) هذا قول الشافعي في القديم كما بيّنه الحافظ في «الفتح» (٢٣٨/٥).

(٥) انظر: «بداية المجتهد» (١٦٦/٤) بتحقيقنا.

(٦) في (ب): «والأصح».

(٧) قال ابن المنذر في كتاب «الإجماع» له (ص ١٣٧): كتاب الغنمى والرقيق لم يثبت فيها إجماع. اهـ، وقال الحافظ: في «الفتح» (٢٤٦/٥) نقلاً عن ابن بطال: ولم يختلف العلماء فيمن قال: كسوتك هذا الثوب مدة معينة أن له شرطه. اهـ.

المضاد لذلك، فإنه أشبه الرجوع في الهبة. وقد صح^(١) التهي عنه.
وأخرج النسائي^(٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه يرفعه: «المُعزى لمن
أُعزىها، والرثى لمن أُرثيها، والعائد في هبته كالعائد في قبضته». وأما إذا صرح
بالشرط كما في الحديث وقال: ما عشت؛ فإنها عارية مؤقتة لا هبة. ومرو
حديث^(٣): «العائد في هبته كالعائد في قبضته»، ومثله الحديث الآتي وهو:

التهي عن شراء الهبة والهدية

٨٨٢/٧ - وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: خَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَصَاعُهُ
صَاحِبَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرَخْصٍ. فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا
تَبْتَغُهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ» الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). [صحيح]

(وعن عمر رضي الله عنه قال: خملت على فرس في سبيل الله، فإصاعه صاحبه، فظننت
أنه بائعه برخص، فسألت رسول الله ﷺ فقال: لا تبتغعه وإن أعطاك بدرهم،
[الحديث]^(٥). متفق عليه)، تمامه: «فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قبضته». وقوله:
فأصاعه، أي قصّر في مؤنته وحسن القيام به. وقوله: لا تبتعه، أي لا
تشتريه، وفي لفظ: ولا تعد في صدقتك، فسمى الشراء عوداً في الصدقة، قيل
لأن العادة جرت بالمسامحة في ذلك من البائع للمشتري، فأطلق على القدر الذي
يقع به التسامح رجوعاً، ويحتمل أنه مبالغته وأن عودها إليه بالقيمة كالرجوع،
وظاهر التهي التحريم، وذهب إليه قوم^(٦).

وقال الجمهور^(٧): إنه للتنزيه. وتقدم أن الرجوع في الهبة محرم، وأنه
الأقوى دليلاً إلا ما استثنى.

- (١) انظر الحديث رقم (٨٧٨/٣) من كتابنا هذا.
- (٢) في مسنده ٢٦٩/٦ رقم (٣٧١٠)، وصححه الألباني في «صحيح النسائي» ٧٨٩/٢ رقم (٣٤٧١).
- (٣) برقم (٨٧٧/٢)، وهو متفق عليه.
- (٤) البخاري (٢٦٢٣)، ومسلم (١٦٢٠).
- قلت: وأخرجه مالك في «الموطأ» (٢٨٢/١) رقم (٤٩)، والنسائي (٢٦١٥: ٢٦١٧)، وابن ماجه (٢٣٩٠، ٢٣٩٢).
- (٥) زيادة من (ب).
- (٦) انظر: «فتح الباري» (٢٣٦/٥ - ٢٣٧).

قَالَ الطَّبْرِيُّ^(١): يُخَصُّ مِنْ عَمومِ هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ وَهَبَ بِشَرطِ الثَّوَابِ، وَمَنْ كَانَ الْوَاهِبُ الْوَالِدَ لَوْلَاهُ وَالْهَبَةُ الَّتِي لَمْ تُقْبَضْ، وَالَّتِي رَدَّهَا الْمِيرَاثُ إِلَى الْوَاهِبِ لِثَبوتِ الْأَخْبَارِ بِاسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ، وَمِمَّا لَا رَجوعَ فِيهِ مطلقاً الصَّدَقَةُ يَرَادُ بِهَا ثَوَابُ الْآخِرَةِ.

قُلْتُ: هَذَا فِي الرَّجوعِ فِي الْهَبَةِ، فَأَمَّا شَرَاؤُهَا وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سِيَّاقُ هَذَا الْحَدِيثِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّنْهِيَةَ لِلتَّنْزِيهِ، وَإِنَّمَا التَّحْرِيمُ الرَّجوعُ فِيهَا، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا لِلتَّنْهِيَةِ وَأَصْلُهُ التَّحْرِيمُ.

الترغيب في الإهداء

٨٨٣/٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَهَادُوا تَحَابُّوا»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ^(٢)، وَأَبُو يَغْلَى^(٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. [حَسَن]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَهَادُوا تَحَابُّوا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ، وَأَبُو يَغْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ)، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي كُلِّ رَوَايَةٍ مَقَالٌ. وَالْمَصْنُوعُ قَدْ حَسَّنَ^(٤) إِسْنَادَهُ، وَكَانَهُ لَشَوَاهِدِهِ الَّذِي مِنْهَا الْحَدِيثُ:

٨٨٤/٩ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَهَادُوا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السَّخِيمَةَ»، رَوَاهُ الْبَرَاءُ^(٥) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. [ضَعِيف]

وَأَنَّ كَانَ ضَعِيفًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَهَادُوا؛ فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السَّخِيمَةَ) بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ مَفْتُوحَةً، فَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ، فَمَشْنَأَةٌ

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/٢٣٧). (٢) (ص ٢٠٨ رقم ٥٩٤).

(٣) فِي «مُسْنَدِهِ» (١١/٩ رقم ٦١٤٨).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦/١٦٩)، وَالْقِصَاصِيُّ (١/٣٨١ رقم ٦٥٧)، وَحَسَّنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٦/٤٤٤ رقم ١٦٠١)، وَفِي «صَحِيحِ الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٢٢١ رقم ٤٦٢).

(٤) وَحَسَّنَهُ أَيْضًا فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٣/٧٠).

(٥) وَعَزَاهُ إِلَيْهِ الْهَيْثَمِيُّ، فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٤/١٤٦) وَإِلَى الطَّبْرَانِيِّ فِي «الصَّغِيرِ» وَقَالَ: فِيهِ عَائِدٌ بْنُ شَرِيحٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ. اهـ، قُلْتُ: وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ كَمَا نَقَلَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٦٩/٣) عَنْ ابْنِ طَاهِرٍ، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٦/٤٥٠).

تحتية. في «القاموس»^(١): السَّخِيمَةُ والسَّخِيمَةُ^(٢) بالضمّ الحقد. (رواة البزار بإسناد ضعيف)، لأنّ في رُوَايَةِ مَنْ ضَعَّفَ. وَلَهُ طَرُقُ كُلُّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ، وفي بعض ألفاظه: تَذْهَبُ وَحَرَ الصدر، بفتح الواو والحاء المهملة، وهو الحقد أيضاً. والأحاديث وإن لم تخلُ عَنْ مَقَالٍ فَإِنَّ لِلْهَدِيَةِ فِي الْقُلُوبِ مَوْقِعاً لَا يَخْفَى.

٨٨٥/١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ فُرْسَنَ شَاةٌ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). [صحيح]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: يا نساء المسلمين، قال القاضي^(٤): الأشهر نصبُ النساءِ على أنه منادى مضافاً إلى المسلمات، من إضافة الموصوف إلى الصفة، وقيل غير هذا. (لا تحقرون) بالحاء المهملة ساكنة، وفتح القاف وكسرهما، (جارية لحارتها ولو فُرْسَنَ شاة) بكسر الفاء، وسكون الراء، وكسر السين [المهملة]^(٥)، آخره نونٌ، وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة، وربما استعير في الشاة (متفق عليه).

في الحديث حذفت تقديره: لا تحقرن جارة لحارتها هدية ولو فُرْسَنَ شاة، والمراد من ذكره المبالغة في الحث على هدية الجارة لحارتها، لا حقيقة الفرسن، لأنه لم تجر العادة بإهدائه. وظاهره التَّهْيِي لِلْمُهْدِي (اسم فاعل)^(٦) عن استحقاق ما يهديه بحيث يؤدي إلى ترك الإهداء، ويحتمل أنه للمُهْدَى إليه، والمراد [لا يحقرون] ما أهدي إليه^(٧) ولو كان حقيراً، ويحتمل إرادة الجميع، وفيه الحث على التهادي بينما بين الجيران، ولو بالشيء الحقير لما فيه من جلب المحبة والتأنيس.

(١) (ص ١٤٤٦).

(٢) كذا في المخطوط والمطبوع، وفي «القاموس»: «السَّخِيمَةُ» بحذف التحتانية.

(٣) البخاري (٢٥٦٦) وطرّفه في (٦٠١٧)، ومسلم (١٠٣٠).

وأخرجه البيهقي في «شرح السنة» (١٦٤١)، وأحمد (٣٠٧/٢)، والبيهقي (٦٠/٦).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٩٧/٥).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) من الفعل الرباعي «أهدى يهدي».

(٧) زيادة من (ب).

٨٨٦/١١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يُتَبَّ عَلَيْهَا»، رَوَاهُ الْحَاكِمُ^(١)، وَصَحَّحَهُ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَوْلُهُ^(٢). [ضعيف]

(وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يُتَبَّ عَلَيْهَا. رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَوْلُهُ، قَالَ الْمَصْنُفُ رحمته الله: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ حَزْمٍ^(٣)).

وفيه دليلٌ على جواز الرجوع في الهبة التي لم يُتَبَّ عليها، وعدم جواز الرجوع في الهبة التي أُنَابَ عنها الواهب الموهوب له. وتقدَّم^(٤) الكلام في ذلك، وفي حُكْمِ الهبة للثواب والمكافأة.

وما أحسنَ ما قيلَ في ذلك: إِنَّ الْفَاعِلَ لَا يَفْعَلُ إِلَّا لِعَرَضٍ؛ فَالْهِبَةُ لِلْأَدْنَى كَثِيرًا مَا تَكُونُ كَالصَّدَقَةِ، وَهِيَ غَرَضٌ [مبهم]^(٥)، وَلِلْمَسَاوِي مَعَاشِرَةٌ لَجَلِبِ الْمَوْدَةِ، وَحُسْنِ الْمُشْرَةِ الْمَرْوَةِ، وَهِيَ مِثْلُ عَطِيَّةِ الْأَدْنَى إِلَّا أَنَّ فِي عَطِيَّةِ الْأَدْنَى تَوْهُمَ الصَّدَقَةِ، وَالْعُرْفُ جَارٍ بِتَخَالُفِ الْهَدَايَا بِاعْتِبَارِ حَالِ الْمُهْدِي وَالْمُهْدَى إِلَيْهِ؛

(١) في «المستدرک» (٥٢/٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إلا أن نكل الحمل فيه على شيخنا. اه، وأقره الذهبي. وأخرجه البيهقي (١٨٠/٦ - ١٨١)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٥٦/٦، ٥٧).

وأخرجه موقوفاً على عمر رضي الله عنه مالك (٧٥٤/٢ رقم ٤٢)، والبيهقي (١٧١/٦) وصحَّح وقفه الحافظ في «التلخيص» (٧٣/٣) قال: «والمحفوظ عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر قال البخاري: هذا أصح». اه، وكذا صحَّحه موقوفاً الألباني في «الإرواء» (٥٥/٦) رقم ١٦١٣.

(٢) أي موقوف عليه.

(٣) تابع الشارح في ذلك الحافظ في «التلخيص» (٧٣/٣) والذي يبدو - والله أعلم - أنه تابع - هو وابن التركماني والألباني - في ذلك الأشبيلي في الأحكام، والذي في «المحلّى» (١٣٢/٩) أنه صحَّحه موقوفاً على عمر رضي الله عنه ولم يتعرض للمرفوع بشيء مع أنه في معرض سرد أدلة المخالفين والرد عليها حتى إنه قال: إذ لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ اه، فلو وقف عليه ولو بإسناد ضعيف لذكره، والله أعلم.

(٤) أثناء شرح الحديث رقم (٨٧٩/٤) من كتابنا هذا.

(٥) في (ب): «مهم».

فإذا كَانَ الغرضُ الطمعَ والتحصيلَ كما يهدي المتكسبُ للمَلِكِ يُتَجَفَّهُ بشيءٍ يَرْجُو
 فضله، فلو اقْتَصَرَ المَلِكُ على قَدْرِ قِيمَتِهَا لَدَمَّ، والذمُّ دليلُ الوجوبِ، بلْ إما أن
 يردّها أو يُعْطِيَهُ خيراً مِنْهَا، وإن كَانَ غرضُ المهدِي تحسينَ الاتصالِ بينهما
 والمخالقةَ الحسنةَ، وتصفيةَ ذاتِ البينِ، أَجْزَاهُ مِنَ المكَافَاةِ أدنى شيءٍ قَلٌّ أو كَثْرٌ،
 بل الأقلُّ أنسبُ لإشعارِهِ بأنَّ ليس الغرضُ المعَاوِضَةَ بل تكميلُ المودَّةِ، وأنه لا
 فرقَ بَيْنَ ما تملكُهُ أَنْتَ وما أملكُهُ أنا.



[الباب التاسع عشر]

بَابُ اللَّفْظَةِ

اللَّفْظَةُ بِضَمِّ اللّامِ، وَفَتْحِ الْقَافِ، قِيلَ: لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ. وَقَالَ الْخَلِيلُ^(١): الْقَافُ سَاكِنَةٌ لَا غَيْرُ، وَأَمَّا بِفَتْحِهَا فَهِيَ اللَّاقِطُ. قِيلَ: وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، إِلَّا أَنَّهُ أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى الْفَتْحِ، وَلِذَا قِيلَ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

٨٨٧/١ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). [صحيح]

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). دَلٌّ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ الشَّيْءِ الْحَقِيرِ الَّذِي يُتَسَامَحُ بِهِ، وَلَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ بِهِ، وَأَنَّ الْأَخْذَ يَمْلِكُهُ بِمَجْرَدِ الْأَخْذِ لَهُ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْحَقِيرِ، وَإِنْ كَانَ مَالَكُهُ مَعْرُوفًا. وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا جَهَلَ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْإِذْنِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا. وَقَدْ أوردَ سَوَالُ أَنَّهُ ﷺ كَيْفَ تَرَكَهَا فِي الطَّرِيقِ مَعَ أَنَّ [لِلْإِمَامِ]^(٣) حَفِظَ الْمَالِ الضَّائِعَ، وَحَفِظَ مَا كَانَ مِنَ الزَّكَاةِ وَصَرَفَهُ فِي [مَصَارِفِ]^(٤)، وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْخُذْهَا لِلْحِفْظِ، وَإِنَّمَا تَرَكَ أَكْلَهَا تَوَرُّعًا، أَوْ أَنَّهُ تَرَكَهَا عَمْدًا لِأَخْذِهَا مِنْ يَمَرٍ مِمَّنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا حَفِظَ الْمَالِ الَّذِي يَعْلَمُ طَلَبَ صَاحِبِهِ

(١) انظر: «فتح الباري» (٧٨/٥).

(٢) البخاري (٢٤٣١)، ومسلم (١٠٧١).

وأخرجه أبو داود (١٦٥١، ١٦٥٢)، والبيهقي (١٩٥/٦)، وعبد الرزاق (١٤٤/١٠) رقم

(١٨٦٤٢).

(٤) في (ب): «مصرفه».

(٣) في (ب): «إلى الإمام».

لَهُ لَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ لِحَقَّارَتِهِ. وَفِيهِ حَتْ عَلَى التَّوَرُّعِ عَنْ أَكْلِ مَا يَجُوزُ فِيهِ أَنَّهُ حَرَامٌ.

حكم الالتقاط

٨٨٨/٢ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّفْظَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَتَأْتِكَ بِهَا»، قَالَ: فَضَالَّةُ الْعَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلنَّثَبِ»، قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِدَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [صحيح]

ترجمة زيد بن خالد الجهني

(وعن زيد^(١) بن خالد الجهني) هو أبو طلحة، أو أبو عبد الرحمن زيد بن خالد، نزل الكوفة ومات بها سنة ثمان وسبعين، وهو ابن خمس وثمانين سنة، وروى عنه جماعة (قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ) لم يقم برهان على تعيين الرجل، (فسأله عن اللفظة) أي: عن حكمها شرعاً (قال: اعرف عفاصها) بكسر العين المهملة، ففاء، وبعد الألف صاد مهملة، وعاءها، ووقع في رواية^(٢) [أخرى]^(٣)

(١) البخاري (٢٤٢٩)، ومسلم (١٧٢٢/١).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٧٠٤)، والترمذي (١٣٧٢)، وابن ماجه (٢٥٠٤)، ومالك (٧٥٧/٢) رقم ٤٦، والشافعي (١٣٧/٢) رقم ٤٥٣ ترتيب المسند، وأحمد (١١٥/٤)، وابن الجارود (رقم ٦٦٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣٤/٤)، والبيهقي (١٨٥/٦، ١٨٩، ١٩٢)، والبخوي في «شرح السنة» (رقم ٣٠٨/٨)، (٢٢٠٧)، (٣١٣/٨) رقم ٢٢٠٨، والدارقطني (رقم ٢٣٥/٤)، وعبد الرزاق (١٣٠/١٠) رقم ١٨٦٠٢، والطبراني في «الكبير» (٢٥٠/٥ - ٢٥٣) رقم ٥٢٤٩ - ٥٢٥٨ وغيرهم.

(٢) انظر ترجمته في: «أسد الغاية» (٢٨٤/٢) رقم ١٨٣٢.

(٣) أخرجه البيهقي (١٩٣/٦) وعزاها الحافظ في «الفتح» (٨١/٥) لعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، والحديث في صحيح البخاري (٢٤٢٦)، ومسلم (١٧٢٣) بدون هذه اللفظة.

(٤) زيادة من (أ).

خَرَجَتْهَا. (ووكاهها) بِكسر الواو ممدوداً: ما يُرَبِّطُ بِهِ، (ثُمَّ عَرَّفَهَا) بتشديد الراء (سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فَمَاتَتْ بِهَا. قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟)، الضالَّةُ تُقَالُ عَلَى الْحَيَوَانِ، وما ليس بحيوانٍ يُقَالُ لَهُ لُفْظَةٌ، ([فقال] ^(١)) هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّئِبِ. قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا) أَي جَوْفُهَا، وَقِيلَ: عُنْفُهَا، (وَجَدَاؤُهَا) بِكسر الحاء المهملة، فذال معجمة، أَي حُنْفُهَا، (تَرَدُّ الْمَاءِ، وَتَاكُلُ الشَّجَرِ، حَتَّى يَنْقَاها رِيْهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم التزكُّ؟ فقال أبو حنيفة ^(٢): الأفضل الالتقاط، لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه، ومثله قال الشافعي ^(٣): وقال أحمد ^(٤) ومالك ^(٥): تَزَكُّهُ أَفْضَلُ لِحَدِيثٍ ^(٦): «ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ

(١) في (ب): «قال».

(٢) انظر: «الأم» (٧٢/٤).

(٣) انظر: «المعني» (٣٤٦/٦).

(٤) انظر «بداية المجتهد» (١١٣/٤) بتحقيقنا.

(٦) أخرجه أحمد (٨٠/٥)، والطيالسي (٢٧٩/١) رقم ١٤١٠ - منحة المعبود، والدارمي (٢٦٦/٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٣٣/٤)، والطبراني في «الصغير» (٩٥/٢) رقم ٨٤٦، والبيهقي (١٩٠/٦) من طريق أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أبي مسلم الجذمي - جذيمة عبد القيس - عن الجارود بن المعلل العبدي عن النبي ﷺ قال: «ضالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقَ النَّارَ»، وكَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ ثَلَاثًا وَزَادَ: «فَلَا تَقْرِبْنَهَا»، وهي رواية أحمد هكذا قال أيوب وقتادة والجريدي عن أبي العلاء عن أبي مسلم، وهكذا قال خالد الحذاء أيضاً في رواية شعبة وعبد الوهاب عنه وخالفهما سفيان فقال: عن خالد الحذاء عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أخيه مطرف بن عبد الله عن الجارود. وأخرجه أحمد (٨٠/٥)، والبيهقي (١٩٠/٦)، وابن ماجه (٢٥٠٢)، والبيهقي (١٩١/٦) من طريق حميد الطويل عن الحسن - وهو البصري - عن مطرف بن عبد الله بن الشخير فقال: عن أبيه عن النبي ﷺ.

وتابعه قتادة عن مطرف به، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٣/٩) ولعل هذه الرواية عن مطرف عن أبيه أرجح من رواية مطرف عن أبي مسلم الجذمي عن الجارود لاتفق نقتين عليها وهما الحسن وقتادة، بخلاف تلك فقد تفرد بها أبو العلاء كما رأيت، فإن كان كذلك فالإسناد صحيح.

وأما طريق أبي مسلم فإنه ليس بالمشهور لكنه لم يتفرد به، فأخرجه الطبراني (١/١٠٢/٣) - (٢) من طريق أبي معشر البراء نا المثنى بن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بابي عن عبد الله بن عمرو أن الجارود أبا المنذر أخبر به.

قلت: فهذه متابعة قوية والسند جيد وهو على شرط مسلم، وصححه من حديث الجارود الحافظ في «الفتح» (٩٢/٥).

حرقُ النَّارِ، وَلَمَّا يَخَافُ مِنَ التَّضْمِينِ وَالِدَيْنِ. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلِ الْإِلْتِقَاطُ وَاجِبٌ، وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ [أَنَّهُ] ^(١) فِيمَنْ أَرَادَ أَخْذَهَا لِلانْتِفَاعِ بِهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، قَبْلَ تَعْرِيفِهِ بِهَا، هَذَا وَقَدْ اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

الأُولَى: فِي حُكْمِ اللَّقْطَةِ، وَهِيَ الضَّائِعَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِحَيَوَانٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ ضَالَّةٌ، فَقَدْ أَمَرَ ﷺ الْمَلْتَظُّ يَعْرِفُ وَعَاءَهَا، وَمَا تُشَدُّ بِهِ. وَظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ التَّعْرِيفِ لَمَّا ذَكَرَ وَوَجُوبُ التَّعْرِيفِ، وَيَزِيدُ الْأَخِيرُ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ قَوْلُهُ:

تعريف اللقطة

٨٨٩/٣ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يَعْرِفْهَا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢). [صحيح]

(وعنه) أي زيد بن خالد (قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ ما لم يعرفها، رواه مسلم)، فَوَضَّهَ [بِالضَّالِّ] ^(٣) إِذَا لَمْ يَعْرِفْ بِهَا. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي فَائِدَةِ مَعْرِفَتِهَا، فَقِيلَ: لِيُزَيَّدَ لِلْوَاصِفِ لَهَا [فَإِنَّهُ] ^(٤) يَقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ إِخْبَارِهِ بِصِفَتِهَا، وَيَجِبُ رَدُّهَا إِلَيْهِ كَمَا دَلَّ لَهُ مَا هُنَا، وَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ ^(٥): «فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يَخْبِرُكَ بِهَا»، وَفِي لَفْظٍ ^(٦): «يَعْدِدُهَا، وَوَعَائِهَا، وَوَكَائِهَا فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ»، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ ^(٧)، وَمَالِكٌ ^(٨). وَاشْتَرَطَ الْمَالِكِيُّ ^(٩) زِيَادَةَ صِفَةِ الدَّنَانِيرِ وَالْعَدِيدِ.

= وللحديث شاهد من حديث عصمة مرفوعاً به وزاد: «ثلاث مرات»، رواه الطبراني في «الكبير» وفيه أحمد بن راشد وهو ضعيف كذا في «مجمع الزوائد» (١٦٧/٤).

انظر: «الصحيحة» للمحدث الألباني (١٨٥/٢) - ١٨٧ رقم (٦٢٠).

(١) في (ب): «بأنه».

(٢) في «صحيحه» (١٣٥١/٣) رقم ١٧٢٥.

وأخرجه الحاكم (٦٤/٢) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، وقد أخرجه مسلم كما ترى، وأخرجه أيضاً الطحاوي (١٣٤/٤)، والبيهقي (١٩١/٦).

(٣) في (ب): «بالضلال». (٤) في (ب): «أو أنه».

(٥) في «صحيحه» (٨٠/٥) رقم ٢٤٢٧ من حديث زيد بن خالد الجهني مرفوعاً، وتقدم تخريجه في الحديث السابق.

(٦) في «صحيح مسلم» (١٧٢٢/٧) وغيره. (٧) انظر: «المغني» (٣٦٣/٦ - ٣٦٤).

(٨) انظر: «بداية المجتهد» (١١٨/٤) بتحقيقنا. (٩) انظر أيضاً: «بداية المجتهد» (١١٩/٤).

قالوا: لورود ذلك في بعض الروايات، وقالوا: لا يضره الجهل بالعدد إذا عرف العفاص والوكاء، فاما إذا عرف إحدى العلامتين المنصوص عليهما من العفاص والوكاء، وجهل الأخرى فقليل: لا شيء له إلا بمعرفتهما جميعاً. وقيل: تُدْفَعُ إليه بعد الانتظار مدة، ثم اُخْتِلِفَ هل تُدْفَعُ إليه بعد وَضْفِهِ [عفاصها]^(١) ووكائها بغير يمين، أم لا بد من اليمين؟ فقليل: تُدْفَعُ إليه بغير يمين لأنه ظاهر الأحاديث. وقيل: لا تُرَدُّ إليه إلا بالبيئنة. وقال من أوجب البيئنة: إن فائدة أمر الملتقط بمعرفتها لئلا تَلْتَبِسَ بماله لا لأجل ردّها لمن وصفها؛ فإنها لا تُرَدُّ إليه إلا بالبيئنة. قالوا: وذلك لأنه مدّع لا يُسَلَّمُ إليه ما ادّعاؤه إلا بالبيئنة، وهذا أصل مُقَرَّرٌ شرعاً لا يخرج عنه بمجرد وصف المدعي للعفاص والوكاء.

وأُجِيبَ بأن ظاهر الأحاديث وجوب الرد بمجرد الوصف؛ فإنه قال^(٢): «فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ». وفي حديث الباب يقدر بعد قوله: فإن جاء صاحبها فأعطه إياها، وإنما خُذِفَ جواب الشرط للعلم به. وحديث^(٣): «البيئنة على المدعي»، ليست البيئنة مقصورة على الشهادة، بل هي عامة لكل ما يَتَّبِعُنُ به الحق، ومنها وصف العفاص والوكاء، على أنه قد قال من اشترط البيئنة إنها إذا ثبتت الزيادة وهي قوله: فأعطها إياه، كان العمل عليها، والزيادة قد صَحَّتْ كما حَقَّقَهُ المصنف^(٤) رحمته الله؛ فيجب العمل بها، ويجب الرد بالوصف، وكما أوجب رحمته الله التعريف بها فقد حدّ وقته بسنة فأوجب التعريف بها سنة، وأما ما بعدها فقليل لا يجب التعريف بها بعد السنة، وقيل: يجب، والدليل مع الأول، ودلّ على أنه يعرف بها سنة لا غير، حقيقة كانت أو عظيمة، ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الأسواق وأبواب المساجد والمجامع الحافلة، قوله: «وإلا فشأنك بها»، نصّب شأنك على الإغراء، ويجوز رفعه على الابتداء وخبره بها، وهو تفويض له في حفظها أو الانتفاع بها، واستدلّ به على جواز تصرف الملتقط بها بأي تصرف، إما بصرفها

(١) في (ب): «لعفاصها».

(٢) في رواية في الصحيح (٩١/٥) رقم (٢٤٣٦): «فادعها إليه».

(٣) انظر تخريجه برقم (١٣٢٧/١) من كتابنا هذا.

(٤) في «فتح الباري» (٧٨/٥).

فِي نَفْسِهِ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا، أَوْ التَّصَدَّقِي بِهَا، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يَقْتَضِي بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا، فَعِنْدَ مُسْلِمٍ ^(١): «ثُمَّ عَرَفُهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ»، وَفِي رِوَايَةٍ ^(٢): «ثُمَّ عَرَفُهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ». وَلِلذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهَا بَعْدَ السَّنَةِ، [فَقَالَ] ^(٣) فِي «نَهَايَةِ الْمَجْتَهِدِ» ^(٤): «إِنَّهُ اتَّفَقَ فَقَهَاؤُ الْأَمْصَارِ: مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ لَهُ تَمَلُّكَهَا، وَمِثْلُهُ عَنْ عَمْرِو، وَابْنِهِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ^(٥): لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا، وَمِثْلُهُ يُزَوَّى عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَكُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَكَلَهَا ضَمِنَهَا لَصَاحِبِهَا إِلَّا أَهْلَ الظَّاهِرِ، فَقَالُوا: تَحُلُّ لَهُ بَعْدَ السَّنَةِ وَتَصِيرُ مَالًا مِنْ مَالِهِ، وَلَا يَضْمُنُهَا إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا.

قُلْتُ: وَلَا أَدْرِي مَا يَقُولُونَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ ^(٦) وَنَحْوِهِ الدَّالُّ عَلَى وَجُوبِ ضَمَانِهَا، وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ^(٧) وَمَنْ مَعَهُ، لِأَنَّهُ ﷺ أَدَّنَ فِي اسْتِنْفَاقِهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّصَدَّقِ بِهَا، ثُمَّ أَمَرَهُ بَعْدَ الْإِذْنِ فِي الْاسْتِنْفَاقِ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا إِنْ جَاءَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، وَذَلِكَ تَضَمُّنٌ لَهَا.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي ضَالَةِ الْغَنَمِ فَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِوَاجِدِ الْغَنَمِ فِي الْمَكَانِ الْفَقِيرِ الْبَعِيدِ مِنَ الْعُمَرَانِ أَنْ يَأْكُلَهَا لِقَوْلِهِ ﷺ: «هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّنْبِ»، فَإِنْ مَعْنَاهُ أَنَّهَا مَعْرُوضَةٌ لِلْهَلَاكِ، مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تَأْخُذَهَا، أَوْ أَشْوَكُ، وَالْمَرَادُ بِهَا مَا هُوَ أَعْمٌ مِنْ صَاحِبِهَا، أَوْ مِنْ مَلْتَقِطٍ آخَرَ، وَالْمَرَادُ مِنَ الذَّنْبِ جَنْسُ مَا يَأْكُلُ الشَّاةَ مِنَ السَّبَاعِ، وَفِيهِ حَتٌّْ عَلَى أَخْلِيهِ إِيَّاهَا. وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُ

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٤٨/٣) رَقْم (١٧٢٢/٤).

(٢) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَيْضًا (١٧٢٢/٥).

(٣) فِي (ب): «قَالَ». (٤) بَنَحَوْهُ فِيهِ (١١٧/٤ - ١١٨) بِتَحْقِيقِنَا.

(٥) عِبَارَةُ «الْبِدَايَةِ» (١١٧/٤): «وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا أَوْ يَتَصَدَّقَ بِهَا».

(٦) يَعْنِي فِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ»، وَهُوَ فِيهِ (١٣٤٩/٣).

رَقْم (١٧٢٢/٥) وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا.

(٧) انْظُرْ: «الْأَم» (٧٢/٤).

(٨) فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهْنِيِّ الْمَتَّقَمِ بِرَقْم (٨٨٨/٢).

وَيَمْتَنِيهَا لَصَاحِبِهَا أَوْ لَا؟ فَقَالَ الْجَمْهُورُ^(١): إِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا وَالْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ^(٢) أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ، وَاحْتِجَّ بِالنُّسُوبَةِ بَيْنَ الْمَلْتَقِطِ وَالذَّنْبِ، وَالذَّنْبُ لَا غَرَامَةَ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ الْمَلْتَقِطُ. وَأَجِبَ بِأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ لِلتَّمْلِيكِ لِأَنَّ الذَّنْبَ لَا يَمْلِكُ. وَقَدْ أَجْمَعُوا^(٣) عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَاءَ صَاحِبُهَا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَهَا الْمَلْتَقِطُ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِكَ صَاحِبِهَا.

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي ضَالَةِ الْإِبِلِ، وَقَدْ حَكَّمَ ﷺ بِأَنَّهَا لَا تُلْتَقِطُ بَلْ تُتْرَكُ تَرْعَى الشَّجَرَ وَتَرُدُّ الْمِيَاءَ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهَا. قَالُوا: وَقَدْ نَبَّهَ ﷺ عَلَى أَنَّهَا غَنِيَةٌ غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى الْحَفِظِ بِمَا رَكَّبَ اللَّهُ فِي طِبَاعِهَا مِنَ الْجَلَادَةِ عَلَى النُّطْشِ، وَتَنَاوُلِ الْمَاءِ بِغَيْرِ تَعَبٍ لَطَوِيلٍ عُقُوقِهَا وَقَوَّتِهَا عَلَى الْمَشْيِ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْمَلْتَقِطِ بِخِلَافِ الْغَنَمِ. وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ^(٤) وَغَيْرُهُمْ: الْأَوَّلَى التَّقَاطُطُهَا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحَكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّقَاطُطِ الْإِبِلِ أَنْ بَقَاءَهَا حَيْثُ ضَلَّتْ أَقْرَبُ إِلَى وَجْدَانِ مَالِكِهَا لَهَا مِنْ تَطْلُبِهَا لَهَا فِي رَحَالِ النَّاسِ.

٨٩٠/٤ - وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لَفْظَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكْنُفْ، وَلَا يَغْتِيبَ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهَوَّ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهَوَّ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٥)، وَالْأَرْبَعَةُ^(٦)، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ^(٧)، وَابْنُ جَبَانَ^(٨). [صحيح]

(١) انظر: «فتح الباري» (٨٣/٥) مفهومًا لا نصًا.

(٢) انظر: «بداية المجتهد» (١١٩/٤ - ١٢٠) بتحقيقنا.

(٣) قال ابن المنذر في «كتاب الإجماع» (ص ١٣٠): «كتاب اللقطة: لم يثبت فيها إجماع» اهـ. وقد نقل الإجماع - الذي نقله الشارح - الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨٣/٥).

(٤) انظر: «المبسوط» (٩/١١). (٥) في «المسند» (٤/١٦١، ١٦٢).

(٦) أبو داود (١٧٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٨/٣) رقم ٤١٥٨٠٨، وابن ماجه (٢٥٠٥).

(٧) في «المتقى» (رقم ٦٧١).

(٨) في صحيحه (ص ٢٨٤) رقم ١١٦٩ - الموارد.

قلت: وأخرجه الطيالسي (٢٧٩/١) رقم ١٤٠٩ - المنحة، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٣٦/٤)، وفي «مشكل الآثار» (٢٠٧/٤، ٢٠٨)، والبيهقي (١٨٧/٦)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٨/١٧) - ٣٦٠ رقم ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٩، ٩٩٠، وهو حديث صحيح، صححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٣٢١/١) رقم ١٥٠٣.

ترجمة عياض

(وعن عياض^(١)) بكسر المهملة، آخره ضادٌ معجمةٌ (ابن حمارٍ) بلفظ الحيوان المعروف، صحابيٌّ معروفٌ (قال: قال رسولُ الله ﷺ: مَنْ وَجَدَ لَقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وليحفظْ عَقَاصَهَا وَوُكَّاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ، فَإِنْ جَاءَ رِبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ جَبَّانٍ).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٢) فِي اللَّقْطَةِ وَالْعِقَاصِ وَالْوُكَّاءِ، وَأَفَادَ هَذَا الْحَدِيثُ زِيَادَةَ جَوَابِ الْإِشْهَادِ بِعَدْلَيْنِ عَلَى التَّقَاطُفِ. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ^(٣)، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ^(٤) فَقَالُوا: يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى اللَّقْطَةِ، وَعَلَى أَزْوَاجِهَا. وَذَهَبَ الْهَادِي^(٥)، وَمَالِكٌ^(٦)، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ^(٧) إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ، قَالُوا: لِيَعْدَمَ ذِكْرُ الْإِشْهَادِ [عَلَى اللَّقْطَةِ]^(٨) فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(٩)، فَيُحْمَلُ هَذَا عَلَى التَّنْبِيهِ، وَقَالَ الْأَوَّلُونَ: هَذِهِ الزِّيَادَةُ بَعْدَ صِحَّتِهَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا فَيَجِبُ الْإِشْهَادُ، وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ عَدَمُ ذِكْرِهِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَالْحَقُّ وَجُوبُ الْإِشْهَادِ، وَفِي قَوْلِهِ: «فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» دَلِيلٌ لِلظَّاهِرَةِ^(١٠) فِي أَنَّهَا تَصِيرُ مُلْكًا لِلْمَلْطِقِ وَلَا يَضْمَنُهَا، وَقَدْ يَجَابُ بِأَنَّ هَذَا مَقِيدٌ بِمَا سَلَفَ مِنْ إِيْجَابِ الضَّمَانِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، فَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَحُلُّ انْتِفَاعَهُ بِهَا بَعْدَ مَرُورِ سَنَةِ التَّعْرِيفِ.

النهي عن لقطة الحاج

٥/ ٨٩١ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٣٢٢/٤) رقم (٤١٤٤).

(٢) في شرح الحديث رقم (٨٨٨/٢) من كتابنا هذا.

(٣) انظر: «شرح معاني الآثار» (١٣٦/٤). (٤) انظر: «روضة الطالبين» (٣٩١/٥).

(٥) انظر: «البحر الزخار» (٢٨٠/٤).

(٦) انظر: «بداية المجتهد» (١٢١/٤) بتحقيقنا.

(٧) انظر: «روضة الطالبين» (٣٩١/٥) وهو الأصح كما قال النووي رحمه الله تعالى.

(٨) زيادة من (ل). (٩) منها الأحاديث المتقدمة في هذا الباب.

(١٠) انظر «المحلى»: (٢٦٦/٨) (٢٧٠).

نَهَى عَنْ لَقْطَةِ الْحَاجِّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). [صحيح]

ترجمة عبد الرحمن التيمي

(وعن عبد الرحمن^(٢) بن عثمان التيمي) هو قُرَيْشِيٌّ، وهو ابنُ أخِي طلحةَ بن عبيد اللّٰه صحابيّ، وقيل إنه أدرك النبي ﷺ وليسَتْ لَهُ رُوْيَةٌ، وأسلمَ يومَ الحديبية. وقيل يومَ الفتح، وقيل مع ابنِ الزبير، (أنَّ النبي ﷺ نَهَى عَنْ لَقْطَةِ الْحَاجِّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، أي عَنِ التَّقَاطُطِ الرَّجُلِ مَا ضَاعَ لِلْحَاجِّ، والمرادُ مَا ضَاعَ فِي مَكَّةَ لَمَّا تَقَدَّمَ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهَا: «لَا تَحُلْ لَقْطَتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ». وتَقَدَّمَ أَنَّهُ حَمَلَ الْجُمُهورَ عَلَى أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّقَاطُطِ لِلتَّمْلِكِ لَا لِلتَّعْرِيفِ بِهَا فَإِنَّهُ يَحُلُّ، قَالُوا: وَإِنَّمَا اخْتَصَتْ لَقْطَةُ الْحَاجِّ بِذَلِكَ لِإِمْكَانِ إِصْالِهَا إِلَى أَرْبَابِهَا، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لِمَكِّيٍّ فَظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَتْ لِأَفَاقِيٍّ فَلَا يَخْلُو أَفَقٌ فِي الْغَالِبِ مِنْ وَارِدٍ مِنْهُ إِلَيْهَا، فَإِذَا عَرَّفَهَا وَاجِدَهَا فِي كُلِّ عَامٍ سَهَّلَ التَّوَصُّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ صَاحِبِهَا قَالَهُ ابْنُ بَطَّالٍ^(٤).

وقال جماعة: هي كغيرها مِنَ الْبِلَادِ وَإِنَّمَا تَخْتَصُّ مَكَّةَ بِالْمَبَالِغَةِ فِي التَّعْرِيفِ، لِأَنَّ الْحَاجَّ يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ وَقَدْ لَا يَعُودُ فَاحْتَاجَ الْمَلْتَقِطَ إِلَى الْمَبَالِغَةِ فِي التَّعْرِيفِ بِهَا، وَالظَّاهِرُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ هَذَا مُقِيدٌ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَنَّهُ لَا يَحُلُّ التَّقَاطُطَ إِلَّا لِمُنْشِدٍ، فَالَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ لَقْطَةُ مَكَّةَ أَنَّهَا لَا تَلْتَقِطُ إِلَّا لِلتَّعْرِيفِ بِهَا أَبَدًا فَلَا تَجُوزُ [لِلتَّمْلِكِ]^(٥)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي لَقْطَةِ الْحَاجِّ مُطْلَقًا فِي مَكَّةَ وَغَيْرِهَا، لِأَنَّهُ هُنَا مُطْلَقٌ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى تَقْيِيدِهِ بِكَوْنِهَا فِي مَكَّةَ.

لقطة الذمي والمعاهد كلقطة المسلم

٨٩٢/٦ - وَعَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) في «صحيحه» (١٣٥١/٣) رقم (١٧٢٤).

قلت: وأخرجه أبو داود (١٧١٩)، وأحمد (٤٩٩/٣)، والبيهقي (١٩٩/٦).

(٢) انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٤٧٢/٣) رقم (٣٣٤٩).

(٣) برقم (٦٩٠/١٢) من كتابنا هذا. (٤) انظر: «فتح الباري» (٨٨/٥).

(٥) في (ب): «لِلتَّمْلِكِ».

«أَلَا لَا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِي، وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَفْنِي عَنْهَا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١). [صحيح]

(وعن المقدم بين معدي يكره ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا لَا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِي، وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَفْنِي عَنْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ). ويأتي^(٢) الكلام على تحريم ما ذُكِرَ في باب الأطمعة وذَكَرَ الحديث هُنَا لقوله: «وَاللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ»؛ فدلَّ على أَنَّ اللَّقْطَةَ مِنْ مَالِهِ كَاللَّقْطَةِ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى تَقَاطُعِهَا مِنْ مَحَلِّ غَالِبِ أَهْلِهِ، أَوْ كُلِّهِمْ ذَمِيُونَ، وَإِلَّا فَاللَّقْطَةُ لَا تُعْرَفُ مِنْ مَالِ أَيِّ إِنْسَانٍ عِنْدَ التَّقَاطُعِ. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَسْتَفْنِي عَنْهَا» مُؤَوَّلٌ بِالْحَقِيرِ كَمَا سَلَفَ فِي الثَّمَرَةِ وَنَحْوِهَا، أَوْ بِعَدَمِ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِهَا كَمَا سَلَفَ أَيْضًا، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالِاسْتِغْنَاءِ لِأَنَّهُ سَبَبُ عَدَمِ الْمَعْرِفَةِ فِي الْأَغْلَبِ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْتَفْنِ عَنْهَا لَبَالَغَ فِي طَلَبِهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

فائدة: قَالَ النووي في «شرح المَهْدَبِ»^(٣): اختلف العلماء فيمن مَرَّ بِبِستانٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا فِي حَالِ الْضُرُورَةِ، فَيَأْخُذُ وَيَغْرِغُمُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

وقال أحمد: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبِستانِ حَافِظٌ جَازٍ لَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْفَاكِهَةِ الرُّطْبِيَةِ فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ. وَفِي الْأُخْرَى إِذَا احتَاجَ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي الْحَالَيْنِ، وَعَلَى الشَّافِعِيِّ^(٤) الْقَوْلُ بِذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ^(٥) يعني حديثَ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِحَائِطٍ فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَخَذْ خَبْنَةً» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٦)، وَاسْتَفْرَغَهُ.

(١) في «سننه» (٣٨٠٤) وطرفه في (٤٦٠٤).

وأخرجه أحمد (١٣٠/٤)، وهو حديث صحيح، صحَّحه الألباني في «صحيح أبي

داود» (٧٢٣/٢) رقم (٣٢٢٩).

(٢) انظر الأحاديث (١٢٤٠/١): (١٢٤٢/٣) من كتابنا هذا.

(٣) «المجموع» (٥٤/٩ - ٥٥). (٤) انظر: «السنن الكبرى» (٣٥٨/٩).

(٥) في «السنن الكبرى» له (٣٥٩/٩).

(٦) في «سننه» (١٢٨٧).

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٠١)، وصحَّحه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٥/٢) رقم (١٠٣٤).

قال البيهقي^(١): لم يصح وجاء من أَوْجُوْهُ أُخَرَ غير قوية.

قال المصنف^(٢) كَلَّلَهُ: والحقُّ أنَّ مجموعها لا يَقْضِرُ عَنْ درجة الصحيح، وقد احتجُّوا في كثير من الأحكام بما هو دونهَا، وقد بَيَّنْتُ ذلك في كتابِ «المنحة» فيما علقَ الشافعيُّ القولَ به على الصَّحَّةِ اهـ.

وفي المسألة خلافٌ وأقاويلٌ كثيرة، وقد نَقَلَهَا الشارحُ عن «المهذب»، ولم يتخلَّصَ البحثُ لتعارضِ الأحاديثِ في الإباحة والنَّهي، فلمْ تَقَوْ أَحاديثُ الإباحة على نَقْلِ الأصلِ، وهو حُرْمَةُ مالِ الأدمي، وأحاديثُ^(٣) التَّهْيِي أَكْذَبَتْ ذلكَ الأصلَ.



(١) في «السنن الكبرى له» (٣٥٩/٩).

(٢) في «فتح الباري» (٩٠/٥).

(٣) منها ما مرَّ أثناء شرح الحديث رقم (٨١٨/٤): «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه».

الرَّحْمَةُ / الْفَتْحُ

[الباب العشرون]

باب الفرائض

الفرائض جَمْعُ فريضة، وهي فعيلة بمعنى مفروضة من الفرض، وهو القطع، وخُصِّصَتِ الموارِثُ باسم الفرائض من قوله تعالى: «تَبَيَّنَا مَقْرُوضًا»^(١)، أي مقدراً معلوماً. وقد وردت أحاديث^(٢) كثيرة في الحث على تعلُّمِ علمِ الفرائض، وورد أنه أولُ عِلْمٍ يَرْفَعُ^(٣).

* ٨٩٣/١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). [صحيح]

(عن ابن عباس ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»، والمرادُ بها السُّتُ المنصوصُ عليها وعلى أهلها في القرآن، (فما بقي فهو لأوَلَى رجلٍ ذكر). اختلف في فائدة وَصَفِ الرجلِ بالذكرِ والأقرب أنه تأكيدٌ. وتَقَلُّ في

(١) سورة النساء: الآية ٧.

(٢) (منها) ما أخرجه الترمذي (٤١٣/٤) رقم (٢٠٩١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «تعلَّمُوا القرآنَ والفرائضَ وعَلِّمُوا النَّاسَ فَإِنِّي مَقْبُوضٌ»، قال الترمذي: هذا حديث فيه اضطراب. اهـ ومن طريق أخرى عنه مرفوعاً: «تعلَّمُوا الفرائضَ وعَلِّمُوا فَإِنَّ نِصْفَ الْعِلْمِ وَهُوَ يَنْسِي وَهُوَ أَوْلَى شَيْءٍ يَنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي»، أخرجه ابن ماجه (٢٧١٩)، والحاكم (٣٣٢/٤) وسكت عنه وضعفه الذهبي، وأخرجه أيضاً البيهقي (٢٠٩/٦) وهو حديث ضعيف، ضعفه المحدث الألباني في «الإرواء» (١٠٣/٦، ١٠٤) وقد ساق له شواهد كلها ضعيفة، والله أعلم.

(٣) انظر الطريق الثانية لحديث أبي هريرة المتقدم في التعليق السابق.

(٤) البخاري (٦٧٣٢) وأطرافه في (٦٧٣٧، ٦٧٤٦)، ومسلم (٢، ٣/١٦١٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (٢٨٩٨)، وابن ماجه (٢٧٤٠)، وأحمد (٣١٣/١)، والدارمي (٢/٣٦٨)، والبيهقي (٢٣٨/٦) وغيرهم.

- = الفروض أولاً، ثم ما تبقى نفسه بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين.
- ٤ - إذا ترك الميت ابناً واحداً فقط فإنه يأخذ كل المال ويؤخذ هذا من مجموع الآيتين: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثِيَّةِ﴾ و ﴿وَلَا يَكُنَّ الْفَرَائِضُ عَلَيْهَا كَمَا كَانَتْ عَلَى الْوَارِثِينَ﴾، فيلزم أن نصيب الابن إذا انفرد جميع المال.
- ٥ - يقوم أولاد الابن مقام الأولاد إذا عدموا، لأن كلمة: «أولادكم» تتناول الأولاد الصليبين وأولاد الابن مهما نزلوا بالإجماع.
- ثانياً: حكم الأبوين:
- ١ - الأب والأم يأخذ كل واحد منهما السدس إذا كان للميت فرع وارث.
- ٢ - إذا لم يكن مع الأبوين أحد من الأولاد، فإن الأم ترث ثلث المال والباقي وهو الثلثان يرثه الأب.
- ٣ - إذا وجد مع الأبوين إخوة للميت (اثنان فأكثر)، فإن الأم ترث سدس المال والباقي خمسة أسداس للأب وليس للإخوة والأخوات شيء أصلاً لأن الأب يحجبهم.
- ثالثاً: الذين مقدّم على الوصية.
- رابعاً: حكم الزوج:
- ١ - إذا ماتت الزوجة ولم تخلف فرعاً وارثاً فإن نصيب الزوج النصف.
- ٢ - إذا ماتت الزوجة وقد خلفت فرعاً وارثاً فإن نصيب الزوج الربع.
- خامساً: حكم الزوجة أو الزوجات:
- ١ - إذا مات الزوج ولم يخلف فرعاً وارثاً فإن نصيب الزوجة أو الزوجات الربع.
- ٢ - إذا مات الزوج وكان قد خلف فرعاً وارثاً فإن نصيب الزوجة أو الزوجات الثمن.
- سادساً: حكم الإخوة أو الأخوات لأم:
- ١ - إذا مات عن أخ لأم منفرد، أو أخت لأم منفردة، فإن الواحد منهما يأخذ السدس.
- ٢ - إذا مات عن أكثر من ذلك (يعني أخوين لأم أو أختين لأم)، فيستحقون الثلث بالسوية.
- سابعاً: حكم الإخوة والأخوات الشقيقات أو لأب:
- ١ - إذا مات وخلف أختاً شقيقة واحدة أو لأب ولم يكن له أصل ولا فرع، فلاخت الشقيقة أو لأب نصف التركة.
- ٢ - إذا مات وخلف أختين شقيقتين فأكثر أو لأب ولم يكن له أصل ولا فرع، فللشقيقتين أو لأب الثلثان من التركة.
- ٣ - إذا مات وخلف إخوة وأخوات (أشقاء أو لأب)، فإن التركة يتقاسمها الإخوة والأخوات على أساس أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى.
- ٤ - إذا ماتت الشقيقة - ولم يكن لها أصل ولا فرع - فإن الأخ الشقيق يأخذ جميع المال وإن كان هناك أكثر من أخ اقتسموا المال على عدد الرؤوس.
- وهكذا حكم الإخوة والأخوات لأب عند عدم وجود الإخوة الأشقاء أو الأخوات الشقيقات.

النِّصْفُ، ونَصْفُهُ، ونَصْفُ نِصْفِهِ، والثَّلَاثَانِ، ونَصْفُهُمَا، ونَصْفُ نِصْفِهِمَا. والمراد من أهلها مَنْ يَسْتَحِقُّهَا بِنَصِّ كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ^(١): المراد بِأَوَّلَى رَجُلٌ أُمَّ الرِّجَالِ مِنَ الْعَصْبَةِ بَعْدَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ إِذَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمِيْتِ اسْتَحَقُّ دُونَ مَنْ هُوَ أَبْعَدُ، فَإِنْ اسْتَوَوْا اشْتَرَكُوا وَلَمْ يَقْصُدْ مِنْ يَدْلِي بِالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ مَثَلًا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَوَّلَى [إِلَى الْمِيْتِ]^(٢) إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْمَنْزِلَةِ. وَقَالَ غَيْرُهُ^(٣): المراد بِهِ الْعَمَّةُ مَعَ الْعَمِّ، وَبِئْتِ الْأَخَ مَعَ ابْنِ الْأَخِ، وَبِئْتِ الْعَمِّ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ، وَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْأَخُ وَالْأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لَأَبٍ، فَإِنَّهُمْ يَرْتَوُونَ بِنَصِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً يَتِمُّونَ لِأَبٍ وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾^(٤) وَأَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ الْبَنُونَ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَفَلُوا، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ وَإِنْ عَمَلًا، وَتَفَاصِيلُ الْعَصَبَاتِ وَسَائِرُ أَهْلِ الْفَرَائِضِ مُسْتَوْفَى فِي كُتُبِ الْفَرَائِضِ. وَالْحَدِيثُ مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُودِ عَصْبَةٍ مِنَ الرِّجَالِ فَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ عَصْبَةً مِنَ الرِّجَالِ أُعْطِيَ بَقِيَّةُ الْمِيرَاثِ مَنْ لَا قَرْصَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ كَمَا يَأْتِي^(٥) فِي بَنَاتِ، وَبَنَاتِ ابْنِ، وَأَخَاتِ.

منع التوريت بين المسلم والكافر

٢/ ٨٩٤ - وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ

الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [صحيح]

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/١٢). (٢) في (ب): «من غيره».

(٣) وهو ابن التين كما بينه الحافظ في «الفتح» (١١/١٢).

(٤) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٥) في الحديث رقم (٨٩٥/٣) من كتابنا هذا.

(٦) البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤/١).

قلت: وأخرجه أبو داود (٢٩٠٩)، والترمذي (٢١٠٧)، وابن ماجه (٢٧٢٩)، وابن الجارود (رقم ٩٥٤)، والدارقطني (٦٩/٤ رقم ٧)، والبيهقي (٢١٧/٦)، والدارمي (٢/٣٧٠)، وأحمد (٢٠٠/٥)، والطيالسي (٢٨٣/١ رقم ١٤٣٥ - منحة المعبود)، ومالك (١٩/٢ رقم ١٠)، والحميدي (٢٤٨/١ رقم ٥٤١)، وسعيد بن منصور (٢٥/١)، وعبد الرزاق (١٤/٦ - ١٥ رقم ٩٨٥٢، ٩٨٥١)، وابن خزيمة (٣٢٢/٤ رقم ٢٩٨٥)، وابن حبان (٦٠٩/٧ رقم ٦٠٠١ - الإحسان)، والطبراني في «الكبير» (١٦٣/١) رقم =

(وعَنْ إِسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). الْمُسْلِمُ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ فَاعِلٌ، وَالْكَافِرُ مَفْعُولٌ، وَفِي آخِرِهِ بِالْعَكْسِ، وَإِلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ^(١)، وَرُويَ خِلَافُهُ عَنْ مُعَاذٍ، وَمَعَاوِيَةَ، وَمَسْرُوقٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَإِسْحَاقَ. وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ^(٢)، وَالنَّاصِرُ فَقَالُوا: إِنَّهُ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَاحْتِجَّ مُعَاذٌ بِأَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٤). وَقَدْ أَخْرَجَ مُسَدَّدٌ^(٥) أَنَّهُ اخْتَصَمَ إِلَى مُعَاذٍ اخْوَانُ: مُسْلِمٌ وَيَهُودِيٌّ مَاتَ أَبُوهُمَا يَهُودِيًّا فَحَازَ ابْنَهُ الْيَهُودِيَّ مِيرَاثَهُ، فَتَارَعَهُ الْمُسْلِمُ فَوْرَثَ مُعَاذُ الْمُسْلِمَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ^(٧) قَالَ: مَا رَأَيْتُ قَضَاءً أَحْسَنَ مِنْ قَضَاءِ مُعَاوِيَةَ، نَرَتْ أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا يَرِثُونَا، كَمَا يَحِلُّ لَنَا النِّكَاحُ مِنْهُمْ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مِثْلًا. وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ^(٨) بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ نَصٌّ فِي مَنْعِ التَّوْرِيثِ، وَحَدِيثُ مُعَاذٍ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى خُصُوصِيَةِ الْمِيرَاثِ، وَإِنَّمَا فِيهِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ يَفْضَلُ غَيْرَهُ مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَلَا يَزَالُ يَزْدَادُ وَلَا يَنْقُصُ.

-
- = (٣٩١)، (١٦٧/١) رقم ٤١٢، وفي «الأوسط» (٣١٠/١) رقم ٥١٠، والشافعي (١٩٠/٢) رقم ٦٧٦ - ترتيب المسند، والحاكم (٢٤٠/٢) وأبو نعيم في «الحلية» (١٤٤/٣) - (١٤٥)، والبيهقي في «شرح السنة» (٣٦٣/٨)، (١٥٤/١١) وغيرهم.
- (١) انظر: فتح الباري (٥٠/١٢)، (٥١). (٢) انظر: «البحر الزخار» (٣٦٩/٥).
- (٣) في «سننه» (٢٩١٢، ٢٩١٣).
- (٤) في «المستدرک» (٣٤٥/٤)، ووافقه الذهبي على تصحيحه.
- وأخرجه البيهقي (٢٥٤/٦ - ٢٥٥)، وابن أبي شيبة (٣٧٤/١١) رقم ١١٤٩٦، والطبرسي (٢٨٣/١) رقم ١٤٣٦ - المنحة، وهو حديث ضعيف، ضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (ص ٢٨٧) رقم ٦٢٤، ٦٢٥.
- (٥) عزاه إليه الحافظ في «الفتح» (٥٠/١٢).
- (٦) في «المصنف» (٣٧٤/١١) رقم ١١٤٩٧.
- (٧) في المخطوط والمطبوع: «مُتَّفَقٌ»، والتصويب من «المصنف» و«الفتح» (٥٠/١٢).
- (٨) انظر: فتح الباري (٥٠/١٢).

ميراث البنت وبنت الابن والأخت

٣/ ٨٩٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي بِنْتٍ، وَبِنْتِ ابْنٍ، وَأُخْتٍ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْبِنْتِ ابْنِ السُّدُسِ - تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ - وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١). [صحيح]

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه في بنت، وبنت ابن، وأخت، فقضى النبي ﷺ للبنت النصف، ولابنة الابن السدس، تكملة الثلاثين، وما بقي فللأخت. رواه البخاري).

فيه دلالة على أَنَّ الْأُخْتَ مَعَ الْبِنْتِ، وَبِنْتِ الْإِبْنِ غُضْبَةٌ تَغْطِي بَقِيَّةَ الْمِيرَاثِ وَهُوَ مُجْمَعٌ^(٢) عَلَى أَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَاتٌ، وَقَدْ كَانَ^(٣) أَفْتَى أَبُو مُوسَى بَأَنَّ لِلْأُخْتِ النِّصْفَ ثُمَّ أَمَرَ السَّائِلَ أَنْ يَسْأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَضَى ابْنُ مَسْعُودٍ بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ. ضَبَطَ أَثْمَةَ اللَّغَةِ الْحَبْرَ بِكسر الحاءِ وفتحها، ورواية المحدثين جميعاً لَهُ بِفَتْحِهَا، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٤): هُوَ الْعَالَمُ بِتَحْيِيرِ الْكَلَامِ وَتَحْسِينِهِ، وَقِيلَ سُمِّيَ خَبْرًا لِمَا يَبْقَى مِنْ أَثَرِ عِلْمِهِ - زَادَ الرَّاعِبُ^(٥) - فِي قُلُوبِ النَّاسِ وَمِنْ آثَارِ أَعْمَالِهِ الْحَسَنَةِ الْمُقْتَدَى بِهَا.

٤/ ٨٩٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٦) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٧)، وَالْأَزْهَرِيُّ^(٨)، إِلَّا^(٩) التِّرْمِذِيُّ، وَأَخْرَجَهُ

(١) في «صحيحه» (٦٧٣٦)، وطرفه في (٦٧٤٢).

قلت: وأخرجه أبو داود (٢٨٩٠)، والترمذي (٢٠٩٣)، وابن ماجه (٢٧٢١)، وأحمد (٣٨٩/١)، والبيهقي (٢٣٠/٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٨/١٢) فقد نقل عن ابن بطال قوله: ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود، وعن ابن عبد البر: لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي، وقد رجح أبو موسى عن ذلك.

(٣) كما في حديث الباب كما رواه البخاري (٦٧٣٦).

(٤) انظر: «غريب الحديث» له (٨٦/١). (٥) انظر: «فتح الباري» (١٧/١٢).

(٦) في المطبوع: «عمر»، والصواب ما أثبتناه وهو الموافق لما في كتب الحديث.

(٧) في «المسند» (١٧٨/٢)، (١٩٥).

(٨) أبو داود (٢٩١١)، والنسائي في «الكبرى» (٣/٦٣٨٣، ٤/٦٣٨٤)، وابن ماجه (٢٧٣١).

(٩) في المطبوع: «و» وعطف الأربعة على الترمذي لا يفيد شيئاً، والحديث ليس في سنن =

الْحَاكِمِ^(١) بِلَفْظِ أَسَامَةَ^(٢). وَرَوَى النَّسَائِيُّ^(٣) حَدِيثَ أَسَامَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ^(٤). [بإسناد حسن]

(وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَلَخَرَجَهُ الْحَاكِمُ بِلَفْظِ أَسَامَةَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أَسَامَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ). وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ بِالْكَفْرِ، أَوْ بِالْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ^(٥) إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمِلَّتَيْنِ الْإِسْلَامَ وَالْكَفْرَ؛ فَيَكُونُ كَحَدِيثِ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، الْحَدِيثُ. قَالُوا: وَأَمَّا تَوَارَثَ مِلَّةِ الْكَفْرِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ، وَلَمْ يَقُلْ بِعَمُومِ الْحَدِيثِ لِلْجَلَلِ كُلُّهَا إِلَّا الْأَوْزَاعِيُّ^(٦)؛ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَرِثُ الْيَهُودِيُّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ وَلَا عَكْسُهُ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمِلَلِ. [وظاهر^(٧)] الْحَدِيثُ مَعَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ^(٨).

وَالْحَدِيثُ مَخْصُصٌ لِلْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ [تعالى]^(٩): ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ^(١٠)﴾؛ فَإِنَّهُ عَامٌّ [لِلْأَوْلَادِ]^(١١)؛ فَيُخَصُّ [بِهِ]^(١٢) الْوَلَدُ الْكَافِرُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ الْمُسْلِمِ، وَالْقُرْآنُ يُخَصُّ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ^(١٣) كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

ميراث الجد والجدة

٨٩٧/٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

= الترمذي فأثبتنا لفظة «إلا»، والله أعلم.

(١) في «المستدرک» (٣٤٥/٤).

(٢) أي بلفظ حديث أسامة المتقدم برقم (٨٩٤/٢).

(٣) في «السنن الكبرى» (٨٢/٤) رقم ١/٦٣٨١، ٢/٦٣٨٢.

(٤) أي بلفظ حديث ابن عمرو رضي الله عنه، وأخرج حديث ابن عمرو أيضاً ابن الجارود (٣٢٢/٣) رقم ٩٦٧، والبيهقي (٨/٣٦٤) رقم ٢٢٣٢، والدارقطني (٤/٧٢) رقم ١٦، والبيهقي (٦/٢١٨) وسنده حسن، حسنه المحدث الألباني في «الإرواء» (١٢١/٦)، وصححه

الحافظ في «الفتح» (٥١/١٢) «سند أبي داود».

(٥) انظر: «فتح الباري» (٥١/١٢). (٦) في (ب): «والظاهر من».

(٧) انظر: «البحر الزخار» (٣٦٩/٥). (٨) زيادة من (أ).

(٩) سورة النساء: الآية ١١. (١٠) في (ب): «في الأولاد».

(١١) في (ب): «منه».

(١٢) انظر: «إرشاد الفحول» (ص ٢٦٧ وص ٢٦٩).

فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ»، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرُ»، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَالْأَرَبَعَةُ^(٢)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. [ضعيف]

(وعن عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ قَالَ: لَكَ السُّدُسُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرَبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ).

قَالَ قَتَادَةُ^(٣): لَا أَدْرِي مَعَ أَيِّ شَيْءٍ وَرَّثَهُ، وَقَالَ: أَقَلُّ شَيْءٍ وَرَّثَ الْجَدُّ السُّدُسَ^(٤)، وَصَوْرُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَنَّهُ تَرَكَ الْمِثْثَ بَنَتَيْنِ وَهَذَا السَّائِلُ وَهُوَ الْجَدُّ، فَلِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ، وَبَقِيَ ثُلُثٌ، فَدَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى السَّائِلِ السُّدُسَ بِالْفَرْضِ لِأَنَّهُ فَرَضَ الْجَدُّ هُنَا، وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ السُّدُسَ الْآخَرَ لِأَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ فَرَضَهُ الثَّلُثُ، وَتَرَكَهُ حَتَّى وَلَّى أَيُّ ذَهَبَ فَدَعَاهُ وَقَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ وَهُوَ بَقِيَّةُ التَّرَكَّةِ، فَلَمَّا ذَهَبَ دَعَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْآخَرَ - بِكَسْرِ الْخَاءِ - طُعْمَةٌ أَيْ زِيَادَةٌ عَلَى الْفَرِيضَةِ. وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ إِعْلَامُهُ بِأَنَّهُ زَانِدٌ عَلَى الْفَرْضِ الَّذِي لَهُ فَلَهُ السُّدُسُ قَرَضًا وَبِالْبَاقِي تَعْصِيًا.

٨٩٨/٦ - وَعَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) وَالتَّنَاسُي^(٦). وَصَحَّحَهُ ابْنُ

(١) في «المسنَد» (٩١/٤ - ٩٢ رقم ٧٧ - الفتح الرباني).

(٢) أبو داود (٢٨٩٦)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٩) وقال: حسن صحيح، والتَّنَاسِيُّ في «الكبرى» (٥/٦٣٣٧). وأخرجه الدارقطني (٨٤/٤ رقم ٥٢)، وابن أبي شيبَةَ (٢٩٠/١١ رقم ١١٢٦٠)، والبيهقي (٢٤٤/٦)، وابن الجارود (٢٢٤/٣ رقم ٩٦١) وهو حديث ضعيف، ضعفه المحدث الألباني في «ضعيف أبي داود» (ص ٢٨٥ رقم ٦١٩).

(٣) قتادة هو راوي الحديث عن الحسن بن عمران، وانظر قوله في آخر رواية الحديث في «سنن أبي داود» (٢٨٩٦).

(٤) إلى هنا آخر كلام قتادة.

(٥) في «سننه» (٢٨٩٥).

(٦) في «السنن الكبرى» (٦/٦٣٣٨).

خُزَيْمَةَ وَابْنَ الْجَارُودِ^(١) وَقَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ. [ضعيف]

(وعن ابنِ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه عن أبيه رضي الله عنه) هو بريدة بن الحَصْبِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلجَدَّةِ السَّدَسِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَقَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ). فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ^(٢) الْمَكْرِيُّ مُخْتَلَفٌ^(٣) فِيهِ، وَثَقَّهُ أَبُو حَاتِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِيرَاثَ الْجَدَّةِ السَّدَسُ، سَوَاءٌ كَانَتْ أُمٌّ أَمْ، أَوْ أُمُّ أَبٍ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَدَّتَانِ فَأَكْثَرُ إِذَا اسْتَوَيْنِ؛ فَإِنْ اخْتَلَفْنَ سَقَطَ الْأَبْعَدُ مِنَ الْجِهَتَيْنِ بِالْأَقْرَبِ، وَلَا يَسْقُطُهُنَّ إِلَّا الْأُمُّ وَإِلَّا الْأَبُ يُسْقِطُ مَنْ كَانَ مِنْ جِهَتِهِ.

توريت الخال وذوي الأرحام

٨٩٩/٧ - وَعَنْ الْيُفْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنِ لَا وَارِثَ لَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(٤)، وَالْأَزْهَرِيُّ^(٥) سَيَوِيَّ التُّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَةُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٦)، وَابْنُ جِبَانَ^(٧). [صحیح]

- (١) في «المنتقى» ٢٢٤/٣ رقم ٩٦٠.
 - وأخرجه البيهقي (٢٣٤/٦) وهو حديث ضعيف، ضعفه الألباني في «الإرواء» ١٢١/٦ رقم ١٦٧٦.
 - (٢) في المخطوط والمطبوع: «عبد اللّٰه»، والصواب ما أثبتنا موافقة لما في كتب الحديث.
 - (٣) وثقه ابن معين وابن عدي وقال البخاري: عنده مناكير، فأنكر عليه أبو حاتم وقال: هو صالح الحديث، وضعفه النسائي، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات. انظر ترجمته في: «الميزان» ١١/٣ رقم ٥٣٧٣، وقال الحافظ في «التقريب» ٥٣٥/١ رقم ١٤٧٣: صدوق يخطئ.
 - (٤) في «المسند» ١٣١/٤، (١٣٣).
 - (٥) أبو داود (٣٢٠/٣)، ٣٢١ رقم ٢٨٩٩، (٢٩٠١)، والنسائي في «الكبرى» (١/٦٣٥٤): ١/٦٣٥٧، (٤/٦٣٥٧)، وابن ماجه (٢٧٣٨).
 - (٦) في «المستدرک» (٤/٣٤٤).
 - (٧) في «صحيحه» ٥٣٠/١ رقم ١٢٢٥، ١٢٢٦ - الموارد.
- وأخرجه الطحاوي: (٣٩٨، ٣٩٧/٤)، والبيهقي (٢١٥/٦)، وابن الجارود (٣/٢٢٨ رقم ٩٦٥)، والدارقطني (٨٥/٤ رقم ٥٧) وهو حديث صحيح، صحّحه الألباني في «الإرواء» (١٣٨/٦)، وانظر الحديث القادم.

(وَعَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعُوذٍ يَكْرِبُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْأَبَوِيُّ سَيَوَى التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَةُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ جِبْرَانَ. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَوْرِيثِ الْخَالِ عِنْدَ عَدَمِ مَنْ يَرِثُ مِنَ الْعَصْبَةِ، وَذَوِي السَّهَامِ. وَالْخَالُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ. وَقَدْ اختلفت العلماء في تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْآلِ^(١) وَغَيْرِهِمْ إِلَى تَوْرِيثِهِمْ، فَمَنْ خَلَفَتْ عَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ وَلَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُمَا كَانَ لِلْعَمَّةِ الثَّلَاثِ وَالْخَالَاتِ الثَّلَاثُ، وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ^(٢)﴾، وَخَالَفَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَنْثَمَةِ^(٣) وَقَالُوا: لَا يَثْبُتُ لَذَوِي الْأَرْحَامِ مِيرَاثٌ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالْكُلُّ مَقْضُودٌ هُنَا.

وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ نَصٌّ فِي الْحَالِ لَا فِي غَيْرِهِ، وَالْآيَةُ مُجْمَلَةٌ وَمُسَمًى أُولِي الْأَرْحَامِ فِيهَا غَيْرُ مَسْمَاهُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ. وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ [بِأَنَّهُ]^(٤): «لَا مِيرَاثَ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ»^(٥)، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَقَالٌ، لَكُنَّهَا مُعْضِدَةٌ بَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمِيرَاثِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ النَّاهِضُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ يَقُولُونَ يَكُونُ مَالٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ لِيَتَبَّ الْمَالُ إِذَا كَانَ مُنْتَظِمًا، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِي يَدِ إِمَامٍ عَادِلٍ يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ، أَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ قَائِمٌ بِشُرُوطِ الْقَضَاءِ مَادُونٌ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْمَصَالِحِ دُفِعَ إِلَيْهِ لِيَصْرِفَهُ فِيهَا. وَتَفَاصِيلُ بَقِيَةِ مَوَارِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ مُسْتَوْفَاةٌ فِي كُتُبِ هَذَا الْفَرْقِ فَلَا نَطُولُ فِيهَا.

٨٠٠ / - وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عليه السلام قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي حُبَيْدَةَ عليه السلام أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مُؤَلَى مَنْ لَا مُؤَلَى لَهُ، وَالْخَالُ

(١) انظر: «البحر الزخار» (٣٥٢/٥). (٢) سورة الأنفال: الآية ٧٥.

(٣) انظر: «بداية المجتهد» (١٨٦/٤)، (١٨٧) بتحقيقنا.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (ص ٢٦٣ رقم ٣٦١)، والبيهقي (٢١٣/٦)، والدارقطني

(٩٨/٤ رقم ٩٥) من مرسل عطاء بن يسار.

ووصله الحاكم في «المستدرک» (٣٤٣/٤) من حديث عطاء عن أبي سعيد الخدري عليه السلام، وقال الذهبي عنه: فيه ضرار وهو هالك. اهـ، وقد ضَعَفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ

حجر في «التلخيص الحبير» (٨١/٣).

وَارِثٌ مِّنْ لَا وَارِثَ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١)، وَالْأَرْبَعَةُ^(٢) سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ^(٣). [صحيح]

(وعن أبي امامة بن سهل رضي الله عنه قال: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مِّنْ لَا وَارِثَ لَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ).

الحديث يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَرَادَ بِالْخَالِ فِي حَدِيثِ الْمَقْدَامِ السُّلْطَانُ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ: وَأَنَا وَارِثٌ مِّنْ لَا وَارِثَ لَهُ. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ^(٥): «أَنَا وَارِثٌ مِّنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقَلُ عَنْهُ وَأَرْوَعُهُ». فَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْمَقْدَامِ وَحَدِيثِ أَبِي إِمَامَةَ الدَّالِّينَ عَلَى ثُبُوتِ مِيرَاثِ الْخَالِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ، أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ ﷺ وَارِثٌ مِّنْ لَا وَارِثَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ مِّنَ الْعَصَبَاتِ، وَذَوِي السَّهَامِ، وَالْخَالِ. وَالْمَرَادُ مِنْ إِزْدِيهِ ﷺ أَنَّهُ يَصِيرُ الْمَالُ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ جَمِيعِ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْخَالِ وَغَيْرِهِ.

ميراث المولود

٩٠١/٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ^(٧). [صحيح]

(١) في «المسنَد» (٢٨/١).

(٢) الترمذي (٢١٠٣) وقال: حديث حسن صحيح. وابن ماجه (٢٧٣٧).

(٣) في «صحيحه» (١/٥٣٠ رقم ١٢٢٧ - الموارد).

قلت: وأخرجه ابن الجارود (٢٢٧/٣ رقم ٩٦٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣٩٧)، والبارقطني (٤/٨٤ رقم ٥٣)، والبيهقي (٦/٢١٤) وهو حديث صحيح، صحَّحه الألباني في «الإرواء» (٦/١٣٧ رقم ١٧٠٠) ويشهد له حديث الباب الماضي قبل هذا.

(٤) في «مسنده» (٢٨٩٩).

(٥) في «صحيحه» (١/٥٣٠ رقم ١٢٢٥) من حديث المقدم بن معدى كرب رضي الله عنه مرفوعاً وهو الحديث السابق برقم (٨٩٩/٧) من كتابنا هذا.

(٦) ليس الحديث في سنن أبي داود من رواية جابر رضي الله عنه، وإنما هو فيه (٣/٣٣٥ رقم ٢٩٢٠) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه. وهو حديث صحيح بشواهد كما في «الإرواء» (٦/١٤٧ رقم ١٧٠٧).

(٧) في «صحيحه» (١٣/٣٩٢ رقم ٦٠٣٢ - الإحسان).

(وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: إذا استهلَّ المولودُ وِثْرًا، رواه أبو داود وصحَّحه ابنُ جِبَّانٍ). والاستهلالُ رُوي في تفسيره حديثُ مرفوعٌ ضعيفٌ: «الاستهلالُ المُطَّاسُ»، أخرجه الزبائري^(١).

وقال ابنُ الأثير^(٢): استهلَّ المولودُ إذا بكى عندَ ولادته. وهو كنايةٌ عن ولادته حيًّا وإن لم يستهلَّ، بل وُجِدَتْ منه أَمَارَةٌ تدلُّ على حياته.

والحديثُ دليلٌ على أنه إذا استهلَّ السَّقَطُ ثَبِتَ لَهُ حُكْمُ غَيْرِهِ في أنه يَرِثُ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْغُسْلِ وَالتَّكْفِينِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَيُزَمُّ مَنْ قَتَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدَّيَّةُ، وَاسْتَخْلَفُوا هَلْ يَكْفِي فِي الْإِخْبَارِ بِاسْتِهْلَالِهِ عَذْلَةٌ أَوْ لَا بَدٌّ مِنْ عَذْلَتَيْنِ، أَوْ أَرْبَعٍ. الْأَوَّلُ لِلْهَادِيَةِ^(٣)، وَالثَّانِي لِلْهَادِي^(٤)، وَالثَّلَاثُ لِلشَّافِعِيِّ^(٥)، وَهَذَا الْخِلَافُ يَجْرِي فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَوْرَاتِ النِّسَاءِ. وَأَفَادَ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَهْلْ لَا يُحْكَمُ لَهُ [بِحَيَاتِهِ]^(٦)، فَلَا يَثْبُتُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاها.

ميراث القتال

٩٠٢/١٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٢)، وَقَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالصَّوَابُ وَقَفُّهُ عَلَى عَمْرِو. [صحيح]

- = قلت: وأخرجه الترمذي (١٠٣٢)، وابن ماجه (٢٧٥٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٤)، (٩/٨)، وهو حديث صحيح يشواهد كما في «الإرواء» (١٤٨/٦)، (١٤٩).
 (١) عزاه إليه الهيثمي في «المجمع» (٢٢٥/٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً ثم قال: وفيه محمد بن عبد الرحمن بن اليلماني، وهو ضعيف. اهـ.
 (٢) انظر: «النهاية» له (٢٧١/٥). (٣) انظر: «البحر الزخار» (٢١/٥).
 (٤) انظر: «روضة الطالبين» (١١/٢٥٣)، (٢٥٤).
 (٥) في (ب): «بحياة».
 (٦) في «السنن الكبرى» (٩٧/٤) رقم ١/٦٣٦٧.
 (٧) في «مسنده» (٩٦/٤)، (٩٧ رقم ٨٧)، (٨٨).
 وأخرجه أبو داود (٤٥٦٤)، والبيهقي (٢٢٠/٦) وهو حديث صحيح يشواهد، صحَّحه الألباني في «الإرواء» (١١٧/٦) رقم ١٦٧١.

(وعن عمرو بن شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالدَّارِقُطَنِيُّ، وَقُوَّةُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَاعْلَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالصَّوَابُ وَفَقَّهٌ عَلَى عَمْرِو). [وللحديث^(١)] شواهد كثيرة لا تَقْصُرُ عَنِ الْعَمَلِ بِمَجْمُوعِهَا. وَإِلَى مَا أَفَادَهُ مِنْ عَدَمِ إِرْثِ الْقَاتِلِ عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ^(٢)، وَأَبُو حَنِيفَةَ^(٣)، وَأَصْحَابُهُ، وَكَثُرُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: لَا يَرِثُ مِنَ الْمَالِ، وَلَا مِنَ الدِّيَةِ. وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ^(٤)، وَمَالِكٌ^(٥) إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً وَرِثَ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَةِ، وَلَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلٌ نَاهِضٌ عَلَى هَذِهِ التَّفْرِقَةِ، بَلْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ^(٦) عَنْ خِلَاسٍ^(٧) أَنَّ رَجُلًا زَمَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ أُمَّهُ فَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ، فَأَرَادَ نَصِيْبَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ لَكَ، فَارْتَفَعُوا إِلَى عَلِيٍّ ﷺ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ ﷺ: حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحَجَرُ، فَأَغْرَمَهُ الدِّيَةَ، وَلَمْ يَعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا شَيْئًا.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا^(٨) عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَأً مِمَّنْ يَرِثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْهُمَا، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُمَا»، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فَالْقَوْدُ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ عَفَوْا فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْ عَقْلِيهِ، وَلَا مِنْ مَالِهِ، قَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيٌّ، وَشَرِيحٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ قَضَاةِ الْمُسْلِمِينَ^(٩). اهـ.

السواء لا يورث

٩٠٣/١١ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) في (ب): «والحديث».

(٢) انظر: «الأم» (٧٦/٤)، و«المعرفة» (١٠٣/٩، ١٠٤).

(٣) انظر: «المبسوط» (٤٦/٣٠، ٤٧). (٤) انظر: «البحر الزخار» (٣٦٧/٥، ٣٦٨).

(٥) انظر: «بداية المجتهد» (٢٢٠/٤) بتحقيقنا.

(٦) في «السنن الكبرى» (٢٢٠/٦).

(٧) وهو ابن عمرو الهجري البصري، ثقة، كان على شرطة علي، انظر: «التقريب» (١/٢٣٠ رقم ١٨٢).

(٨) البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢٠/٦). (٩) آخر النقل من «السنن الكبرى».

يَقُولُ: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَالتَّسَائِي^(٢)، وَابْنُ مَاجَةَ^(٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِي، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٤). [حسن]

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِي، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ). الْمُرَادُ بِأَحْرَازَ الْوَالِدِ أَوْ الْوَلَدِ أَنْ مَا صَارَ مُسْتَحَقًّا لهما مِنَ الْحَقِيقِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْعَصْبَةِ مِيرَاثًا. وَالْحَدِيثُ فِيهِ قِصَّةٌ، وَلَفْظُهُ فِي السَّنَنِ^(٥): «أَنَّ رِثَابَ بِنَ حَذِيفَةَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَوُلِدَتْ لَهُ ثَلَاثَةُ غُلَمَةٍ، فَمَاتَتْ أُمُّهُم، فَوَرِثُوها رِبَاعَهَا، وَوَلَاءَ مَوَالِيهَا، وَكَانَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَصْبَةً بَيْنَهُمَا، فَأَخْرَجَهُمْ إِلَى الشَّامِ فَمَاتُوا، فَقَدِمَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَمَاتَ مَوْلَى لَهَا وَتَرَكَ مَالًا فَخَاصَمَهُ إِخْوَتُهَا إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ عَمْرُو: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْرَزَ - الْحَدِيثُ - قَالَ: فَكُتِبَ لَهُ كِتَابًا فِيهِ شَهَادَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَرَجُلٍ آخَرَ. وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يُورَثُ وَفِيهِ خِلَافٌ، وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيهَا إِذَا أَعْتَقَ رَجُلٌ عَبْدًا ثُمَّ مَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَخَوَيْنِ أَوْ ابْنَيْنِ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ وَتَرَكَ ابْنًا، أَوْ أَحَدَ الْأَخَوَيْنِ وَتَرَكَ ابْنًا. فَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّوْرِيثِ مِيرَاثُهُ بَيْنَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ، أَوْ الْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بَعْدِيهِ يَكُونُ لِلْإِبْنِ وَحْدَهُ.

٩٠٤/١٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كَلْخِمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاغُ وَلَا يُوهَبُ»، رَوَاهُ الْحَاكِمُ^(٦) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ^(٧)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ،

(١) فِي «سُنَنِ» (٢٩١٧).

(٢) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٣/٦٣٤٨).

(٣) فِي «سُنَنِ» (٢٧٣٢).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧/١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٩١/١١) رَقْمَ (١١٥٦٤)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٣٠٤/١٠)،

وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، حَسَّنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ» (٥٦٣/٢) رَقْمَ (٢٥٣١).

(٤) ذَكَرَ ابْنُ التَّرَكْمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النُّقِيِّ» (٣٠٤/١٠) قَوْلَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: صَحِيحٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٥) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٩١٧).

(٦) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٤١/٤).

(٧) وَقَدْ أَخْرَجَهُ كَمَا فِي تَرْتِيبِ «الْمُسْنَدِ» (٧٢/٢) رَقْمَ (٢٣٧).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ^(١)، وَأَعْلَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٢). [صحيح]

(وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الولاء لحمة كلحممة النسب، لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ. رواه الحاكم من طريق الشافعي، عن محمد بن الحسن، عن أبي يوسف، وصححه ابن جِبَّانَ، وأعله البيهقي). وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعديها. وقد تقدّم^(٣) في كتاب البيع. ودلّ على أن الولاء لا يُكتسب ببيع ولا هبة، ويقاس عليهما سائر التمليكات من النذر والوصية، لأنه قد جعله كالنسب، والنسب لا يتقلد بعوض ولا بغير عوض.

٩٠٥/١٣ - وَعَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَضَكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(٤)، وَالْأَزْهَرِيُّ^(٥) سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ جِبَّانَ^(٦)، وَالْحَاكِمُ^(٧)، وَأَعْلَى بِالْإِزْسَالِ. [صحيح]

ترجمة أبي قلابة

(وعن أبي قلابة) بكسر القاف، وتخفيف اللام، بعده ألف موحدة، تابعي^(٨)

(١) في صحيحه (٧/٢٢٠ رقم ٤٩٢٩).

(٢) في «السنن الكبرى» (١٠/٢٩٢، ٢٩٣).

قلت: وأخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (٤/٢٣١)، وهو حديث صحيح، وقد صححه المحدث الألباني في الإرواء (رقم ١٦٦٨) وتوسع في الكلام عليه فانظره إن شئت.

(٣) في الحديث رقم (٧٥١/١٦) من كتابنا هذا.

(٤) في «المستدرك» (٣/١٨٤).

(٥) الترمذي (٣٧٩١)، وقال: حسن صحيح، وأخرجه من طريق قتادة عن أنس مرفوعاً برقم (٣٧٩٠) وقال: حسن غريب، ثم قال: والمشهور حديث أبي قلابة. اهـ. والنسائي في «الكبرى» (١/٨٢٨٧)، وابن ماجه (١٥٤، ١٥٥).

(٦) في «صحيحه» (١٦/٧٤ رقم ٧١٣١)، (٧١٣٧، ٧٢٥٢).

(٧) في «المستدرك» (٣/٤٢٢).

وأخرجه البيهقي (٦/٢١٠)، وهو حديث صحيح، صححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٣/٢٢٧ رقم ٢٩٨١).

(٨) واسمه عبد الله بن زيد الجرمي، انظره في: «التقريب» (١/٤١٧ رقم ٣١٩).

جاليل، (عن أنس رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَرَضْتُكُمْ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ. لَخَرَجَهُ أَحْمَدُ،
والأربعة سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَعْلَى بِالْإِسْطِيسَانِيِّ
[لأن^(١)] أبا قِلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ^(٢) هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَنَسٍ، وَإِنْ كَانَ سَمَاعُهُ لَغَيْرِهِ مِنْ
الْأَحَادِيثِ عَنْ أَنَسٍ ثَابِتًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ قِطْعَةً مِنَ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ حَدِيثٌ طَوِيلٌ^(٣) فِيهِ ذِكْرُ سَبْعَةٍ مِنَ
الصَّحَابَةِ يَخْتَصُّ كُلٌّ مِنْهُمْ بِخَصْلَةٍ خَيْرٍ، فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْهُ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِبَابِ
الْفَرَائِضِ [لأنها^(٤)] شَهَادَةٌ لَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِأَنَّهُ أَعْلَمُ الْمُخَاطَبِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ
بِالْمَوَارِيثِ، فَيُتَّخَذُ [منه^(٥)] أَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ.
وَقَدْ اعْتَمَدَهُ الشَّافِعِيُّ^(٦) فِي الْفَرَائِضِ وَرَجَّحَهُ عَلَى غَيْرِهِ.



(١) فِي (ب)، «بَانٌ».

(٢) انْظُرْ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (٧٩/٣).

(٣) وَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَمْرٌ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءُ
عُثْمَانُ، وَأَفْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ أَنَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَإِنْ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ».

(٤) فِي (ب): «لَأَنَّهُ».

(٥) فِي (أ) «مِنْ».

(٦) قَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (٦/٢١٠) بِحَاشِيَةِ السَّنَنِ الْكَبِيرَى لِلْبَيْهَقِيِّ: ذَكَرَ
الْإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ الْفَزَارِيُّ أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يَقْلُدْ زَيْدًا وَإِنَّمَا وَافَقَ
رَأْيَهُ رَأْيَهُ، فَإِنَّ الْمَجْتَهِدَ لَا يَقْلُدُ الْمَجْتَهِدَ. اهـ.

أحمد بن محمد بن يحيى بن أبي رافع (الموت)

[الباب الحادي والعشرون]

باب الوصايا

الوصايا جَمْعُ وصية، كهذايا وهدية، وهي شَرْعاً: عهدٌ خاصٌ يُضَافُ إلى ما بعد الموت.

حكم الوصية

✽ ٩٠٦/١٧ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبْتَئِلُ لِنَفْسِهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ» ^(١) [صحيح]

(عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبْتَئِلُ لِنَفْسِهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). كلمةٌ ما بمعنى ليس، وحَقُّ اسمِها وخبرها ما بعدَ إلا، والواوُ زائدةٌ في الخبرِ لوقوعِ الفصلِ بإلا.

(١) البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧/١).

قلت: وأخرجه أبو داود (٢٨٦٢)، والنسائي (٢٣٨/٦ - ٢٣٩)، والترمذي (٢١١٨)، وقال: حديث حسن صحيح. وابن ماجه (٢٧٠٢) ومالك (٢/٧٦١ رقم ١)، والشافعي (٢/١٢٩ رقم ١٣٨١ - بدائع المنن) وأحمد (١٠/٢)، ٥٠، ٥٧، ٨٠، (١١٣)، والدارمي (٢/٤٠٢)، والطيالسي (١٨٤١)، وابن الجارود (٩٤٦)، والبيهقي (٦/٢٧٢)، وابن حبان (٧/٦٠٦ رقم ٥٩٩٢ - الإحسان)، والحميدي (٢/٣٠٦ رقم ٦٩٧) والدارقطني (٤/١٥٠ رقم ٤)، والبخاري (٥/٢٧٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٥٢)، وأبو أمية الطرسوسي في «مسند ابن عمر» (رقم: ٥٦) من طريق نافع عن ابن عمر وتابعه سالم عن ابن عمر: أخرجه مسلم (٤/١٦٢٧)، والنسائي (٦/٢٣٩)، وأحمد (٢/٣ - ٤، ٤، ٣٤، ١٢٧)، وابن حبان (٧/٥٩٩٣ - الإحسان).

قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(١) **عَنْهُ**: **إِمْعَانُهُ** مَا الْحَزْمُ وَالْإِحْتِيَاظُ لِلْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ إِذَا كَانَ لَهُ شَيْءٌ يَرِيدُ أَنْ يوصِي فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَتَى تَأْتِيهِ مَيِّتُهُ؛ فَتَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَرِيدُ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ ^(٢): الْحَقُّ لُغَةً الشَّيْءُ الثَّابِتُ، وَيُطْلَقُ شَرْعاً عَلَى مَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَالْحُكْمُ الثَّابِتُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِباً أَوْ مَنْدُوباً، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَبَاحِ بِقَوْلِهِ ^(٣)، فَإِنْ أَقْتَرْنَا بِهِ «عَلَى» وَنَحْوَهُ كَانَ ظَاهِراً فِي الْوَجُوبِ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى الْإِحْتِمَالِ. وَفِي قَوْلِهِ: «يَرِيدُ أَنْ يوصِي» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ إِرَادَتِهِ. وَقَدْ أَجْمَعَ ^(٤) الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْأَمْرِ بِهَا، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لَا؟ **فَدَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ**، وَدَهَبَ دَاوُدُ وَأَهْلُ **الظَّاهِرِ** ^(٥) إِلَى **وُجُوبِهَا**، وَحَكِي عَنْ الشَّافِعِيِّ ^(٦) فِي الْقَدِيمِ وَادْعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٧) الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهَا مُسْتَدِلّاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْصَ لَقَسِمَ جَمِيعُ مَالِهِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَوْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ وَاجِبَةً لَأُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ سَهْماً يَنْوُبُ عَنْ الْوَصِيَّةِ، وَالْأَقْرَبُ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادِيَةُ ^(٨)، وَأَبُو ثَوْرٍ مِنْ وَجُوبِهَا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ شَرْعِيٌّ يَخْتَصُّ أَنْ يَصْنَعَ إِنْ لَمْ يَوْصَ بِهِ، كَوَدِيعَةٍ، وَذَنْبٍ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ لَأَدَمِيٍّ. وَمَحَلُّ الْوَجُوبِ فِيمَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَمَعَهُ مَالٌ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ تَخْلِيصُهُ إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَمَا انْتَفَى فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ [فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ] ^(٩)، وَقَوْلُهُ: «لِلْيَتِيمِ» لِلتَّعَرُّبِ لَا لِلتَّحْدِيدِ، وَإِلَّا فَقَدْ رُوِيَ ^(١٠) ثَلَاثُ لَيَالٍ.

وَقَالَ الطَّبِيبُ ^(١١): فِي تَخْصِيصِ اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ تَسَامُحٌ فِي إِرَادَةِ الْمَبَالِغَةِ أَيْ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَبِيتَ زَمَاناً وَقَدْ سَامَخْنَاهُ فِي اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ

- (١) انظر: «فتح الباري» (٣٥٨/٥) ونحوه في «الأم» (٩٢/٤).
- (٢) القرطبي كما بيَّنه الحافظ في «الفتح» (٣٥٨/٥).
- (٣) وهو مالك.
- (٤) لا يمكنه تخلصه إلا إذا أوصى.
- (٥) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص ٩٠). (٥) انظر: «المحلى» (٣١٢/٩).
- (٦) انظر: «معركة السنن والآثار» للبيهقي (١٨٥/٩).
- (٧) نسبة إليه الحافظ في «الفتح» (٣٥٨/٥). (٨) انظر: «البحر الزخار» (٣٠٣/٥).
- (٩) في (ب) «فلا وجوب».
- (١٠) في «صحيح مسلم» (١٦٢٧/٤).
- (١١) انظر: «فتح الباري» (٣٥٨/٥).

يتجاوز ذلك. وروى مسلم^(١) عن ابن عمر راوي الحديث أنه قال: لم أثبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي، وأما ما أخرجه ابن المنذر^(٢) بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته: ألا توصي؟ [فقال:] أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه، فيجتمع^(٣) بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته، ويتعاهد ما وينجز ما كان يوصي به حتى وقّد عليه الموت، ولم يكن له شيء يوصي به.

وفي قوله: «أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه»، ما يدل لهذا الجمع. واستدل بقوله: «مكتوبة عنده» على جواز الاعتماد على الكتابة والخط، وإن لم يقرن بشهادة.

وقال بعض أئمة الشافعية^(٤): إن ذلك خاص بالوصية، وأنه يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لشبوت الخبر فيها، ولأن الوصية لما أمر الشارع ﷺ بها وهي تكون مما يلزم المؤمن من حقوق ولوازم لا تزال تجدد في الأوقات، واستصحاب الإشهاد في كل لازم يريد أن يتخلص منه خشية مفاجأة الأجل متعسر بل متعذر في بعض الأوقات، فيلزم منه عدم وجوب الوصية أو شرعيتها بالكتابة من دون شهادة؛ إذ لا فائدة في ذلك. وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة.

وقال الجماهير^(٥): المراد مكتوبة بشروطها وهو الشهادة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿شَهِدَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾^(٦)؛ فإنه دال على اعتبار الإشهاد في الوصية، وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإشهاد في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به، والتحقيق أن المعتبر معرفة الخط فإذا عرفت خطأ الموصي عمل به، ومثله خطأ الحاكم، وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً، وقد كان رسول الله ﷺ يبعث الكتب^(٧) يدعو فيها العباد إلى الله تعالى وتقوم عليهم الحجة بذلك، ولم يزل

(١) في «صحيحه» (١٦٢٧/٤).

(٢) نسبه إليه الحافظ في «الفتح» (٣٥٩/٥) وصححه.

(٣) جمع بينهما الحافظ في «الفتح».

(٤) بينه الحافظ في «الفتح» بأنه محمد بن نصر وهو المروزي.

(٥) انظر: «الفتح» (٣٥٩/٥). (٦) سورة المائدة: الآية ١٠٦.

(٧) من ذلك ما أرسله إلى هرقل عظيم الروم، أخرجه البخاري (٧) وأطرافه في (٥١)، ٢٦٨١ =

الناسُ يكتُبُ بعضهم إلى بعض في المهماتِ مِنَ الدِّينِيَّاتِ والدُّنْيَوِيَّاتِ، ويعملون بها، وعليه العملُ بالوجادة^(١)، كلُّ ذلك من دونِ إشهادٍ. والحديثُ دليلٌ على الإيصاء بشيءٍ يتعلّقُ بالحقوقي ونحوها لقوله: «لَهُ شَيْءٌ يَرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ». وأما كُتُبُ الشَّهَادَتَيْنِ ونحوهما مما جرث به عادةُ الناسِ فلا يُعْرَفُ فيه حديثٌ مرفوعٌ وإنما أخرجَ عبدُ الرزاقِ^(٢) بسندٍ صحيحٍ عن أنسٍ **مَوْقُوفًا** قَالَ: كَانُوا يَكْتُبُونَ فِي صُدُورِ وَصَايَاهُمْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا أَوْصَى بِهِ فَلَانٌ بُنْ فَلَانٌ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، وَأَوْصَى مَنْ تَرَكَ مِنْ أَهْلِهِ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ، وَيَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِهِمْ، وَيَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَأَوْصَاهُمْ بِمَا أَوْصَى بِهِ إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَتَوَكَّنُ إِلَّا وَأَنْتُمْ تُثَلِّثُونَ﴾^(٣)، وَضَمِيرُ كَانُوا عَائِدٌ إِلَى الصَّحَابَةِ إِذِ الْمَخْبِرُ صَحَابِيٌّ. وَاخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ لَمْ يَوْصَ لِاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ الْبُخَارِيُّ^(٤) هُنَّ ابْنُ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُ لَمْ يَوْصَ قَالُوا: لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ بَعْدَهُ مَالًا. وَأَمَّا الْأَرْضُ فَقَدْ كَانَ سَبْلُهَا، وَأَمَّا السَّلَاحُ وَالْبَغْلَةُ فَقَدْ كَانَ أَخْبَرَهَا لَا تُورَثُ، كَذَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ^(٥). وَفِي «الْمَغَازِي»^(٦) لِابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَوْصَ

= ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١، ومسلم (١٧٧٣).

(١) الوجادة: هي أن يقف على أحاديث يخط روايتها - لا يرويها الواجد - فله أن يقول وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتابه بخطه حدثنا فلان، ويسوق الإِسْنَادَ والمَتْنَ، أو قرأت بخط فلان عن فلان، هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً. انظر: «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» للسيوطي (٦١/٢).

(٢) في «المصنف» (٥٣/٩) رقم (١٦٣١٩). وأخرجه الدارمي (٤٠٤/٢)، والبيهقي (٢٨٧/٦) وإسناده صحيح، صحّحه الألباني في «الإرواء» (٨٤/٦) رقم (١٦٤٧).

(٣) سورة البقرة: الآية ١٣٢.

(٤) في «صحيحه» (٢٧٤٠)، وأطرافه في (٤٤٦٠، ٥٠٢٢).

وأخرجه مسلم (١٦٣٤)، والترمذي (٢١١٩)، والنسائي (٢٤٠/٦).

(٥) انظر: «شرح مسلم» (٨٨/١١).

(٦) عزاه إليه الحافظ في «الفتح» (٣٦٢/٥) قال: رواية يونس بن بكير عنه - أي عن ابن =

عند موته إلا بثلاث لكل من الدارسين، والرهاويين، والأشعرين، بجاذ^(١) مائة وسقي من خيبر، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينار، وأن يُنفذ بعث أسامة. وأخرج مسلم^(٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه: «أوصى رسول الله ﷺ بثلاث: أجيروا الوفد بنحو ما كنت أجيهم»، الحديث.

(٣) وفي حديث ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله، وفي حديث أنس عند النسائي^(٣)، وأحمد^(٤)، وابن سعد^(٥) كانت وصيته ﷺ حين حضره الموت الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ثبتت وصيته بالأنصار^(٦) وبأهل بيته^(٧)، ولكنها ليست عند الموت، وروي غير ذلك. وقد ثبت أنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب كتاباً وهو وصيته ﷺ للأمة إلا أنه جئل بينه وبينه كما رواه^(٨) البخاري^(٩).

الوصية عند الموت بثلاث المال

٩٠٧/٢ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا

- = إسحاق - حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: فذكره، وهذا إسناد مرسل عبيد الله تابعي مشهور، انظر: «التقريب» (١/ ٥٣٥ رقم ١٤٦٩).
- (١) الجاد - بالجيم وبالدال المهملة المشددة - بمعنى المجدود، أي النخل الذي يجد منه التمر. اهـ من حاشية المطبوع.
- (٢) في «صحيحه» (١٦٣٧/٢٠).
- وهو أيضاً في «صحيح البخاري» (٤٤٣١).
- (٣) في كتاب الوفاة (ص ٤٤ رقم ١٨، ١٩). (٤) في «المسنَد» (٣/ ١١٧).
- (٥) في «الطبقات الكبرى» له (٢٥٣/٢).
- وأخرجه ابن ماجه (٢٦٩٧)، وابن حبان (٥٥٢/١) رقم ١٢٢٠ - الموارد - وإسناده صحيح صَحَّحَ الألباني في «إرواء الغليل» (٧/ ٢٣٧ رقم ٢١٧٨).
- (٦) من ذلك ما رواه البخاري (٣٧٩٩)، وطرفه (٣٨٠١)، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «أوصيكم بالأنصار فإنهم كرشي وعييتي وقد قضا الذي عليهم وبقي الذي لهم، فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم».
- (٧) من ذلك ما رواه مسلم (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه مرفوعاً فيه: «... وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي».
- (٨) في (ب): «أخرجه».
- (٩) في «صحيحه» (٤٤٣١، ٤٤٣٢).
- وأخرجه أيضاً مسلم (١٦٣٧).

رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلثِي مَالِي؟
قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِسَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِيهِ؟ قَالَ:
«الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً
يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [صحيح]

(وعن سعد بن أبي وقاص قال: قلت: يا رسول الله، أنا ذو مالٍ) وقع في
رواية^(٢): (كثير)، (ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثُلثي مالي؟ قال: لا، قلت:
أفأتصدق بسطرٍ مالي؟ قال: لا، قلت: أفأتصدق بثُلثيهِ؟ قال: الثُّلُثُ، والثُّلُثُ كثيرٌ إنك إن)
يُزَوِّى بفتح الهمزة وكسرهما، فالتَّخ على تقدير لام التعليل، والكسر على أنها
شرطية، وجوابه خيرٌ على تقدير فهو خيرٌ (تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ [بك]^(٣) مِنْ أَنْ
تَذَرَهُمْ عَالَةً)، جُمِعَ عائِلٌ هو الفقير، (يتكففون) يسألون (الناس) بأَكْفِهِمْ (متفق
عليه). اختلف متى وقع هذا الحكم، فقيل: في حَجَّةِ الوداع بمكة، فإنه مرض
سعدٌ فعادَهُ ﷺ فذكر ذلك، وهو صريحٌ في رواية الزُّهري^(٤). وقيل: في فتح مكة
أخرجهُ الترمذي^(٥) عن ابن عُيَيْنَةَ، واتفق الحفاظ^(٦) أنه وَهَمَ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ
الصحيح. وقيل: وقع ذلك في المرتين معاً، وأُجِدَ من مفهوم قوله: كثيرٌ أنه لا
يُوصَى مِنْ مَالٍ قَلِيلٍ. رَوَى^(٧) هَذَا عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ. وقوله: «لَا
يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي»، أي لا يرثني مِنَ الْأَوْلَادِ، وَإِلَّا فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ،

(١) البخاري (١٢٩٥) ومسلم (١٦٢٨/٥).

قلت: وأخرجه أبو داود (٢٨٦٤)، والترمذي (٢١١٦)، والنسائي (٢٤١/٦ - ٢٤٢)،
وابن ماجه (٢٧٠٨)، والدارمي (٤٠٧/٢)، وأحمد (١٧٩/١)، والطبراني (٢٨١/١) رقم
١٤٣٣ - منحة المعبود، ومالك (٧٦٣/٢) رقم ٤ وغيرهم بالفاظ متعددة.

(٢) في «صحيح مسلم» (١٦٢٨/٨). (٣) زيادة من (أ).

(٤) رواها البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨/٥).

(٥) في «سننه» (٢١١٦). (٦) قاله الحافظ في «الفتح» (٣٦٣/٥).

(٧) انظر: «المحلى» (٣١٢/٩) وفيه:

«أن ابن عباس قال فيمن ترك ثمانمائة درهم قليل ليس فيها وصية، وأن علياً نهى من لم
يثرك إلا من السبعمئة إلى التسعمئة عن الوصية، وأن عائشة أم المؤمنين قالت فيمن
ترك أربعمئة دينار في هذا فضل من ولده» اهـ. وانظر: «فتح الباري» (٣٥٧/٥).

وَهُمْ غَضَبُهُ، وَكَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يُولَدَ لَهُ الذُّكُورُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْوَاقِدِي^(١) أَنَّهُ وَلَدَ لِسَعْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ بَنِينَ، وَقِيلَ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ، وَمِنْ الْبَنَاتِ اثْنَتَا عَشْرَةَ بِنْتًا، وَقَوْلُهُ: «أَفَاتَصَدَّقُ»، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَهُ فِي تَنْجِيزِ ذَلِكَ فِي الْحَالِ، أَوْ [أَنَّهُ]^(٢) أَرَادَ بَعْدَ الْمَوْتِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي رَوَايَةٍ بَلْفِظَ^(٣): أَوْصِي، وَهِيَ نَصٌّ فِي الثَّانِي، فَيَحْتَمِلُ الْأَوَّلَ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: «بِشَطْرِ مَالِي» أَرَادَ بِهِ التَّضْفِيفَ، وَقَوْلُهُ: «وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ» يُرَوَّى بِالثَّلْثَةِ، وَبِالْمُوحَدَةِ عَلَى أَنَّهُ شَكٌّ مِنَ الرَّائِي، وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْبَخَارِيِّ^(٤)، وَمِثْلُهُ وَقَعَ فِي النَّسَائِيِّ^(٥)، وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ بِالثَّلْثَةِ، وَوَصَفَ الثَّلْثُ بِالكَثَرَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهُ. وَفِي فَائِدَةٍ وَضَفِهِ بِذَلِكَ احْتِمَالَانِ:

الأول: بَيَانُ الْجَوَازِ بِالثَّلْثِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَنْقُصَ عَنْهَا وَلَا يَزِيدَ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْمَتَبَادَرُ وَفَهَمَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٦) فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثَّلْثِ إِلَى الرَّبْعِ فِي الْوَصِيَّةِ.

والثاني: بَيَانُ أَنَّ التَّصَدَّقَ بِالثَّلْثِ هُوَ الْأَكْمَلُ أَيُّ كَثِيرٍ أَجْرُهُ، وَيَكُونُ مِنَ الْوَصْفِ بِحَالِ التَّمَتُّعِ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعِ الْوَصِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلْثِ لِمَنْ لَهُ وَارَثٌ، وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ^(٧). وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ يُسْتَحَبُّ الثَّلْثُ أَوْ أَقْلٌ، فَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ^(٨)، وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ مَا دُونَ الثَّلْثِ لِقَوْلِهِ: وَالْثَّلْثُ كَثِيرٌ. قَالَ قَتَادَةُ^(٩): أَوْصَى أَبُو بَكْرٍ بِالْخُمْسِ، وَأَوْصَى عُمَرُ بِالرَّبْعِ وَالْخُمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ الثَّلْثُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ فِي الْوَصِيَّةِ ثَلَاثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ»، وَسَيَاتِي^(١٠) قَرِيبًا أَنَّهُ

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ وَالْمَطْبُوعِ، وَفِي «الْفَتْحِ» (٣٦٦/٥) أَنَّ الَّذِي ذَكَرَ ذَلِكَ هُوَ الْفَاكَهِيُّ.

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (أ). (٣) فِي «الصَّحِيحِ»: (٣٦٣/٥) رَقْم (٢٧٤٢).

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٤٤). (٥) فِي «سُنَنِهِ» (٣٦٣٤).

(٦) كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٤٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٢٩).

(٧) انْظُرْ: «الْإِجْمَاعُ» لِابْنِ الْمَنْزَرِ (ص ٨٩ رَقْم ٣٣٦)، وَفَتْحُ الْبَارِي (٣٦٥/٥).

(٨) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (٣٧٠/٥).

(٩) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَنْصِفِ» (٦٦/٩ رَقْم ١٦٣٦٣) وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ دُونَ عَمْرِو أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٧٠/٦) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ قَتَادَةَ لَمْ يَلِقَ أَبَا بَكْرٍ. انْظُرْ:

«إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» (٨٥/٦ رَقْم ١٦٤٩).

(١٠) بِرَقْم (٩١٠/٥) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

حديث ضعيف. والحديث وردَ فيمن له وارث، فأما من لا وارث له فذهب مالك^(١) إلى أنه مثل من له وارث لا تستحب له الزيادة على الثلث، وأجازت الهاديوية^(٢)، والحنفية^(٣) له الوصية بالمال كله، وهو قول ابن مسعود^(٤). فلو أجاز الوارث الوصية صحت بأكثر من الثلث لاسقاطهم حقهم، وإلى هذا ذهب الجمهور. وخالف الظاهرية^(٥)، والمزني، وسيأتي^(٦) في حديث ابن عباس رضي الله عنه: «إلا أن يشاء الورثة»، وأنه حسنٌ يُعملُ به. نعم فلو رجع الورثة عن الإجازة، فذهب جماعة إلى أنه لا رجوع لهم في حياة الموصي، ولا بعد وفاته. وقيل إن رجعوا بعد وفاته فلا يصح، لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة، فإنه يتجدد لهم الحق. وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله رضي الله عنه: «إنك إن نذر» إلى آخره هل يفهم منه علّة المنع من الوصية بأكثر من الثلث، وأن السبب في ذلك رعاية حق الوارث، وأنه إذا انتفى ذلك الحكم بالمنع، أو أن العلّة لا تعدي الحكم، أو يُجعل المسلمون بمنزلة [الوارث]^(٧) كما هو قول المؤيد^(٨)، وأحد قولي الشافعي^(٩). والأظهر أن العلّة متعددة وأنه يتنفي الحكم في حق من ليس له وارث معيّن.

٩٠٨/٣ - وعن عائشة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي افْتُلِثَتْ نَفْسُهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نعم»، مُتَّقَى عَلَيْهِ^(١٠). وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. [صحیح]

(١) انظر: «بداية المجتهد» (١٨٧/٤) بتحقيقنا.

(٢) انظر: «البحر الزخار» (٣٠٤/٥). (٣) انظر: «المبسوط» (١٨/٢٩).

(٤) انظر: «المحلى» (٣١٨/٩). (٥) انظر: «المحلى» (٣١٧/٩).

(٦) في آخر الحديث رقم (٩٠٩/٤) من كتابنا هذا.

(٧) في (ب): «الورثة». (٨) انظر: «البحر الزخار» (٣٠٦/٥).

(٩) انظر: «الأم» (١١٠/٤)، والهاشبية مما نقل البلقيني عن اختلاف العراقيين.

(١٠) البخاري: (٢٧٦٠) ومسلم (١٠٠٤).

وأخرجه النسائي (٣٦٤٩)، ومالك (٧٦٠/٢) رقم ٥٣، والبيهقي (٢٧٧/٦)، وابن حبان (١٤٠/٨) رقم ٣٣٥٣ - الإحسان.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مِينًا^(١) أَنَّهُ سَعَدُ بْنُ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَمِي افْتُلِثْتُ بِضَمِّ الْمِثْنَةِ بَعْدَ الْفَاءِ السَّاكِنَةِ، وَكَسَرَ اللَّامِ (نَفْسَهَا) أَيْ أَخَذْتُ فَلَنَتَهُ (وَلَمْ تَوْصِ)، وَاطْلُفُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَنَّفْتُ، أَفَلَهَا أَجَزُ إِنْ تَصَنَّفْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

[فيه]^(٢) دليل أن الصدقة من الولد تلحق الميت، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٣) لثبوت حديث^(٤): «إِنْ أَوْلَاكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ» ونحوه، فولده من سعيه، وثبوت^(٥): «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». وَقَدْ مَنَّا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ^(٦) فِي آخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ.

لا وصية لوارث

٩٠٩/٤ - وَعَنْ أَبِي أُسَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَطْعَمَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٧)، وَالْأَزْهَرِيُّ^(٨) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنَهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ حَزِيمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ^(٩). [صحيح]

- (١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه البخاري (٢٧٥٦)، وطرفاه رقم (٢٧٦٢)، (٢٧٧٠).
 - (٢) في (ب): «في الحديث».
 - (٣) سورة النجم، الآية ٣٩.
 - (٤) أخرجه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه: «إِنْ أَوْلَاكُمْ مِنْ أَطِيبِ كَسْبِكُمْ» وإسناده صحيح، صححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٦٧٤/٢) رقم (٣٠١٥) وله شاهد من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرجه أبو داود (٣٥٢٨، ٣٥٢٩) وصححه الألباني أيضاً.
 - (٥) انظر تخريجه برقم (٨٧٣/١) من كتابنا هذا، وهو في صحيح مسلم.
 - (٦) أثناء شرح الحديث رقم (٥٥٩/٦٠) من كتابنا هذا.
 - (٧) في مسنده (٢٦٧/٥).
 - (٨) أبو داود (٢٨٧٠)، والتِّرْمِذِيُّ (٢١٢٠) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢٧١٣).
 - (٩) في «المتقى» له (رقم ٩٤٩).
- قلت: وأخرجه الطيالسي في «المسنَد» (ص ١٥٤ رقم ١١٢٧)، وسعيد بن منصور (١/٢٥٥ رقم ٤٢٧)، والبيهقي (٦/٢٦٤)، والدولابي في «الكنى» (١/٦٤) وهو حديث صحيح، صححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢/٥٥٤ رقم ٢٤٩٤)، وفي الباب من حديث عمرو بن خارجة وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك وعبد الله بن عمرو بن العاص =

- وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. [حسن]

(وَعَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْبَاهِلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ نَبِيٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِيُورِثُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَبُو حَكِيمٌ، وَحُسَيْنُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

وفي الباب عَنْ عُمَرُو بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَارِجَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ^(٢) وَالنَّسَائِيِّ^(٣)، وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ^(٤)، وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ^(٥)، وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَهُ^(٦) أَيْضاً، وَقَالَ: الصَّوَابُ إِرْسَالُهُ. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٧)، وَلَا يَخْلُو إِسْنَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ مَقَالٍ، لَكِنَّ مَجْمُوعَهَا يَنْتَهِضُ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، بَلْ جَزَمَ الشَّافِعِيُّ^(٨) فِي «الْأَمِّ» أَنَّ هَذَا الْمَثَنَ مُتَوَاتِرٌ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ نَقْلٌ كَافٍ عَنْ كَافَةٍ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ نَقْلِ وَاحِدٍ.

قلت: الأقرب وجوب العمل به، لتعدد طرقه، ولما قاله الشافعي، وإن

= وجابر وعبد الله بن عمر وعلي ومعاقل بن يسار وزيد بن أرقم مع البراء بن عازب ومجاهد مسلماً.

انظر تخريجها في كتابنا: «إرشاد الأمة إلى فقه الكتاب والسنة» جزء الوصايا، وانظر أيضاً: «الإرواء» (٨٨/٦).

(١) في السنن (١٥٢/٤) رقم ٩، (١١) بلفظ: «لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» ولفظ: «لا يجوز لوارث وصية إلا أن يشاء الورثة»، وحسنه المصنف أيضاً في «التلخيص الحبير» (٩٢/٣)، ووافقه عليه الألباني في «الإرواء» (٨٩/٦).

(٢) في «سننه» (٢١٢١) وقال: حسن صحيح.

(٣) في «سننه» (٣٦٤١) وقال: حسن صحيح.

قلت: وهو صحيح في الشواهد، انظر: «الإرواء» (٨٨/٦)، (٨٩).

(٤) في «سننه» (٢٧١٤)، وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» (٩٨/٤) رقم ٩٣ وعزاه إليه الحافظ في «التلخيص» (٩٢/٣)، و«الفتح» (٥/٣٧٢). وانظر: «الإرواء» (٩١/٦).

(٦) أي في «سنن الدارقطني» (٩٧/٤) رقم ٩٠.

(٧) في «المصنف» (١٤٩/١١) رقم ١٠٧٦٧.

(٨) في «الأم» (١١٤/٤).

نازع في تواتره الفخر الرازي^(١)، ولا يضر ذلك بشبوتيه، فإنه مُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ مِنَ الْأُمَةِ كَمَا عُرِفَ. وقد ترجم به البخاري^(٢) فقال: باب لا وصية لوارث، وكأنه لم يثبت على شرطه، فلم يُخَرِّجْهُ، ولكنه أخرج^(٣) بعده عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس موقوفاً في تفسير الآية^(٤)، وله حكم المرفوع. والحديث دليل على منع الوصية للوارث، وهو قول الجماهير^(٥) من العلماء. وذهب الهادي^(٦) وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٧) الآية. قالوا: ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز. قلنا: نعم لو لم ير هذا الحديث فإنه نافٍ لجوازها؛ إذ وجوبها قد عُلِمَ نسخه من آية الموارث^(٨) كما قال ابن عباس^(٩) رضي الله عنه كان المال للولد، والوصية للوالدين، فنسخ الله سبحانه من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والرُبع، وللزوج الشطر والرُبع. وقوله: «إلا أن يشاء الورثة» دل على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة. وتقدم الكلام^(١٠) في إجازة الورثة ما زاد على الثلث، هل ينفذ بها أو لا، وأن الظاهرية^(١١) ذهب إلى أنه لا أثر لإجازتهم. والظاهر معهم لأنه رضي الله عنه لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله: «إلا أن يشاء الورثة». وأطلق لما منع من الوصية بالزائد على الثلث وليس لنا تقييد ما أطلقه، ومن قيده هنالك قال: إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله^(١٢): «إنك إن تذر الخ»؛ فإنه دل على أن المنع من الزيادة على

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/٣٧٢). (٢) في «صحيحه» (٥/٣٧٢ باب رقم ٦).

(٣) برقم (٢٧٤٧)، وطفاه في (٤٥٧٨، ٦٧٣٩).

(٤) يعني آية «البقرة»: [١٨٠]: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْآلِئَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ رضي الله عنه.

(٥) انظر: «بداية المجتهد» (٤/١٧٣، ١٧٤) بتحقيقنا.

(٦) انظر: «البحر الزخار» (٥/٣٠٨). (٧) سورة البقرة: الآية ١٨٠.

(٨) قلنا آيات الموارث في أول الفرائض عند الحديث رقم (٨٩٣/١) من كتابنا هذا.

(٩) تقدم قريباً أن هذا الأثر في «صحيح البخاري» (٢٧٤٧).

(١٠) أثناء شرح الحديث رقم (٩٠٧/٢) من كتابنا هذا.

(١١) تقدم توجيه النظر إلى «المحلى» (٩/٣١٧).

(١٢) يعني في الحديث المتقدم برقم (٩٠٧/٢).

الثُلُثِ كَانَ مَرَاعَاةَ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ؛ فَإِنْ أَجَازُوا سَقَطَ حَقُّهُمْ وَلَا يَخْلُو عَنْ قُوَّةِ. هَذَا فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ. وَاسْتَخْلَفُوا إِذَا أَقَرَّ [لِلْوَرِثَةِ] ^(١) بَشْيءٍ مِنْ مَالِهِ فَاجَازَهُ الْأَوْزَاعِيُّ ^(٢) وَجَمَاعَةٌ مُطْلَقًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ ^(٣): لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ لَوَارِثِهِ مُطْلَقًا. وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ لَا يَوْمُنَ بَعْدَ الْمَنَعِ مِنَ الْوَصِيَّةِ لَوَارِثِهِ أَنْ يَجْعَلَهَا إِقْرَارًا. وَاحْتِجَّ الْأَوَّلُ بِمَا يَتَضَمَّنُ الْجَوَابَ عَنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ فَقَالَ: إِنَّ التَّهْمَةَ فِي حَقِّ الْمُحْتَضَرِ بَعِيدَةٌ، وَأَنَّهُ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ بِوَارِثٍ صَحَّ إِقْرَارُهُ مَعَ أَنَّهُ يَقْتَضِي الْإِقْرَارَ بِالْمَالِ، وَأَنَّ مَدَارَ الْأَحْكَامِ عَلَى الظَّاهِرِ، فَلَا يَنْتَرَكُ إِقْرَارُهُ لِلظَّنِّ الْمُحْتَمَلِ، فَإِنَّ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْوَى دَلِيلًا. وَاسْتَنْتَى مَالِكٌ ^(٤) مَا إِذَا أَقَرَّ لِإِثْنَيْنِ وَمَعَهَا مَنْ يَشَارِكُهَا مِنْ غَيْرِ الْوَلَدِ كَابْنِ الْعَمِّ.

قَالَ: لِأَنَّهُ مَتَّعَهُمْ فِي أَنَّهُ يَزِيدُ لِابْنَتَيْهِ وَيَنْقُصُ ابْنَ الْعَمِّ، [وَكَذَا] ^(٥) اسْتَنْتَى مَا إِذَا أَقَرَّ لَزَوْجَتِهِ الْمَعْرُوفِ بِمَخَيَّتِهِ لَهَا، وَمِيلِهِ إِلَيْهَا، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلَدِهِ مِنْ غَيْرِهَا تَبَاعُدٌ [لَا] سِيمَا إِذَا كَانَ لَهُ مِنْهَا وَلَدٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

قُلْتُ: الْأَحْسَنُ مَا قِيلَ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ وَاسْتِخَارَةِ الرُّومَانِيَّةِ ^(٦) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَدَارَ الْأَمْرِ عَلَى التَّهْمَةِ وَعِدِيهَا، فَإِنْ فَقَدَتْ جَارَ، وَإِلَّا فَلَا، وَهِيَ تُعْرِفُ بِقَرَانِ الْأَحْوَالِ وَغَيْرِهَا، وَعَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِقْرَارُهُ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ بِمَهْرِهَا.

٩١٠/٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ حِينَذَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ»**، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ^(١). [حسن بشواهد]

(١) فِي (ب): «المریض للوارث». (٢) انظر: «فتح الباری» (٥/٢٧٦).

(٣) انظر: «المغنی» (٦/٥٢٤ وما بعدها). (٤) انظر: «فتح الباری» (٥/٢٧٦).

(٥) فِي (ب): «وكذلك».

(٦) فِي «سننه» (٤/١٥٠ رقم ٣).

قلت: وأخرجه الطبرانی فی «الکبیر» كما فی «مجمع الزوائد» (٤/٢١٢) وقال: «وفیه عتبه بن حمید الضبی وثقة ابن حبان وغيره وضعفه أحمد»، وقال عنه الحافظ فی «التقریب» (٢/٤ رقم ١٣): «صدوق له أوهام. اهـ، وهو حلیث حسن بشواهدہ التي منها ما یأتی».

- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(١)، وَالْبَزَارُ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ. [حسن بشواهد]

- وَابْنُ مَاجَهَ^(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ضعيف]

(وَعَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ. رَوَاهُ الدارقطني، وخرجه أحمد والبزار من

(١) في «المسنَد» (٦/٤٤٠ - ٤٤١).

(٢) في «المسنَد» (٢/١٣٩) رقم ١٣٨٢ - «كشف الأستار».

وأخرجه الطبراني في «الكبير»، كما في «مجمع الزوائد»، (٤/٢١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٠٤) وقال الهيثمي: «فيه أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلف».

وقال البزار: «وقد روي هذا الحديث من غير وجه، وأعلى من رواه أبو الدرداء ولا نعلم عن أبي الدرداء طريقاً غيره، وأبو بكر بن أبي مريم وضمة معروفان وقد احتمل حديثهما».

(٣) في سننه (٢٧٠٩).

قلت: وأخرجه البيهقي (٦/٢٦٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد»، والبزار في مسنده كما في «نصب الراية» (٤/٤٠٠)، و«التلخيص الحبير» (٣/٩١) رقم ١٣٦٣ وفي سننه «طلحة بن عمرو» متروك كما في «التقريب» (١/٣٧٩) رقم ٣٧، وقال البوصيري في «مصابيح الزجاج» (٢/٩٨) رقم ٩٦٢: «هذا إسناد ضعيف...»، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٦/٧٧)، ومن شواهد أيضاً:

١ - حديث أبي بكر الصديق، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٧٩٤) وفيه: حفص بن عمر بن ميمون: متروك.

قال العقيلي: «وحفص بن عمر هذا يحدث عن شعبة ومسعر ومالك بن مغول والأئمة بالبواطيل» اهـ.

وقال ابن عدي: «وحفص هذا عامة حديثه غير محفوظ وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائي» اهـ.

٢ - حديث خالد بن عبيد السلمي، أخرجه الطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٤/٢١٢) وقال: إسناده حسن وليس كما قال.

وقال المحدث الألباني في «الإرواء» (٦/٧٩) بعد ما أورد طرق الحديث: «وخلاصة القول: إن جميع طرق الحديث ضعيف شديد الضعف إلا الطريق الثانية (يعني حديث أبي الدرداء)، والثالثة (يعني حديث معاذ)، والخامسة (يعني خالد بن عبيد)، فإن ضعفها يسير، ولذلك فإني أرى أن الحديث بمجموع هذه الطرق الثلاث يرتقي إلى درجة الحسن، وسائر الطرق إن لم تزد قوة لم تضره، وقد أشار إلى هذا الحافظ فقد قال في «بلوغ المرام»: ... فذكر ما في المتن.

حديث أبي الدرداء، وابن ماجه من حديث أبي هريرة، وكلهما ضعيفة. لكن قد يقوي بعضها بعضاً، وذلك لأن في إسناده إسماعيل^(١) بن عياش وشيخه عتبة^(٢) بن حُمَيْد، وهما ضعيفان، وإن كان لهم في رواية إسماعيل تفصيل معروف.

والحديث دليل على شَرعيَّة الوصية بالثلث، وأنه لا يُمنَع منه الميت، وظاهره الإطلاقي في حق مَنْ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ، وَمَنْ قَلَّ مَالُهُ، وسواء [كان]^(٣) للوارث أو غيره، ولكن يُقيَّدُ ما سَلَفَ مِنَ الأحاديث التي هي أصحُّ منه، فلا تُنَفَّذُ للوارث. وإليه ذهب الفقهاء^(٤) الأربعة، وغيرهم، والمؤيد بالله روى عن زيد^(٥) بن علي. وذهب الهادي^(٦) إلى نفوذها للوارث وأدعى فيه إجماع أهل البيت، ولا يصح هذا.

تقديم الذين على الوصية في الأداء

واعلم أنَّ قوله تعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ وَصِيَّتَيْ يُوسَىٰ إِخَا أَوْ دَيْنٍ﴾^(٧) يقتضي ظاهرها أنه يخرج الذين والوصية من تَرَكَةِ الميت على سواء، فتشارك الوصية الذين إذا استغرق المال. وقد اتفق العلماء^(٨) على أنه يقدَّم إخراج الذين على الوصية لما أخرجه أحمد^(٩)، والترمذي^(١٠) وغيرهما من حديث عليّ عليه السلام من رواية الحارث

- (١) قال عنه ابن معين: ليس به بأس في أهل الشام.
- وقال دحيم: هو في الشاميين غاية وخط عن المدنيين.
- وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر.
- وقال ابن المديني: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، ولو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق.
- انظر: «ميزان الاعتدال» (٢٤١/١)، وقال الحافظ في «التقريب» (٧٣/١): صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم. اهـ.
- (٢) قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث. وقال أحمد: ضعيف ليس بالقوي.
- انظر: «ميزان الاعتدال» ٢٨/٣ رقم ٥٤٧٠، وقال في «التقريب» (٤/٢) رقم ١٣:
- بصري صدوق له أوهام. اهـ.
- (٣) في (ب): «كانت».
- (٤) انظر: «بداية المجتهد» (١٧٤، ١٧٣/٤) بتحقيقنا.
- (٥) انظر: «البحر الزخار» (٣٠٨/٥). (٦) سورة النساء: الآية ١١.
- (٧) انظر: «فتح الباري» (٣٧٧/٥، ٣٧٨). (٨) في «المسند» (٧٩/١، ١٣١، ١٤٤).
- (٩) في «سننه» (٢١٢٢) وطرفاه في (٢٠٩٤، ٢٠٩٥) ثم قال: والعمل على هذا عند عامة أهل

الأغور عنه قال: «قضى محمد ﷺ أَنَّ الدِّينَ قَبْلَ الوَصِيَّةِ، وأنتمُمْ تقرأونَ الوَصِيَّةَ قَبْلَ الدِّينِ». وعَلَّقَهُ البخاريُّ^(١)، وإسنادهُ ضعيفٌ. لكن قالَ الترمذِيُّ: العملُ عليه عندَ أهلِ العلم، وكانَ البخاريُّ اعتمدَ عليه لاعتضادهُ بالاتفاقِ على مقتضاهُ. وقد أوردَ لَهُ شواهدُ^(٢) ولم يختلف العلماءُ أَنَّ الدِّينَ يُقدَّمُ على الوَصِيَّةِ. فإن قيلَ: فإذا كانَ الأمرُ هكذا فَلِمَ قُدِّمَتِ الوَصِيَّةُ على الدِّينِ في الآية؟

قلتُ: أجابَ السَّهْلِيُّ^(٣) بأنَّها لَمَّا كانتِ الوَصِيَّةُ تقعُ على وَجِهِ البرِّ والصَّلةِ، والدِّينُ يقعُ بِتَعَدِّي المِيتِ بحسبِ الأغلبِ، فبدأ بالوصية لكونها أفضل، وأجابه غيره^(٤) بأنَّها إِنَّمَا قُدِّمَتِ الوَصِيَّةُ لأنَّهُ شيءٌ يُؤخَذُ بغيرِ عَوْضٍ، والدِّينُ يؤخَذُ بِعَوْضٍ، فكانَ إخراجُ الوَصِيَّةِ أشقَّ على الوارثِ من إخراجِ الدِّينِ، وكانَ أداؤها مَطْلَبَةً للتفريطِ بخلافِ الدِّينِ، فَقُدِّمَتِ الوَصِيَّةُ لذلك، ولأنَّها حِطُّ الفقيرِ والمُسكينِ غالباً، والدِّينُ حِطُّ الغريمِ يطلبُهُ بقوة، وله مقال، ولأنَّ الوَصِيَّةَ ينشئُها الموصي من قَبْلِ نَفْسِهِ فَقُدِّمَتِ تحريراً على العملِ بها، بخلافِ الدِّينِ فإنه مطلوبٌ منه ذَكَرٌ أو لم يذكر. ولأنَّ الوَصِيَّةَ ممكنةٌ من كلِّ أحدٍ مطلوبةٌ منه إما نَذْباً، أو وَجوباً؛ فيشتركُ فيها جميعُ المخاطبينِ. وتقعُ بالمالِ وبالعملِ. وقُلْ من يخلو عن ذلك بخلافِ الدِّينِ، وما يكثرُ وقوعُه أَهمُّ بأنْ يذكرَ أوْلاً على ما يَقلُّ وَقوعُه.



- = العلم أنه يبدأ بالدِّينِ قبل الوَصِيَّةِ. اهـ.
- وأخرجه ابن ماجه (٢٧١٥)، وقد حسَّنه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢/ ٢١٢) رقم (١٠٧٣).
- (١) في «صحيحه» (٣٧٧/٥) باب رقم (٩) قال: ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدِّينِ قبل الوَصِيَّةِ. اهـ.
- (٢) وهي:
- ١ - قول اللُّه عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].
 - ٢ - وقول النبي ﷺ: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى».
 - ٣ - وقوله أيضاً: «العبد راعٍ في مال سيده».
 - ٤ - وقول ابن عباس: «لا يوصي العبد إلا بإذن أهله».
 - ٥ - وقول النبي ﷺ في حديث حكيم بن حزام: «اليد العليا خير من اليد السفلى».
- وانظر وجه هذه الشواهد كما بينه الحافظ في «الفتح» (٣٧٧/٥): (٣٧٩).
- (٣) انظر: «فتح الباري» (٣٧٨/٥).

[الباب الثاني والعشرون]

باب الوديعة

الوديعة هي العين التي يضعها مالِكها أو نائِبُه عند آخرَ ليحفظها، وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى: ﴿وَمَا وَدَّ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِ آلِهِ خَلِفًا أَمْوَالَهُمْ أَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لِبَعًا مَلْفُوفًا﴾^(١)، وقوله ﷺ: «اللَّهُ في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»، أخرجه مسلم^(٢). وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يضلح لها غيره وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها.

عدم ضمان الوديعة

٩١١/١ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَوْدَعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٣)، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. [حسن بطرقه]
وَبَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ تَقَدَّمَ^(٤) فِي آخِرِ الزَّكَاةِ.
وَبَابُ قَسَمِ الْفِيءِ وَالْغَنِيمَةِ^(٥) يَأْتِي عَقَبَ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

(٢) في «صحيحه» (٢٦٩٩/٣٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً في حديث طويل، وأخرجه أبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٤٢٥).

(٣) في «سننه» (٢٤٠١).

قلت: وقد أخرجه الدارقطني (٤١/٣) رقم (١٦٧)، والبيهقي (٢٨٩/٦) بلفظ: «لا ضمان على مؤتمن» ونحوه، وقد ضعف إسناده الألباني إلا أنه حسن الحديث بمجموع الطرق، انظر: «الإرواء» (٣٨٥/٥) رقم (١٥٤٧)، وانظره أثناء شرح الحديث رقم (٨٤٠/١) من كتابنا هذا.

(٤) من الحديث رقم (٦٠٣/١) إلى رقم (٦٠٩/٧).

(٥) انظر الحديث رقم (١٢١١/٣٢) وما بعده.

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)، وَذَلِكَ أَنَّ فِي رُؤَايِهِ الْمَثْنَى بَيْنَ الصَّبَاحِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(١) بِلَفْظٍ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمَغْلِّ ضَمَانٌ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ غَيْرُ الْمَغْلِّ ضَمَانٌ»، وَفِي إِسْنَادِهِ [ضَعِيفَانِ]^(٢).

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ^(١): وَإِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ شَرِيحٍ غَيْرِ مَرْفُوعٍ، وَفَسَّرَ الْمَغْلَّ فِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطْنِيِّ بِالْخَائِنِ، وَقِيلَ هُوَ الْمُسْتَغْلُ. وَفِي الْبَابِ آثَارٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ^(٣)، وَعَلِيٍّ^(٤)، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ أَنَّ الْوَدِيعَةَ أَمَانَةٌ، وَفِي بَعْضِهَا مَقَالٌ. وَيَغْنِي عَنْ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ^(٥)؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْوَدِيعَةِ ضَمَانٌ إِلَّا مَا يُرَوَّى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٦) أَنَّهُ إِذَا [اشْتَرَطَ]^(٧) عَلَيْهِ الضَّمَانَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ. وَقَدْ [تَوَوَّلَ]^(٨) بِأَنَّهُ مَعَ التَّفْرِيطِ، وَالْوَدِيعَةُ قَدْ تَكُونُ بِاللَّفْظِ كَاسْتَوْدَعْتُكَ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الِاسْتِحْفَاطِ، وَيَكْفِي الْقَبُولُ لَفْظًا. وَقَدْ يَكُونُ^(٩) بَغَيْرِ لَفْظٍ كَأَن يَضَعَ فِي حَانُوتِهِ وَهُوَ حَاضِرٌ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ غَيْرُ مُصَلٍّ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا لَأَنَّهُ لَا يَمَكُنُهُ إِظْهَارُ الْكِرَاهَةِ.

وَفِي بَابِ الْوَدِيعَةِ تَفَاصِيلُ فِي الْفُرُوعِ كَثِيرَةٌ.

(وَبَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ) بَيْنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ (تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الزَّكَاةِ)، وَهُوَ أَلْيَنُ بِالتَّصَالِي بِهِ.

(١) فِي «سَنَنِ»، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ أَثْنَاءَ شَرْحِ الْحَدِيثِ رَقْمَ (٨٤٠/١) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(٢) فِي (ب): «ضَعْفٌ».

(٣) انْظُرْ: «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» ٤٠٣/٦ رَقْمَ ١٥٠٨، وَ«السَّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٨٩/٦).

(٤) انْظُرْ: «السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ» (٢٨٩/٦).

(٥) انْظُرْ: «إِجْمَاعُ ابْنِ الْمُنْذَرِ» (ص ١٢٩، ١٣٠).

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ضَمَّنَ أَنْسًا فِي وَدِيعَةٍ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٨٩/٦، ٢٩٠) ثُمَّ قَالَ:

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ قَدْ فَرَطَ فِيهَا فَضَمَّنَهَا إِيَّاهُ بِالتَّفْرِيطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(٦) انْظُرْ: «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٩٠/٦). (٧) فِي (ب): «شَرْطٌ».

(٨) فِي (ب): «يُؤَوَّلُ».

(٩) أَيِ الْإِبْدَاعِ وَالْقَبُولِ. اهـ مِنْ حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطِ.

(ويابُ قَسَمُ الْغِيءِ وَالْغَنِيمَةِ، وَيَأْتِي عَقِبَ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى)، وَهُوَ
أَوَّلَى بَأَن يَلِيَّ الْجِهَادَ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ هَذَا لِأَنَّهَا جَرَتْ عَادَةٌ
كُتِبَ فُرُوعُ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى جَعْلِ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ قُبَيْلَ كِتَابِ النِّكَاحِ، وَالْمَصْنُفُ
خَالَفَهُمَا فَالْحَقُّهُمَا بِمَا هُوَ أَلْيَقُ بِهِمَا.



تَمْ بِحَمْدِ اللَّهِ الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ مِنْ
«سَبِيلِ السَّلَامِ الْمَوْصِلَةِ إِلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ»
وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ
وَلِيْلِهِ الْمَجْلَدُ السَّادِسُ
وَأَوَّلُهُ: [الكتاب الثامن]
كتاب النكاح



فهرس الأعلام المترجم لهم
في الجزء الخامس من سبل السلام

الاسم	الصفحة
أبو الزبير محمد بن مسلم المكي	٢١
معمر بن عبد الله	٦١
عبد اللّو بن بريدة	٦٨
عبد الرحمن بن أبزى	١٢٥
أبو بكر بن عبد الرحمن	١٣٦
يعلى بن أمية	١٧٨
صفوان بن أمية	١٧٩
زيد بن خالد الجهنى	٢٤٥
عياض	٢٥١
عبد الرحمن بن عثمان التميمي	٢٥٢
أبو قلابة	٢٦٩

ثانياً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
[الكتاب السابع]	٥
كتاب البيوع	٥
(الباب الأول): باب شروطه وما نهى عنه	٧
أفضل الكسب	٧
حكم بيع المحرّمات	٩
اختلاف المتبايعين	١٢
النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وثلوان الكاهن	١٤
بيع الحيوان واستثناء ركوبه	١٥
بيع مال المفلس	١٧
حكم الفأرة تقع في السمن	١٨
النهي عن ثمن السّئور والكلب	٢٠
شروط الولاء	٢٢
حكم بيع أمّهات الأولاد وهبتهن	٢٦
حرمة بيع فضل الماء والملح والكلأ	٢٩
النهي عن عصب الفحل	٣١
النهي عن بيع جبل الخبلة	٣٢
النهي عن بيع الولاء وهبته	٣٣
النهي عن بيع القَرَر	٣٤
منع التصرّف في المبيع المكيّل إلا بعد اكتياله	٣٥
النهي عن بيعتين في بيعة	٣٧
النهي عن سلف وبيع	٣٨
النهي عن العريان	٤٠
النهي عن بيع المبيع قبل حيازته	٤١

المصفحة

الموضوع

٤٣	النهي عن النجش في البيع
٤٥	النهي عن المحاقلة والمزابنة
٤٩	النهي عن تلقي الركبان وعن بيع حاضر لباد
٥٣	النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه
٥٧	التفريق بين الوالدة وولدها
٥٨	التفريق بين الأقارب في البيع
٥٩	حكم التسعير
٦٠	حكم الاحتكار وفيه يكون
٦٢	التصرية في البيع وحكمها
٦٧	تحريم الغش
٦٨	بيع العنب لمن يتخذه خمراً
٧٢	العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة
٧٤	بعض البيوع المنهي عنها
٧٨	النهي عن بيع المضامين والملاقيح
٧٩	بيان فضل الإقالة
٨١	(الباب الثاني): باب الخيار
٨١	خيار المجلس
٨٢	آراء الفقهاء في خيار المجلس
٨٤	لا يحل ترك مجلس البيع خشية الاستقالة
٨٥	خيار الغبن
٨٨	(الباب الثالث): باب الربا
٨٨	بيان من يأثم من الربا
٩٠	النهي عن ربا الفضل
٩٢	أنواع الربويات
٩٥	شرط المثلية في الربويات
٩٧	بيع ما فيه ذهب بذهب
٩٩	النهي عن بيع الحيوان بالحيوان
١٠١	بيع العينة
١٠٣	الهبة إلى الشافع من الربا
١٠٥	لعن الراشي والمرشي

الموضوع	الصفحة
النهى عن بيع المزبنة	١٠٨
النهى عن بيع الرُّطب بتمر	١٠٩
النهى عن بيع الكالئ بالكالئ	١١٠
[الباب الرابع]	١١٢
باب الرُّخصة في العرايا وبيع أصول الثمار	١١٢
الرُّخصة في بيع العرايا	١١٣
النهى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه	١١٥
النهى عن بيع الثمار حتى تزهى	١١٨
النهى عن بيع العنب حتى يسود	١١٩
ثمن ما أصابته جائحة من مال البائع	١٢٠
الثمرة بعد التأخير للبائع	١٢٢
[الباب الخامس]	١٢٣
أبواب السَّلم والقرض والرهن	١٢٣
صحة السلف في المعدوم حال العقد	١٢٥
أعان الله من استدان وهو يريد الوفاء	١٢٦
التأجيل إلى ميسرة صحيح	١٢٨
الانتفاع بالمرهون في مقابلة نفقته	١٢٩
الدليل على جواز قرض الحيوان	١٣٢
[الباب السادس]	١٣٥
باب التفليس والحجر	١٣٥
من وجد متاعه عند مفلس فهو أحق به	١٣٥
مطل الغني ظلم	١٤٠
الحجر على المدين	١٤١
أمارات البلوغ	١٤٦
تصرف المرأة في مالها	١٤٨
من تحل له المسألة	١٤٩
[الباب السابع]	١٥٠
باب الصلح	١٥٠
انتفاع الجار بحائط جاره	١٥٣
حرمة اغتصاب المال	١٥٥

الموضوع	الصفحة
[الباب الثامن]	١٥٧
باب الحوالة والضمان	١٥٧
مطل الغني ظلم	١٥٧
ترك الصلاة على من مات وعليه دين	١٥٩
قضاء الرسول ﷺ عمن مات وعليه دين	١٦٠
[الباب التاسع]	١٦٣
باب الشركة والوكالة	١٦٣
الشركة ثابتة قبل الإسلام	١٦٤
توكيل الإمام للعامل في قبض الصدقة	١٦٧
صحة التوكيل في نحر الهدى	١٦٩
صحة التوكيل في إقامة الحدود	١٦٩
[الباب العاشر]	١٧٠
باب الإقرار	١٧٠
الدعوة لقول الحق	١٧٠
[الباب الحادي عشر]	١٧٢
باب العارية	١٧٢
من ظفر بحقه أخذه من ظالمه	١٧٤
ضمان العارية	١٧٨
[الباب الثاني عشر]	١٨١
باب الغصب	١٨١
غصب الأرض وعقوبته	١٨١
من أثلف شيئاً ضمنه	١٨٣
من غصب أرضاً فزرعها فله ما غرم	١٨٦
يخير الزارع الغاصب بين إخراج غرسه أو أخذ نفقته عليه	١٨٧
[الباب الثالث عشر]	١٩٠
باب الشفعة	١٩٠
الشفعة في المنقول	١٩٠
الشفعة للجار على جاره	١٩٣
شفعة الجار وشروطها	١٩٥
[الباب الرابع عشر]	١٩٨

الموضوع	الصفحة
باب القراض	١٩٨
[الباب الخامس عشر]	٢٠١
باب المساواة والإجارة	٢٠١
صحة كراء الأرض بأجرة معلومة	٢٠٣
جواز إعطاء الحَبَّام أجره	٢٠٦
شدة جُرم من ذكر في الحديث	٢٠٨
جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن	٢٠٩
إعطاء الأجير أجره قبل أن يجفَّ عرقه	٢١١
[الباب السادس عشر]	٢١٣
باب إحياء الموات	٢١٣
إحياء الأرض تملك لها إذا لم يثبت فيها حق للغير	٢١٣
لا حِمى إلا لله ولرسوله	٢١٥
لا ضرر ولا ضرار	٢١٧
حريم البئر	٢١٩
حكم الإقطاع	٢٢١
اشتراك الناس في الماء والنار والكلأ	٢٢٣
[الباب السابع عشر]	٢٢٦
باب الوقف	٢٢٦
وقف العقار وعدم بيعه	٢٢٧
وقف العروض	٢٢٩
[الباب الثامن عشر]	٢٣١
باب الهبة والعُمرى والرُّقْبَى	٢٣١
تسوية الأولاد في الهبة	٢٣١
الرجوع عن الهبة	٢٣٣
الهبة والثواب عليها	٢٣٥
الدليل على شرعية العُمرى والرُّقْبَى	٢٣٧
النهي عن شراء الهبة والهبة	٢٣٩
الترغيب في الإهداء	٢٤٠
[الباب التاسع عشر]	٢٤٤
باب اللَّقْطَة	٢٤٤

الموضوع	الصفحة
حكم الالتقاط	٢٤٥
تعريف اللقطة	٢٤٧
النهي عن لقطة الحاج	٢٥١
لقطة الذمي والمُعاهد كلقطة المسلم	٢٥٢
[الباب العشرون]	٢٥٥
باب الفرائض	٢٥٥
منع التوريث بين المسلم والكافر	٢٥٨
ميراث البنت وبنت الابن والأخت	٢٦٠
ميراث الجد والجدة	٢٦١
توريث الخال وذوي الأرحام	٢٦٣
ميراث المولود	٢٦٥
ميراث القاتل	٢٦٦
الولاء لا يورث	٢٦٧
[الباب الحادي والعشرون]	٢٧١
باب الوصايا	٢٧١
حكم الوصية	٢٧١
الوصية عند الموت بثلث المال	٢٧٥
لا وصية لوارث	٢٧٩
تقديم الدين على الوصية في الأداء	٢٨٤
[الباب الثاني والعشرون]	٢٨٦
باب الوديعة	٢٨٦
عدم ضمان الوديعة	٢٨٦
فهرس الأعلام	٢٨٩
فهرس الموضوعات	٢٩٠